معالم القربة

في

احكام الحسبة

تأليف

محمد بن محمد بن احمد القرشي

عُرِف بابن الأخوة

عني بنقله و تصحيحه

روبن ليوي

أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد

لصاحبها

قاسم محمد الرجب

معالم القربة

في

احكام الحسبة

تاليف

محمّد بن محمّد بن احمد القرشى
عُرِفَ بابن الأُخوة

عنى بنقله و تصحيحه
روبن ليوى

مطبعة دار الفنون
بكيمبرج
١٩٣٧

رب يسّر

بسم اللّه الرحمن الرحيم

قال العبد الفقير إلى اللّه تعالى محمّد بن محمّد بن احمد عُرِف بابن [1]الأخوة القرشيّ نسبا والشّافعيّ مذهبا الأشعريّ معتقدا تغمّده اللّه برحمته وغفر له ولوالدَيْه ولجميع المسلمين، الحمد لله الّذى برأ النسمة وفلق الحبّة وبسط بساط الارض ورفع السّمآء عليها كالقبّة وقسم ارزاق ٥ الخلائق وآجالهم ورتّب لكلّ منهم منزلة ورتبة وجعل اجلّ المناصب الدينيّة منصبَى القضاء والحسبة أحمده حمدا يخصّنا منه بالقربة واشهد أن لا إله إلّا اللّه وحده لا شريك له شهادةً تمنحنا منه [2]الجنّة واشهد انّ محمّدًا عبده ورسوله الّذى كشف اللّه به عن هذه الأمّة كلّ [3]كُذبى ونصره على من عاداه وقاواه كأبى جهل وعتبة صلّى اللّه عليه ١٠ وعلى آله واصحابه وازواجه صلاة دائمة تكون لقائلها اشرف نسبة وبعد فقد رأيت أن اجمع فى هذا الكتاب من اقاويل العلماء مستندا به إلى الاحاديث النّبويّة عليه افضل الصّلاة والسّلام ما ينتفع به من استند لمنصب الحسبة وقُلِّد النظر فى مصالح الرعيّة وكشف احوال [4]السوقة وامور المتعيّشين على الوجه المشروع ليكون ذلك عمادًا لسياسته وقوامًا ١٥ لرئاسته فاستخرت اللّه تعالى فى ذلك، وضمنته طرفًا من الاخبار و طرّزته بالحكايات والآثار و نبّهت فيه على غشّ المبيعات وتدليس ارباب الصناعات ما يستحسنه من تصفّحه من ذوى الالباب والعلوم، والمشهور ان الكتاب عنوان عقول الكتّاب، وجعلته سبعين بابًا يشتمل كلّ باب [5]منها على فصول شتّى

p. 3

---

(١) الأخوه O (٢) بالمحبه C (٣) كربة C, D
(٤) السوقية M (٥) منهم O, M

---

(١) M صفت (٢)—(٢) M omits (٣) M inserts والدراهم
(٤) M الحقّارين (٥) M العشرين (٦) M السماكين
(٧) M الزلبانين

(١) M الحلاوانين ; NR الحلوائيين (٢) M الحياكين
(٣) M الصاغة

(1) O حدّادين

الباب الاوّل

في شرائط الحسبة وصفة المحتسب

p. 13 الحسبة من قواعد الامور الدينيّة وقد كان أيمّة الصدر الاوّل يباشرونها بانفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها وهي امر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله واصلاح بين الناس٬ قال اللّه تعالى لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ *Qur.* iv, 114
١٠ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ٬ والمحتسب من نصبه الامام او نائبه [١]للنظر في احوال الرعيّة والكشف عن امورهم ومصالحهم[٢] ومن شرط المحتسب أن يكون مسلمًا حرًّا بالغًا عاقلًا عدلًا قادرًا حتّى يخرج منه الصبيّ والمجنون والكافر ويدخل فيه آحاد الرعايا وإن [٣]لم يكونوا مأذونين ويدخل فيه الفاسق والرقيق والمرأة٬

١٥ امّا التكليف ولا يخفى وجه اشتراطه فإنّ غير المكلّف لا يلزمه وما ذكرناه اراد به أنّه شرط الوجوب٬

---

(١) M [MS Or 6976] f. 4*b* المنظر

(٢) M, C, D insert و بياعاتهم و ماكولهم و مشروبهم و ملبوسهم و مساكنهم و طرقاتهم و امرهم بالمعروف و نهيهم عن المنكر

(٣) C omits

فأمّا امكانه وجوازه فلا يستدعى إلّا العقل حتّى أنّ الصبىّ المراهق للبلوغ المميّز وان لم يكن [١] مكلّفًا فله انكار المنكر وله أن يريق الخمور ويكسر الملاهي واذا فعل ذلك فإنّ له به ثوابًا ولم يكن لأحد منعه [٢] بحيث انّه p. 14 ليس بمكلّف فإنّ هذه قربة [٣]وهى من اهلها كالصلاة والامامة فيها وسائر القربات وليس حكمه حكم الولايات حتّى نشير [٤]ههنا [٥]للتكليف [٦]وكذلك ٥ أثبتنا للعبد وآحاد الرعيّة [٧]يعنى فى المنع بالفعل وابطال المنكر نوع ولاية وسلطنة ولكنّها تستفاد بمجرّد الايمان كقتل المشرك وابطال [٨]اسبابه وسلب اسلحته فإنّ للصبىّ ان يفعل ذلك حيث لا [٩]يشترط به فالمنع عن الفسق كالمنع عن الكفر' الثانى [١٠]للايمان ولا يخفى وجه اشتزاطه M f. 5a لانّ هذه [١١]نصرة الدين فكيف يكون من اهله وهو جاحد لاصل [١٢]الدين ١٠ وعدوله ممنوع منه لما فيه من السلطنة وعزّ التحكيم والكافر ذليل لا يستحقّ Qur. iv, 140 ان ينال [١٣]عزّ التحكيم على المسلمين' قال اللّه سبحانه وتعالى وَلَنْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا'

وأن يكون ذا رأى وصرامة [١٤]وخشونة فى الدين عارفا باحكام الشريعة ليعلم ما يأمر به وينهى عنه فإنّ الحسن ما حسّنة الشرع [١٥]والقبح ما ١٥ قبّحه الشرع لقوله صلّعم ما استحسنه المسلمون فهو حسن ولا مدخل للعقول فى معرفة المعروف والمنكر إلّا بكتاب الله تعالى وسنّة نبيّه محمّد صلّعم ورُبّ جاهل يستحسن [١٦]بعقله ما قبّحه الشرع ويرتكب p. 15 المحذور وهو غير ملمّ بالعلم به ولهذا المعنى كان طلب العلم فرض على كلّ مسلمٍ' واختلف العلماء هل يكون المحتسب من اهل الاجتهاد ٢٠

(١) M inserts مميّزًا (٢) M وحيث (٣) M وهو
(٤) O فيها (٥) O للمتكلّف (٦) M لذلك اسا
(٧) O يعمّ (٨) M اشياته (٩) O يستصرّ
(١٠) O, M الايمان (١١) M بصيرة (١٢) O omits
(١٣) M omits (١٤) O حشومة (١٥) M القبيح
(١٦) O بفعله

الشرعيّ او من اهل الاجتهاد العرفيّ على وجهين فالّذى ذهب اليه ابو سعيد الاصطخريّ أنّ له ان (١)يحمل ذلك على رأيه واجتهاده فعلى هذا يجب ان يكون المحتسب عالمًا من اهل الاجتهاد فى احكام الدين ليجتهد (٢)برأيه فيما اختلف فيه. والوجه الثاني انّه من اهل الاجتهاد ٥ العرفيّ دون الشرعيّ٬ والفرق بين الاجتهادين انّ الاجتهاد الشرعيّ رُوعِى فيه اصلٌ ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد العرفيّ ما ثبت حكمه بالعرف لقوله تعالى خُذْ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ ويوضح (٣)الفرق بينهما بتميز ما يسوغ Qur. vii, 198 فيه اجتهاده اذا كان عارفًا بالمنكرات المتّفق عليها.

فصل قال الامام ابو الحسن عليّ بن محمّد الماوردىّ اعلم انّ M f. 5b ١٠ الحسبة واسطة بين احكام (٤)القضاء واحكام المظالم وهى موافقة لاحكام القضاء من وجهين و (٥)مقصّرة عنه من وجهين وزائدة عنه من وجهين (٦)فامّا الوجهان في موافقتها لاحكام القضاء فاحدهما(٦) (٧)جواز الاستعداء اليه وسماعه دعوى المستعدى على المستعدى عليه فى حقوق الآدميّين وليس ذلك على العموم بل مثاله ان يكون فيما يتعلّق ببخس او p. 16 ١٥ تطفيف فى كيل او وزن او غشّ او تدليس فى مبيع او (٨)ثمن او تأخير دَيْن مستحقّ مع المكنة فانّها منكرات ظاهرة وهو منصوب (٩)لازالتها

(١) This is a garbled, and in its present form unintelligible, version of the text of Māwardī [ed. Enger, p. 405] in which the question at issue is: هل يجوز له ان يحمل الناس فيما ينكره من الامور الّتى اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده٬

(٢) O رأيه (٣) O العرف (٤) O القضاء

(٥) Enger مقصورة (٦)—(٦) *sic* Enger; O, M omit

(٧) O فجواز (٨) M يمين

(٩) O, M لازالته; the error arises through blind copying of Māwardī after omission of several words: وانّما جاز نظره فى هذه الانواع الثلاثه من الدعاوى.....لتعلّقها بمنكر ظاهر هو منصوب لازالته واختصاصها الخ

واختصاصها بمعروفٍ بيّنٍ هو مندوب إلى اقامته لانّ [1]موضوع الحسبة الزام الحقوق والمعونة على استيفائها، والوجه الثانى انّ له الزام المدّعى عليه الخروج من الحقّ الّذى عليه اذا وجب باعتراف واقرار مع مكنة ويسار لانّ فى تأخيره له منكر [2]وتعدٍّ وقد قال صلّعم مطل الغنيّ ظلم،

وامّا الوجهان فى قصورها فاحدهما قصورها عن سماع الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات كالعقود [3]والفروض والفسوخ والكساوى فلا تُسمَع الدعاوى فيها إلّا[3] بنصّ صريح يزيد على اطلاق الحسبة فيجوز ويصير بهذه الزيادة جامعًا بين قضاء وحسبة فيراعى ان يكون من اهل الاجتهاد، والوجه الثانى انّها مقصورة على الحقوق المعترف بها امّا ما يدخله التناكر والتجاحد [4]فإنّه يقف على سماع البيّنة والنظر فى الشهود وذلك راجع الى القضاة،

M f. 6a

وامّا الزيادة على احكام [5]القضاء [6]فاحدها أنّه يجوز للناظر فيها ان يتعرّض [7]لتصفّح ما يأمر به من المعروف وينهى عنه من المنكر وان لم يحضره خصم مستعدٍ وليس للقاضى ان يتعرّض لذلك إلّا بحضور خصم يشتكى ولو تعرّض القاضى لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجوّزًا [8]فى قاعدة نظره،[8] والثانى فإنّ للناظر فى الحسبة من سلاطة السلطنة واستطالة الحماة فيما يتعلّق بالمنكرات ما ليس للقضاة لأنّ الحسبة موضوعة على الرهبة ولا يكون خروج المحتسب اليها بالسلاطة والغلظة

p. 17

(١) O, M وضع (٢) O تعدّى
(٣)—(٣) The text of Enger (p. 406) differs
(٤) Enger فلا يجوز له النظر فيها لأنّ الحاكم فيها يقف
(٥) O, C قضاة; Enger قضايا
(٦) *sic*; Enger أمّا الوجهان فى زيادتها...فاحدهما
(٧) O لنصيح; M, C لتصفيح (٨)—(٨) M omits

[١]تجوّزًا فيها ولا خرقًا فى منصبه وله ان [٢]يبحث على المنكرات الظاهرة ليصل الى انكارها ويتفحّص عمّا ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته وليس ذلك الى غيره،

وامّا ما بين الحسبة والمظالم فبينهما شبه مؤتلف وفرق مختلف، امّا
٥ الشبه الجامع بينهما من وجهين احدهما أن موضوعهما مستقرّ على الرهبة المختصّة بسلاطة السلطنة وقوّة الصرامة، والثانى جواز التعرّض لأسباب المصالح والتطلّع إلى إنكار العدوان الظاهر والفرق بينهما ان. النظر فى المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة والحسبة موضوعة لما [٣]رُفع عنه القضاة،

١٠ [٤]وامّا ما بين المحتسب المتولّى [٥]من السلطان وبين المنكر المتطوّع M f. 6b
من عدّة اوجه احدها انّ فرضه متعيّن على المحتسب بحكم الولاية p. 18
[٦]وفرضه على غيره داخل تحت فرض الكفاية، الثانى أنّ قيام المحتسب به من حقوق تصرّفه الّذى لا يجوز ان يتشاغل عنه بغيره [٧]وقيام المتطوّع به من نوافل عمله الّذى يجوز ان يتشاغل عنه بغيره،[٧] الثالث
١٥ انّه منصوب للاستعداء اليه فيما يجب انكاره وليس المتطوّع منصوبًا للاستعداء، الرابع على المحتسب اجابة من استعداه وليس على المتطوّع اجابته، الخامس أنّ له ان يتّخذ على الانكار اعوانًا لانّه عمل هو له منصوب واليه مندوب وليكون له اقهر وعليه اقدر وليس للمتطوّع ان يتّخذ لذلك اعوانًا، السادس انّ له ان يعزّر فى المنكرات الظاهرة ولا يتجاوز
٢٠ بها الحدود وليس للمتطوّع ان يعزّر، السابع ان للمحتسب ان يرتزق على حسبته من بيت المال ولا يجوز للمتطوّع ان يرتزق على انكار منكر، الثامن انّ له اجتهاد رأيه فيما يتعلّق [٨]بالعرف دون الشرع

---

(١) O تجوّرا (٢) O يتحدّث (٣) O, C رفه; M ربه
(٤) Enger, p. 404 (٥) M من جهة (٦) O, M وجهه
(٧)—(٧) O omits (٨) O, M, C بالمعروف

كالمقاعد فى الاسواق واخراج الاجنحة فيقرّ[١] من ذلك ما ادّاه
اجتهاده اليه وليس هذا للمتطوّع فهذه وجوه [٢]فرق بين من يحتسب
بولاية السلطان وبين من يحتسب تطوّعًا٬

فصل

p. 19 اوّل ما يجب على المحتسب ان يعمل بما يعلّم ولا يكون قوله
Qur. ii, 41 مخالفًا لفعله فقد قال تبارك وتعالى فى ذمّ[٣] بنى اسرائل أَتَأْمُرُونَ ٥
M f. 10a ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وروى[٤] عن [٥]النبيّ صلّعم[٦] قال رأيت
ليلة أُسْرِى بى رجالًا تُقْرَض شفاههم بالمقاريض فقلت من هولاء يا جبريل
قال خطباء امّتك الّذين يأمرون الناس بالبرّ وينسون انفسهم وقد قال
اللّه تعالى مخبرًا عن شعيب عليه السلام لمّا نهى قومه عن بخس
Qur. xi, 90 الموازين ونقص المكاييل وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ ١٠
أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَاحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ولا يكون كما قيل

شعر

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِىَ مِثْلَهُ * عارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٧]

فصل ويجب على المحتسب ان يقصد بقوله وفعله وجه اللّه تعالى
وطلب مرضاته خالص النيّة لا يشوبه فى طويّته رئاء ولا مراء ويتجنّب
فى رئاسته [٨]مناقشة الخلق [٩]ومفاجرة ابناء الجنس لينشر الله عليه ١٥
رداء القبول وعلم التوفيق ويقذف له فى القلوب مهابةً وجلالةً ومبادرةً
الى [١٠] قوله بالسمع والطاعة فقد قال صلّعم مَن أرضى اللّه بسخط الناس
p. 20 كفاه شرّهم ومن أرضى الناس بسخط الله وكله اليهم ومن أحسن فيما
بينه وبين اللّه أحسن اللّه فيما بينه وبين الناس ومن اصلح سريرته
اصلح اللّة علانيته ومن عمل لآخرته كفاه اللّه امر دنياه٬ فقد ذُكر انّ ٢٠

(١) Enger adds وينكر (٢) O, M, C وفرق (٣) NR inserts علماء
(٤) NR inserts انس بن ملك (٥) M رسول اللّه
(٦) M f. 6b ends here; the text follows on at f. 10a, line 2
(٧) Metre *Kāmil*. Cf. *Aghānī*, xi, 39
(٨) O, M, C ومناقشته (٩) O, C ومفاخرة (١٠) NR inserts قبول

(١)اتابك (٢) سلطان دمشق طلب محتسبًا فذُكر له رجل من اهل العلم فأمر باحضاره فلمّا نظره قال إنّي ولّيتك امر الحسبة على الناس بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال ان كان الأمر كذالك فقُم عن هذه الطراحة وارفع هذا المسند فانّهما حرير واخلع هذا الخاتم فانّه ذهب
٥ وقد قال صلّعم هذان حرامان على ذكور امّتى حلّ لإناثها قال فنهض M f. 10b السلطان عن طراحته وامر برفع المسند وخلع الخاتم من اصبعه وقال ضممت اليك النظر فى امور الشرطة فما رأى الناس محتسبًا (٣)أهيب منه' (٤)قلت وهذا لمّا قلّد (٥)المحتسب ووجد المحلّ قابلًا للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو الجهاد الاكبر(٦) قال صلّعم افضل الجهاد كلمة
١٠ حق عند سلطان جائر وجب عليه ذلك ولو خاف على نفسه وماله او مكروه يصيبه سقط عنه ذلك'

p. 21 فصل وينبغى للمحتسب ان يكون مواظبًا على سُنَن رسول الله صلّعم من قصّ الشارب ونتف الإبط وحلق العانة وتقليم الاظفار و نظافة الثياب وتقصيرها والتعطّر بالمسك (٧)ونحوه و جميع سنن الشرع ومستحبّاته
١٥ هذا مع القيام على الفرائض والسنن الراتبة فقد نُقِل عن بعض (٨)مذهب الشافعيّ رضى الله عنه انّ العدل إذا أصرّ على ترك السنن الراتبة كان (٩)ذلك قادحًا فى عدالته' وقد حُكِى انّ رجلًا حضر عند السلطان محمود بمدينة غزنة يطلب الحسبة فنظر السلطان فرأى شاربه قد غطا فاه من طوله واذياله تسحب على الأرض فقال له يا شيخ امض واحتسب على M f. 10b ends, f. 7a follows
٢٠ نفسك ثمّ عُد واطلب الحسبة على الناس'

ومن الشروط اللازمة للمحتسب ان يكون عفيفًا عن اموال الناس متورّعًا عن قبول الهديّة من (١٠)المتعيّشين وارباب الصناعات فانّ ذلك

(١) M ابا بكر (٢) NR inserts طغدكين (٣) M اقوى
(٤) M قلبًا (٥) M الحسبة (٦) M inserts وقد (٧) M وغيره
(٨) M اصحاب (٩) M omits (١٠) O المتمعّشين ; C المتمعيشين

رشوة وقد قال صلّعم لعن اللّه الراشي والمرتشي ولإنّ التعفّف عن ذلك (۱)اصوب (۲)لعرضه واقوم لهيبته ومن آداب (۳)تقليل العلائق٬ رُوِى عن بعض المشايخ انّه كان له سنّور وكان ياخذ له كلّ يوم من قصّاب شيئًا لغذائه فرأى على القصّاب منكرًا فدخل الدار واخرج السنّور ثمّ جآء
p. 22 واحتسب على القصّاب فقال القصّاب لا اعطيك بعد اليوم للسنّور شيئًا ٥
فقال الشيخ ما احتسبت عليك إلّا بعد اخراج السنّور وقطع الطمع منك٬ ويلزم غلمانه واعوانه بما التزمه من هذه الشروط فإنّ اكثر ما (٤)تتطرّق التهم الى المحتسب من غلمانه واعوانه فإن علم انّ احدًا منهم اخذ رشوةً او قبل هديّةً صرفه عنه لينفى عنه الظنون وتنخلى عنه الشبهات فإنّ ذلك ازيد لتوقيره واتقى (٥)للمطعن فى دينه٬ ١٠

فصل وايكن (٦)شيمته الرفق ولين القول وطلاقة الوجه وسهولة الأخلاق عند امره الناس ونهيه فانّ ذلك ابلغ في استمالة القلوب وحصول المقصود
Qur. iii, 153 قال اللّه تبارك وتعالى لنبيّه صلّعم وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ٬ ولإنّ الإغلاظ فى الزجر ربّما (۷)أغرى بالمعصية والتعنيف بالموعظة ينفّر القلوب٬ حُكى انّ رجلًا دخل على المامون فأمره بمعروف ١٥
ونهاه عن منكر واغلظ له في القول فقال له المامون يا هذا إنّ اللّه
Qur. xx, 46 أرسل من هو خير منك (۸) لمن هو شرّ منّى فقال لموسى وهرون فَقُولَا
M f. 7b لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى٬ ثمّ اعرض عنه ولم يلتفت اليه٬
p. 23 ولإنّ الرجل قد ينال بالرفق ما لا ينال بالتعنيف كما قال صلّعم انّ اللّه رفيق يحبّ كلّ رفيق يعطى على الرفق ما لا يعطى على التعنيف٬ ٢٠
واللّه اعلم٬

---

(۱) NR اصون (۲) O الغرض (۳) O تعليق
(٤) M, C يتطرف (٥) O للطعن (٦) O, C سمته
(۷) O اغرّ (۸) NR inserts ان يلين القول

الباب الثانى

فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر

امّا بعد فانّ الامر بالمعروف والنهى عن المنكر هو القطب الاعظم فى الدين وهو المهمّ الّذى ابتعث اللّه به النبيّين اجمعين ولو طوى بساطه واهمل عمله وعلمه لتعطّلت [١]النبوّة واضمحلّت الديانة [٢]وعمّت الفترة [٣]وفشت الضلالة وشاعت الجهالة وانتشر الفساد واتّسع الخرق وخربت ٥ البلاد وهلك العباد وان لم [٤]يشعروا بالهلاك الى يوم التنادى وقد كان الّذى خفنا ان يكون فإنّا للّه وإنّا إليه راجعون اذ قد اندرس من هذا القطب عمله وعلمه فانمحق بالكلّيّة حقيقته ورسمه واستولت على [٥]القلوب مداهنة الخلق وانمحقت عنها مراقبة الخالق فاسترسل الناس [٦]فى اتباع الهوى والشهوات استرسال البهائم وعزّ على بسيط الارض p. 24 ١٠ مؤمن صادق لا تأخذه فى اللّه لومة لائمٍ فمن سعى فى تلافى هذه الفترة وسدّ هذه الثلمة إمّا [٧]متكلّفًا بعلمها او متقلّدًا لتنفيذها مجرّدًا [٨]عزيمته لهذه السنّة الداثرة ناهضًا [٩]باعتنائها و [١٠]مشمّرًا فى احيائها كان مستاثرًا من بين الناس باحتسابه و مستندًا بقربة ينال بها درجات القرب دون [١١]اجناسه،

١٥ وامّا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فقد وردت فيه فضائل كثيرة قال اللّه تعالى وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ويأْمُرُونَ بالمعروف *Qur.* iii, 100 M f. 8a

---

(١) M المصالح (٢) M وغمّت (٣) O ونسيت الصلاة ; C نشطت
(٤) M تشعروا (٥) M الفتور (٦) M على
(٧) O متكفّلا (٨) O عزمه (٩) O باعنائها ; M باعتبايها
(١٠) O مستشمرا (١١) M احباسه

وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ وَأُولَآئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وقال الله تعالى وَٱلْمُومِنُونَ Qur. ix, 72
وَٱلْمُومِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ
وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَاةَ فقد بعث المؤمنين بأنّهم يأمرون بالمعروف وقال الله
تعالى كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ Qur. iii, 106
ٱلْمُنْكَرِ قال تعالى ٱلَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ وَآتَوُا ٥ Qur. xxii, 42
ٱلزَّكٰوةَ وَأَمَرُوا بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ ٱلْمُنْكَرِ، فقرن ذلك بالصلاة والزكوة
فى نعت الصالحين وقال تعالى وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا Qur. v, 3
على ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَانِ وهذا امر جزم ومعنى التعاون البحث عليه p. 25
وتسهيل طريق الخير [١]وسدّ سبيل الشرّ والعدوان بحسب الامكان وقال
تعالى لَا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ ١٠ Qur. iv, 114
أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللّٰهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ
أَجْرًا عَظِيمًا وقال تعالى وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا Qur. xlix, 9
بَيْنَهُمَا الآية والاصلاح نهى عن البغى [٢]وانقياد الى طاعة الله تعالى فان
لم يفعل فقد امر الله بقتاله فقال فَقَاتِلُوا ٱلَّتِى تَبْغِى وذلك هو النهى عن Ibid.
المنكر، ١٥

وامّا الاخبار فيها فما رواه الحسن عن النبيّ صلّعم من امر بالمعروف
ونهى عن المنكر فهو خليفة الله فى ارضه وخليفة رسوله وخليفة كتابه
وعن دُرَّة بنت ابى لهب قالت جاء رجل الى النبيّ صلّعم وهو على
المنبر فقال مَن خير الناس يا رسول الله قال آمرهم بالمعروف وأنهاهم
عن المنكر وأتقاهم لله وأوصلهم، ومنها ما روى عن ابى بكر الصدّيق ٢٠
رضى الله عنه انّه قال فى خطبته أيّها الناس إنّكم تقرؤون هذه الآية يَا
أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ Qur. v, 104 p. 26

---

(١) M تسديد (٢) C واعاده

[١]وانّى سمعت رسول اللّه صلّعم يقول ما من قوم عملوا بالمعاصى وفيهم من يقدر ان ينكر عليهم فلم يفعل الّا يوشك أن يعمّهم اللّه تعالى بعذاب من عنده٬

وروى ابو ثعلبة الخشنى انّه سأل رسول اللّه صلّعم عن تفسير قوله ٥ تعالى لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ[١] فقال يا ثعلبة مُر بالمعروف وانْهَ عن المنكر فإذا رأيت شحًّا مطاعًا وهوًى متّبعًا ودنيا مؤثَرةً واعجاب كلّ ذى رأى برأيه فعليك بنفسك ودع العوامّ إنّ مِن ورائكم فتنًا كقطع اللّيل المظلم المتمسّك فيها بمثل الّذى انتم عليه [٢]أجر خمسين منكم قيل بل منهم يا رسول اللّه قال بل منكم لأنّكم تجدون على الخير أعوانًا ١٠ ولا يجدون عليه أعوانًا٬ وعن ابن عبّاس قال قلنا يا رسول اللّه [٣]إنّك لتأمرنا بالمعروف حتّى لا يبقى من المعروف شيء إلّا [٤]عملنا به وتنهانا عن المنكر حتّى لا يبقى من المنكر شيء إلّا انتهينا عنه لِمَ نأمر بالمعروف و لِمَ ننهى عن المنكر فقال صلّعم مُرو بالمعروف وإنْ لم تعملوا به كلّه وانهوا عن المنكر وإن لم تنهوا عنه كلّه٬ وقال عليّ بن ابى طالب ١٥ رضى اللّه عنه أفضل الجهاد الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر [٥] فمن أمر بالمعروف شدّ ظهر المؤمنين ومن نهى عن المنكر أرغم انف المنافقين ومن ابغض الفاسق وغضب للّه غضب اللّه له٬ وقال ابو الدرداء لتأمرنّ بالمعروف ولتنهونّ عن المنكر او ليسلطنّ عليكم سلطانًا [٦]ظالمًا لا يجلّ كبيركم ولا يرحم صغيركم ويدعو اخياركم فلا يستجاب لهم وتستغفرون ٢٠ فلا يغفر لكم وتستنصرون فلا تنصرون٬ وقال حذيفة يأتى على الناس زمان لَإن يكون جيفة حمار احبّ إليهم من مؤمن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر٬ وقال عمر بن الخطاب رضى اللّه عنه [٧] سمعت

p. 27

M f. 8b ends

(١)—(١) O omits (٢) C اخير من (٣) M, C لئن لم نامر
(٤) M علمنا به (٥) M inserts وسيّئات المنافقين; C وسباب
(٦) M جائرًا (٧) Leaf missing here in M after fol. 8

رسول الله صلّعم يقول بئس القوم قوم لا يأمرون بالقسط وبئس القوم قوم لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر' وقال صلّعم إيّاكم والجلوس على الطرقات قالوا ما لنا بدّ انّما هى مجالسنا نتحدّث فيها قال فإن [(١)]أبيتم الا ذلك فاعطوا الطريق حقّه قالوا وما حقّ الطريق قال غضّ البصر وردّ السلام وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر' ٥

وقالت عائشة عذّب اهل قرية فيها ثمانية عشر الفًا عملهم عمل الانبياء قالوا يا رسول الله كيف' قال لم يكونوا [(٢)]يغضبون لله ولا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر قال الله تعالى مخبرًا عن شعيب لمّا نهى قومه وَلَا تَنْقُصُوا ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ إِنِّى أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّى أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا ٱلنَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ' وقال أَوْفُوا ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ وَزِنُوا بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ وَلَا تَبْخَسُوا ٱلنَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ' وقال صلّعم لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلّا رفيق فيما يأمر به رفيق فيما ينهى عنه حكيم فيما يامر به حكيم فيما ينهى عنه فقيه فيما يامر به فقيه فيما ينهى عنه وهذا يدلّ على أنّه لا يشترط ان يكون فقيهًا مطلقًا بل فيما يأمر به وأوصى بعض السلف بنيه وقال إذا أراد أحدكم أن يأمر بالمعروف فليوطّن نفسه على الصبر وليثق بالثواب من الله فمن وثق بالثواب لَمْ يجد مسّ [(٣)]الأذى فأدب من آداب الحسبة توطين النفس على الصبر ولذلك قرّن الله الصبر حاكيًا عن لقمان يَا بُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ' وقال رسول الله صلّعم ما من عين رأت منكرًا أو معصيةً لله فلم تغيّره إلّا أبكاها الله يوم القيامة وإن كان وليًّا لله وقال رسول الله صلّعم من رأى منكرًا فليغيّره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وهو اضعف الإيمان' وقال

Qur. xi, 85 — p. 28 — Qur. xxvi, 181 f. — Qur. xxxi, 16 — p. 29

١٠ — ١٥ — ٢٠

(١) O, M اتيتم الى (٢) O يعصون (٣) O الآذاء

الحسن البصريّ قال رسول الله صلّعم أفضل شهداء أمّتى رجل قام الى
إمام جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله على ذلك فذلك الشهيد
منزلته فى الجنّة بين حمزة و جعفرٍ
وعن احمد بن ابراهيم المقريّ قال كان [١]ابو الحسن [٢]النوريّ
٥ رجلًا قليل الفضول لا يسأل عمّا لا يعنيه ولا يفتّش عمّا لا يحتاج إليه
وكان إذا رأى منكرًا غيّره ولو كان فيه تلافه فنزل ذات يوم إلى مشرعة
تُعْرَف بمشرعة الفحّامين يتطهّر للصلاة اذ رأى زورقًا فيه ثلاثون دنًّا
مكتوب عليها بالقار لطف' فقرأه وأنكره لأنّه لم يعرف فى التجارات ولا
فى البيوع شيئًا يُعبَّر عنه لطف فقال للملّاح ايّ شىء هذه الدنان قال
١٠ وايّ شيء عليك امض لشغلك فلمّا سمع النوريّ من الملّاح هذا القول
ازداد تعطّشًا الى معرفته فقال له احبّ أن تخبرنى ايّ شىء فى هذه
الدنان فقال الملّاح أنت والله صوفيّ فضوليّ هذا خمر للمعتضد يريد
ان يتمّم به مجلسه فقال النوريّ هذا خمر قال نعم فقال اريد ان
p. 30 تعطينى المدرى فاغتاظ الملّاح عليه وقال لغلامه اعطه المدرى حتّى
١٥ انظر ما يصنع فلمّا صارت المدرى فى يده صعد الى الزورق فلم يزل
M f. 9a يكسّرها دنًّا دنًّا حتى أتى على آخرها [٣] إلّا دنًّا واحدًا والملّاح يستغيث
الى ان ركب صاحب [٤]الجسر وهو يومئذٍ موسى بن افلح فقبض على
النوريّ [٥]واشخصه الى حضرة المعتضد وكان المعتضد [٦]سيفه قبل
كلامه ولم يشكّ الناس أنّه سيقتله قال ابو الحسن فدخلت عليه وهو
٢٠ جالس على كرسيّ [٧]حديد وبيده عمود يقلّبه فلمّا رآنى قال من انت
قلت محتسب قال من ولّاك الحسبة قلت الّذى ولّاك الإمامة وولّانى
الحسبة يا امير المؤمنين قال فأطرق الى الارض ساعةً ثمّ رفع رأسه إليّ

(١) Cf. Sibṭ Ibn al-Jawzī, *Mir'āt al-Zamān* (British Museum, MS Or 4619, *sub anno* 295)

(٢) O, M, C الثورى (٣) M resumes here, fol. 9*a* (٤) O الجيش

(٥) M واستصحبه (٦) O, M شيّعه (٧) O جديد

وقال وما الّذى حملك على ما صنعت فقلت شفقة منّي عليك إذ بسطتُ يدي الى صرف مكروه عنك [١]فقصرتَ عنه قال فأطرق مفكّرا من كلامى ثمّ رفع رأسه وقال كيف تخلّص هذا الدنّ الواحد من جملة الدنان فقلت فى تخلّصه علّة أخبر بها أمير المؤمنين إن أذن لى فقال أخبرنى فقلت يا أمير المؤمنين إنّى أقدمت على الدنان بمطالبة الحقّ ٥ سبحانه وتعالى بذلك وعمّ قلبى شاهد الاجلال [٢]للحقّ و [٣]خوف المطالبة [٤]فغابت هيبة الخلق عنّى فاقدمت عليه بالحال[٤] الاوّل إلى p. 31 أن صرت الى هذا الدنّ فجزعت نفسى كثيرًا على أنّى قد أقدمت على مثلك فمُنِعتُ ولو اقدمت [٥] بالحال الأوّل وكانت ملء الدنيا دنانًا لكسرتها ولم أبال فقال المعتضد اذهب فقد اطلقنا يدك غيّرْ ما احببت ١٠ أن تغيّره من المنكر قال ابو الحسن فقلت يا امير المؤمنين ابغض [٦]التغيير لأنّى كنت اغيّر عن الله [٧]وأنا الآن [٨]اغيّر شرطيًّا فقال المعتضد ما حاجتك قلت يا امير المؤمنين تأمر بإخراجى سالمًا فأمر له بذلك وخرج الى البصرة فكان اكثر ايّامه بها خوفًا من أن يُسْأَل [٩]عن حاجة يسألها المعتضد فاقام بالبصرة الى ان تُوفّى المعتضد ثمّ رجع إلى ١٥ بغداد٬

فهذه كانت سيرة العلماء وعاداتهم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وقلّة مبالاتهم بسطوة الملوك لكنّهم اتّكلوا على فضل الله أن يحرسهم ورضوا بحكم الله إن يرزقهم الشهادة فلمّا أخلصوا لله النيّة أثّر كلامهم فى القلوب القاسية فليّنها وأزال قساوتها وأمالها [١٠]للخير وامّا الآن فقد استولى ٢٠ عليهم حبّ الدنيا ومن استولى عليه حبّ الدنيا لم يقدر على الحسبة

---

(١) M فصرت (٢) M النحقّ (٣) O حقوق
(٤)—(٤) M فابت هبيه الحقّ عين ما قدمت عليه فالحال...
(٥) M inserts عليه (٦) O التغير (٧) M وامّا
(٨) M اعتز عن شرطنا (٩) O omits (١٠) O, M omit

على الأراذل فكيف على الملوك والاكابر، والله المستعان على p. 32
كلّ حال،

وكانت من عادات السلف الحسبة على الوُلاة [١]قاطعًا باجماعهم على الاستغناء عن التفويض وكلّ من امر بالمعروف وان كان المتولّى راضيًا
٥ فذلك وإن كان ساخطًا [٢]فسخطه عليه منكر يجب الانكار عليه وكيف يحتاج الى اذنه ويدلّ على ذلك عادة السلف فى الانكار على الائمّة كما روى انّ مروان ابن الحكم خطب قبل الصلاة فى العيد فقال له رجل انّما الخطبة بعد الصلاة فقال مروان تُرِك ذلك يا ابا فلان فقال [٣]له ابو سعيد امّا هذا فقد قضى ما عليه قال لنا رسول الله صلّعم من
١٠ رأى [٤] منكرًا فلينكره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان ولقد كانوا فهموا من هذه العمومات دخول السلاطين تحته فكيف يحتاج الى اذنهم لأنّ الحسبة عبارة عن المنع [٥]من [٥]منكر لحقّ الله صيانةً للممنوع عن [٦]مقارنة المنكر، [٧]وعن سفيان الثوريّ قال حجّ المهديّ فى سنة ستّ وستّين ومائة فرأيته يرمى
١٥ جمرة العقبة والناس [٨]محيطون به يمينًا و شمالًا [٩]يضربون [٩]الناس p. 33
بالسياط فوقفت فقلت يا حسن الوجه حدّثنا ايمن [١٠]بن وايل عن M f. 10a for 2 lines
قدامة بن عبد الله [١١]الكلابى قال رأيت رسول الله صلّعم يرمى جمرةً
يوم النحر على [١٢]جمل لا ضَرْبَ ولا طَرْدَ ولا جَلْدَ ولا إليك إليك وها M f. 11a
انت [١٣]يُخَبِّط الناس بين يديك يمينًا وشمالًا فقال لرجل من هذا قال
٢٠ سفيان الثوريّ فقال يا سفيان لو كان المنصور ما [١٤]احتملك على هذا

(١) O, M قاطع (٢) O فبسخطه (٣) M omits
(٤) M, C insert منكر (٥) M omits
(٦) Conjecture for مفارقه of text
(٧) Cf. Ghazālī (Gh.), *Iḥyā* ii, 274 (Cairo, 1306) (٨) Gh. يخبطون
(٩) Gh. omits (١٠) Gh. عن (١١) O, C العلائى
(١٢) M حمل (١٣) O تحيط (١٤) M حملك

(١)فقال لو اخبرك المنصور بما لقى لقصرت عمّا انت عليه قال فقيل له (٢)قال (٣)لك يا حسن الوجه ولم (٤)يقل (٥)يا أمير المؤمنين فقال اطلبوه فطلبوه فلم يجدوه واختفى وقال ابو الدرداء اذا كان الرجل (٦)محبّبًا في جيرانه محمودًا عند اخوانه فاعلم انّه مداهن٬

وقال بعض العلماء المعروف كلّ فعل او قول او قصد حسن شرعًا ٥ والمنكر كلّ فعل او قول او قصد قبح شرعًا والإنكار فى ترك الواجب وفعل الحرام واجبٌ وفى ترك المندوب وفعل المكروه مندوبٌ والإنكار باليد امكن والّا باللسان والّا بالقلب وعلى الناس والولاة فعل ذلك واعانة من يفعله وتقويته فإنّه حفظ الدين ويجب الإنكار على من ترك p. 34 الانكار الواجب٬ ويبدأ فى الانكار بالاسهل فإن زال والّا اغلظ فإن زال ١٠ والّا رفعه الى الامام ولا ينكر على غير مكلّف الا تأديبًا وزجرًا ولا على ذمّىّ لا يجهر (٧)بالمنكر٬

فصل

(٨)وامّا الامر بالمعروف فينقسم الى ثلاثة اقسام احدها ما تعلّق بحقوق الله والثانى ما تعلّق بحقوق الآدميّين والثالث ما كان مشتركًا بينهما فامّا المتعلّق بحقوق الله تعالى فضربان احدهما ما يلزم الامر به فى ١٥ الجماعة دون الانفراد كترك الجمعة فى وطن مسكون فإن كانوا عددًا قد اتّفق على انعقاد الجمعة (٩)بهم كالاربعين فما زاد فواجب ان ياخذهم باقامتها (١٠)ويأمرهم بفعلها ويؤدّب على الاخلال بها وإن كانوا عددًا قد (١١) اختلف فى انعقاد الجمعة بهم فله ولهم اربعة احوال احدها أن يتّفق رأيه ورأى القوم (١٢)على انعقاد الجمعة بذلك العدد فواجب عليه أن ٢٠

(١) O فقلت (٢) O inserts ما (٣) M omits (٤) M تقل
(٥) O omits (٦) O محبًّا (٧) O بالخمر
(٨) This passage is transcribed from Māwardī (pp. 408 ff.) although it has been abbreviated in parts
(٩) M به (١٠) M ويلزمهم (١١) M اختلفوا (١٢) O ان

يأمرهم باقامتها وعليهم ان يسارعوا إلى امره (١)بها ويكون على(١) تأديبهم فى تركها ألين من تأديبه على ترك ما انعقد الاجماع عليه' والحال الثانى ان يتّفق رأيه ورأى القوم على ان الجمعة لا تنعقد بهم فلا يجوز ان يأمرهم باقامتها وهو بالنهى عنها لو اقيمت احقّ' والحال الثالث ان يرى القوم p. 35 M f. 11b
٥ انعقاد الجمعة ولا يراه المحتسب فلا يجوز له ان يعارضهم فيها فيأمر باقامتها لانّه لا يراه فلا يجوز ان ينهاهم عنها ويمنعهم (٢)ممّا يرونه فرضًا عليهم' والحال الرابع ان يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا ممّا فى (٣)استمراره تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبُعده وكثرة العدد وزيادته فهل للمحتسب أن يأمرهم (٤)فيها اعتبارًا
١٠ بهذا المعنى ام لا على وجهين لاصحاب الشافعيّ احدهما وهو (٥)مقتضى قول ابى سعيد الاصطخريّ يجوز له ان يامرهم باقامتها اعتبارًا بالمصلحة لأن لا ينشئوا الصغير على تركها فيظنّ انّها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه فقد راعى زياد (٦)بن ابى سفيان مثل هذا فى صلاة الناس فى جامعَيْ البصرة والكوفة فانّهم كانوا إذا صلّوا فى
١٥ صحنه ورفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب فأمر بإلقاء (٧)الحصباء فى صحن المسجد وقال لستُ آمن ان يطول الزمان فيظنّ الصغير إذا نشأ أن مسح الجبهة من اثر السجود سنّةً فى الصلاة' والوجه الثانى انّه لا يتعرّض لامرهم بها لانّه ليس له حمل الناس على اعتقاده (٨)ولا يقودهم الى مذهبه(٨) ولا ان ياخذهم فى الدين برأيه مع تسويغ p. 36
٢٠ الاجتهاد فيه وانّهم يعتقدون (٩)انّ نقصان العدد يمنع (١٠)من إجزاء (١١)الجمعة فامّا أمرهم بصلاة العيد فله ان يأمرهم بها وهل يكون (١٢)أمره

---

(١)—(١) O and M omit (٢) O فيما (٣) Maw. استمرار تركه
(٤) M بها; Maw. باقامتها (٥) M منتهى (٦) Maw. omits
(٧) M الحصا; Maw. الحصى (٨)—(٨) Maw. omits (٩) O انّه
(١٠) M omits; C اجرا (١١) M امره (١٢) M لامره; Maw. الأمر

بها من الحقوق اللازمة او من الحقوق الجائزة على وجهين من اختلاف (١)اصحاب الشافعيّ فيها هل هى مسنونة او من فروض (٢)الكفاية فإن قيل انّها مسنونة كان الأمر بها ندبًا وإن قيل انّها من فروض (٢)الكفاية كان الأمر بها حتمًا،

فامّا صلاة (٣)الجماعة فى المساجد واقامة الأذان فيها للصلوات فمن ٥ شعائر الاسلام وعلامات متعبّداته الّتى فرّق النبيّ صلّعم بين دار الاسلام ودار الشرك فإذا (٤)اجتمع اهل محلّة او بلد على تعطيل الجماعات فى مساجدهم وترك الأذان فى اوقات (٥)الصلوات كان المحتسب مندوبًا (٦)الى امرهم بالاذان والجماعة فى الصلوات، وهل ذلك واجب عليه يأثم بتركه او (٧)مستحبّ له يُثاب على فعله على وجهين من اختلاف ١٠ (٨)اصحاب الشافعيّ فى (٩)اطباق اهل بلد على ترك الاذان والاقامة والجماعة وهل يلزم السلطان محاربتهم عليه ام لا،

فامّا مَن ترك صلاة الجماعة من آحاد الناس او ترك الأذان والاقامة (١٠)لصلاته فلا اعتراض للمحتسب عليه اذا لم يجعله عادةً (١١) لانّها من الندب (١٢)الذى يسقط بالأعذار إلّا ان يقترن بها استرابة (١٣)او يجعله إلفًا ١٥ وعادةً ويُخاف تعدّى ذلك الى غيره فى الاقتداء (١٤)فمراعاة حكم المصلحة فى زجره عمّا استهان به من سنن عبادته ويكون وعيده على ترك الجماعة معتبرًا بشواهد حاله (١٥)كالذى رُوى عن النبيّ صلّعم انّه قال لقد هممت ان آمُر اصحابى ان يجمعوا (١٦)حطبًا وآمر بالصلاة فيؤذّن لها وتُقام ثمّ أخالف إلى منازل قوم لا يحضرون الصلاة فاحرقها عليهم، وامّا ما ٢٠

(١) O, M, C omit (٢) O, M الكفايات (٣) M الجنازة
(٤) O اجمع (٥) Maw. صلواتهم (٦) M على
(٧) O, M مستحبّا (٨) O, M, C omit (٩) Maw. اتّفاق
(١٠) O لصلاة (١١) Maw. inserts وإلفًا (١٢) O الّتى تسقط
(١٣) O و (١٤) Maw. فيراعى (١٥) O omits
(١٦) Maw. خطبًا

[1]يؤمر به آحاد الناس [2]وافرادهم فكتأخير الصلاة حتّى يخرج وقتها فيُذْكَر بها [3]ويؤمر بفعلها ويُراعَى جوابه عنها فان قال تركتها للنسيان حثّه على فعلها بعد ذكره ولم يؤدّبه وان [4]تركها [5]لتوانٍ واهوان أدّبه زجرًا [6]واخذه بفعلها [7]جَبرًا' ولا اعتراض على من اخّرها والوقت ٥ باقٍ لاختلاف الفقهاء في [8]فضل التاخير ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد [9]اتّفق اهله على تاخير صلاة الى آخر وقتها والمحتسب يرى p. 38 فضل تعجيلها فهل له ان يامرهم بالتعجيل على وجهين لان [10]اعتياد [11]جميع الناس لتاخيرها [12]يفضي بالصغير الناشئ على [13]اعتقاد ان[13] هذا [14] الوقت دون ما تقدّم ولو عجّلها بعضهم ترك من اخّرها منهم وما ١٠ يراه من التاخير'

فامّا الاذان والقنوت في الصلوات اذا خالف فيه راى المحتسب فلا اعتراض له فيه بامر ولا نهي وان كان يرى خلافه اذا كان ما يفعل M f. 12b مسوغًا في الاجتهاد بخروجه عن معنى ما قدّمناه' وكذلك الطهارة اذا فعلها على وجه [15]سائغ [16]يخالف فيه[16] راى المحتسب من ازالة النجاسة ١٥ بالمائعات والوضوء بماء تغيّر بالمذرورات [17]الطاهرة او الاقتصار على مسح اقلّ الرأس او العفو على قدر الدرهم من النجاسة فلا اعتراض له في شيء من ذلك بأمر ولا نهي [18]ولكن في اعتراضه عليهم في الوضوء [19]بالنبيذ عند عدم الماء وجهان لما فيه من الافضاء الى استباحته على كلّ الاحوال' ثمّ على نظائر هذا المثال تكون اوامره بالمعروف في حقوق الله تعالى'

---

(١) Maw. يامر (٢) M واقرارهم (٣) O ويؤمر
(٤) Maw. قال تركتها (٥) M لثواب (٦) M واحدًا
(٧) M خيرًا (٨) O فصل (٩) M اتفقوا
(١٠) M لاعتقاد; Maw. لانّ اعتبار (١١) O جمع
(١٢) O معص; M بعض; C مقض (١٣)—(١٣) O اعتقادآت
(١٤) Maw. inserts هو (١٥) O شايع
(١٦)—(١٦) O مخالفًا فيها (١٧) O الظاهرة; Maw., C الطاهرات
(١٨) Maw. فكان له (١٩) Maw. بنبيذ التمر

فصل وامّا الامر بالمعروف في حقوق الآدميّين فضربان عامّ و خاصّ
p. 39 فأمّا العامّ فكالبلد اذا [١]تعطّل [٢]سربه واستهدم سوره [٣]وكذلك لو استهدم
مساجدهم وجوامعهم فامّا إذا أعوز بيت المال كان الامر ببناء سورهم
واصلاح سربهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم متوجّه الى كافة [٤] ذوى
المكنة منهم ولا يتعَيّن [٥]احدهم [٦]في الامر به فإن شرع ذوو المكنة ٥
في عمله وباشروا [٧]القيام به سقط عن المحتسب حقّ الأمر به' وامّا
الخاصّ كالحقوق إذا [٨]بطلت والديون إذا أُخّرت فللمحتسب أن يامر
بالخروج منها مع المكنة إذا استعداه اصحاب الحقوق وله ان يلازم عليها
لأنّ لصاحب الحقّ ان لا يلازم وليس له الاخذ بنفقات [٩]الاقارب لافتقار
ذلك الى اجتهاد شرعيّ فيمن يجب له ويجب [١٠]عليه إلّا ان[١٠] يكون ١٠
الحاكم قد فرضها فيجوز له أن ياخذ باداثها وكذلك كفالة من [١١]تجب
كفالته من الصغار لا [١٢]اعتراض له فيها حتّى يحكم بها الحاكم ويجوز
حينئذ للمحتسب ان يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقّة فيها' فامّا
M f. 13a قبول الوصايا والودائع فليس له ان يأمر فيها اعيان الناس وآحادهم ويجوز
ان يأمر بها على العموم [١٣]حثًّا على التعاون بالبرّ والتقوى ثمّ على ١٥
هذا المثال [١٤]يكون امره بالمعروف في حقوق الآدميّين' فصل
p. 40 وامّا الأمر بالمعروف فيما كان مشتركًا بين حقوق اللّه تعالى وحقوق
الآدميّين [١٥]فكاخذ الأولياء [١٦]بنكاح الايامى من أكفائهنّ اذا طلبن
والتزام النساء احكام العدد اذا فورقن' وله تأديب [١٧]من خالف في
العدّة من النساء وليس له تأديب[١٧] من امتنع من الأولياء' ومَن نفى ٢٠

---

(١) O بطل (٢) M, Maw. شربه (٣) O ذوا
(٤) Maw. here inserts a long sentence (٥) M احدًا منهم
(٦) O من (٧) M لقيامه (٨) Maw. مطلت
(٩) O الأوقات (١٠)—(١٠) M ان لا (١١) O يجب
(١٢) O الاعتراض (١٣) M حتى (١٤) M, Maw. تكون اوامره
(١٥) O, M, C فكجاحد (١٦) O, M نكاح (١٧)—(١٧) M omits

ولدًا قد ثبت فراش أمّه ولحوق نسبه اخذه باحكام الآباء جبرًا وعزّره
على النفی أدبًا ويأخذ السادة [١]بحقوق العبيد والاماء [٢]نفقتهم وكسوتهم
لقوله صلّعم للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف[٢] وأن لا يكلّفون من
العمل ما لا يطيقون [٣]لأنّ النبيّ صلّعم منع أن يكلّف العبد ما لا
٥ يطيق ويريحه فی وقت القيلولة دفعًا للضرر[٣] ومن ملك بهيمةً وجب
عليه القيام بعلفها ولا يحمّل عليها ما يضرّها كما فی العبد ولا يحلب
من لبنها إلّا ما فضل عن ولدها لأنّه خلق غذاء للولد فلا يجوز منعه
منه وإن امتنع من الإنفاق عليها أُجبر على ذلك كما يُجبَر على نفقة
زوجته فإن لم يكن له مال أُكري عليه إن امكن [٤]اكرآءه وان لم
١٠ يمكن بيع عليه كما يزال ملكه عن الزوجة عند الاعسار بنفقتها فان لم
يرغب فيها راغب فكفايتها من بيت المال فان لم يكن فعلى المسلمين p. 41
كفايتها وعلى هذا المثال يكون امره فی الحقوق المشتركة٬ فصل

وامّا النهی عن المنكرات فينقسم ايضًا على ثلاثة اقسام احدها ما كان
من حقوق اللّه تعالى والثانی ما كان من حقوق الآدميّين والثالث ما M f. 13b
١٥ كان مشتركًا بين الحقّين٬ فامّا النهی عنها فی حقوق اللّه تعالى فعلى
ثلاثه اقسام احدها ما تعلّق بالعبادات والثانی ما تعلّق بالمحظورات
والثالث ما تعلّق بالمعاملات فامّا المتعلّق بالعبادات فكالقاصد مخالفة
[٥]هيئآت [٦]الصلاة [٧]والمتعمّد [٨]تغيّر اوصافها المسنونة مثل من يقصد
الجهر فی صلاة الإسرار او الاسرار فی صلاة الجهر او [٩]يزيد فی الصلاة او
٢٠ فی الأذان [١٠]أذكارًا غير [١١]مسنونة فللمحتسب انكارها وتأديب [١٢]العامل

(١) M لحقوق (٢)—(٢) Maw. omits

(٣)—(٣) Maw. omits. From here to the end the section differs from Maw.

(٤) M اكراؤه (٥) Maw. هياتها (٦) Maw. omits

(٧) O المعتهد (٨) M بغير (٩) M يريد

(١٠) O, C اذا كان (١١) O, C مسنون (١٢) M المعاقد; Maw. المعاند

فيها اذا لم يقل بما ارتكبه امام متبوع، و كذلك اذا اخلّ بتطهير جسده
او ثوبه او موضع صلاته انكر عليه اذا تحقّق ذلك منه ولا يؤاخذه بالتهم
والظنون وكذلك لو ظنّ برجل انّه يترك الغسل من الجنابة او يترك الصلاة
p. 42 او الصيام لم يؤاخذه بالتهم ولم [١]يقابله بالانكار لكن يجوز له بالتهم ان
يعظ و يحذّر من عذاب اللّه تعالى على اسقاط حقوقه والاخلال ٥
بمفروضاته، فان رآه يأكل فى شهر رمضان لم يقدم على تأديبه إلّا بعد
سؤاله على سبب أكله إذا التبست عليه احواله فربّما كان مريضًا او
مسافرًا و يلزمه السؤال اذا ظهرت امارات الريب فان ذكر فى الاعذار ما
[٢]يحمل حاله [٣]صدّقه [٤]وكفّ [٥]عن زجره وامره باخفاء اكله لئلّا يعرض
نفسه لتهمة ولا يلزمه [٦]احلافه عند [٧]الاسترابة بقوله لأنّه [٨]موكول ١٠
الى أمانته وان لم يكن له عذر جاهر بالانكار عليه وردعه وادبّه عليه
تأديب زجر، وهكذا لو علم عذره فى الاكل انكر عليه المجاهرة بتعريض
نفسه للتهمة ولئلّا يقتدى به من ذوى الجهالة من لا يميّز حال [٩]عذره
من غيره، فامّا الممتنع من اخراج زكاته فان كان من الاموال الظاهرة
فعامل الصدقة باخذها [١٠] جبرًا اخصّ وهو بتعزيره على الغلول ان لم ١٥
M f. 14a يجد له عذرًا احقّ لأنّها معصية لا حدّ فيها ولا [١١]كفّارة وان كان من
[١٢]الاموال الباطنة فيحتمل أن يكون المحتسب أخصّ بالانكار عليه من
p. 43 عامل الصدقة لانّه لا اعتراض للعامل فى الاموال الباطنة ويحتمل ان
يكون العامل بالانكار عليه اخصّ لأنّه لو دفعها اليه أجزاه، ويكون تأديبه
معتبرًا بشواهد حاله فى الامتناع من اخراج زكاته فإن ذكر أنّه يخرجها ٢٠
سرًّا وكل الى امانته فيها،

---

(١) Maw. يعامله	(٢) Maw. يحتمله	(٣) M صدقه
(٤) M كف	(٥) M omits	(٦) M احلافه
(٧) O الاستبرا به	(٨) M موكل	(٩) M عزره
(١٠) Maw. inserts منه	(١١) M كفالة	(١٢) M الاحوال

٥

فإن رأى المحتسب رجلاً يتعرّض لمسئلة الناس وطلب الصدقة وعلم انّه غنيّ امّا بمال او عمل انكره عليه وادّبه فيه وكان المحتسب اخصّ بالانكار من غيره فقد فعل عُمَرُ رضى اللّه عنه مثل ذلك فى قوم من اهل الصدقة ولو رأى عليه آثار الغنى وهو يسئل الناس اعلمه تحريمها ٥ عليه وعلى المستغنى عنها ولم ينكره لجواز ان يكون فى الباطن فقيرًا واذا [١]تعرّض للمسئلة ذو جلد وقوّة على العمل زجره وأمره ان يتعرّض [٢] للاحتراف [٣]بعمله فإن اقام على المسئلة عزّره حتّى يقلع عنها'

وهكذا لو ابتدع بعض [٤]المنتسبين الى العلم قولًا خرق الاجماع وخالف فيه النصّ وردّ قوله علماء عصره انكر عليه وزجره عنه فان [٥]اقلع ١٠ وتاب والّا فالسلطان [٦]بتهذيب الدين احقّ' واذا [٧]تعرّض بعض [٨] المفسّرين لكتاب اللّه تعالى بتأويلٍ عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن بدعة يتكلّف له [٩]اغماض معانيه او انفرد بعض الرواة باحاديث مناكير p. 44 تنفر منها النفوس او [١٠]يفسد بها التأويل كان على المحتسب انكار ذلك والمنع منه وهذا إنّما يصحّ منه انكاره اذا تميّز عنده الصحيح من الفاسد ١٥ والحقّ من الباطل وذلك من احد الوجهين امّا أن يكون بقوّته فى العلم واجتهاده فيه لا يخفى ذلك عليه وامّا ان يتّفق علماء الوقت على انكاره وابتداعه [١١]فيستعدونه فيه فيعوّل فى الانكار على اقاويلهم وفى المنع على اتّفاقهم [١٢]فإنّ الخطر عظيم والمحتسب الجاهل ان خاض فيما لا يعلمه كان ما يفسده اكثر ممّا يصلحه ولهذا قالوا العامّيّ لا ٢٠ يحتسب إلّا فى الجليّات' فامّا ما يُعْلَم كونه منكرًا بالاضافة [١٣]ويفتقر M f. 14b

(١) O, M اعترض (٢) C للانصراف; O, M read both (٣) O لعمله
(٤) O, C المتلبّسين (٥) Maw. اقطع (٦) M لتهذيبه
(٧) O, M انفرد (٨) M, Maw. add السلف (٩) O, C اغمض
(١٠) O بعد [= ? يُعِدُّ]; M omits (١١) O فيستدعونه
(١٢) Maw. omits the following passage until the end of the section
(١٣) O يفتقر

الى [١]اجتهاد فلا يجوز للعامّيّ الحسبة فيه فانّه ربّما ادّاه اجتهاده الى منكر فيصيّره معروفًا ومعروفًا فيصيّره منكرًا وربّما ادّى الى وجوه من [٢]الخلل كثيرة،

فصل واما ما تعلّق بالمحظورات فهو ان [٣]يمنع الناس من مواقف الريب ومظنّات التهم فقد قال صلّعم دع ما يريبك الى ما لا يريبك ٥

p. 45 [٤]فيقدّم [٥]الانذار ولا [٦]يعجّل بالتأديب قبل [٥]الانذار، حكى ابرهيم النَخَعيّ أنّ عمر بن الخطّاب رضى الله عنه نهى الرجال ان يطوفوا مع النساء فرأى رجلًا يصلّى مع النساء فضربه بالدرّة فقال له الرجل والله لئن كنتُ [٧]احسنتُ لقد ظلمتنى ولئن كنتُ اسأتُ فما [٨]اعلمتنى فقال عمر أما شهدتَّ عزيمتى قال ما شهدتُّ لك عزمةً فألقى اليه الدرّة ١٠ وقال اقتصّ قال لا اقتصّ اليوم قال [٩]فاعفُ قال لا [١٠]اعفو فافترقا على ذلك ثمّ لقيه من الغد فتغيّر لون عمر فقال له الرجل يا امير المؤمنين كأنّى أرى ما كان منّى قد اسرع فيك قال أجل قال فاشهد انّى قد عفوت عنك، واذا رأى وقفة رجل مع امرأة فى طريق [١١]سابل لم تظهر منهما امارات الريب لم يتعرّض عليهما بزجر ولا انكار فما يجد الناس بدّا ١٥ من هذا وان كانت الوقفة فى طريق خالٍ فخلوا بمكان ريبة فينكر على هولاء ولا يعجّل فى التأديب عليهما حذرًا من ان تكون ذات محرم وليقل ان كانت ذات محرم [١٢]فصُنْها عن مواقف الريب وان كانت اجنبيّة فخف الله تعالى من خلوة تؤدّيك الى معصية الله تعالى [١٣]وليكن

p. 46 زجره بحسب الأمارات، حكى ابو [١٤]الازهر أنّ ابن عائشة رأى رجلًا ٢٠

---

(١) O, C اجتهاده (٢) M حكميات (٣) M يمتنع
(٤) M فتقدّم (٥) Maw. الانكار (٦) M تعجل
(٧) M احسَتُ ;O احتسبتَ (٨) Maw., M علّمتنى
(٩) O, M فاعفو; Maw. inserts عنّى (١٠) O, M اعف
(١١) O سآيل; M سالك (١٢) M فضها
(١٣) Maw. ولكن (١٤) M الازهرى

يكلّم امرأةً في الطريق فقال له لئن كانت حرمتك إنّه لقبيح بك أن M f. 15a تكلّمها بين الناس وان لم تكن حرمتك فهو اقبح ثمّ ولّى عنه (١) وجلس للناس (٢) وإذا برقعة ألقيت في حجره مكتوب فيها

إِنَّ ٱلَّتِي (٣) أَبْصَرْتَنِي (٤) سَحَرًا أُكَلِّمُهَا رَسُولْ
أَدَّتْ إِلَيَّ رِسَالَةً كَادَتْ لَهَا نَفْسِي (٥) تَسِيلْ ٥
فَلَوَ ٱنَّ أُذْنَكَ (٦) عِنْدَنَا حَتَّى تَسْمَعَ مَا تَقُولْ
لَرَأَيْتَ مَا ٱسْتَقْبَحْتَ مِنْ أَمْرِي هُوَ (٧) ٱلْحَسَنُ ٱلْجَمِيلْ (٨)

فقرأها ابن عائشة ووجد على رأسها مكتوبًا ابو نواس فقال ابن عائشة ما لي (٩) وللتعرّض لابى نواس' وهذا القدر من (١٠) انكار ابن عائشة كافٍ لمثله
١٠ ولا يكون (١١) لمن ندب الانكار من ولاة الحسبة كافيًا وليس فيما قاله ابو نواس (١٢) تصريح (١٣) بفجوره لاحتمال ان يكون اشارةً إلى ذات محرم وان كانت شواهد حاله و (١٤) فحوى (١٥) كلامه (١٦) ينطقان بفجوره وريبته فيكون من (١٧) مثل ابى نواس منكرًا وان جاز أن لا يكون من (١٨) غيره منكرًا' فاذا رأى المحتسب من هذه الحال ما ينكره تأنّى وفحص
١٥ وراعى شواهد الحال'

p. 47 (١٩) ويلزم المحتسب ان يتفقّد المواضع التي يجتمع فيها النسوان مثل سوق الغزل والكتّان وشطوط الأنهار وابواب حمّامات النساء وغير ذلك

(١) M ولبس لباس
(٢) Maw. inserts يحدّثهم
(٣) *Aghānī*, xviii, 4 f. ابصرتها
(٤) *Agh.* بكرا
(٥) M تميل
(٦) *Agh.* بيننا
(٧) *Agh.* الامر; M الحقّ
(٨) *Kāmil* ⏑⏑ – ⏑ – | ⏑⏑ – ⏑ – ||
(٩) O والتعرّض
(١٠) M omits
(١١) O, M, C من
(١٢) O, M, C صريحًا
(١٣) O بفجور
(١٤) O, C فجوى; M مجرى
(١٥) M كاذبه
(١٦) M سطارن [?ينظران]
(١٧) M قبل
(١٨) M عنده
(١٩) Maw. differs to the end of the chapter

فإن رأى شابًا متعرّضًا بامرأة ويكلّمها فى غير معاملة فى البيع والشراء او ينظر اليها عزّره ومنعه من الوقوف هناك فكثير من الشباب المفسدين يقفون فى هذه المواضع وليس لهم حاجة غير التلاعب على النسوان فمن وقف من الشباب فى [1]طريقهنّ بغير حاجة عزّره على ذلك، والله اعلم

الباب الثالث

فى الحسبة على الآلات [2]المحرّمة والخمر

[3]واذا جاهر رجل باظهار الخمر فإن كان مسلمًا [4]اراقها وادّبه وان كان ٥
ذمّيًّا ادّب على اظهارها واختلف الفقهاء فى اراقتها عليه فذهب ابو M f. 15b
حنيفة الى أنّها لا تراق عليه لانّها [5]عنده من اموالهم المضمونة فى حقوقهم وذهب الشافعيّ إلى انّها تراق عليهم لانّها لا تضمن [5]عنده فى حقّ المسلم ولا الكافر فامّا المجاهرة باظهار النبيذ فعند ابى حنيفة انّه من الاموال التى يقرّ المسلمون عليها فيمنع من اراقته ومن التأديب ١٠
على اظهاره وعند الشافعيّ انّه ليس بمال كالخمر وليس فى اراقته غرمٌ p. 48
[6]والدليل على تحريم النبيذ قوله صلّعم حرّمت الخمرة لعينها والمسكر من كلّ شراب وروى عن عمر رضى الله عنه انّه قال على منبر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ايّها الناس انّه نزل تحريم الخمر وهى من خمس العنب والتمر والبرّ والشعير والزبيب، والخمر ما خامر العقل اى غطّاه ١٥

(١) O, M طريقهم (٢) M المجرمة (٣) Maw. resumes
(٤) O, M اراقه (٥) O, M عندهم
(٦) Maw. omits the passage from here to (٤) on p. ٣٣

وقد لعن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فى [١]الخمرة عشرة قال العلماء أُدْخِلَ فيه [٢]بيع العصير ممّن[٢] يتّخذ الخمر قال الشافعيّ اكره ذلك ولا شكّ انّه إعانة على المعصية [٣]يضاهيه بيع السلاح من قطّاع الطريق وبيع السلاح من اهل الحرب وكذا بيع السلاح من اهل
٥ الذمة[٤] فيعتبر والى الحسبة شواهد الحال فيه فينهى عن المجاهرة ويزجر عليه ولا يريقه الّا ان يأمره باراقته حاكم من اهل الاجتهاد [٥]لئلّا يتوجّه[٥] عليه غرم ان حوكم فيه.

[٦]ومن شرب المسكر وهو بالغ عاقل مسلم مختار وجب عليه الحدّ فان كان حرًّا جُلِدَ اربعين لما روى عليّ كرّم الله وجهه ان النبي صلّعم.
١٠ جلد فى الخمر اربعين وجلد ابو بكر اربعين وجلد عُمَر ثمانين وكل [٧]سنّه وهذا احبّ اليّ، وان كان عبدًا جُلِدَ عشرين لأنّه [٨]حد [٩]تبعيض فكان العبد فيه على النصف من الحرّ كحدّ الزناء وان رأى الامام ان يبلغ بالحدّ ثمانين وفى العبد اربعين جاز لحديث عُمَر M f. 16b p. 49 ولما رُوِيَ ان عمر كان إذا [١٠]أُتِيَ بالرجل المنهمك فى الشرب جلده
١٥ ثمانين وإذا أُتِي بالرجل الضعيف الّذى كان منه [١١]الزلّة جلده اربعين وحكى الخراسانيّون وجهًا [١٢]آخر ان ذلك لا يجوز [١٣]فعلى المذهب اذا جلد الثمانين كان الزائد على الاربعين تعزيرا فان قيل التعزير لا يبلغ عندكم اربعين قلنا ذلك على زلّة واحدة وهاهنا زلّتان الهذيان [١٤]والافتراء، وحكى [١٥] الشيخ عزّ الدين ابن عبد السلام فى كتاب

---

(١) M, C الخمر (٢)—(٢) M الذى يبيع فمن
(٣) M بماهيه (٤) Passage omitted by Maw. ends here
(٥)—(٥) M الا يوجد
(٦) Maw. omits from here to the end of the section, l. ٨, p. ٣٤
(٧) O سنة (٨) C حل (٩) M يقتص; C يتبعض
(١٠) M القى الرجل (١١) O الدلّة (١٢) M omits
(١٣) M ?بصا (١٤) M بالفراق (١٥) O adds عن

الفوائد فى المصالح والمفاسد قال [1]ويجتمع الحدّ[1] والتعزير فى موضع كالزنا بذوات المحارم فى جوف الكعبة فى رمضان وهو صائم معتكف مُحْرِمٌ [2]أَثِمَ ولزمه العتق والبدنة [3]ويُحَدّ للزنا ويُعزَّر لقطع رحمه [4]ولانتهاك [5] حرمة الكعبة قال فإن [6]جُلِدَ الحرّ احدى واربعين جلدة فمات ففيه قولان احدهما يضمن نصف ديته لانّه [7]تسبّب من ٥ مضمون وهو الزائد على الاربعين اذ التعزير [8]مضمون [9]وغير مضمون [10]والحدّ ليس بمضمون والثانى يضمن جزء من احد و اربعين جزءًا من ديته لأنّ الاسواط قريبة [11]التماثل،

قال ويضرب فى حدّ الشرب بالايدى والنعال واطراف الثياب وقيل [12]يجوز بالسوط، جلد عليّ كرّم الله وجهه الوليد بن عُقْبَةَ بالسوط ١٠ p. 50
والمنصوص هو الاوّل لما روى عبد الرحمان بن [13]ازهر انّ النبيّ صلّعم أُتِيَ بشارب خمر فقال اضربوه فضربوه بالنعال والايدى واطراف الثياب وحثوا عليه التراب قال فإن ضربه بالسوط فمات اي على المنصوص فقد قيل يضمن بقدر ما زاد على الم النعال اذ [14]هو القدر الزائد على الحدّ و قيل يضمن جميع الدية لانّه عدل من جنس الى غيره ١٥ M f. 16b
فأشبه ما لو ضربه [15]بجارح فمات منه وقيل يضمن نصف [16]ديته وحكى ابن الصبّاغ فى اصل الضمان على النصّ وجهين بناءً على القولين فيما لو ضربه فى حرّ شديد او برد شديد وقال الخراسانيّون [17]يجوز الضرب بالعصى وهل [17]يجوز باطراف الثياب والنعال وجهان ولا يجب حدّ الخمر حتّى يقرّ أنّه شرب مسكرًا او خمرًا او تقام البيّنة عليه ٢٠

---

(١)—(١) M وبخرج العد (٢) M الثم (٣) M يجلد
(٤) O كذلك ;C ويغرب حولين (٥) O inserts حقوق (٦) M ضرب
(٧) M تبيّن (٨) M مهونة (٩) M وعند
(١٠) M الحد (١١) M السمائل (١٢) M ختم
(١٣) M الزهو (١٤) M هذا (١٥) C بخارج
(١٦) M الدية (١٧) M يختم

(١)ولا يفتقر الشاهد ان يقول شرب وهو غير مكره او مع علمه(١) بذلك لأنّ الظاهر ذلك فامّا إذا وُجِدَ سكران وشمّ منه رائحة الخمر او تقيّأ مُسكِرًا فلا يُحَدّ وقال ابو عليّ بن ابى هريرة يُحَدّ بالسكر (٢)ولا يسقط الحدّ ثمّ استدلّ بان عثمان رضى الله عنه قال ما يقيء إلّا وقد شربها
٥ وامر بإقامة الحدّ عليه، وشمّ ابن مسعود من رجل رائحة الخمر فقال p. 51
لا ابرح حتّى احدّه، ولا حدّ على الحربيّ والمجنون والصبيّ ولا يجب على الذمّيّ لأنّه لا يعتقد (٣)تحريمه ولا يجب على المُكْرَه، واختُلف فى حدّ الشرب فذهب ابو حنيفة الى انّ السكر ما زال معه العقل حتّى لا يعرف ما بين الأرض والسماء ولا يعرف (٤)امّه من زوجته وحدّه
١٠ اصحاب الشافعيّ بانّه ما (٥)افضى بصاحبه إلى أن يتكلّم بلسان منكسر ومعنى غير منتظم وينصرف بحركة مختبط ومشى متمائل فاذا اجمع بين اضطراب الكلام فهمًا وافهامًا وبين اضطراب الحركة مشيًا وقيامًا صار داخلًا فى حدّ السكر و من شرب المسكر دفعات ولم يحدّ اجزاه عن ذلك حدًّا واحدًا،

فصل

١٥ (٦)فامّا المجاهرة باظهار الملاهى المحرّمة مثل الزمر (٧)والطنبور والعود والصنج وما اشبه ذلك من آلات الملاهى(٧) فعلى المحتسب ان M f. 17a
يفصّلها حتّى تصير خشبًا (٨)يصلح لغير(٨) الملاهى ويؤدّب على المجاهرة عليها ولا يكسّرها ان كان خشبها يصلح لغير الملاهى (٩)فان لم يصلح لغير الملاهى كسّرها ولا يجوز بيعها والمنفعة التّى فيها لما كانت p. 52
٢٠ (١٠)محظورة شرعًا كانت ملحقةً بالمنافع المعدومة (١١)حسًّا وان كان

(١)—(١) O omits (٢) M لانه بدا بسقط; C لانّه يدعى ما
(٣) M بحرمته (٤) O امته
(٥) M اقضى (٦) Maw. resumes (p. 420)
(٧)—(٧) Maw. omits (٨)—(٨) Maw. لتزول عن حكم
(٩) Maw. omits to the end of the section
(١٠) M محذورة (١١) M, C خشبًا

الرضاص يُعَدّ مالا ففى جواز بيعها قبل الرضّ وجهان احدهما الجواز لما فيه من المنفعة المتوقّعة واظهرهما المنع لأنّها على [١]هيئتها آلة الفسق ولا يقصد بها [٢]غيره ما دام ذلك التركيب باقيا [٣]ويجىء الوجهان فى الاصنام والصور المتّخذة من الذهب والخشب وغيرهما وتوسّط الامام بين الوجهين فذكر وجها ثالثا وهو أنّها ان اتّخذت من ٥ جواهر نفيسة صحّ بيعها لأنّها مقصودة فى نفسها وان اتّخذت من خشب ونحوه فلا وهذا اظهر عنده [٤]وتابعه الغزاليّ فى الوسيط لكن جواب عامّة [٥]الاصحاب المنع مطلقًا ويدلّ عليه حديث جابر بن عبد اللّه ان النبيّ صلّعم نهى عن بيع الميتة والخنزير والخمر والاصنام،

فصل ١٠

وامّا آلة اللعب التى ليس يقصد بها المعاصى وانّما يقصد بها إلف [٦]القينات لتربية الاولاد ففيها وجه من وجوه التدبير [٧]تفارقه معصية [٨]كتصوير ذوات [٩]الارواح ومشابه الاصنام [١٠]والتمكّن [١١]منها وجه [١٢] والمنع منها وجه بحسب ما تقتضيه شواهد الاحوال يكون انكاره واقراره، [١٣]قد دخل رسول اللّه صلّعم على عائشة رضى اللّه عنها وهى تلعب ١٥ p. 53 بالبنات فاقرّها ولم ينكر عليها و حُكِىَ أنّ ابا سعيد الاصطخريّ من اصحاب الشافعيّ قُلّد حسبة بغداد فى ايّام المقتدر [١٤]فازال سوق [١٥]الداذي ومنع عنها وقال لا يصلح إلّا للنبيذ المحرّم واقرّ سوق اللعب ولم يمنع منها وقال قد كانت عائشة رضى اللّه عنها تلعب

---

(١) C نفسها (٢) O غير
(٣) M وبحى وجهان ;O وتجى (٤) M وبايعه والعوارى
(٥) M للاصحاب (٦) Maw. البنات
(٧) O يقاربه (٨) Maw., O بتصوير
(٩) Maw. الازواج (١٠) Maw. وللتمكّن
(١١) M بينها (١٢) O, M insert المنع
(١٣) M فدخل (١٤) M فازل (١٥) O الرادى

بالبنات بمشهد (١) رسول الله صلّعم فلا ينكر عليها وليس ما ذكره فى
اللعب ببعيد من الاجتهاد وامّا سوق الداذي فالاغلب من حاله أنّه M f. 17b
لا يُستعمل إلّا فى النبيذ ويجوز ان يستعمل نادرًا فى الدواء وهو بعيد
فبيعه عند من يرى اباحة النبيذ جائز لا (٢)يكره وعند من يرى
٥ تحريمه (٣)غير جائز ويجوز(٣) استعماله فى غيره ومكروه اعتبارًا بالاغلب
من حاله وليس منع ابى سعيد (٤)لتحريم بيعه عنده وانّما منع من
المظاهرة بإفراد سوقه والمجاهرة (٥)ببيعه الحاقًا (٦) بإباحة ما اتّفق الفقهاء
على اباحة مقصوده ليقع لعوامّ الناس الفرق بينه وبين غيره من
(٧)المباحات وليس (٨)يمتنع انكار المجاهرة ببعض المباحات (٩)والّا ما(٩)
١٠ كما تنكر المجاهرة بالمباح من مباشرة الازواج، فامّا ما لم يظهر من
(١٠)المحظورات فليس للمحتسب ان يبحث عنها ولا ان يهتك الاستار p. 54
حذرًا من الاستتار بها، قال النبىّ صلّعم من أتى من هذه (١١)القاذورات
شيئًا فليستتر بستر الله فإنّه من يُبْدِ لنا (١٢)صفحته (١٣)يُقِمْ حدّ الله
عليه، ومن شرط المنكر الّذى ينكره المحتسب ان يكون ظاهرًا فكلّ
١٥ من ستر معصيةً فى داره واغلق بابه لا (١٤)يجوز له ان يتجسّس عليه
الّا ان يكون ذلك فى انتهاك حرمة (١٥)يفوت استدراكها مثل من
يخبره مَن يثق بصدقه انّ رجلًا خلا برجل ليقتله او بامرأة ليزنى بها
فيجوز له مثل هذه الحال أن يتجسّس ويقدم على الكشف والبحث
حذرًا من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم وارتكاب المحظورات،
٢٠ الثانى ما خرج عن هذا الحدّ وقصر عن هذه الرتبة لا يجوز التجسّس

(١) O, C insert من
(٢) O, C ينكره; O omits with preceding لا
(٣)—(٣) Maw. جائز لجواز
(٤) M بتحريم
(٥) M ينفعه
(٦) M, C insert له
(٧) M مباهات
(٨) O, M, C يمنع
(٩)—(٩) Maw. omits
(١٠) M المحذورات
(١١) M القدرات
(١٢) M صحّته
(١٣) M نقيم
(١٤) M يجب
(١٥) O, C يقرُبُ

عليه ولا كشف الاستار عنه، حُكِىَ انّ عمر بن الخطّاب رضى الله عنه دخل على قوم يتعاقرون على شراب ويوقدون [١]فى الأخصاص فقال نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتم ونهيتكم عن الإيقاد فى الأخصاص فأوقدتم فقالوا نهاك الله عن [٢]التجسّس فتجسّست وعن الدخول بغير
M f. 18a إذن فدخلت فقال [٣]هاتين [٤]بهاتين وانصرف ولم يتعرّض لهم، فان ٥
p. 55 سمع المحتسب اصوات [٥]ملاهٍ منكرة من دار [٦]تظاهر اهلها باصواتها انكرها خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول لأنّ المنكر ظاهر وليس له ان يكشف عمّا سواه[٧]،

الباب الرابع

فى الحسبة على اهل الذمّة

اعلم أنّ التساهل مع اهل الذمّة فى [٨]امور الدين خطر عظيم وقد قال
Qur. lx, 1 سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى ١٠
وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ ٱلسَّبِيلِ، وقد ورد فى الحديث عن النبىّ صلّعم أنّه قال لأخرجنّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتّى لا أدع بها الّا مسلمًا وقال لا تساكنوا اليهود والنصارى فى امصاركم الّا ان يسلموا ومن يرتدّ بعد اسلامه فاضربوا عنقه ولمّا خرج رسول الله صلّعم ١٥

(١) O, C omit فى; M للاخصاص
(٢) O التجسيس
(٣) sic—all MSS
(٤) M نهانى
(٥) O, M, C ملاهى
(٦) M بظاهر
(٧) Maw. adds من الباطن
(٨) O امر

إلى بدر تبعه رجل من المشركين فقال انّى اريد ان [١]اصيب معك فقال أتؤمن بالله قال لا قال فارجع فلن استعين بمشرك ثمّ لحقه عند الشجرة ففرح به المسلمون وكان شجاعًا فقال له مثل مقالته الاولى فقال [٢]له مثل ذلك[٢] ارجع فلن استعين بمشرك ثمّ لحقه الثالثة فاسلم هذا p. 56
٥ وقد خرج ليقاتل بين يدي رسول الله صلّعم ويراق دمه؛

ولمّا ولى ابو موسى الاشعريّ البصرة وقدم [٣]على عمر بن الخطّاب رضى الله عنه فوجده فى المسجد فاستأذن عليه فأذن له واستأذن لكاتبه وكان نصرانيًا فلمّا دخل على عمر ورآه فقال [٤]قاتلك الله [٥]يا [٦]ابا موسى ولّيتَ نصرانيًا على المال أما سمعت قول الله سبحانه وتعالى يَا
١٠ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَارَى أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ Qur. v, 56 وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ؛ فقال يا امير المؤمنين لى كتابته وله دينه فقال عمر لا أُكرمهم بعد ان أهانهم الله ولا أُعزّهم بعد أن أذلّهم الله ولا أُدنيهم بعد أن أقصاهم الله؛ وكتب عمر بن عبد العزيز الى بعض عمّاله M f. 18b وقد اتّصل به أنّه اتّخذ كاتبًا يقال له حسّان بلغنى أنّك استعملت حسّانًا
١٥ وهو على غير دين الاسلام والله تعالى يقول يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا [٧]لَا Qur. lx, 1 تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ وقال تعالى[٧] لَا تَتَّخِذُوا ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا Qur. v, 62 دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ؛ وإذا أتاك كتابى هذا فادعُ حسّانًا الى الاسلام فإن اسلم فهو منّا ونحن منه وان أبى فلا [٨]تستعن به؛ فلمّا جآءه p. 57
٢٠ الكتاب قرأه على حسّان فأسلم وعلّمه الطهارة والصلاة؛ وهذا اصل يُعتمَد عليه فى ترك الاستعانة بالكافر فكيف استعمالهم على [٩]رقاب المسلمين؛

---

(١) M اصبّ (٢)—(٢) M omits (٣) D الى المدينة لمواجهة
(٤) M قاتل (٥) M omits (٦) O ابو
(٧)—(٧) M omits (٨) O يستعين (٩) M رقاق

فحينئذٍ يجب على المحتسب النظر فى اهل الذمّة وأن يلزمهم بما هو مشروط عليهم وبما (١)التزموه على انفسهم من قديم الزمان ولا يرخّص لهم فى ترك شىء منه قولًا ولا فعلًا ويلزمهم بما كتبوه لأمير المؤمنين عمر بن الخطّاب رض اللّه عنه وهو هذا٠ كتاب لعبد اللّه عمر بن الخطّاب امير المؤمنين من نصارى مدينة كذا ومدينة كذا لمّا (٢)قدمتم علينا (٣)وقد ٥ سألناكم الأمان لأنفسنا وذرارينا واموالنا على ان لا (٤)نُحدث فى مدائننا ولا حولها كنيسةً ولا ديرًا ولا قلايةً ولا صومعة راهب ولا (٥)نُحدث (٦)منها ما خرب(٦) ولا ما كان منها فى خطط المسلمين فى ليل او(٧)نهار وان (٨)نوسّع على من مرّ بنا من المسلمين (٩)فى الضيافة ثلاث ليالٍ(٩) ولا ننزل فى كنائسنا ولا منازلنا جاسوسًا ولا نكتم (١٠)عينًا المسلمين ولا ١٠ نعلّم اولادنا القرآن ولا نظهر (١١)شرعنا ولا ندعو اليه احدًا ولا نمنع احدًا من ذوى قرابتنا من الدخول فى الاسلام إن (١٢)رأوا ذلك وأن نوقّر المسلمين ونقوم لهم فى مجالسنا اذا ارادوا الجلوس ولا نتشبّه (١٣)بهم فى شىء من لباسهم (١٤)فى قلنسوة ولا عمامة ولا نعل ولا فرق شعر ولا نتكلّم p. 55 M f. 100a بكلامهم ولا نتسمّى باسمائهم ولا نتكنّى بكنيتهم ولا نركب بالسروج ولا ١٥ نتقلّد بالسيوف ولا نتّخذ شيئًا من السلاح ولا نعمله ولا نحمله معنا ولا ننقش على خواتمنا بالعربيّة ولا نبيع الخمور ولا نسقيها احدًا وأن نجزّ مقاديم رؤوسنا ونجعل الزنانير على اوساطنا ولا نظهر صلباننا وكتبنا فى شىء من طرق المسلمين ولا اسواقهم ولا نضرب النواقيس فى شىء من

---

(١) O التزموا به
(٢) *sic* I. As. i, 178; O, C قدم
(٣) C, D وفدك
(٤) C تخرب
(٥) I. As. M سجدّد
(٦) - (٦) I. As. M ما خرب منها
(٧) M inserts لا
(٨) M يوسع
(٩)--(٩) M omits; I. As. ثلاثًا
(١٠) M غشا ; C غيبا
(١١) I. As. شركًا
(١٢) M يراوا [? يشاءوا]; I. As. اراد
(١٣) O, M omit
(١٤) M من

كنائسنا إلّا ضربًا خفيفًا ولا نرفع اصواتنا [١]بالقرآءة فى شىء بحضرة المسلمين ولا نرفع اصواتنا[١] مع موتانا ولا نظهر النيران فى شىء من طرق المسلمين ولا اسواقهم ولا [٢][٣]نظهر [٤]باعوثا ولا شعانين ولا [٥]نجاورهم بموتانا ولا نتّخذ من الرقيق ما [٦]جرى عليه سهام المسلمين ٥ ولا نطّلع على منازلهم٬

فلمّا جاء الكتاب الى عمر رضى الله عنه زاد فيه ولا نضرب احدًا من المسلمين شرطنا ذلك على انفسنا [٧]واهل ملّتنا وقبلنا عليه الأمان فإن نحن خالفنا عن شىء ممّا شرطناه لكم على انفسنا[٧] فلا ذمّة لنا وقد حلّ منّا ما [٨]يحلّ من اهل المعاندة والشقاق٬ فكتب اليه ان أمض ١٠ ذلك وألْحِقْ فيه هذا ولا يشتروا شيئًا من سبايا المسلمين وأن من ضرب مسلمًا عمدًا او [٩]شتمه فقد خلع عهده٬ وكتب اليه ان اقطع ركبهم [١٠]وإن [١١]تركنا يركبوا على [١٢]الأكف وان يركبوا من شقّ p. 59 واحد وان يلبسوا خلاف لباس المسلمين [١٣]ليُعرَفوا به واللون الاصفر اولى باليهود على رؤوسهم ويشدّون النصارى الزنانير اى خيوطًا غلاظًا ١٠ فى اوساطهم فوق الثياب والتمييز يحصل باحد الأمرين٬ نعم لو شرط عليهم الغيار والزنّار جميعًا اخذوا بهما ويكون فى رقابهم خاتم من الرصاص او نحاس يدخل معهم الحمّام ليتميّزوا به ولهم ان يلبسوا العمائم [١٤]والطيلسان لانّ التميّز يحصل بغير ذلك وهل يُمْنَعون من لبس الديباج وجهان٬

---

(١)—(١) M omits
(٢) I. As. ولا نظهر نارًا
(٣) O نظّهر
(٤) O ماعونا
(٥) M نحاويهم
(٦) M جرا
(٧)—(٧) M omits
(٨) M حلّ
(٩) M سبه
(١٠) M ولئن (?)
(١١) O omits
(١٢) O الأكفّ
(١٣) M ويعرفوا
(١٤) M والطيلسانات

M f. 19b (١)وتشدّ المرأة الزنّار تحت الإزار (١)وفوق الثياب حتى لا تضفّ ابدانهنّ و تكشف رؤو سهنّ وقيل بل فوق الازار(١) كالرجل ويكون فى عنقها خاتم يدخل معها الحمّام ويكون احد خفّيها اسود والآخر ابيض ليتميّزن به على غيرهنّ، ولا يركبون الخيل لشرفها وقيل لا يُمْنَعون ويركبون البغال والحمير (٢)بالأكف عرضًا اى من جانب واحد، قال الشيخ ابو حامد ه يركبون مستويًا ولكن يكون (٣)الركاب من خشب، ولا (٤)يصدَّرون فى المجالس(٤) ولا يبدؤون بالسلام (٥)ويلجؤون الى اضيق الطرق ويُمْنَعون ان يعلوا على المسلمين فى البناء ولا يُمنَعون من المساواة وقيل يمنعون وهل يمنعون من العلوّ فى محلّة واحدة ينفردون بها من البلدة فيه وجهان وان (٦)زادوا ابنيتهم باخراج الاجنحة والرواشين ١٠ p. 60 الى (٧)السابلة وجهان والمقصود التمييز بينهم وبين المسلمين على وجه لا يكون فيه تشريف وإن (٨)تملّكوا دارًا (٩)عاليةً أُقِرّوا عليها لأنّهم ملكوها على هذه الصفة نعم لو انهدمت لم يكن لهم ان يعيدوها كما كانت على (١٠)الأصحّ فى الوجهين فلو شاهد عمر بن الخطّاب رضى الله عنه اليهود والنصارى فى زماننا هذا (١١)وآدرهم تعلو (١٢)على (١٣)آدر ١٥ المسلمين ومساجدهم وهم يُدْعَوْن بالنعوت الّتى كانت للخلفاء ويكنون (١٤)بكناهم (١٥)فمن نعوتهم الرشيد وهو ابو الخلفاء ويكنون بأبى الحسن وهو عليّ بن ابى طالب رضى الله عنه وبأبى الفضل وهو العبّاس عمّ رسول الله(١٥) وقد جاوزوا حدّ (١٦)اقدارهم (١٧)وتظاهروا باقوالهم وافعالهم

(١)—(١) O, M omit (٢) O بالاكفّ (٣) M الركابين خشنه
(٤)—(٤) M يصدون فى المجلس (٥) M يلجون
(٦) M لاذوا بينهم (٧) M السايل (٨) M يملكوا
(٩) M عاليًا (١٠) M اصحّ الوجهين (١١) M ودورهم
(١٢) M omits (١٣) M دور (١٤) M بكتابهم
(١٥)—(١٥) M فهم نعوتهم الرشيد وابو الحسن وابو الفضل
(١٦) M انذارهم (١٧) O ظاهروا; M طاهروا

واظهرت منهم الأيّام طبائع شيطانيّة (١)مكّنتها وعضدتها يد سلطانيّة
فركبوا (٢)مركوب المسلمين ولبسوا احسن لباسهم واستخدموهم M f. 20a
(٣)فرأيت اليهوديّ والنصرانيّ راكبًا يسوق (٤)بمركبه والمسلم يجرى
فى ركابه وربّما (٥)تضرّعوا وتذلّلوا له ليرفع عنهم ما أحدثه عليهم؛
٥ وامّا نسآؤهم إذا (٦)خرجن من دورهنّ و (٦)مشين فى الطرقات فلا
(٦)يكدن (٦)يُعْرَفن وكذلك فى الحمّامات وربّما جلست النصرانيّة فى
اعلى مكان من الحمّام والمسلمات يجلسن دونها ويخرجن الاسواق p. 61
ويجلسن عند التجّار فيكرمونهنّ (٧)بما يشاهدون من (٨)حسن زيّهنّ(٨)
فلا يدرون (٩)انهنّ اهل ذمّة فيجب على المحتسب الاهتمام بهذا
١٠ الامر (١٠)وانكار ذلك ويعزّر(١٠) من يظهر به من هؤلاء؛

ويمنعون من احداث بيع وكنائس فى دار الاسلام وقد امر عمر
رضى اللّه عنه بهدم كلّ كنيسة استجدّت بعد الهجرة ولم يبق الّا ما كان
قبل الاسلام وأرسل عروة (١١)من نجد فهدم الكنائس (١٢)بصنعاء وصانع
القبط على كنائسهم بمصر وهدم بعضها ولم يبق من الكنائس إلّا ما
١٥ كان قبل (١٣)مبعثه صلّعم؛ امّا إذا استهدم منها شىء فلا يُمْنَعون من
إعادته وقيل يُمْنَعون لأنّه نسبة للاستحداث قال فى الحاوى وعندى
انّه ينظر فى خرابها فإن صارت دارسة مستطرقة مُنعوا من بنآئها وإن
كانت غير دارسة لهم بنآؤها؛ وعلى الامام حفظ (١٤)من كان منهم
فى دار الاسلام ودفع من قصدهم بالاذيّة (١٥)اى من المسلمين؛ وان

(١) M فكتبها اوعضدبها
(٢) M مركب
(٣) M مرت اليهود والنصارى راكب
(٤) M بدابته
(٥) M يصرم
(٦) MSS all read masc.
(٧) M لما
(٨)—(٨) M حسنهن
(٩) O انهما (*sic*); M ايهم
(١٠)—(١٠) M وان كان ذلك فيعز
(١١) O بن محمّد ? read بن زيد الخيل
(١٢) O بقبيصا
(١٣) M, C مبعث النبيّ
(١٤) M ما
(١٥) O omits

تحاكموا الينا مع المسلمين وجب الحكم بينهم لأنّه لا يجوز ان يحكم على المسلمين حاكم الكفّار فان [1]تحاكموا الينا بعضهم مع بعض ففيه قولان احدهما [2]يلزمه الحكم [3]بينهم [4]وهو [5]اختيار المزنى رحمه الله والثانى لا يلزم لانّهم لا يعتقدون شريعتنا بحسب الحكم [6]بينهم وهم[4] كالمعاهدين وقد اخبر الله سبحانه وتعالى نبيّه ٠ p. 62

فقال فى كتابه العزيز فَإِنْ جَآؤُكَ فَٱحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ فعلى Qur. v, 46

هذا إن تراضوا حكم بينهم ويشترط التزامهم بعد الحكم، هذا اذا اتّحد M f. 20b

الدينان امّا اذا كان احدهما نصرانيًّا والآخر يهوديًّا ففيه طريقان احدهما لا [7]يلزم قياسًا على ما تقدّم [8]لانّهما [9]كافران [10]فصارا كما لو كانا على دين واحد والثانى وهو قول الشيخ [11]ابى علىّ بن ابى ١٠ هريرة انّه يجب الحكم بينهما قولًا واحدًا لانّ كلّ واحد لا يرضى بحكم ملّة الآخر، وقيل [12]يطرد القولان [13]بناءً على وجوب[13] الحضور عليه اذا طلبه الحاكم للحكم، وقيل القولان فى حقوق الآدميين فامّا ما فى حقوق الله تعالى فيجب الحكم بينهما قولًا واحدًا، [14]وان تبايعوا بيوعًا فاسدةً [15]وتقابضوا ثمّ [16]تحاكموا الينا لم [17]ننقض ما ١٥ فعلوا لأنّهم تراضوا به فلم يتعرّض اليهم وان لم [18]يتقابضوا [19]نُقِض

عليهم لانّ ذلك [20]يوجب حكم الاسلام، قال الله تعالى وَأَنِ ٱحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ ٱللّٰهُ، وان اسلم منهم صبىّ مميّز [21] اتى بالشهادتين لم يصحّ اسلامه للخبر المشهور لأنّه غير مكلّف فلا يصحّ اسلامه Qur. v, 54

(١) M يحاكموا (٢) M يلزمهم (٣) O بينهما
(٤)—(٤) O omits (٥) M اختيار (٦) M بينهما
(٧) O يلزمه (٨) O انّهما (٩) MSS كافرين
(١٠) MSS فصاروا (١١) O, M ابو (١٢) M يضطر
(١٣)—(١٣) M من وجه (١٤) O ان (١٥) M وتناقضوا
(١٦) M يحاكموا (١٧) M ينقض C ;نقبض (١٨) M يتعارضوا
(١٩) M بعض (٢٠) O, C موجب (٢١) M inserts اي

کالمجنون فعلی هذا یُحال بینه وبینهم فإن بلغ ووصف الکفر هُدِّد p. 63
وضُرب فإن اصرّ علی الکفر رُدَّ إلی اهله وقیل یصحّ اسلامه فی
الظاهر دون الباطن فعلی هذا [1]او بلغ ووصف الاسلام حُکِمَ باسلامه
[2]من حین أتی بالشهادتین وان وصف الکفر ولم یصف الاسلام لم
٥ یحکم باسلامه[2] لأنّه لا [3]یوثق منه [4]بما کان منه فی الصغر
[5]الّا [5]بما [6]ینضاف الیه بعد البلوغ٬

[7]فصل ویأخذ منهم الجزیة علی قدر [8]طاقتهم علی الفقیر [9]المعیل
دینار وعلی المتوسّط دیناران وعلی الغنیّ اربعة دنانیر عند رأس الحول
فاذا جآءه المحتسب او العامل لاخذ الجزیة اقامه بین یدیه ثمّ یلطمه
١٠ علی صفحة عنقه ویقول [10]أَدِّ الجزیة یا کافر ویخرج الذمّیّ یده من
جیبه مطبوقة علی الجزیة فیعطیها له بذلّة وانکسار ویشترط مع الجزیة
التزام احکام الاسلام٬ فان امتنع من لزوم الاحکام او قاتل المسلمین M f. 21a
او زنی بمسلمة او اصابها باسم [11]نکاح او فتن مسلمًا عن دینه او قطع
الطریق علی مسلم او [12]آوی المشرکین او دلّهم علی عورات المسلمین
١٥ او قتل مسلمًا او ذکر اللّه تعالی او رسوله او دینه بما لا یجوز فقد p. 64
انتقضت ذمّته فی ذلك جمیعه فقُتِل فی الحال وغُنِمَ ماله فی اصحّ
القولین وقال ابو بکر الفارسیّ من سبّ رسول اللّه صلّعم قُتِلَ حدًّا
وان فعل ما مُنِع منه ممّا لا ضرر فیه کترك الغیار واظهار الخمر وما
اشبههما عُزِّر علیه ولا یُنقَض عهده فعلی المحتسب معرفة هذه الأشیاء
٢٠ والزامهم بجمیعها٬

(١) M, C ان (٢)—(٢) M omits (٣) M یومن
(٤) M فان (٥) M الایمان (٦) M یضاف
(٧) Cf. *Nihāyat al-Rutba*, *Bāb* 39 (٨) C طبقاتهم
(٩) M المقلّ (١٠) O, C أَدِّی
(١١) M النکاح (١٢) M ادی

الباب الخامس

فى الحسبة على أهل الجنائز

وهو من المهمّات الدينيّة لقوله صلّعم ثلاث لا يؤخّرن الصلاة والجنازة والأيّم اذا وجدت كفؤًا واوّل ما يبدأ به وليّ الميّت من مال الميّت مؤنة [١]تجهيزه ثمّ [٢]يقضى دينه ان كان عليه او يحتال به على نفسه لقوله صلّعم نفس المؤمن مرتهنة بدينه حتّى يقضى عنه، ثمر يبادر الى [٣]غسله وهو فرض كفاية لقوله صلّعم فى الّذى [٤]وقصت به ناقته اغسلوه ٥ بماء وسدر ولا تقربوه [٥]طيبًا فانّه يُبْعَث يوم القيامة ملبّيًا، والاولى ان يتولّى ذلك ابوه [٦]ثمر جدّه[٦] ثمّ ابنه ثمّ ابن ابنه ثمّ عصباته على ترتيب العصبات ثمّ الرجال الاجانب كما فى الصلاة ثمّ الزوجة وقيل انّ الزوجة p. 65 مقدمّة على [٧]الاب ودليلنا انّ ابا بكر الصدّيق رضى الله عنه وصّى ان تغسله زوجته ولا مخالف له من الصحابة فكان اجماعًا، ولا يمكّن ١٠ المحتسب من يتصدّى لغسل الموتى من الرجال والنساء الّا ثقةً امينًا صالحًا خبيرًا قد قرأ كتاب الجنائز فى الفقه وعرف واجباته وسننه و مستحبّاته ويسأله المحتسب عن ذلك فمن كان قيّمًا به تركه ومن لم يعلم صرفه ليتعلّم،

M f. 21b وان كانت امرأة غسلتها النسآء الأقارب ثمّ النساء الاجانب ثمّ الزوج ١٥ [٨]ودليل جواز غسله انّ عليًّا كرم الله وجهه غسل فاطمة رضى الله عنها ولم ينكره [٩]احد من الصحابة وان مات رجلٌ وليس هناك الّا امرأة اجنبيّة

---

(١) M تجهيز به (٢) O تقضى ديونه (٣) M, C تغسيله
(٤) M وقرت (٥) M بطيب (٦)—(٦) M omits
(٧) M الادب (٨) M inserts ووكيل (٩) O احدًا

او ماتت امرأة وليس هناك الّا رجل اجنبيّ [١]تيمّم لما فى الغسل من النظر الى المحرم وقيل يغسّل مع حائل كالثوب وقيل تدفن من غير غسل ولا تتيمّم وهكذا الخلاف فى غسل الخنثى، فامّا الصغير من الرجال او النساء فيجوز للمرأة والرجل غسله وان مات [٢]كافر فاقاربه
٥ الكفّار اولى من اقاربه المسلمين لانقطاع الموالاة بين المسلمين والكفّار فتحرم الصلاة عليه والاصحّ وجوب تكفين الذمّي ودفنه. ويستر الميّت فى الغسل عن العيون بان يكون موضع ليس فيه الّا الغاسل ومن لا بدّ p. 66
منه فى معونته ولا ينظر الغاسل إلّا الى ما لا بدّ [٣]له منه لأنّه قد يكون فيه عيب فلا يهتكه وأولى ان يغسله فى قميص لأنّه استر ويُدْخِل
١٠ الغاسل يده من الكمّين ويدلك ظاهر بدنه ويصبّ المآء من فوق القميص فان لم يكن قميص فضلة فليستر عورته بخرقة ثمّ يجلسه الغاسل على [٤]المغتسل مائلًا الى ورآئه ويضع يمينه على كتفه وابهامه [٥]فى نقرة قفاه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى [٦]ويمرّ يساره على بطنه امرارًا بليغًا ليخرج ما فيه ثمّ يضجعه [٧]على قفاه ويغسل بيساره وعليها خرقة [٨]سوءتَيْه
١٥ ثمّ يلفّ اخرى ويدخل اصبعه فى فمه ويمرّها على اسنانه ويزيل ما فى منخريه من اذًى ويوضّئه وضوء الصلاة ثمّ يغسل رأسه بماء وسدر ويسرّح شعره ويغسل شقّه الأيمن ثمّ الأيسر ثمّ يفيض المآء على سائر جسده ويفعل ذلك ثلاثًا ويتعاهد فى كلّ مرّة امرار اليد على البطن فإن احتاج الى الزيادة على ذلك غسّل ويكون وترًا كما فى الحيّ ويجعل فى الغسلة
٢٠ الاخيرة كافورًا وقد وردت الاخبار بجميع ذلك ويقلم اظفاره ويحقّ شاربه M f. 22a
ويحلق عانته اذا لم يكن محرمًا، قال الشيخ ابو حامد لا خلاف انّه [٩]لا يستحبّ ولكن هل يكره فيه قولان احدهما يكره لانّه متّصل بالميّت p. 67

---

(١) O فمما; M يمّما (٢) O كافرًا (٣) O omits
(٤) M الغسل (٥) M على فقره (٦) M ويمس بيساره
(٧) O لقفاه (٨) M سويه (٩) O omits

لقوله صلّعم افعلوا بميّتكم ما تفعلوا بعروسكم وفي بعض الروايات بأحيآءكم والغرض من ذلك النيّة والغسل٬ فإن خرج منه بعد الغسل شيء اعيد غسله ثمّ ينشف في ثوب ومن تعذّر غسله [١]يتيمّم٬

وتكفين الميّت فرض على الكفاية ويجب ذلك في ماله مقدّمًا على الدَيْن والوصيّة وان كانت امرأة لها زوج فعلى زوجها لأنّ من وجبت ٥ كسوته على شخص وجب كفنه كالمملوك فإن لم يكن لها مال ولا زوج فعلى من [٢]تلزمه نفقتها فإن لم يكن ففي بيت المال٬ ويستحبّ ان يكفن الرجل في [٣]ثلاثة اثواب إزار ولفافتين بيض [٤]كما فُعِلَ برسول الله صلّى الله عليه وسلّم فإنّه كُفِنَ في ثلاثة اثواب بيض سحوليّة[٤] ليس فيها قميص ولا عمامة وقيل ازار ورداء وقميص فإن كفن ١٠ في خمسة اثواب فيها قميص وعمامة جاز لأنّ ابن عمر كان يفعله في اهله فلا [٥]يجوز الزيادة على الخمسة ولا يجوز ان يكفن الرجل في الحرير فإن فعل ذلك فهو حرام وتكفّن المرأة في خمسة اثواب إزار وخمار ودرع اي قميص ولفافتين بيض روت ذلك امّ عطيّة في كفن ابنة p. 68 رسول الله صلّعم وقيل لا يستحبّ [٦]الدرع كما في الرجل ويكره ١٥ الحرير للنساء [٧]لاجل [٧]السرف واقلّ الكفن ثوب واحد ساتر لجميع البدن فلو أوصى بما دون ذلك لم ينفذ لانّه حقّ الشرع٬ امّا الاكمل في حقّ الرجال فهو ثلاثة والزيادة إلى خمسة جائز من غير استحباب وفي حقّ النساء مستحبّ والزيادة على الخمس [٨]سرف على الاطلاق٬ امّا كيفيّة الادراج في الكفن ان يفرش اللفافة العليا [٩]ويذر عليها ٢٠ الخيوط ويبسط الثانية ويزاد في الخيوط٬

القول في الصلاة٬ وهو من فروض الكفاية لقوله صلّعم صلّوا على من قال لا اله الّا الله والسنّة ان [١٠]تُفعَل في جماعة لنقل الخلف عن M f. 22b

(١) M نمم (٢) M يلزمه (٣) M ثلاث (٤)—(٤) M omits
(٥) M تجوز (٦) M الذرع (٧) M للشرف (٨) M شرف
(٩) O ويدرّ ; M ويدر (١٠) O يُفْعَل ; M تفعل

السلف وقيل لا يسقط الفرض الّا باربعة صلّوا فرادى او جماعة وقيل بثلاثة وقيل باثنين وقيل بواحد واولى الناس بذلك ابوه ثمّ جدّه ثمّ ابنه ثمّ ابن ابنه على ترتيب العصبات وانّما قُدّم الاب والجدّ على الابن لأنّ شفقتهما اكمل فيكون [١]تفجّعهما اعظم فيكون دعاءهما ارجى

٥ للاجابة وان استويا اثنان فى الدرجة قُدّم أسنّهما اذا المقصود هاهنا الدعاء للميّت ودعاء [٢]الاسنّ ارجى للاجابة قال النبيّ صلّعم انّ الله يستحيى ان يردّ للشيخ دعوة٠ ويقف الامام عند رأس الرجل وعند عجز p. 69 المرأة لما روى انس انّ النبيّ صلّعم كان يكبّر اربعًا ويقف عند رأس الرجل وعند عجز المرأة٠ ويقرأ فى الأولى [٣]الفاتحة وفى الثانية يصلّى

١٠ على النبيّ صلّعم قال الشافعيّ رحمه الله تعالى ويستحبّ ان يدعو للمؤمنين والمؤمنات وفى الثالثة يدعو للميّت والّذى نُقل عن الشافعيّ ان يقول اللّهمّ إنّه عبدك وابن عبدك وابن امتك خرج من رَوْح الدنيا وسِعَتها ومحبوبها واحبّآئه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقيه كان يشهد انّ لا اله الّا انت وانّ محمدًا عبدك ورسولك وانت اعلم به اللّهمّ إنّه قد نزل

١٥ بك وانت خير منزول به واصبح فقيرًا الى رحمتك وانت غنيّ عن عذابه وقد جئناك راغبين شفعًا له اللّهمّ ان كان محسنًا فزد فى احسانه وان كان مسيئًا فتجاوز [٤]عن سيّئاته[٤] ولقِّه برحمتك رضاك وقِه فتنة القبر وعذابه [٥]وافسح له فى قبره [٦]وجاف الارض عن جنبيه ولقّه الأمن من عذابك حتّى تبعثه إلى جنّتك يا ارحم الراحمين٠[٥] ويقول

٢٠ فى الرابعة اللّهمّ لا تحرمنا اجره ولا تفتنّا بعده واغفر لنا وله انّك على كلّ شيء قدير٠

القول فى الدفن٠ واقلّه حفرة توارى بدن الميّت وتحرسه من السباع وتكتم رائحته٠ واكمله قبر على قدر قامة رجل ربع واللحد اولى من p. 70 M f. 23a

(١) O تفجيعهما (٢) M للاسلف
(٣) M, C بفاتحة الكتاب (٤)—(٤) M, C عنه
(٥)—(٥) M omits (٦) O, C وجافى

الشقّ قال النبيّ صلّعم الشقّ لغيرنا واللحد لنا' وليكن اللحد فى جهة القبلة ثمّ (١)توضع الجنازة على رأس القبر بحيث يكون رأس الميّت عند مؤخّر القبر ويسلّ الواقف داخل القبر الميّت من جهة رأسه ويضعه فى اللحد' قال الشافعيّ لا يُدخِل الميّت القبر الّا رجل لانّه امكن فإن كانت امرأة فيتولّى ذلك زوجها او محارمها فإن لم يكونوا فعبيدها ثمّ ٥ يضعون الميّت على جنبه الايمن فى اللحد قبالة القبلة بحيث لا ينكب ولا يستلقى وحسن ان يفضى بوجهه الى تراب او لبنة موضوعة تحت رأسه ثمّ يسدّ باب اللحد باللبن ثمّ يهال التراب (٢)بالمساحى' ثمّ (٣)تسطيح القبر عند الشافعيّ افضل من تسنيمها لكن التسنيم الآن افضل (٤)مخالفةً لشعار الروافض وقد روى البخاريّ عن سُفْيَن التمّار انّه ١٠ حدّثه انّه رأى قبر النبيّ صلّعم مسنّمًا' ولا يدفن فى قبر واحد ميّتان ما امكن وان اجتمع موتى فى (٥)وبآء جعلنا الرجلين والثلاثة فى قبر واحد وقدّمنا الافضل الى جدار اللحد' فيقدَّم (٦) الاب على الابن والابن على الامّ لمكان الذكورة ولا يجمع بين الرجال والنساء فإن دعت الضرورة جعلنا بينهما حاجزًا من التراب' ١٥

p. 71 والقبر محترم فيكره الجلوس والمشى والاتّكاء عليه وليخرج (٧)الزائر منه الى حدّ كان يقرب منه لو كان حيًّا ولا يحلّ نبش القبور الّا إذا انمحق اثر (٨)الميّت بطول الزمان او (٩)دفن فى ارض مغصوبة وطلب المالك اخراجه فإنّ حقّ الحيّ اولى بالمراعاة' ولو دُفِن قبل الصلاة صُلّى عليه فى القبر ولو دفن قبل التكفين فوجهان اظهرهما انّه لا يُنْبَش لانّ القبر يستره ٢٠ بخلاف الغسل فانّ المقصود لا يحصل بالدفن ولو دفن فى كفن M f. 23b

(١) M يوضع
(٢) O omits
(٣) M يسطح; C تسطح
(٤) M omits
(٥) M وقت
(٦) O adds الآن
(٧) M الراس
(٨) M القبر
(٩) O transposes after مغصوبة

مغصوب فثلاثة اوجه اظهرها انّه ينبش كالأرض المغصوبة وكما لو ابتلع لؤلؤة فانّه يشقّ بطنه لأجل ملك الغير، والثانى انّه فى حكم الهالك فيغرم القيمة ان امكن والّا فالنبش عند العجز عن القيمة لا بدّ منه، والثالث انّه ان تغيّر الميّت وادّى الى هتك حرمته فلا ينبش وهو الاقيس

٥ والّا فينبش، ثمّ يتفقّد المحتسب [1]الجنائز والمقابر فإذا سمع نائحةً او نادبةً منعها وعزرها لأنّ النوح حرام، قال رسول الله صلّعم النائحة ومن حولها فى النار، وقد روى عنه صلّعم أنّه لعن النائحة [2]والمستمعة والحالقة والصالقة والواشمة [3]والموشومة، وقال ليس للنساء فى اتّباع الجنائز من اجر، امّا البكاء فجائز من غير ندب ولا نياحة ولا شقّ p. 72

١٠ جيب ولا ضرب خدّ وكلّ ذلك حرام، [4]وتمنع النسآء من زيارة القبور لانّ النبيّ صلّعم قال لعن الله زوّارات القبور، فاذا خرجت جنازة امر النساء أن يتأخّرن عن الرجال ولا [5]يختلطن [6]بهم ويمنعهنّ من كشف وجوههنّ ورؤوسهنّ خلف الميّت ويأمر مناديًا ينادى فى البلد بالمنع من ذلك والاولى ان يمنعهنّ من تشييع الجنازة، ومتى سمع

١٥ بامرأة نائحة او مغنّية او عاهر استتابهم عن معصيتهم فإن عادوا عزّرهم ونفاهم من البلد وكذلك يمنع الخنثى من حلق لحيته ودخوله [7]على النسوان [8]وهذا حرام كلّه،

(١) O المأثر
(٢) M والمستمعون
(٣) M والمستوشمة
(٤) M, C ويمنع
(٥) MSS يختلطون
(٦) M بالرجال
(٧) O, M الى
(٨) O omits; M وهذا كله حرام

الباب السادس

فى المعاملات المنكرة كالبيوع الفاسدة والربا والسلم الفاسد

M f. 24a والاجارة الفاسدة والشركة الفاسدة وبيان شروط الشرع فى صحّة هذه التصرّفات الّتى هى مدار [١]المكاسب' منها [٢]ترك الايجاب والقبول والاكتفاء بالمعاطاة لكن ذلك فى محلّ الاجتهاد فلا يُنكر إلّا على من اعتقد وجوبه وكذا فى الشروط الفاسدة المعتادة بين الناس يجب الانكار ٥ p. 73 فيها فانّها مفسدة [٣]للعقود وكذا فى الربويّات كلّها [٤]وهى غالبة وكذا سائر التصرّفات الفاسدة' [٥]الأوّل البيع وقد احلّه اللّه تعالى' وله ثلاثة اركان العاقد والمعقود عليه وصيغة العقد' فينبغى للتاجر ألّا يعامل فى البيع اربعةً الصبيّ والمجنون والعبد والاعمى لانّ الصبيّ غير مكلّف وكذا المجنون وبيعهما باطل فلا يصحّ بيع الصبيّ وان أذن [٦]فيه ١٠ الوليّ عند الشافعيّ وما أُخِذ منهما مضمون عليه لهما وما سلّمه اليهما فى المعاملة فضاع فى ايديهما فهو المضيَّع له' وامّا العبد البالغ العاقل فلا يصحّ بيعه [٧]وشراؤه إلّا باذن سيّده فعلى البقّال والخبّاز والقصّاب وغيرهم ألّا يعاملوا العبيد ما لم يأذن لهم السيّد فى معاملتهم وذلك بان يسمعه صريحًا او ينتشر فى البلد انّه مأذون [٨] فى الشراء لسيّده والبيع ١٥ له [٩]فيعوَّل على [١٠]الاستفاضة او على قول عدل يخبره بذلك فإن عامله بغير اذن السيّد فعقده باطل ما اخذه منه مضمون عليه لسيّده وما سلّمه

---

(١) M الكاسب (٢) M omits

(٣) M العقود (٤) M ورعالية [?وزغّاليّة]

(٥) The following, almost to the end of the chapter, is an extract from Ghazālī, *Iḥyā* (ed. Cairo, 1306, ii, 45 f.), with certain additions and omissions

(٦) O omits (٧) M شرايه (٨) M inserts له

(٩) M فيقول (١٠) M الاستقامة

له إن ضاع فى يد العبد لا يتعلّق برقبته ولا يضمنه سيّده بل ليس له إلّا المطالبة اذا [١]أُعْتِق، وامّا الأعمى فانّه يبيع ويشترى ما لا يرى فلا يصحّ [٢]فليأمره ان يوكّل وكيلًا بصيرًا [٣]ليشترى له او يبيع فيصحّ P. 74 توكيله ويصحّ بيع وكيله فإن عامله بنفسه فالمعاملة فاسدة وما اخذه M I. 24b
٥ منه مضمون عليه بقيمته [٤]ان كان متقوّمًا او بمثله ان كان مثليًّا[٤] وما سلّمه اليه ايضًا مضمون له. وامّا الكافر فتجوز معاملته لكن لا يباع منه المصحف [٥]ولا كتب الحديث[٥] ولا العبد المسلم فان فعل بطل البيع ولا [٦]يباع منه السلاح ان كان من اهل الحرب فإن فعل ذلك كُرِهَ وعصى ربّه،

١٠ الركن الثانى، المعقود عليه، وله ستّة شروط، الاوّل الّا يكون نجس العين فلا يصحّ بيع الكلب ولا الخنزير ولا [٧]الزبل ولا العذرة ولا بيع العاج ولا الاوانى المتّخذة منه فان العظم ينجس بالموت ولا [٨]يطهر الفيل بالذبح ولا يطهر عظمه [٩]بالتنقية ولا يجوز بيع الخمر ولا الودك النجس المستخرج من الحيوان الّتى لا [١٠]تُؤكَل وان كان يصلح
١٥ للاصطباح او طلآء السفن [١١]وامّا الزيت النجس فقد قال الشافعيّ رضى اللّه عنه لا يحلّ [١٢]اكل زيت ماتت فيه فأرة ولا بيعُه ويجوز الاصطباح به والحكم فى الفأرة والعصفور [١٣]والدجاجة وسائر الحيوان واحد الّا انّ الخبر ورد فى الفأرة فتصوّر المسئلة فيه، فإذا وقعت الفأرة فى سمن وماتت فيه لم [١٤]يحل إمّا أن يكون جامدًا او مائعًا فإن كان جامدًا P. 75
٢٠ نجّس القدر الّذى [١٥]تجاور بدن الفأرة فيلقى ذلك القدر منه والدلالة على

---

(١) M عتق (٢) O بل نأمر (٣) M يشترى
(٤)—(٤) Gh. omits (٥)—(٥) Gh. omits (٦) M يبتاع
(٧) O الوبل (٨) M يظهر (٩) Gh. تذكية
(١٠) O يؤكل (١١) Gh. omits to (١١), p. ٥٥ *infra*
(١٢) M كل (١٣) M والدجاج (١٤) M, C يحل اكله
(١٥) MSS تجاوز

هذا ما روى ابو سعيد الخُدْريّ انّ رسول اللّه صلّعم سُئل عن سمن
جامد وقعت فيه فأرة وماتت فقال القوها وما حولها وكلوه وان كان
مائعًا فاستصبحوا به ولا تأكلوه، وامّا إذا كان السمن مائعًا فالحكم فيه
M f. 25a وفى الزيت والشيرج وسائر الادهان واحد واختلف الناس فيه على اربعة
مذاهب فمذهب الشافعيّ الى أنّه لا يجوز اكله ولا بيعه ويجوز ٥
[١]الاستصباح به [٢]وقال قوم من اصحاب الحديث لا يجوز الانتفاع به
بوجه بل يراق وقال ابو حنيفة رضى اللّه عنه يجوز بيعه والاصطباح
به[٢] وقال داوذ ان كان سمنًا وجب إراقته وان كان غيره من الادهان
جاز الانتفاع به بكلّ وجه، قلت فإذا ثبت جواز الاستصباح به فلو أُحرِق
[٣]فارتفع منه دخان فهل هو طاهر او نجس، فيه وجهان احدهما انّه ١٠
طاهر لانّ هذا الدخان ليس [٤]هو عين النجاسة بل النجاسة قد ذهبت
وزالت وهذا جسم آخر أحدثه اللّه تعالى عند التقاء النار والزيت فكان
p. 76 طاهرًا والوجه الثانى انّه نجس لانّ هذا الدخان [٥]عين [٦]النجاسة
والنجاسة اذا احرقت وتغيّرت لم تطهر كالعذرة اذا صارت رمادًا هكذا
الحكم فى السرجين اذا [٧]سجر به التنّور فهل يكون دخانه طاهرًا ام ١٥
ينجس على وجهين فاذا قلنا انّ ذلك طاهر فأيّ موضع اصابه من ثوب
او بدن فهو طاهر والصلاة معه [٨]جآئزة واذا قلنا انّه نجس فإذا أصاب
شيئًا من ثوبه او بدنه [٩]فانّه ان كان قليلًا عُفِيَ عنه وان كان كثيرًا
وجب غسله وان سجر به التنّور لم يجز ان يخبز فيه حتّى يمسح بخرقة
طاهرة فيزال عنه الدخان فان خبز قبل ان يمسح فالجانب الّذى فى ٢٠
التنّور من الخبز نجس لا يجوز اكله الّا بعد ان يُغسَل، فصل

(١) M الاصطباح (٢)—(٢) O omits
(٣) M واجتمع (٤) M omits
(٥) M غيره (٦) M omits
(٧) C سخن (٨) M جائز (٩) O omits

فامّا الكلام فى غسل هذه الادهان وتطهيرها بالمآء فالحكم فى ذلك أن السمن لا يمكن غسله ولا يتميّز عنه وامّا الزيت والشيرج وغير ذلك من الادهان فاختلف اصحابنا فيها فأبو العبّاس يقول انّها تطهر بالغسل [١]لانّها لا تخالطه ولا تمازجه فطهرت بالغسل[١] كما يطهر الثوب النجس ومن ٥ اصحابنا من قال انّها لا تطهر بالغسل لانّه انّما يطهر بالغسل ما يمكن [٢]عصره وازالة الماء النجس عنه ولا يمكن فى الدهن فلم [٣]يمكن تطهيره M f. 25b كالخلّ [٤]والماورد واللبن والعسل وسائر المائعات، فإن قلنا لا يجوز p. 77 غسله فإذا غُسِلَ لم يطهر ولا يجوز بيعه بعد الغسل واذا قلنا يجوز ذلك فإن غسله ثمّ باعه جاز البيع وان باعة قبل الغسل فالحكم فى هذا وفى ١٠ الماء النجس اذا باعه قبل ان يكاثره بماء طاهر واحد وفيه وجهان احدهما انّه يجوز لانّه يمكن تطهيره [٥]فيشابه الثوب النجس والثانى لا يجوز لانّ الشىء اذا [٦]فقدت منه منافعه لم يجز بيعه وان امكن تطهيره [٧]كجلد الميتة اذا بيع قبل الدباغ، وجملة هذا انّ النجسات على اربعة اضرب نجاسة عينيّة كنجاسة الكلب والخنزير فلا يجوز بيعها بحال ١٥ والثانى ما نجس [٨]بالمجاورة ولا يطهر [٩]بالمآء كالخلّ والماورد واللبن وما اشبه فلا يجوز بيعه بحال والثالث ما نجس بالمجاورة ولم يبطل معظم منافعه كالثوب النجس فبيعه جائز والرابع ما نجس بالمجاورة وقد زال معظم الانتفاع به كالزيت والشيرج وغيره فهل يجوز بيعه على وجهين احدهما لا يجوز بيعه هو انّه مائع [١٠]نجس فلم يجز بيعه كالخمر ٢٠ والثانى يجوز الانتفاع به فى غير الاكل فهو فى عينه ليس بنجس[١١]

---

(١)—(١) M omits
(٢) M عصيره
(٣) M يكن
(٤) *sic* MSS
(٥) O فشابه
(٦) O فقد
(٧) M, C فجلد
(٨) M مجاوره; O مجاوزة
(٩) M, C بالغسل
(١٠) M ينجس
(١١) Gh. resumes

وكذا لا أرى بأسًا ببيع (١)دود القزّ فإنّه اصل حيوان ينتفع به وتشبيهه
p. 78 بالبيض وهو اصل حيوان اولى من تشبيه بالروث، ويجوز بيع فأرة
المسك ويُقْضَى بطهارتها اذا انفصلت من الظبية فى حالة الحياة، (٢)الثانى
ان يكون منتفعًا به فلا يجوز بيع الحشرات والفأر والحيّة ولا التفات
إلى انتفاع (٣)المُشَعْوِذ بالحيّة وكذلك (٤)انتفاع ارباب الحلق (٥)فى ٥
اخراجها من (٦)السلّة وعرضها على الناس، ويجوز بيع الهرّة والنحل وبيع
M f. 26a الفهد والاسد وما يصلح للصيد او ينتفع بجلده ويجوز بيع الفيل لاجل
الحمل عليه ويجوز بيع (٧)الببغاء والطاؤوس والطيور (٨)المسموعة وان
كانت لا تؤكل فإنّ (٩)التفرّج باصواتها والنظر اليها غرض مقصود مباح
وانّما الكلب هو الّذى لا يجوز ان يُقتنى اعجابًا بصورته لنهى النبيّ صلّعم ١٠
عنه ولا يجوز بيع العود والصنج والمزامير والملاهى فانّه لا منفعة لها شرعًا
وكذلك بيع الصور المصنوعة من الطين كالحيوانات الّتى تباع فى الاعياد
للعب الصبيان فإنّ كسرها واجب شرعًا وصور الاشجار (١٠)يتسامح بها وامّا
الثياب والاطباق الّتى عليها صور الحيوانات فيصحّ بيعها وكذا الستور
وقد قال النبيّ صلّعم لعائشة اتّخذى منها نمارق ولا يجوز استعمالها ١٥
منصوبةً ويجوز موضوعةً واذا جاز الانتفاع من وجه (١١)صحيح صحّ
p. 79 البيع من ذلك الوجه،

الثالث ان يكون المتصرَّف فيه مملوكًا (١٢) للعاقد او مأذونًا فيه من
(١٣)جهة المالك فلا يجوز ان يشترى من الزوجة مال الزوج ولا من
الزوج مال الزوجة ولا من الولد مال الوالد اعتمادًا على انّه لو عرف ٢٠
رضى به فإنّه اذا لم يكن الرضى متقدّمًا لم يصحّ البيع وأمثال ذلك

(١) Gh. بزر (٢) M الثالث (٣) Gh. omits
(٤) O omits (٥) M من (٦) O المسلّة
(٧) M omits; Gh. adds الطوطى وهى (٨) M, C, Gh. المليحة الصور
(٩) M التفرح (١٠) C تتسيح (١١) Gh. omits
(١٢) M inserts للمعاقد او (١٣) O وجه المالك

[1]ممّا يجرى فى الاسواق فواجب على [2]المحتسب ان [3]يمنع منه٬
الرابع ان يكون المعقود [4]عليه مقدورًا على تسليمه شرعًا وحسًّا فما لا
يقدر على تسليمه حسًّا لا يصحّ بيعه كالآبق والسمك فى المآء والجنين
فى البطن [5]وعسب الفحل وكذلك بيع الصوف على [6]ظهر الحيوان
٥ واللبن فى الضرع لا يجوز بيعه فإنّه يتعذّر تسليمه لاختلاط غير [7]المبيع
بالمبيع وغير المقدور على تسليمه شرعًا كالمرهون والموقوف والمستولدة
فلا يصحّ بيعها ايضًا وكذا [8]بيع امّ دون الولد إذا كان الولد صغيرًا M f. 26b
وكذا [9]بيع الولد دون الأمّ لأنّ تسليمه [10]يفرّق بينهما وهو حرام
[11]مُجْمَع [11]عليه ولا يصحّ [12]التفريق بينهما بالبيع [13]دون البلوغ
١٠ لقوله صلّعم لا تولّه والدةَ بولدها وروى انّ عليًّا رضى اللّه عنه فرّق بين
جارية وولدها فنهاه النبيّ صلّعم عن ذلك وردّ البيع وامّا الوالد ففيه p. 80
خلاف والظاهر انّه فى معناها وكذا الجدّات وبه قال ابو حنيفة٬ وفى
[14]سنّ التمييز خلاف [15]او سبع سنين او ثمانى سنين [16]ويفرق من مذهب
مالك رحمه اللّه تعالى فإنّه [17]يمدّ التحريم الى وقت سقوط الاسنان٬
١٥ الخامس ان يكون المبيع معلوم العين والقدر والوصف فامّا
العلم بالعين [18]فبأن يشير اليه بعينه فلو قال بعتك شاةً من هذا
القطيع ايّ شاة اردت او ثوبًا من هذه الثياب التّى بين يديك او ذراعًا
من هذا الكرباس وخذه من ايّ جانب شئت او عشرة اذرع من هذه
الأرض وخذ من ايّ طرف شئت فالبيع باطل وكلّ ذلك فيما يعتاده

---

(١) M بما (٢) Gh. العبد المتديّن (٣) Gh. يحترز
(٤) O omits (٥) M عصب (٦) O ظهور الحيوانات
(٧) M البيع (٨) O بيعها (٩) O بيعه
(١٠) M, C تفريق (١١) Gh. omits (١٢) O التفرّق
(١٣) Gh. omits from here to the end of the paragraph
(١٤) M بعض (١٥) M وهو
(١٦) O, C يقرب (١٧) MSS يمتد (١٨) M ما ذا

المتساهلون فى الدين (١)فعلى المحتسب ان يمنع من ذلك ويؤدّب عليه
من خالف(١) إلّا (٢)ان يبيع (٣)شائعًا مثل ان يبيع نصف الشىء او ربعه
او عشره فإنّ ذلك جائز'
وامّا العلم بالمقدار (٤)فانّما يحصل بالكيل او (٥)الوزن او النظر
اليه فلو قال بعتك هذا الثوب (٦)بما باع به (٧)فلان ثوبه وهما ٥
لا يدريان ذلك فهو باطل ولو قال بعتك (٨)هذا الثوب(٦)(٨) بزنة
هذه الصنجة فباطل اذا لم تكن الصنجة معلومة ولو قال بعتك هذه
الصبرة من الحنطة او بعتك بهذه الصرّة من الدراهم او بهذه القطعة
M f. 27a من الذهب وهو يراها صحّ البيع وكان تخمينه بالنظر كافيًا فى معرفة
p. 81 المقدار' وامّا العلم بالوصف فيحصل بالرؤية فى (٩)الاعيان فلا يصحّ ١٠
بيع الغائب الّا إذا (١٠)سبقت رؤيته منذ (١١)مدّة لا يغلب (١٢)التغيّر فيها
والوصف لا يقوم مقام العيان (١٣)وامّا مسألة الانموذج وهى العين الّتى
ياخذها الدلّال ويعرضها على التجّار فللعلماء فيها الخلاف مثال ذلك اذا
قال بعتك مأية صاع من هذا الجنس واشار الى انموذج ان لم يعيّن
المبيع لم يصحّ العقد لانّه لم (١٤)يعيَّن المبيع ولم يرع شرائط السلم فان ١٥
جرت شرائط السلم قال بعض اصحابنا اذا تأمّل الانموذج وضبط اوصافه
نزل منزلة الصفة ولا يكتفى بمجرّد (١٥)اللحاظ بخلاف البيع' قال الشيخ
ابو محمّد الاعتماد فى السلم على ذكر الاوصاف لا على معرفة اوصاف
لم (١٦)يجر ذكرها وان (١٧)عيّن (١٨)نظرانًا لم يدخل الانموذج فى البيع'

---

(١)—(١) Gh. omits (٢) O omits (٣) M سابغا
(٤) O ممّا (٥) M الميزان (٦)—(٦) O omits
(٧) M فلانا (٨)—(٨) Gh. omits (٩) M الاعتبار
(١٠) M تسبب (١١) M من هنه (١٢) O التغيير
(١٣) Gh. omits to (٤), p. ٥٩ *infra* (١٤) M يتعين البيع
(١٥) M الالحاض (١٦) M يجرى
(١٧) MSS عين (١٨) O نظران C ;بطرار M ;نظران

[1]قال اصحابنا البيع باطل لانّ المبيع لم يُرَ بعضه ولا كلّه ويحتمل ان يخرج على استقصاء الاوصاف للمبيع فان ادخل الانموذج[1] قال [2]القفّال العقد صحيح وهو كالصبرة يرى ظاهرها دون باطنها وخالف بعض الفقهاء [3]وقالوا انّه بيع غائبٍ والقياس ما قاله القفّال [4]ولا يجوز ايضًا بيع [5]الثوب في المنسج[5] اعتمادًا على [6]الرقوم ولا بيع الحنطة في سنبلها ويجوز [7]بيع الشعير في سنبله وكذا[7] بيع الارزّ في قشره الّذي يدّخر فيه وكذا بيع الجوز واللوز في القشرة السفلى ولا يجوز في القشرين ويجوز بيع الباقلاء [8]الرطب في [9]قشريه المحاجة [10]ويتسامح ببيع الفقّاع لجريان عادة الاوّلين به ولكن [11]نجعله اباحةً [12]بعوض فلو اشتراه [13]ليبيعه فالقياس بطلانه لانّه ليس مستترًا [14]خلقةً ولا يبعد ان يتسامح به اذ في اخراجه افساد [15]كالرمّان وما [16]يستتر خلقةً[16]،

p. 82

السادس ان يكون المبيع مقبوضًا ان كان قد استفاد ملكه بمعاوضة وهذا شرط خاصّ فقد نهى رسول اللّه صلّعم عن بيع ما لم يقبض ويستوى فيه العقار والمنقول فكلّما اشتراه وباعه قبل القبض فبيعه باطل وقبض المنقول بالنقل وقبض العقار بالتخلية وقبض ما ابتاعه بشرط الكيل لا يتمّ الّا بأن يكتاله،

M f. 27b

الركن الثالث، لفظ العقد، ولا بدّ من جريان ايجاب وقبول [17]وهو ان[17] يقول بعتك ويقول المشترى اشتريت [18]ولهذا شرح في كتب الفقهآء،

---

(١)—(١) M omits (٢) M الفقها
(٣) O وقال (٤) Gh. resumes
(٥)—(٥) M الثور برى المشرّح; O, C الثور برى المسرح
(٦) O الزقوم (٧)—(٧) Gh. omits (٨) O والرطب
(٩) M قشره (١٠) M نسامح فى بيع (١١) M يحصل
(١٢) C تعوض (١٣) M سلعة (١٤) M احلته
(١٥) M كالفر بان يستر حقه (١٦)—(١٦) Gh. يستر بستر خلق معه
(١٧)—(١٧) M omits, Gh. differs from here as far as (١) on p. ٦٠ *infra*
(١٨) O بهذا

فامّا [١]المعاطاة لم [٢]تنعقد بيعًا عند الشافعيّ اصلًا وعند ابى حنيفة [٢]تنعقد ان كانت فى المحقرات [٣]ثم ضبط المحقرات[٣] عسير فإن رُدّ الأمر إلى العادات فقد جاوز الناس المحقرات فى المعاطاة [٤]مثل حزمة البقل ورغيف [٥] الخبز وقليل من الفواكه واللحم الّتى لا يعتاد فيها إلّا المعاطاة وقد ضبط الرافعيّ لها [٦]ضابطًا قال سمعت والدي رحمه اللّه ٥
p. 83 تعالى وغيره [٧]يحكم ضابطها بما دون نصاب السرقة [٨]والاشبه الرجوع فيه إلى [٩]العادة فيما [١٠]يعتاد فيه الاقتصار على[١٠] المعاطاة بيعًا وامّا الأشيآء النفيسة فلا [١١]يجوز فيها المعاطاة قولًا واحدًا وهو ان يتقدّم[١٢] الدلّال إلى البزّاز يأخذ منه [١٣]ثوب ديباج قيمته عشرة دنانير مثلًا ويحمله الى المشترى ويعود اليه بانّه ارتضاه فيقول له خذ عشرة فيأخذ ١٠ من صاحبه العشرة ويسلّمها إلى البزّاز فيأخذه ويتصرّف [١٤]فيها وهذا ليس بيعًا اصلًا فينهي عن فعل مثل ذلك ويجتمع[١٥] [١٦]المتّجرون على حانوت البيّاع فيعرض متاعًا قيمته مائة دينار مثلًا فمن يزيد فيقول احدهم هذا عليّ بتسعين ويقول آخر بخمسة وتسعين ويقول آخر بمائة فيقول له زن فيزن ويسلّمه ويأخذ المتاع من غير ايجاب وقبول وقد استمرّت ١٥ به العادات وهذه من المعضلات الّتى ليست تقبل العلاج اذ الاحتمالات ثلاثة امّا فتح باب المعاطاة مطلقًا فى الحقير والنفيس وهو محال اذ

(١) M المعاطات; Gh. resumes
(٢) M ينعقد
(٣)—(٣) M omits
(٤) Gh. omits to (١٢)
(٥) M inserts من
(٦) O ضابط; M ضبايط
(٧) O, C يحكى
(٨) M ولا شبهة
(٩) M المعاده
(١٠)—(١٠) M يعتادونه الانصاب
(١١) M omits from here to (٨) on p. ٦١ | *infra*
(١٢) Gh. resumes
(١٣) Gh. ثوبا ديباجا
(١٤) Gh.; O, C omit. Gh. has a different text from here to (١٥)
(١٦) Gh. المجهزون

فيه نقل الملك من غير لفظ دالّ عليه وقد احلّ الله البيع والبيع اسم للايجاب والقبول فلم [١]يجزْ ولم ينطلق اسم البيع على مجرّد فعل بتسليم [٢] وفيما ذا يُحكم بانتقال الملك من الجانبين لا سيّما فى p. 84 الجوارى والعبيد والعقارات والدوابّ النفيسة وما يكثر التنازع فيها٬

٥ الاحتمال الثانى ان يسدّ الباب كما قال الشافعي رحمه الله تعالى من بطلان العقد وفيه اشكال من وجهين احدهما انّه [٣]يشبّه ان يكون ذلك فى المحقرات معتادًا فى زمن الصحابة ولو كانوا يكلّفون الايجاب والقبول مع البقّال والخبّاز والقصّاب لثقل ذلك عليهم فعله [٤]فإنّ الاعصار فى ذلك [٥]تتقارب٬ الثانى انّ الناس [٦]الآن قد انهمكوا فيه فلا يشترى ١٠ الانسان شيئًا من الاطعمة وغيرها الّا ويعلم ان البائع قد يُمْلِكه بالمعاطاة وايّ فائدة فى [٧]تلفّظه بالعقد اذ كان الأمر كذلك٬

الاحتمال الثالث ان يفصل بين المحقرات وغيرها كما قال ابو حنيفة وعند ذلك يعسر الضبط فى المحقرات ويشكل [٨]وجه نقل الملك من غير لفظ يدلّ عليه وقد ذهب ابن [٩]شريح الى تخريج قول الشافعي على ١٥ وفقه وهو اقرب الاحتمالات الى الاعتدال فلا بأس لو ملنا اليه لمسيس الحاجات ولعموم ذلك [١٠]بين الخلق ولما يغلب على الظنّ [١١] فانّ ذلك كان معتادًا فى الاعصار الاولى٬ فامّا الجواب عن الاشكالين فهو ان نقول امّا [١٢]الضبط فى الفصل بين المحقرات وغيرها فليس علينا [١٣]تكلّفه بالتقدير فانّ ذلك غير ممكن بل له [١٤]طرفان واضحان اذا لا p. 85 ٢٠ يخفى شراء البقل وقليل من الفواكه واللحم والخبز فى المعدود [١٥]من M f. 28a

---

(١) M يجر (٢) Gh. inserts وتسلّم (٣) O يُشْبِه
(٤) Gh. differs from here to the end of the paragraph
(٥) Gh., C تتفاوت (٦) O omits (٧) O لفظه
(٨) M resumes here (٩) O, C سريج (١٠) M من
(١١) O وان; M inserts العى فان (١٢) O القصد; C الغبيط
(١٣) M بكلفه; C بكلفة (١٤) O, C طريقان (١٥) O, C فى

المحقرات الّتى لا يعتاد فيها إلّا المعاطاة وطالب الايجاب والقبول [١]يُعَدّ [٢]مستقصيًا [٣]ويستبرد [٤]تكليفه لذلك [٥]ويستثقل وينسب إلى انّه يقيم الوزن لامر حقير لا [٦]وجه له [٧]فهو [٨]طرف الحقارة' [٩]الطرف الثانى [١٠]للدوابّ والعبيد [١١]والعقارات والثياب النفيسة فذلك ممّا لا [١٢]يستبعد تكلّف الايجاب والقبول فيها [١٣]وبينهما اوساط متشابهة يشكّ فيها هى ٥
محلّ الشبهة فحقّ ذى الدين ان يميل فيها الى الاحتياط وجميع ضوابط الشرع فيما يُعلَم بالعادة كذلك ينقسم الى [١٤]اطراف واضحة واوساط مشكلة وامّا الثانى وهو [١٥] طلب [١٦]سبب لنقل الملك فهو أن يجعل الفعل باليد أخذًا وتسليمًا سببًا اذ اللفظ لم يكن سببًا لعينه بل [١٧]لدلالته وهذا الفعل قد دلّ على مقصود البيع دلالةً ١٠
مستمرّةً فى [١٨]العادة وانضمّ اليه مسيس الحاجة وعادة الأوّلين واطّراد جميع العادات بقبول الهدايا من غير ايجاب وقبول مع التصرّف فيها وايّ فرق بين ان يكون فيه [١٩]عوض او لا يكون اذ الملك لا بدّ من نقله فى الهبة ايضًا الّا انّ العادة السالفة لم تفرّق فى الهدايا بين الحقير
p. 86 والنفيس بل كان طلب الايجاب والقبول [٢٠]يستقبح فيه كيف كان وفى ١٥
البيع [٢١]لم يستقبح[٢١] فى غير المحقرات هذا ما نراه اعدل الاحتمالات وحقّ الورع المتديّن ألّا يدع الايجاب والقبول للخروج عن شبهة الخلاف فإن قلت [٢٢]فإن أمكن هذا فيما يشتريه[٢٢] فكيف يفعل اذا حضر فى

---

(١) M, C بعد (٢) O مستقضيا (٣) M يسترد
(٤) O, C تكلّفه (٥) M ستعل (٦) O وزن
(٧) O فهذا (٨) O طرق (٩) O الظرف
(١٠) Gh. الدواب (١١) O العقار (١٢) M يستعد
(١٣) O بينها (١٤) O طُرُق (١٥) O adds بالعادة كذلك وهو
(١٦) M سببا (١٧) M الدلالة (١٨) O العبادة
(١٩) O غرض (٢٠) M يستفتح (٢١)—(٢١) M لمن يستفتح
(٢٢)—(٢٢) M كيف هذا فسما يشبهه

ضيافة او على مائدة وهو يعلم ان اصحابها يكتفون بالمعاطاة [١]في البيع والشراء[١] او سمع منهم ذلك [٢]او رآه أيجب[٢] عليه الامتناع من الاكل فاقول يجب عليه الامتناع من [٣]الشراء [٤]اذا كان ذلك الشيء الّذى اشتروه [٥]مقدّرًا نفيسًا ولم يكن من المحقرات وامّا الاكل M f. 28b
٥ فلا يجب عليه الامتناع منه فانّى اقول إن تردّدنا فى جعل الفعل دلالةً على نقل الملك [٦]فينبغى ان لا نجعله دلالةً على الإباحة فانّ امر الاباحة اوسع وامر [٧]نقل الملك اضيق [٨]فكلّ مطعوم[٨] جرى فيه بيع معاطاة [٩]فتسليم البائع إذن فى الأكل [١٠] يُعْلَم ذلك بقرينة الحال كاذن الحمّاميّ فى دخول الحمّام والإذن فى الإطعام [١١]لمن [١٢]يريده
١٠ المشترى فينزل منزلة [١٣]من قال ابحت لك ان تأكل هذا الطعام او تُطعم من اردتّ فانّه يحلّ له [١٤]ولو صرّح[١٤] وقال كل هذا الطعام ثمّ اغرم لى عوضه يحلّ [١٥]له الاكل ويلزمه الضمان بعد الاكل هذا p. 87
قياس [١٦]الفقه عندى، [١٧]ولكنّه بعد المعاطاة آكل ملكه [١٨]ومتلف له فعليه الضمان وذلك فى ذمّته والثمن الّذى سلّمه [١٩]اليه ان كان مثل
١٥ قيمته فقد ظفر المستحقّ بمثل حقّه فله ان يتملّكه [٢٠]مهما عجز عن مطالبة مَن [٢١]غلبه وان كان قادرًا على مطالبته فإنّه لا يتملّك [٢٢]ما ظفر[٢٢] به من ملكه لانّه ربّما لا يرضى بتلك العين ان يصرفها [٢٣]الى دَيْنه فعليه المراجعة وامّا هاهنا قد عرف رضاه [٢٤]بقرينة الحال عند

(١)—(١) O, M, C omit (٢)—(٢) M اراده يجب (٣) M الدار
(٤) M omits (٥) M, Gh. مقدارا (٦) M فلا ينبغى
(٧) O, M, C omit (٨)—(٨) M بكل معطوم (٩) M تسليم; C بتسليم
(١٠) M adds فلا (١١) O, M, C لم (١٢) M يرد و
(١٣) M ما لو (١٤)—(١٤) M omits (١٥) M, C omit
(١٦) M الفقيه (١٧) M omits (١٨) M متلفا له (O عليه)
(١٩) M omits (٢٠) O فهما (٢١) O غلبة; M, C عليه
(٢٢) M الظفر (٢٣) M والى (٢٤) M بعوبه

التسليم ولا (١)يبعد ان يجعل (٢)الفعل دلالة على الرضى بان يستوفى دَيْنه (٣)ممّا سلّم اليه فيأخذه بحقّه،

لكنّ على كلّ الاحوال جانب (٤)البائع اغمض لانّ ما اخذه فقد يريد (٥)الملك فيه ليتصرّف(٥) ولا يمكنه (٦)التملّك الّا اذا تلف(٦) (٧)عين الطعام في يد المشترى ثمّ ربّما يفتقر الى استئناف قصد (٨)التملّك ثمّ يكون قد ٥ تملّك بمجرّد رضى استفاده من (٩)الفعل دون القول فامّا جانب المشترى للطعام وهو لا يريد إلّا الأكل (١٠)فهيّنٌ فإنّ ذلك يباح بالإباحة المفهومة M f. 29a من قرينة الحال ولكنّ ربّما يلزم من (١١)مساق هذا(١١) انّ الضيف يضمن ما اتلفه وانّما يسقط الضمان عنه اذا تملّك البائع ما اخذه من المشترى p. 88 فيكون كالقاضي دَيْنه (١٢)والمتحمّل عنه. فهذا ما نراه في قاعدة ١٠ المعاطاة (١٣)على غموضها(١٣) والعلم عند الله وهذه احتمالات (١٤)وظنون (١٥)ردّدناها ولا يمكن بناء الفتوى إلّا على هذه (١٦)الصور وامّا الورع فانّه ينبغي ان يستفتى قلبه (١٧)وينقّى مواضع الشبهة.

(١٨)فصل ولا يجوز للمحتسب تسعير البضائع على اربابها فإنّ المسعّر هو الله تعالى فلا (١٩)يتصرّفنّ فيه (٢٠)الامام والوالى فإن فعل ذلك (٢١)الّا ١٥ (٢٢)في سنين(٢٢) القحط كان ذلك محرّمًا اذ غلا السعر على عهد رسول

---

(١) M يعتذر (٢) M العقل (٣) M فما
(٤) M ? المبايع (٥)—(٥) M في يدى المشترى ليصرف
(٦)—(٦) O التمليك إلّاتلف (٧) M غير
(٨) O المتملّك (٩) M العقل
(١٠) M ? فنهى (١١)—(١١) Gh. مشاورته
(١٢) O يحتمل (١٣)—(١٣) عند عمومها
(١٤) M صنوف (١٥) O, C omit
(١٦) O, C الظنون (١٧) O يبقى; M تنقى
(١٨) This corresponds to NR (Cairo MS, p. 12 f.); Gh. omits
(١٩) M يتصرّف (٢٠) M الاقر
(٢١) O, M لا (٢٢)—(٢٢) M ماسمن

اللّه صلّعم فقالوا يا رسول اللّه سَعِّرْ لنا فقال رسول اللّه صلّعم انّ اللّه
تعالى هو القابض والباسط والرازق والمسعّر وانّى لارجو ان القى اللّه وليس
احد يطالبنى بمظلمة فى نفس ولا مال قال [١]الغزاليّ رحمه اللّه تعالى
[٢]وان كان فى سين القحط واضطربت الاسعار وابتُغِى استقامتها
٥ فوجهان احدهما [٣]يحرم لعموم النهي والثاني لا يحرم [٤]نظرًا الى
المقصود وقال [٥]مالك رحمه اللّه اذا رأى الامامُ فى ذلك مصلحةً كان
له ان يفعله وان قيل [٦]له انّ ذلك مصلحة للفقير فى تيسير [٧]العسر
فليس لاحد [٨]ان يكون يد[٨] اللّه [٩]فى خفض ما رفع [١٠]وبذل ما
منع [١١]وقِفْ انت حيث اوقفك[١١] حكم [١٢]الحقّ ودَعْ ما [١٣]يعنى لك
١٠ من مصلحة الخلق ولا [١٤]تكن ممّن اتّبع الرأى والنظر وترك الآية p. 89
[١٥]والخبر فحكمُ[١٥] اللّه [١٦]منظومة فيما يأمر به على ألسنة رسله وليست
فيما يستنبطه ذو العلم بعلمه ولا يستدلّ عليه ذو العقل بعقله ولو كان
من عند غير اللّه لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا · فاذا قلنا التسعير جائز
فاذا سعّر الامام وباع الناس بذلك السعر فحسنٌ وان خالفوه فى ذلك فهل
١٥ ينعقد البيع [١٧]ام لا الصحيح انّه ينعقد ويعزّرهم لمخالفة ذلك · فصل
[١٨]واذا رأى المحتسب احدًا قد احتكر من سائر الاقوات وهو ان
يشترى ذلك فى وقت الغلاء ويتربّص ليزداد فى ثمنه ألزمه بيعه M f. 29b
إجبارًا لانّ الاحتكار حرام والمحتكر ملعون [١٩]قال رسول اللّه صلّعم

---

(١) M الاعرابى (٢) M adds وليس احد (٣) M محرم
(٤) M ينظر (٥) O ملك (٦) O omits
(٧) O, C العسير (٨)—(٨) O مراد بل مراد (٩) M omits
(١٠) O, M يدل (١١)—(١١) M وفايت حلب اوقتك
(١٢) M omits (١٣) M يغنى
(١٤) O يكن; M يكون (١٥)—(١٥) M الخير بحكم
(١٦) M مطلوبة (١٧) O او
(١٨) NR, p. 12 *ad fin.* (١٩) Gh. *Iḥyā* ii, p. 59

من احتكر طعامًا اربعين يومًا (١)ثمّ تصدّق بثمنه لم تكن صدقته كفّارةً لاحتكاره وروى ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلّعم قال من احتكر الطعام اربعين يومًا(١) فقد برئ من الله وبرئ (٢)الله منه وقيل فكأنّما قتل (٣)نفسًا وعن عليّ كرّم الله وجهه من احتكر الطعام اربعين يومًا قسّى قلبه وعنه ايضًا انّه (٤)أحرق طعامًا محتكرًا بالنار(٤) ٥
وقال عمر بن الخطّاب رضى الله عنه لا حكرة فى (٥)سوقنا لا يعمد (٦)رجال بايديهم فضول (٧)مال من (٨)أذهاب إلى رزق من ارزاق الله ينزل بساحتنا فيحتكرونه علينا ولكنّ (٩)أيّما جالب جلب(٩) كَبِدِهِ فى الشتاء p. 90 والصيف فذاك (١٠)وصف عمر فليبع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء الله
Qur. xxii, 26 وقيل فى قوله تعالى وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ١٠ إنّ الاحتكار من الظلم ودخل تحته (١١)واعلم انّ النهى مطلق ويتعلّق النظر به فى الوقت والجنس امّا الجنس فيطّرد النهى فى اجناس الاقوات امّا ما ليس بقوت ولا هو (١٢)معيّن على القوت كالادوية والعقاقير والزعفران وامثاله فلا يتعدّى النهى اليه وان كان مطعومًا (١٣)وامّا ما يعيّن على(١٣) القوت كاللحم والفواكه وما يسدّ (١٤)مسدًّا يغنى(١٤) عن القوت فى بعض ١٥
الاحوال وإن كان لا يمكن المداومة عليه فهذا فى محلّ النظر فمن العلماء من طرّد التحريم فى السمن والعسل والشيرج والجبن والزيت وما يجرى مجراه'

---

(١)—(١) O omits (٢) O omits (٣) Gh. الناس جميعا

(٤)—(٤) M اصرف...بالناس; Gh. احرق طعام محتكر. From here to (١١) omitted by Gh.

(٥) O سويقنا (٦) M رجالا

(٧) M, C omit (٨) O دهاب

(٩)—(٩) O ايما جالب جلب على عمود; M...انّما; C انما حالت حلت علي عمود على عمود (كبده)

(١٠) C ضيف

(١١) Gh. resumes (١٢) O, C معنيًا عن; M معينا

(١٣)—(١٣) O, C وان كان ما يغنى عن (١٤)—(١٤) O مسدّ الغنى

وامّا الوقت ويحتمل ايضًا طرد النهى فى جميع الاوقات ويحتمل
ايضًا ان يخصّص بوقت قلّة الاطعمة و حاجة الناس اليه حتّى يكون
فى تأخير بيعه ضرر ما واما إذا اتّسعت الاطعمة وكثرت واستغنى M f. 30a
الناس عنها ولم يرغبوا فيها الّا بقيمة قليلة وانتظر صاحب الطعام [1]ذلك
٥ ولم ينتظر قحطًا فليس [2]فى هذا اضرار واذا كان [3]الزمان زمان قحط
كان [4]فى ادّخار العسل والشيرج وامثاله اضرار فينبغى ان يقضى بتحريمه
[5]ويعوّل فى نفى التحريم واثباته على الضرار فإنّه مفهوم قطعًا من p. 91
تخصيص الطعام [6]واذا لم يكن ضرار فلا يخلو [7] احتكار الأقوات [8]عن
كراهيّة فانّه ينتظر مبادى الضرار وهو ارتفاع الاسعار وانتظار مبادى الضرار
١٠ [9]محظور كانتظار عين الضرار ولكنّه دونة [10]فبقدر درجات الاضرار
[11]تتفاوت درجات الكراهيّة والتحريم وكذلك أوصى بعض التابعين رجلًا
لا تسلّم [12]ولدك فى بيعتين ولا فى صنعتين بيع الطعام وبيع الاكفان
فإنّه يتمنّى الغلاء وموت الناس والصنعتان ان يكون جزّارًا فانّها صنعة
تقسّى القلوب وصوّاغًا فانّه يزخرف الدنيا بالذهب والفضّة فهذا كلّه حرام
١٥ والمنع من فعل الحرام واجب٬

فصل

ولا يجوز تلقّى الركبان وهو ان [13]تقدم قافلة فيلتقيهم [14]انسان
خارج البلد فيخبرهم بكساد [15]متاعهم ليبتاع منهم رخيصًا فإنّ النبيّ
صلّعم نهى عن تلقّى الركبان ونهى عن بيع السِلَع حتّى تهبط الى
الاسواق فمن فعل ذلك فصاحب السلعة بالخيار بعد ان [16]يقدم السوق

(١) O, M omit (٢) O, M, C omit (٣) O اكثر من
(٤) O, M, C omit (٥) O, M يقول (٦) M وان
(٧) O inserts انّ (٨) O على (٩) Gh. محذور; M محضور
(١٠) Gh. adds وانتظار عين الضرار ايضًا هو دون الاضرار and O reads فيقدّر
(١١) O بتقرّب (١٢) O, M وكذلك
(١٣) O يقدم (١٤) O اناس
(١٥) M ما منعهم; C, NR ما معهم (١٦) O يقدمه

وصورة ذلك ان يستقبل التجّار ويكذب في [١] سعر البلد ويشترى امتعتهم٬ فالعقد صحيح على مذهب الشافعي والمتلقّى آثم والخيار ثابت للباعة لنصّ الحديث٬

فصل

[٢]في الربا وقد حرّمه الله تعالى وشدّد الأمر فيه ويجب الاحتراز منه على الصيارفة [٣]المتعاملين على النقدَيْن وعلى المتعاملين على ٥ الاطعمة اذ لا ربا الّا في نقد او في طعام وعلى الصيرفي ان يحترز من النسيئة والفضل امّا النسيئة فأن لا يبيع شيئًا من جواهر النقدين بشيء من جواهر النقدين إلّا يدًا بيدٍ وهو ان [٤]يجرى التقابض في المجلس وهذا احتراز من النسيئة٬ وتسليم الصيارفة الذهب الى دار الضرب وشراء الدنانير المضروبة [٥]به حرام من حيث [٦]النسأ ومن حيث انّ الغالب ١٠ ان يجرى فيه تفاضل اذ لا يردّ المضروب بمثل وزنه٬ وامّا الفضل فيحترز منه في ثلاثة [٧]اشياء في [٨]بيع المكسّر بالصحيح فلا تجوز المعاملة فيهما الّا مع المماثلة وفي بيع الجيّد بالرديء فلا ينبغي ان يشترى رديئًا بجيّد دونه في الوزن [٩]او بيع رديء بجيد فوقه في الوزن[٩] اعنى الذهب بالذهب والفضّة بالفضّة [١٠]فان اختلف الجنسان فلا حرج [١١]لقوله ١٥ صلّعم الذهب بالذهب والفضّه بالفضّه[١٠] هآء بهاء سوآء بسوآء فمن زاد [١٢]واستزاد فقد اربى فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدًا بيدٍ٬ [١٣]الثالث المركّبات من الذهب والفضّة [١٤]كالدنانير المخلطة من الذهب والفضّة ان كان مقدار الذهب مجهولًا لم تصحّ المعاملة عليه أصلًا إلّا اذا كان ذلك نقدًا [١٥]جاريًا في البلد فإنّا نرخّص في المعاملة عليه اذا ٢٠

p. 92

M f. 30b

(١) M inserts الاسعار و (٢) Gh. *Iḥyā* ii, p. 55 (٣) O والمتعاملين
(٤) Gh. يجوى ? (٥) Gh. omits (٦) O التساوم
(٧) Gh. امور (٨) O البيع
(٩)—(٩) Not in Gh. (١٠)—(١٠) O omits
(١١) Not in Gh. (١٢) M او
(١٣) Gh. resumed (١٤) O, M, C والدنانير (١٥) O, M جايزا

p. 93 لم يقابل بالنقد وكذا الدراهم (١)المغشوشة بالنحاس ان لم (٢)تكن رائجةً(٢) في البلد لم تصحّ المعاملة (٣)عليها لأنّ المقصود (٤)منبا النقرة وهي مجهولة وان كان (٥)نقدًا رائجًا في البلد رخّصنا في المعاملة (٦)به لاجل الحاجة وخروج النقرة عن ان يقصد استخراجها ولكن لا (٧)يقابل
٥ بالنقرة اصلًا وكذلك كلّ حلي مركّب من ذهب وفضّة فلا يجوز شراؤه لا بالذهب ولا بالفضّة بل ينبغي ان يشترى بمتاع آخر ان كان قدر الذهب منه معلومًا الّا اذا كان مموّها بالذهب تمويها لا يحصل منه M f. 31a ذهب مقصود عند العرض على النار فيجوز بيعه بمثله من النقرة وبما أُريدَ من غير النقرة وكذلك لا يجوز (٨)للصيّاغ والصيارفة أن يشتروا قلادة
١٠ فيها خرز وذهب (٩)بذهب ولا ان يبيعه بل بالفضّة (١٠) ان لم يكن فيها فضّة (١١)لما روى فضّالة بن عبيد انّ النبيّ صلّعم أُتِيَ بقلادة فيها خرز وذهب تُباع وهي من الغنائم فأمر النبيّ صلّعم بالذهب الّذى في القلاده فنُزِع ثمّ قال الذهب بالذهب وزنًا بوزن(١١)· ولا يجوز شراء ثوب منسوج بذهب يحصل منه ذهب مقصود عند العرض على النار بذهب ويجوز
١٥ بالفضّة وغيرها'

فصل

p. 94 وامّا المتعاملون على الأطعمة فعليهم التقابض في المجلس اختلف جنس الطعام المبيع (١٢)بالمشترى او لم يختلف (١٣)وان اتّحد (١٤)الجنس فعليهم التقابض ومراعاة المماثلة والمعتاد في هذا معاملة القصّاب بأن يسلّم اليه الغنم ويُشْتَرَى بها اللحم نقدًا او نسيئةً (١٥)وهو حرام (١٦)لنهيه
٢٠ صلّعم عن بيع اللحم بالحيوان(١٦) وكذا الخبّاز بان يُسلّم اليه الحنطة

---

(١) O المشوشة (٢)—(٢) O, C يكن رائجًا (٣) O به
(٤) O, C منه (٥) O نقد (٦) Gh., C omit
(٧) O يقال (٨) Gh. omits and reads للصير في
(٩) M omits (١٠) Gh. adds يدابيد (١١)—(١١) Not in Gh.
(١٢) Gh. والمشترى (١٣) Gh. فان (١٤) M الجنسين
(١٥) Gh. فهو (١٦)—(١٦) Not in Gh.

ويُشْتَرَى بها الخبز نسيئةً [(١)]او نقدًا[(١)] فهو حرام [(٢)]وكذا معاملة العصّار
إذا سلّم اليه السمسم او الزيتون [(٣)]ليأخذ منه الادهان فهو حرام وكذا
اللبّان يعطى اللبن [(٤)]ليؤخذ منه الجبن والسمن والزبد وسائر اجزآء اللبن
فهو حرامٌ ولا يباع الطعام بغير جنسه [(٥)] إلّا نقدًا او بجنسه الّا نقدًا
متماثلًا [(٦)] او متفاضلًا فلا يباع بالحنطة دقيق ولا خبز ولا سويق ٥
ولا بالعنب [(٧)] دبس وخلّ وعصير ولا باللبن سمن وزبد ومخيض وجبن
والمماثلة لا تفيد اذا لم يكن الطعام فى حال كمال الادّخار فلا يباع
الرطب بالرطب والعنب بالعنب مماثلًا ومتفاضلًا٬ فهذه [(٨)]جملة مقنعة فى
تعريف البيع والتنبيه على ما [(٩)]يشعر التاجر بمثارات الفساد حتّى يستفتى
p. 95 فيها اذا تشكّك والتبس عليه واذا لم [(١٠)]يعرف هذا لم يفتطن لمواضع ١٠
السؤال واقتحم الربا والحرام وهو لا يدرى٬

فصل

M f. 31b ترويج الصيارف الدراهم المزيّفة على الناس ظلم يستضرّ به المعاملون
اذا لم يعرفوا نقد البلد فعلى المحتسب أن يامرهم بقصّها وتغييرها عن
هيئتها وأن لا يغشّوا الناس بها بحيث لا يمكن التعامل بها٬ الثانى أنّه
يجب على التاجر [(١١)]تعلّم النقد لا [(١٢)]ليستقصى لنفسه ولكن لئلّا يسلّم ١٥
الى مسلم [(١٣)]زائفًا وهو لا يدرى فيكون آثمًا [(١٤)]بتقصيره فى تعلّم ذلك
[(١٥)]العلم فكلّ علم عمل به يتمّ نصح [(١٦)]المسلمين فيجب تحصيله وقد
كان السلف يتعلّمون علامات النقد نظرًا لدينهم لا لدنياهم٬ الثالث [(١٧)]أنّه

---

(١)—(١) O omits (٢) Gh. omits كذا (٣) M, C ليوخذ
(٤) C لياخذ (٥) Gh. adds من الطعام
(٦) Gh. adds وكلّ ما يتّخذ من الشيء المطعوم فلا يباع به متماثلًا
(٧) Gh. adds والتمر (٨) Gh. جمل
(٩) O يسعر ; C يشرع (١٠) O يعرض (١١) O, C تعليم
(١٢) O لستقض ; Gh. ليستفصى (١٣) O, C *sic passim*; Gh. زيفًا
(١٤) O بتقصّده (١٥) O, C omit
(١٦) O المسلمون (١٧) O, C omit

إن (١)سلّم وعرف(١) المعامل انّه زائف لم يخرج عن الاثم فإنّه ليس يأخذه الّا ليروّجه على غيره ولا يخبره ولو لم (٢)يعزم على ذلك لكان لا يرغب في اخذه أصلًا (٣)فإن فعل ذلك كان وزر الكلّ عليه و(٤)وباله راجعًا اليه فانّه (٥)هو الّذى فتح ذلك الباب قال رسول اللّه صلّعم من
٥ سنّ سنّةً سيئةً فعُمِل بها من بعده كان عليه وزرها ووزر من عمل بها لا ينقص من اوزارهم شيء وقال بعضهم انفاق درهم زائف اشدّ من سرقة مائة درهم لانّ السرقة معصية واحدة وقد تمّت وانقطعت وانفاق الزائف p. 96 بدعة تظهر في الدين وسنّة سيئة يُعْمَل بها من بعده فيكون وزره بعد موته الى مائة سنة او الى مائتى سنة الى ان يفنى ذلك الدرهم ويكون
١٠ عليه (٦)وزر ما فسد (٧)ونقص من اموال الناس بذلك الزائف، (٨)الرابع أن الزائف (٩)نعنى به ما لا نقرة فيه اصلًا بل هو مموّه فان كان مخلوطًا بالنحاس وهو نقد البلد فقد اختلف العلماء في المعاملة به وقد رأينا الرخصة (١٠)فيه اذا كان (١١)ذلك نقد البلد سواء عُلِمَ مقدار النقره او لم يُعْلَم وان لم يكن نقد البلد لم يجز الّا اذا عُلِمَ قدر
١٥ النقرة فان كان في ماله قطعة نقرتها ناقصة عن نقد البلد فعليه أن يخبر به معامله وألّا يعامل (١٢)به من يستحلّ(١٢) الترويج في جملة النقد بطريق التلبيس فأمّا من يستحلّ ذلك فتسليمه اليه تسليط (١٣)له على الفساد فهو كبيع العنب ممّن يُعْلَم انّه يتّخذه خمرًا وذلك محظور واعانته على الشرّ مشارَكة فيه وسلوك طريق الحقّ بأمثال هذا في
٢٠ التجارة اشدّ من المواظبة على نوافل العبادة،

(١)—(١) Gh. سلم وعرّف
(٢) O يغشه
(٣) This is from an earlier part of Gh.'s text
(٤) O, C ما له
(٥) O, M, C omit
(٦) Not in Gh.
(٧) Not in Gh.
(٨) Gh. الخامس
(٩) O omits
(١٠) O omits
(١١) O omits
(١٢)—(١٢) Gh. الا من لا
(١٣) O omits

فصل ويحرم على التاجر ان يثنى على السلعة ويصفها بما ليس فيها
فان فعل ذلك فهو تلبيس وظلم مع كونه كذبًا وان لم يقبل فهو كذب
وإسقاط مروّة اذ الكذب الّذى يروّج [١]قَدْحٌ لا يقدح فى ظاهر المروّة،
p. 97 وإن أثنى على السلعة بما فيها فهو هذيان وتكلّم بكلام لا يعنيه وهو
Qur. l. 17 محاسَب على كلّ كلمة تصدر منه لقوله تعالى مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا ٥
لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ إلّا ان يثنى على السلعة بما فيها [٢]ممّا لا يعرفه
المشترى ما لم يذكره [٣]كما يصفه من خفيّ اخلاق العبيد والجوارى
والدوابّ فلا بأس بذكر القدر الموجود منه من غير [٤]مبالغة وإطناب
ولكن قصده منه ان يعرفه اخوه المسلم فيرغب فيه وتنقضىْ [٥]بسببه
حاجته ولا ينبغى ان يحلف عليه البتّة فإنّه ان كان كاذبًا فقد جاء ١٠
باليمين الغموس وهى من الكبائر التّى تذر الديار بلاقع وان كان
صادقًا فقد جعل [٦]اللّه تعالى عرضةً لإيمانه وقد أساء فيه اذ الدنيا
أخسّ من أن يقصد ترويجها بذكر اسم اللّه من غير ضرورة فقد ورد
فى الخبر انّ النبيّ صلّعم قال انّ اليمين الكاذبة منفقة للسلعة ممحّقة
[٧]للمكسب وقد روى ابو هريرة رضى اللّه عنه انّ النبيّ صلّعم قال ثلاثة لا ١٥
ينظر اللّه اليهم يوم القيامة [٨]غنيّ مستكبر ومنّان بعطيّته ومنفق سلعة
M f. 32a بيمينه واذا كان الثناء على السلعة مع الصدق مكروهًا من حيث انّه فضول
p. 98 لا يزيد فى الرزق ولا يخفى التغليظ فى امر اليمين وقد رُوِى عن
يونس بن عبيد [٩]الابليّ وكان خزّازًا [١٠]انّه طُلِبَ منه خزّ للشراء
فأخرج غلامه [١١]سفط الخزّ فنشره ونظر اليه وقال اللّهمّ ارزقنا الجنّة ٢٠
فقال لغلامه ردّه إلى مكانه ولمْ يبعه وخاف ان يكون ذلك تعريضًا
للثناء على السلعة فمثل هؤلاء هم الّذين اتّجروا فى الدنيا ولم يضيّعوا

(١) O, M, C قد (٢) O ولا (٣) O فيمّا
(٤) O مبايعة (٥) O نسبة (٦) O omits
(٧) Gh. للبركة; C كسب (٨) Gh. عتل (٩) Not in Gh.
(١٠) O, C وانّه (١١) O, C سقط

دينهم في تجارتهم بل علموا انّ ربح الآخرة أولى بالطلب [1]من ربح الدنيا٬

فصل [2]في السلم الفاسد وليراع التاجر فيه عشرة شروط الاوّل ان يكون رأس المال معلومًا علم مثله حتّى لو تعذر تسليم [3]المُسْلَم فيه أمكن الرجوع الى [4] رأس المال فان أسلم كفًّا من الدراهم جزافًا في كرّ حنطة لم يصحّ في احد القولين٬ الثاني ان يسلّم رأس المال في مجلس العقد قبل التفرّق فلو تفرّقا قبل القبض انفسخ السلم٬ الثالث ان يكون المُسْلَم فيه ممّا يمكن تعريف اوصافه كالحبوب والحيوانات والمعادن والقطن والصوف والابريسم [5]والالبان واللحوم ومتاع العطّار واشباهها ولا يجوز في المعجونات والمركّبات وما يختلف اجزاؤه كالقسيّ المصنوعة والنبل المعمول والخفاف والنعال المختلفة اجزاؤها [6]وصنعتها وجلود الحيوانات ويجوز السلم في الخبز وما يتطرّق اليه من اختلاف قدر الملح والمآء بكثرة الطبخ وقلّته يُعْفَى عنه ويُتسامح فيه٬ الرابع ان [7]يستقصى وصف هذه الأمور القابلة للوصف حتّى لا يبقى وصف [8]تتفاوت به القيمة تفاوتًا لا يُتغابن [9] به إلّا ذَكَرَهُ فإنّ ذلك [10]الوصف هو القائم مقام الرؤية[11]٬ الخامس ان يجعل الأجل معلومًا ان كان مؤجّلًا فلا يؤجّل الى الحصاد او الى ادراك الثمار بل الى الاشهر والايّام فإنّ الادراك قد يتقدّم ويتأخّر٬ السادس ان يكون المُسْلَم [12]فيه ممّا يقدر على تسليمه وقت المحلّ يؤمن فيه وجوده غالبًا فلا ينبغي ان يسلم في العنب الى أجل لا يدرك فيه وكذا سائر الفواكه فان كان الغالب وجوده وجاء المحلّ وعجز عن التسليم بسبب

p. 99
M f. 32b

(١) O, C مع
(٢) Gh. ii, 56
(٣) O, C السلم
(٤) Gh. adds قيمة
(٥) O والألبات
(٦) O وصفتها
(٧) O يستقضى
(٨) O يفاوت ; C تتقارب
(٩) Gh. بمثله, adding الباس
(١٠) O, C omit
(١١) Gh. adds في البيع
(١٢) O, C omit

آفة فله ان يمهله ان شآء او يفسخ ويرجع فى رأس المال ان شآء، السابع ان يذكر مكان التسليم فيما يختلف الغرض فيه كى لا [١]ينشئ ذلك نزاعًا، الثامن أن لا يعلّقه [٢]بمعيّن فيقول من حنطة هذا [٣]البيت او ثمرة هذا البستان فإنّ ذلك يبطل كونه دَيْنًا نعم لو اضاف الى ثمرة بلد او قرية كبيرة لم يضرّ ذلك، التاسع ان لا يُسْلَم في شيء ٥
p. 100 نفيس عزيز الوجود مثل درّة موصوفة يعزّ [٤] مثلها او جارية حسناء معها ولدها او غير ذلك ممّا لا يقدر عليه غالبًا، العاشر ان لا يُسْلَم فى طعام مهما كان راس المال طعامًا سواء كان من جنسه او لم يكن ولا سلم فى نقد [٥] إذا كان راس المال نقدًا وقد ذكرنا هذا فى فصل الربا والله اعلم،

فصل ١٠

[٦]فى الإجارة، و له [٧]ثلاثة اركان الأجرة والمنفعة [٨]والعمل فامّا العاقد [٩]واللفظ فيعتبر فيه ما ذكرناه فى البيع والأجرة كالثمن فينبغى ان تكون المنفعة المقصودة بالاجارة هى العمل وحده، الركن الاوّل ان يكون متقوّمًا بان يكون فيه كلفة وتعب فلو استأجر بيّاعًا على ان يتكلّم بكلمة يروج
M f. 33a بها سلعته لم يجز وما يأخذه البيّاعون عوضًا عن جاههم وحشمتهم وقبول ١٥ قولهم فى ترويج السلعة فهو حرام اذ ليس يصدر منهم الّا كلمة لا تعب فيها ولا قيمة لها وانّما يحلّ لهم ذلك اذا تعبوا امّا بكثرة التردّد [١٠]او بكثرة الكلام فى تأليف [١١]أمر المعاملة ثم لا يستحقّون الّا اجرة المثل فأمّا ما تواطأ عليه الباعة فهو ظلم وليس مأخوذًا بالحقّ، الركن الثانى ما يحرّم الشرع فعله يُمْنَع منه كالاستئجار على قلع سنّ سليمة او ٢٠
p. 101 قطع عضو لا يرخّص الشرع فى قطعه او استئجار الحائض على كنس

(١) Gh. يثير ; C ينشر (٢) O, C بعين
(٣) Gh. الزرع (٤) Gh. adds وجود
(٥) O adds إلّا (٦) Gh. ii, 57 with numerous modifications
(٧) Gh. ركنان (٨) O, M, Gh. omit
(٩) M والقبض (١٠) O, C وامّا (١١) O آخر ; C اجزا

المسجد او المعلّم على تعليم السحر او الفحش (١)ولو استأجر السلّاخ على السلخ وجعل الإجارة الجلد فهو (٢)فاسد لانّ عمله (٣)صادف على اللحم والجلد فيكون عاملًا له ولانّه يصير مشتركًا بينهما فيصادف عمله ملك نفسه وكذا اذا استأجر حامل الجيفة على حملها ويجعل اجرته جلدها
٥ فهو باطل لما ذكرناه ولأنّ (٤)جلد الميتة نجس لا يباع وكذا إذا استاجر على نخل الدقيق واجرته النخالة وكذلك إذا يستأجر على (٥)الطحن واجرته جزء من الدقيق ويستند المذهب في جميع ذلك الى نهى النبيّ صلّعم عن قفيز الطحّان وهو استئجاره بقفيز من الدقيق ويجرى ذلك في النخالة وجلد المسلوخة' وكذا لو استأجر تفّاحة للشمّ كان ذلك فاسدًا
١٠ لانّه لا قيمة له ولو استأجر دراهم ليزيّن بها حانوته لم يصحّ لانّ التزيين معناه ان يُرَى انّه ملكه وهو تلبيس لا يبذل المال لأجله شرعًا وهو توجيه منع الإجارة وكذا لو استأجر طعامًا ليزيّن به حانوته لم يصحّ واستشهد بها في توجيه الافساد في الدراهم وكذا استئجار المصوّر على صور الحيوانات او استئجار الصائغ على صنعة الاواني من الذهب والفضّة M f. 33b p. 102
١٥ فكل ذلك باطل' الثالث ان لا يكون العمل واجبًا على الأجير ولا يكون بحيث تجرى فيه النيابة (٦)عن المستأجر ويجوز الاستئجار على الحجّ وغسل الميّت وحفر القبور ودفن الموتى وحمل الجنائز وفي اخذ الأجرة على امامة صلاة التراويح وعلى الأذان وعلى التصدّى للتدريس او إقراء القرآن خلاف' امّا الاستئجار على تعليم مسئلة بعينها او تعليم سورة
٢٠ بعينها لشخص معيّن فصحيح'

فصل

(٧)ويمنع من الشركة الباطلة عند الشافعيّ وهي ثلاثة انواع (٨)الاوّل شركة(٨) المفاوضة وهو ان لا يخلطا ماليهما ولكن يقولا تفاوضنا في

(١) Derived from the earliest part of the section in Gh.
(٢) Gh. باطل (٣) O, M, Gh. صادق (٤) O الجلد
(٥) O, M, Gh. العجن (٦) O, C على
(٧) Differs from Gh. ii, 58 f. (٨)—(٨) O omits

المغنم والمغرم فهذا باطل وقال ابو حنيفة هى صحيحة بشرط استواء حال الشريكَيْن وهو ان يكونا مسلمَيْن او كافرَيْن او حربيَّيْن قال الشافعيّ رحمه اللّه تعالى لو صحّت شركة المفاوضة لما فسدت [١]معاوضة وذلك لما فيه من وجوه الفساد ذكرها ائمّة الخلاف، النوع الثانى شركة الأبدان وهى شركة الحمّالين والدلّالين وهو أن يتشاركا الاشتراك فى اجرة العمل ٥ وهى باطلة عندنا خلافًا لأبى حنيفة، النوع الثالث شركة الوجوه وهى p. 103 ان يكون الرجل وجيهًا معروفًا عند التجّار فيكون من جهته التنفيذ ومن جهة غيره العمل فهذا ايضًا باطل،

الباب السابع

[٢]فيما يحرم على الرجال استعماله وما لا يحرم

M f. 34a يحرم على الرجال لبس الحرير والذهب مطلقًا الّا فى اتّخاذ انف من جُدِعَ انفه فإنه لا يُصدّى فقد أمر به رسول اللّه صلّعم ولا بأس بتمويه ١٠ الخاتم بذهب لا يتحصّل منه شيء وامّا اسنان الخاتم من الذهب فحرام قال الامام لا يبعد ان يشبّه بضبّة الإناء، [٣]ويُجنَّب ديباج على ثوب وهذا حكم طراز الذهب اذا حصل منه شيء، امّا الفضّة فيحلّ التختّم به وتحلية آلات الحرب من السيف والسنان والمنطقة وفى ترس السرج واللجام وجهان لأنّه يُشبَّه أن يكون من آلات الحرب، امّا لبس الحرير ١٥ والتختّم بالذهب للصبيّ [٤]او غير مميّز[٤] فهذا فيه نظر والصحيح أنّه منكر

---

(١) ? مفاوضة
(٢) No corresponding *bāb* in NR
(٣) O omits
(٤)—(٤) M لصغير المميّز; O الغير مميّز

فى حقّه ويجب نزعه منه ان كان مميّزًا لقوله صلّعم هذان [١]حرامان
على ذكور أمّتى [٢]حلالان لإناثها وان كان غير مميّز فهذا يضعّف معنى
التحريم فى حقّه، نعم يحلّ التزيّن بالذهب والحرير للنساء من غير
اسراف وهو حلال لهنّ أعنى الذهب والحرير، امّا ما لا يختصّ بالرجال
• وفيه مسائل الأولى اتّخاذ الآوانى من الذهب والفضّة حرام مطلقًا، وفى 104
المكحلة الصغيرة تردّد، الثانية سكاكين المهنة اذا حُلّيَت بالفضّة واستعمال
الرجال لها فيه تردّد ووجه الجواز يشبّه بآلات الحرب، الثالثة تحليه
المصحف [٣]بالفضّة وجهان. ووجه الجواز حمله على [٤]الإكرام [٥]وفى
الذهب ثلاثة اوجه وفى الثالث يفرّق بين الرجال والنساء فامّا غير
١٠ المصحف من الكتب فلم يجز تحليتها بذهب ولا فضّة كما لا يجوز M f. 34b
تحلية الدواة [٦]والسكّين والمقلمة وذكر الشيخ ابو محمّد فى مختصر
المختصر تجويز تحلية الدواة وهذا يوجب الجواز فى المقلمة وسائر
الكتب [٧]وهو منقدح فى المعنى اذ لا يبعد ان يقال لم [٨]يثبت فى
الفضّة تحريم إلّا فى الآوانى واصله على الاباحة، الرابعة تحلية الكعبة
١٥ والمساجد بقناديل الذهب والفضّة، ممنوع، هكذا نقله العراقيّون عن
ابى اسحاق المروزى ولا يبعد مخالفته حملًا على الاكرام كما فى
المصحف، ويحرم على الرجال فرش الحرير وكذا التبخّر فى مجمرة
الفضّة او الذهب او الشرب فى آوانيها لقوله صلّعم الّذى يشرب فى آوانى
الذهب والفضّة انّما يجرجر فى جوفه نار جهنّم يوم القيامة او استعمال
٢٠ [٩]مآءالورد فى قماقم الذهب والفضّة حرام وكذا بيع ثياب الحرير وقلانس p. 105
الذهب [١٠]يعنى ما لا يصلح إلّا للرجال ويعلم بعادة البلد انّه لا
يصلح إلّا للرجال فمحظور شرعًا،

(١) O, C حرام (٢) O حل (٣) O بفضّة
(٤) M الاكرم (٥) O omits و (٦) M, C السرير
(٧) M omits (٨) M ثبت (٩) O ماورد
(١٠) M, C اعنى

الباب الثامن

فى الحسبة على منكرات الاسواق[1]

امّا الطرقات الضيقة فلا يجوز لأحد من السوقة الجلوس فيها ولا اخراج مصطبة [2]دكّانه عن سمت اركان السقائف الى الممرّ [3] لأنّه عدوان ويضيّق على المارّة فيجب على المحتسب ازالته والمنع من فعله لما فى ذلك من لحوق الضرر بالناس وكذا اخراج [4]الفواصل والاجنحة وغرس الاشجار ونصب [5]الدكّة فى [6]الطرق الضيّقة منكر ٥ يجب المنع منه امّا اذا نصب دكّةً على باب الدار وغرس شجرةً فمن اصحاب الشافعي من قال . ذلك جائز اذا لم [7]يتضرّر به المارّة ثمّ قالوا لا [8]يختصّ بفنآء داره بل لو [9]تباعد جاز واليه[9] قال القاضى حسين وقال الشيخ ابو محمّد الجوينيّ لا يجوز الغراس فى [10]الشارع والدكّة المرتفعة فى معناها ولا نظر الى اتّساع الطريق وتضايقها فإنّ ١٠ [11]الرفاق قد [12]تصطدم ليلًا ويزدحم [13]اسراب البهائم وينضمّ اليه أنّه قد يلتبس على طول الزمان محلّ البناء والغراس وينقطع اثر استحقاق الطرق وخرج من هذا انّ الشوارع مشتركة [14]كالموات الّا ان فيها استحقاق الطرق فلا يجوز [15]إحيآءها والبناء فيها بخلاف الموات وكذا كلّما فيه اذيّة واضرار على السالكين وكذلك ربط الدوابّ على الطرق ١٥ [16]بحسب تضيّق [17]الطريق [18]وانحباس المجتازين منكر يجب المنع منه

M f. 35a

p. 105 (a) not numbered in O

---

(١) NR *Bāb* 2 (٢) O دكّان (٣) NR adds الاصلى
(٤) M قراييد ; C العوابيل (٥) M الدكك ; C التكة
(٦) O الطريق (٧) O تنضرّ (٨) M يختصر
(٩)—(٩) M تباعد صاروا اليه ; O بنى على جدار (١٠) M الشوارع
(١١) C الزقاق (١٢) M يضطربه (١٣) O شراب ; M اسراف من
(١٤) M كالممرات (١٥) C اجبارها
(١٦) M بحيث (١٧) M الطرق (١٨) M, C ينحبس

الّا بقدر حاجة النزول والركوب لانّ الشوارع مشتركة المنفعة وليس لاحد ان يختصّ بها الّا بقدر الحاجة وكذا طرح الكناسة على جواز الطرق وتبديد قشور البطّيخ او رشّ الماء بحيث يخشى منه (١)التزلّق والسقوط وكذا ارسال الماء من (٢)المزاريب المخرجة من الحائط الى الطرق الضيّقة ٥ فانّ ذلك ينجس الثياب ويضيّق الطرق وكذا ترك مياه المطر والاوحال فى الطرق من غير كسح فذلك كلّه منكر وليس (٣)يختصّ (٤)به شخص معيّن فعلى (٥)المحتسب ان يكلّف الناس بالقيام بها'

M f. 35*b*

فصل وينبغى للمحتسب ان يمنع أحمال الحطب وأعدال التبن وروايا الماء وشرائج السرجين والرماد وأحمال الحلفاء والشوك بحيث يمزّق ١٠ ثياب الناس فذلك منكر يمكن شدّها وضمّها بحيث لا تمزّق · من الأثواب شيئًا فإن امكن العدول به الى موضع واسع والّا فلا منع اذ حاجة اهل البلد اليه واشباه ذلك من الدخول الى الاسواق لما فيه من الضرر بالناس' ويأمر (٦)حاملي الحطب والتبن والبلاط (٧)والكبريت واللفت والبطّيخ والقرط اذا وقفوا فى العراص ان يضعوها (٨)عن ١٥ ظهور الدوابّ لانّها اذا وقفت والاحمال عليها اضرّتها وكان ذلك تعذيبًا لها وقد نهى رسول اللّه صلّعم عن تعذيب الحيوان لغير (٩)مأكله' ويأمر اهل الاسواق بكنسها وتنظيفها من الأوساخ المجتمعة وغير ذلك ممّا يضرّ (١٠)الناس لانّ النبيّ صلّعم قال لا ضرر ولا اضرار ولا يجوز لاحد التطلّع على (١١)الجيران من السطوحات والنوافذ ولا ان ٢٠ يجلس الرجال فى طرقات النساء من غير حاجة فمن فعل شيئًا من ذلك عزّره (١٢)المحتسب'

p. 105(*b*) left unnumbered in O

(١) *sic* Gh. ii, 295; O, C التزليق (٢) Gh., NR الميازيب
(٣) M ينفصل (٤) M omits (٥) M, C والى الحسبة
(٦) M, C جلّابين ; O حاملين (٧) C الكرنب
(٨) O على (٩) M ما أكله (١٠) M بالناس
(١١) M الجواز (١٢) O omits

الباب التاسع

فى معرفة القناطير والارطال[1] والمثاقيل[2] والدراهم

M f. 36a لما كانت هذه [3]اصول المعاملات [4]وبها اعتبار المبيعات لزم المحتسب
p. 106 معرفتها وتحقيقها لتقع المعاملة بها على الوجه الشرعيّ وقد اصطلح
اهل كلّ اقليم على ارطال تتفاضل فى الزيادة والنقصان ونحن نذكر
من ذلك ما لا يسع المحتسب جهله ليعلم تفاوت الاسعار. وامّا القنطار
الّذى ذكره اللّه تعالى فى كتابه الكريم فقد قال معاذ بن جبل هو ٥
الف ومائتا اوقيّة وهو قول ابن عمر ورواه أبيّ بن كعب عن النبي
صلّعم [5]وعن الضحّاك الف ومائتا مثقال ورواه الحسن عن النبي
صلّعم وقال ابو [6]نصرة هو ملء مسك ثور ذهبًا او فضّةً وعن
انس بن مالك قال النبي صلّعم القنطار الف دينار وعن ابن
عبّاس والضحّاك اثنا عشر الف درهم او الف دينار دية الرجل المسلم ١٠
وعن ابى صالح مائة رطل وهو المتعارف بين النّاس والرطل اثنا عشر
اوقية والاوقية اثنا عشر درهمًا هذا لا خلاف فيه لكنّ الرطل فيه اختلاف
كثير فى الامصار والبلدان فالرطل الحجازيّ مائة وعشرون درهمًا والرطل
المصري مائة اربعة واربعون درهمًا والرطل البغدادى مائة وثلاثون درهمًا
والرطل الدمشقي ستمائة درهم والرطل الحموي ستمائة وستّون درهمًا ١٥
والرطل الحلبي سبعمائة وعشرون درهمًا والرطل الحمصي سبعمائة اربع

---

(١) NR *Bāb* 3, p. 14 f.
(٢) O omits
(٣) O, C omit
(٤) O, C وزنها
(٥) O omits و
(٦) M سعيد الخدري : نضرة

وتسعون درهمًا والرطل [1]اللَّيْثي مائتا درهم والرطل الجروي ثلثمائة واثنا عشر درهمًا والرطل الحرّاني سبعمائة وعشرون درهمًا والعجلوني والرومي الف ومائتا درهم والرطل الغزاوي سبعمائة وعشرون درهما p. 107 والقدسي والخليلي والنابلسي ثمان مائة درهم والكركي تسعمائة

٥ درهم وفي المحلّات ارطال مختلفة فالمتعامَل بها في الاسواق ما M I 36b يُذْكَر مدينة قوص لها احوال رطل اللحم والخبز والحضر تلثمائة و خمسة عشر باقي الحوائج ليثي مائتا درهم مدينة اسيوط مختلفة الاحوال فالخبز واللحم الف درهم [2]وستّمائة باقي الحوائج ليثي مائتا درهم مدينة منفلوط اللحم والخبز ليثي مائتا درهم الباقي مصري مائة

١٠ اربعة واربعون منية بن خصيب على رطل مصر مائة اربع واربعون. مدينة اخميم مختلفة الاحوال الخبز واللحم الف درهم ويسمّى [3]مَن والباقي ليثي مائتا درهم [4]دروت السرِبام[4] على رطل مصر مدينة [5]المحلّة رطلان وثلثا رطل مصري[5]. ثغر الاسكندريّة رطلان واوقيتان ثلثمائة واثنا عشر درهمًا ثغر دمياط رطلان وربع ونصف اوقية مصري

١٥ البلبيس رطل وربع مصري مائة وثمانون درهمًا منية سمنّود رطلان وسدس مصري مدينة الفيّوم مائة وخمسون درهمًا ولم اسمع انّ بلدة وافق رطلها لبلدة أخرى الّا نادرًا او قرية لقرية لا يُوبَه بهما والاوقية من نسبة رطلها جزء من اثنى عشر جزءً

فصل وامّا المثقال فاتّفق على انّه درهم ودانقان ونصف وهو اربع

٢٠ وعشرون قيراطًا والقيراط ثلاث حبّات واربعة اسباع حبّة وهو خمسة p. 108 وثمانون حبّة وخمسة اسباع حبّة وزن كلّ حبّة منها مائتان حبّة من حبوب الخردل البريء المعتدل وقال بعض العلماء كان المثقال بمكّة

---

(١) Ibn Bassām, ed. Cheikho, *Machriq* x (١907), p. 1086, C ليثى
(٢) O, M omit (٣) O, M omit
(٤)-(٤) O دروه السرمام; cf. Yāqūt, *Mu'jam al-Buldān* ii, 570
(٥)-(٥) C المحلي اربع مايه درهم

فى زمن النبيّ صلّعم اثنان وسبعون حبّةً من حبوب الشعير الممتلى
غير الخارج عن المعهود والدرهم ستّة دوانق وهو ستّون حبّة وقال بعض
M f. 37a العلماء الدرهم خمسون حبّةً وخُمسا حبّة من حبّ الشعير كما ذكرنا
ووزن كلّ حبّة من الدرهم سبعون حبّة من حبوب الخردل البريء
المعتدل والدينار مثل الدرهم وثلاثة أسباعه والدرهم من الدينار بنصفه ٥
وخمسه وهذا القيد تقريبًا على ما ضبطه الآئمّة فإن عرف الدرهم
الاسلامي بطريق غير هذه الطريق وتحقّق قدره كان ذلك معتمدًا فى
معرفة المثقال والّا فلا ضابط الّا بما تقدّم ذكره من حبّ الشعير
واختلف فى سبب استقراره على هذا الوزن [١]فذُكِر ان عمر بن
الخطّاب رضى الله عنه لمّا رأى اختلاف الدراهم وان منها البغلي وهو ١٠
ثمانية دوانق ومنها الطبري وهو اربعة دوانق ومنها ما هو ثلاثة دوانق
ومنها اليمني وهو دانق قال انظروا الاغلب فيما يتعامل به الناس من
p. 109 اعلاها وادناها فكان الدرهم البغلي والطبري فجمع بينهما فكانا اثنا عشر
دانقًا فاخذ نصفها فكان ستّة دوانق فجعل الدرهم الاسلاميّ ستّة دوانق
ومتى زدتّ عليه ثلاثة اسباعه كان مثقالًا ومتى نقصت من المثقال ١٥
ثلاثة اعشاره كان درهمًا وكلّ عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكلّ عشر
مثاقيل اربعة عشر درهمًا وسُبعان والله اعلم،

[٢]وحكى سعيد بن المسيَّب انّ اوّل من ضرب الدراهم المنقوشة
عبد الملك بن مروان [٣]وكانت الدنانير ترد روميّة وكانت الدراهم
ترد[٣] كسرويّة وحميريّة قليلة فامر عبد الملك الحجّاجَ بضرب الدراهم ٢٠
بالعراق فضرب بها سنة اربع وسبعين وقيل خمس وسبعين ثمّ أمر

(١) Cf. Ibn Khaldūn, *Prol.* (ed. Quatremère), ii, 49

(٢) Cf. Māwardī, p. 268, also Ṭabarī. ii, 939 f., and Balādhurī *Futūḥ* 465 ff.

(٣)—(٣) Corrupt. Cf. Balādhurī *loc. cit.*: كانت دنانير هرقل ترد على اهل مكة فى الجاهلية وترد عليهم دراهم الفرس البغليه الخ

بضربها فى النواحى سنة ستّ وسبعين وكتب عليها الله احد الله الصمد وحكى يحيى بن النعمان الغفّاري انّ اوّل من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير عن امر عبد اللّه بن الزبير سنة سبعين على ضرب M f. 37b الاكاسرة وعليها [١]بركة من جانب واللّه من جانب ثم غيّرها الحجّاج ٥ بعد سنة وكتب عليها بسم اللّه الحجّاج وهذه فائدة ذُكِرت هاهنا لتعلّقها بذكر الدراهم فيجب على المحتسب ان لا يهمل أمر هذا الباب'

الباب العاشر

[٢]فى معرفة الموازين والمكاييل والأذرع

أصحّ الموازين وضعًا ما استوى جانباه واعتدلت [٣]كفّتاه وكان p. 110 ثقب علاقته فى وسط العمود ويُحدَّد الثقب [٤]وتجعل المسمار فولاذًا حتّى [٥] تكون سريعة الجريان فمتى لم [٦]تفعل ذلك كانت تسكن ١٠ فتضرّ بالمشترى'

فصل

ويأمر اصحاب الموازين بمسحها وتنظيفها من الادهان والأوساخ فى كلّ ساعة فانّه ربّما [٧]تحمل شيئًا فى [٨]خرمها [٩]فيضرّ كما ذكرنا وينبغى اذا شرع فى الوزن ان يسكّن الميزان ويضع فيها البضاعة من يده فى الكفّة قليلًا قليلًا ولا يهمز بابهامه فإنّ ذلك كلّه بخس' ١٥ فتكون موازين الباعة معلّقة ولا يمكّن احدًا من الباعة ان يزن بميزان [١٠]الأرطال فى يده' ومن البخس الخفيّ فى ميزان الذهب

(١) O بركه (٢) NR Bāb 4 (٣) O, C كفّاته
(٤) O, C ويجعل (٥) O inserts لا (٦) M يفصل
(٧) NR يجمد (٨) O جرمها
(٩) M فيصير (١٠) M الارطل

ان يرفعه بيده تلقاء وجهه ثم ينفخ على الكفّة التى فيها المتاع (١)نفخًا خفيفًا(١) (٢)فترجح بما فيها وذلك أنّ المشترى تكون عينه الى الميزان لا الى فم صاحبه ولهم فى الميزان صناعة يجعل بها البخس مثل ان يلصق شمعة (٣)تحت احدى كفّتى الميزان او يشكل (٤)رزة الميزان العليا بخيط شعر رقيق لا ينظره المشترى فيحصل له من ذلك ٥
M f. 38a تفاوت ولهم ايضًا (٥)العلاقة التى تُسمّى المودي وهو ان يكون عمود الميزان فولاذًا ويعمل لسانه ارمهانًا ويعوج رأس اللسان الى الجانب
p. 111 الّذى يريد ان ياخذ به فحصل له من ذلك القدر الحرام فيلزم المحتسب مراعاة ذلك في كلّ وقت، واعلم انّك وليت من الكيل والميزان امر من هلكت فيها الأمم السالفة فباشرهما (٦)بيدك مباشرة الاختيار والاختبار ولا ١٠ تُقِلْ اهلهما عثرةً فانّ الإقالة لا (٧)تنهى عن (٨)العثار وكلّ هؤلاء من سواد الناس (٩)فمن لم يفقّه نفسه وليس همته إلّا فرجه او ضرسه (١٠)فحدّهم التعزير الّتى هى نزّاعة (١١) تدعو من أدبر وتولّى،

فصل

والقبّان القبطي، فينبغى للمحتسب ان يختبره (١٢)بعد كلّ حين(١٢) فإنّه ينفسد (١٣)بكثرة استعماله فى وزن الحطب والبضائع الثقيلة ويتّخذ عنده ١٥ عيارات من حصًى فى خرائط ليف هندي او (١٤)خيش ويضعها فى موضع لا يصل اليها النداوة ولا الغبار ويعيّن لعيار القبانين رجلًا يوثق بدينه وامانته لا يشوبه فى ذلك ريآء ولا محاباة لاحد من ابنآء جنسه ويلزم المحتسب ان لا يمكّن احدًا من الوزن بالقبّان الا من ثبتت امانته وعدالته ومعرفته بالعدول من اهل الخيرة فى مجلسه فإنّها صناعة عظيمة ٢٠

(١)—(١) O omits
(٢) O, C فيرجح
(٣) M بجنب
(٤) C رزة ; M ورده
(٥) M العلامة
(٦) O, M omit
(٧) M تغنى
(٨) M العباد
(٩) M ممن
(١٠) M فحذهم
(١١) O, C insert للشوى
(١٢)—(١٢) O كلّ خبر
(١٣) O يُكْرَهَ
(١٤) O خيط

والبائع والمشترى واقفان لا يعلمان صحّة ذلك من سقمه إلّا من لفظه فيعتبر فيه ما ذكرناه'

فصل

وينبغى ان تتّخذ الأرطال من حديد (١)ويعيرها المحتسب ويختم عليها بختم من عنده ولا يتّخذوها من الحجارة لأنّها اذا قرع بعضها ببعض فتنقص فاذا دعت الحاجة الى اتّخاذها لقصور يده عن اتّخاذ الحديد أمره المحتسب بتجليدها ثمّ يختمها بعد العيار ويجدّد النظر فيها بعد كلّ حين لئلّا يتّخذوا مثلها من الخشب ورؤوس (٢)اللفت ولا يكون فى الحانوت الواحد دستان من ارطال او صنج من عير حاجة لانّها تهمة فى حقّه ولا (٣)يتّخذ عنده ما لا جرت العادة باتّخاذه مثل ثُلث رطل وثلث اوقية وثلث درهم لمقاربة النصف وربّما اشتبه ذلك عليه بالنصف فى حال الوزن عند كثرة الزبون والله اعلم'

فصل

وينبغى للمحتسب ان يتفقّد عيار المثاقيل والصنج والأرطال والحبّات على حين غفلة من اصحابها فانّ فى الصيارف من ياخذ حبّات الحنطة فينقعها فى (٤)المآء ثمّ يغرس فيها رؤوس ابر الفولاد ثمّ تجفّف فتعود الى سيرتها الاولى ولا يظهر فيها شىء ويامرهم ان يجعلوا (٥)لون صَنْج(٥) الفضّة مخالفًا (٦)للون صنج المثاقيل فربّما وضعوا صنجة (٧)النصف درهم(٧) عوضًا عن الرباعىّ وبينهما تفاوت وكذا صنجة الثُمن عوضًا عن صنجة القيراطين' والله اعلم'

فصل فى المكاييل' قال الله تعالى وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَائِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ' وقال رسول الله صلّعم المكيال على مكيال المدينة والوزن على وزن مكّة والمكيال الصحيح

M f. 38b p. 112 — p. 113 — Qur. lxxxiii, 1ff.

(١) O, C ويعتبرها (٢) M الكفة
(٣) M يجد (٤) NR بغص الادهان المعروفة
(٥)—(٥) O, M الوزن بصنج (٦) O, M, لوزن
(٧)—(٧) *sic* M, C, O درهمًا

M f. 39a ما استوى اعلاه واسفله في الفتح والسعة من غير ان يكون محصور الفم ولا يكون بعضه داخلًا وبعضه خارجًا وينبغي ان يشدّه بالمسامير لئلّا يصعد فيزيد او ينزل وينقص، واجود ما عُيّرت به المكاييل الحبوب الصغار الّتي لا تختلف في العادة مثل الخردل والبوسيم [١]و بزر [٢]قطوناء والكسفرة وما اشبه ذلك ويكون في كلّ حانوت من المكاييل الصحيحة ٥ مكيال ونصف مكيال وربع مكيال وثمن مكيال مختوم عليها بختم [٣]المحتسب لانّ الحاجة تدعو الى اتّخاذ ذلك وينبغي للمحتسب ان يجدّد النظر في المكاييل لانّ من الحمصانيّين والفوّالين والعلّافين مَن يأخذ قطعة خشب [٤]يحفرها مكيالًا فيكون طولها شبرا مثلًا والمحفور من داخلها اربعة اصابع فيغترّ الناس بسعتها وطولها ولا يعلمون المقدار ١٠ المحفور وهذا تدليس لا يخفى ويراعي ايضًا ما يلصقونه في اسفل p. 114 المكيال فإنّ منهم من [٥]يلصق اسفله الخبزفجل والجبس الاسود [٦]يلصقونه لصقًا لا يكاد [٧]يُعْرَف ومنهم من يلصق في جوانبه الكُسْب فلا يُعْرَف ولهم في مسك المكيال صناعة يحصل بها البخس فلا يدع [٨]الكشف [٩]عليهم في كلّ وقت، وأمّا الكيّالون فلا خير فيهم لا سيّما في هذا ١٥ الزمان فانّ اكثرهم يكتال ما [١٠]يقبضه زائدًا ويسمّى عندهم [١١]الغزر والطرح وعند الصرف يجعله ناقصًا ويسمّى عندهم [١٢]المشفق وقد ذمّهم اللّه تعالى بما ذكرنا في اوّل الفصل فينبغي للمحتسب ان يحذّرهم ويخوّفهم عقوبة اللّه تعالى وينهاهم عن البخس والتطفيف في ذلك كلّه ومتى ظهر له من احد منهم خيانة عزّره على ذلك واشهره حتّى يرتدع ٢٠ به غيره.

فصل

---

(١) O, M, C البزر (٢) O, M قطونا (٣) M, C الحسبة
(٤) M يجوفها (٥) C يصب (٦) O omits
(٧) M يظهر (٨) NR التجسس
(٩) M عنهم (١٠) O بقبضه
(١١) M العزر ;C العزر (١٢) M المشقق

وخرّج ابو داود عن احمد بن حنبل قال صاع ابن ابى (١)ذئب خمسة
ارطال وثلث واسند البخاري الى عبد الله بن احمد بن حنبل ذكر لى
أبى أنّه عيّر مدّ النبيّ صلّعم فوجده رطلاً وثلثَيْن وفى كتاب عقد M f. 39b
الجواهر انّ اهل المدينة لا يختلف اثنان ان مدّ النبيّ صلّعم الّذى
٥ يؤدّى به الصدقات ليس اكثر من رطل ونصف ولا أقلّ من رطل
وربع وقال بعضهم رطل وثلث وهو الّذى عليه اكثر العلماء (٢)والويبة
ستّة عشر قدحًا من نسبة كيل البلد٬

فصل

والأذرع سبع٬ اقصرها (٣)القصبة ثمّ اليوسفيّة ثمّ (٤)السواد ثمّ الهاشميّة p. 115
(٥)الصغرى ثمّ الهاشميّة(٥) الكبرى وهى (٦)الزياديّة ثمّ العمَريّة ثمّ(٧)الميراثيّه
١٠ فامّا القصبة وهى تسمّى ذراع الدور وهى اقلّ من ذراع السواد باصبع
(٨)وثلثَىْ اصبع واوّل من وضعها ابن ابى (٩)ليلى القاضى وبها يتعامل
اهل كلّ (١٠)وادى وامّا اليوسفيّة فهى الّتى يذرع بها القضاة الدور بمدينة
السلام وهي اقلّ من ذراع السواد بثلثى اصبع واوّل من وضعها القاضى
ابو يوسف وامّا ذراع السواد فهى اطول (١١)من ذراع الهاشميّة الصغرى(١١)
١٥ باصبع وثلثى اصبع واوّل من وضعها الرشيد وقدّرها بذراع خادم اسود كان
على رأسه وهى الّتي يتعامل بها الناس في ذراع البزّ والتجارة والابنيّة وهى
قياس لنيل مصر وامّا الذراع الهاشميّة الصغرى وهى الثالثة وهى اطول من
(١٢)الذراع٬ (١٣)انّها ذراع حدّها(١٣) ابو موسى الاشعريّ وهى انقص من

---

(١) O دنب — (٢) M الوزنة
(٣) O, M الفصّية — (٤) O, C السوداء throughout
(٥)—(٥) O omits; M adds (*sic*) وهى الثلاثة after الصغرى
(٦) O الرماديّة — (٧) M الميزانية
(٨) M ثلث — (٩) M ليلا
(١٠) *sic* O, M — (١١)—(١١) O, M omit
(١٢) *sic*, i.e. السواد? — (١٣)—(١٣) O, M انه...حدّه; C لانها...جده

(١)الزياديّة بثلاثة ارباع عُشر وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة٠ وامّا الهاشميّة الكبرى فهى ذراع الملك واوّل من نقلها الي الهاشميّة المنصور وهي اطول من ذراع السواد بخمس اصابع وثلثى اصبع ويكون ذراعًا وثمنَىْ عشر بالسواد(٢) وتنقص عنها الهاشميّة الصغرى بثلاثة ارباع عشرها وسمّيت (٣)زياديّة لانّ (٤)زيادًا مسح بها ارض السواد وهى الّتى يذرع بها اهل الاهواز وامّا ٥ الذراع (٥)العمريّة وهى(٥) ذراع عمر بن الخطّاب الّتى مسح بها ارض السواد وهى ذراع وقبضة وابهام قائمة قال الحَكَم انّ عمر عمد إلى أطولها واقصرها فجمع (٦)بينهما (٧)ثالثة واخذ الثلث منها وزاد عليها قبضةً وابهامًا قائمةً وختم (٨)طرفَيْها بالرصاص وبعث بذلك إلى حذيفة وعثمان بن حنيف حتّى مسحا بها ارض السواد وكان اوّل من مسح (٩)بها بعده عمر بن ١٠ هبيرة وأمّا الذراع (١٠)الميراثيّة فتكون (١١)بذراع السواد ذراعًا وثلثَىْ ذراع (١٢)وثلثَىْ اصبع(١٢) واوّل من وضعها المأمون وهى الّتى يتعامل بها الناس فى ذراع البريد والسكور والسوق وكذا الانهار والحفائر وامّا الذراع (١٣)المقدّر الشرعيّ الّذى ذكره الامام الغزاليّ رحمه اللّه تعالى وغيره (١٣)فهو اربعة وعشرون اصبعًا والاصبع ستّ شعيرات بطن كلّ حبّة لظهر الاخرى ١٥ والشعيرة ستّ شعرات من شعر البغل٬

M f. 40a
p. 116

---

(١) O الرماديّة ; C الزياده
(٢) O, C بالسوداء
(٣) O رماديّة
(٤) O رمادا
(٥)—(٥) O, M, C العمرى وهو
(٦) M, C منها
(٧) M ثلثه ; O, C ثلاثة
(٨) O, M, C طرفيه
(٩) O, M به
(١٠) O الميراسه ; M المراسه
(١١) O, C بالذراع
(١٢)—(١٢) M omits
(١٣) *sic masc. passim*

الباب الحادى عشر

فى الحسبة على العلّافين والطحّانين [1]

يحرم عليهم احتكار الغلّة على ما بيّناه ولا يخلطوا رديء الحنطة بجيّدها ولا عتيقها بجديدها فانّه تدليس على الناس، ويُلزم الطحّانين p. 117 بغربلة الغلّة من التراب وتنقيتها من الطين وتنظيفها من الغبار قبل طحنها ولهم ان [2]يرشّوا على الحنطة [3]ماءً يسيرًا[3] عند طحنها فانّ ٥ ذلك [4]يزيد الدقيق بياضًا، ويغير عليهم مناخل الدقيق فى كلّ ثلاثة اشهر او اقلّ من ذلك وربّما يكون فى صوفه ضعف، ويعتبر المحتسب الدقيق فانّهم ربّما يخلطوا فيه دقيق الحمص او الفول حتّى يزيده زهرةً وهذا غشّ فمن وجده فعل شيئًا من ذلك أنكر علية وادّبه ويمنعهم ان لا M f. 40b يطحنوا على اثر نقر الحجر فانّه يضرّ بالناس اذا نزل مع الدقيق ويلزمهم ١٠ بنقاء الغلّة وكثرة دوسها حتّى يخرج الدقيق اجود ما يكون فى النقاء، وينبغى لارباب الدوابّ ان يتّقوا اللّه سبحانه وتعالى فى استعمالها وان يريحوها فى كلّ يوم وليلة لحاجتها الى الراحة والسكون وان لا يستعمل الدابّة فى طحن اكثر من ربع ويبة ويتفقّد موازينهم المرصدة لوزن الدقيق وارطالهم، وكذا موازين الفضّة وصنجها، واكيالهم وبطظهم ١٥ وعياراتها ويأمرهم ان تكون [5]الفوارغ المعدّة لحمل الدقيق صحاحًا لانّ الوزن يكون صحيحًا من الطاحون فمتى كانت الفوارغ مقطّعة ضاع الدقيق فى الطرقات فيضرّ بالمشترى، [6]وانّ البطّة خمسون رطلًا فيكون[6] التلّيس ثلاث

(١) NR *Bāb* 5: على الحبوبيّين والدقّاقين
(٢) O, C يرسلوا
(٣)—(٣) O, C ما يسترها; M ما درها
(٤) NR يكسو
(٥) M القوارغ
(٦)—(٦) O, M in a different order

p. 118 بطط فانّه (١)ماته وخمسون رطلًا(١) وينبغى ان يجعل على الطحّانين وظائف يرفعونها الى حوانيت الخبّازين فى كلّ يوم٬ فصل

ويؤخذ على طحّانين القمح البيتوتي بما نذكره لمن يأكل فى بيته فإنّ اكثر الناس يفعلون ذلك ولا تميل نفسهم الى أكل الخبز السوقي (٢)لاجل ما يحترز عليه(٢) في البيوت ويباشرونه بانفسهم٬ ويلزم أنّهم لا يمكّنوا مَن يتسلّم ٥ قموح الناس الّا ثقةً امينًا عفيفًا عن المفاسد فانّه يدخل بيوت الناس ويخاطب اولادهم وجواريهم٬ ويحملها (٣)بامانة الى طاحون (٤)معلومة M f. 41a فحينئذ يشترط فيه ما ذكرناه وانّه لا يأخذها الّا بالوزن ويعطيها بالوزن من غير نقص وان يكتب على كلّ قفّة اسم صاحبها ومكانة (٥) فى (٦)يقطينة ويعلّقها فى اذن القفّة حتّى لا تختلط وأن (٧)تكون ناعمة(٧) ١٠ الطحن حتّى تحصل الزكاة لصاحبها٬ والويبة (٨)المصريّة زنتها اربعون رطلًا الى اربعة واربعين (٩)ومهما زاد على ذلك فبحسابه من الويبة ليُعْلَم قدر الاجرة على ذلك ولا يخلط قمح احد فى قادوس الطحن حتّى (١٠)يزيل (١١)ما بقى(١١) من قمح (١٢)الآخر (١٣) وكذلك ما حول الحجر من الدقيق يكنسه بمكنسة عنده لئلّا يدخل مال احدهما فى مال الآخر من غير ١٥ اذن صاحبه فيصير حرامًا٬

(١)—(١) O omits and reads كلّ بطّة خمسون رطلًا
(٢)—(٢) C لانهم يحترزوا
(٣) O بامائته; C بامانته
(٤) O, C معلمه على اصلاحه
(٥) M adds ووزنها
(٦) M تعطيته; C inserts قطعة
(٧)—(٧) M يكن باعة
(٨) M السوره
(٩) M, C فما
(١٠) M omits
(١١)—(١١) M لا يبقى
(١٢) M الاجر
(١٣) M adds شيئًا

الباب الثانى عشر

فى الحسبة على الفرّانين والخبّازين[١]

p. 119 ينبغى ان يامرهم المحتسب [٢]برفع سقائف افرانهم ويُجْعَل فى [٣]سقوفها
منافس واسعة للدخان ويأمرهم بكنس بيت النار فى كلّ تعميرة وغسل
[٤]البسليت وتنظيف مآءه وغسل المعاجن وتنظيفها ويتّخذ لها ابراشا كلّ برش
عليه عودان [٥]مصلّبان لكلّ معجنة، ولا يعجن [٦]العجّان بقدميه ولا بركبتيه
٥ ولا بمرفقيه لانّ فى ذلك مهانة للطعام وربّما قطر فى العجين شىء من عرق
ابطيه أو بدنه ولا يعجن إلّا وعليه ملعبة ضيّقة [٧]الكمين ويكون ملثّمًا
ايضًا لانّه ربّما عطس او تكلّم فقطر شىء من بصاقه او مخاطه فى
العجين ويشدّ على جبيه عصابةً بيضاء لئلّا يعرق فيقطر منه شىء ويحلق
شعر ذراعيه لئلّا يسقط منه شىء فى العجين واذا عجن فى النهار فليكن
١٠ عنده انسان على يده مذبّة يطرد عنه الذباب، ويعتبر عليهم المحتسب
ما يغشّون به الخبز من الكركم والزعفران وما يجرى مجراه فانّهما
يورّدان وجه الخبز ومنهم من يغشّه بالحمّص والفول كما ذكرنا، ويلزمهم M f. 41b
الّا يخبزوه حتّى يختمر فانّ الفطير يثقل فى [٨]الميزان والمعدة وكذلك
اذا كان قليل الملح وينبغى ان ينشروا على وجهه الابازير الطيّبة مثل
١٥ الكمّون الابيض والكمّون الاسود والسمسم واليانسون ونحو ذلك ولا
يخرجون الخبز من بيت النار حتّى [٩]ينضج نضجًا جيّدًا من غير p. 120
احتراق والمصلحة ان يجعل على كلّ حانوت وظيفة رسمًا يخبزونه

(١) NR *Bāb* 6*a*, 7 (٢) O يرفع (٣) M سقايفها
(٤) M بلمه; O, D بسليته. This corresponds to اوعية الماء in NR
(٥) O, M مصلبة C adds مخيطان (٦) M العاجن (٧) O, C الاكمام
(٨) M, C الوزن (٩) M يطبخ

فى كلّ يوم لئلّا يختلّ البلد عند قلّة الخبز· ويتفقّد الافران فى آخر النهار ولا يمكّن احدًا من صنّاع الخبز من المبيت فى اكسية العجين ولا مكان فرش العجين ويامرهم بنشرها على [1]حبال بعد نفضها وغسلها فى كلّ وقت٬ فصل

وياخذ المحتسب على فرّانين الخبز [2]البيتوتي لعظم حاجة الناس اليهم ٥ ويأمرهم باصلاح المداخن وتنظيف بلاط الفرن بالمكانس فى كلّ [3] ساعة عن اللباب المحترق والرماد لئلّا [4]يلصق فى اسفل الخبز منه شيء ويجعل بين يديه غلام يعلم به اخباز الناس لئلّا[4] يختلط عليه [5]اطباق العجين فلا يعرف٬ وينبغى ان [6] يجعل السمك بمعزل عن الخبز لئلّا يسيل شيء من دهنه على الخبز ولا يأخذ من العجين زيادةً عمّا جُعِلَ ١٠ له والله اعلم٬

الباب الثالث عشر

فى الحسبة على الشوّائين[7]

ينبغى للمحتسب ان يزن عليهم [8]البهائم قبل إنزالها التنّور [9]ويكتبه فى دفتره ثمّ يعيده الى الوزن بعد اخراجها[9] فان كان قد نقص منه الثلث فقد تناهى نضجه وان كان دون ذلك اعاده الى التنّور٬ ولا يمكّنهم أن يذبحوا إلّا البهائم اللطاف البلديّة السمان [10]الجذعان فى M f. 42a

(١) M الحال (٢) M السوقي (٣) M adds وقت و
(٤)—(٤) *sic* M; NR; O omits (٥) NR اخباز
(٦) NR inserts يكون له مخبزان احدهما للخبز والآخر للسمك و
(٧) NR *Bāb* 10 (٨) NR الحملان
(٩)—(٩) *sic* NR; O, M, C omit (١٠) O الجدعات

(١)السنّ ولا يمكّنهم من عمل البهائم الصعيديّة ولا البراقى ولا المجنّس
وهو الّذى ابوه صعيديّة وامّه برقيّة وبالعكس ولا البهائم الثنيّات الهزيلة p. 121
ويعتبر عليهم عند وزنه وهو لحم (٢)ان لا يضعوا فيه صنج الحديد او
مثاقيل الرصاص، وعلامة نضج الشوى ان يجذب الكتف بسرعة فان
٥ (٣)جآءت فقد انتهى فى النضج وايضًا يبالغ فى (٤)تجريحه وهو لحم وهو
ان يشقّ القطنة شقّتين من تحت الألية الى آخر (٥)المسربة ثمّ (٦)يجرّح
الوركين (٧)تجريحًا تامًّا ويمسح (٨)خفاقته ويطلق (٩)شرجاته ويخلع
(١٠)اعصابه وعظم سنّه حتّى يتمكّن النار من اجزآئه ولا يمكّنهم بأن يدلوه
حتّى يطهّر بالماء بطنه من الروث وملاحيه من الدم وجميع اجزآئه،
١٠ ولا يمكّنهم ان يلوّنوه إلّا بالزعفران ولا يمكّنهم من إلوان بالمَغْرَة ولا
بابى مُكَيْح ولا بالعسل ولا باللبن فانّه (١١)يظهر اللون فيظنّ الرائى انّه
نضج وهو غير ناضج وهو غشّ ومنهم من يذبح البهائم (١٢)الكبيرة ويحمل
بعضها الى المحتسب ويخفى الباقى فيعتبر عليهم ذلك، ويأمرهم ألّا
يطيّنوا تنانيرهم الّا بطين طاهر قد عجن بماء طاهر فانّهم (١٣)يأخذون
١٥ الطين من اراضى حوانيتهم وهو مختلط بالدم والروث وذلك نجس وربّما
انتثر على الشواء منه شيء عند فتح التنّور فينجس،

فصل وامّا باعة الشوى المرضوض فمنهم من يضع تحت يده (١٤)شيئا
يقال له (١٥)تشريب التنّور وهو مآء وملح وهو الّذى يطلع من تحت البهائم من p. 122
التنّور فى قدح ويفرقه على (١٦)المشترين عند رضّ الشوى ويرشّه قليلًا قليلًا
٢٠ وفيهم من قد يفضل عنده فضلة منه فى ليالى الصيف فيصبح متغيّرًا فيمزجه

(١) O السمن (٢) O ان; NH, M لئلّا (٣) M, O اجاب
(٤) M بحربجه (٥) M السربه; O السذنة (٦) M بخرح
(٧) M تخريجًا (٨) M احفافه; C احقافه
(٩) M استراحاته; O سرجانه; C استرخياته (١٠) O, M, D اقصابه
(١١) M يطهر (١٢) M لكثيرة (١٣) O, NR ياخذوا
(١٤) O شيء (١٥) O بسرب السور (١٦) O المشتريّين

M f. 42b بالليمون الطري (١)لينقى ريحه وطعمه على المشترى وفيهم من يرضّ شحم الكلى مع الشوى والكبود والانثيين على غفلة من المشترى وجميع هذا تدليس يجب على المحتسب ان يعتبره عليهم واذا فرغوا من البيع وارادوا الانصراف امرهم ان ينشروا على قرمهم الملح ويغطّوها (٢)بابلوجة فارغة خشيةً من هوامّ الارض، والله اعلم،

الباب الرابع عشر

فى الحسبة على النقانقيّين(٣)

الأولى ان تكون مواضعهم التى (٤)يصنعون فيها النقانق بقرب دكّة المحتسب ويلزمهم المحتسب ان لا يعملوا الّا بين يديه فإنّ غشّهم فيها كثير(٥)ويأمرهم بتنقية اللحم وجودته (٦)واستمانه ويكون من (٧)لحم الضان ويدقّ على القرم النظيفة وليكن عنده واحد حين يدقّ اللحم بيده مذبّة يطرد الذّباب بها ولا يخلطوا مع اللحم على القرمة الشحم ولا شيئًا من بطون ٥ البهيمة ولا يخلطوا معه من السميذ ولا الفلفل ولا شيئًا من الادهان الّا بحضور المحتسب او نائبه او (٨)أمين يثق به(٨) المحتسب فى ذلك ثمّ p. 123 (٩)يحشونه بعد ذلك فى المصارين النقيّة المغسولة بالماء والملح ويعتبر عليهم ما يغشّون به النقانق فان منهم من يغشّها (١٠)بلحوم (١١)المعز ومنهم من يغشّها بلحوم الابل ومنهم من يغشّها بالسميذ الزائد عن المعتاد ١٠ ومنهم من يغشّها(١٠) باللحوم الواقعة الهزيلة ومنهم من يرشّ الماء على

(١) NR فيضفى M ;ليخفى
(٢) M بابلرجة
(٣) NR *Bāb* 15, p. 34 f.
(٤) All MSS and NR يصنعوا
(٥) O ويأمر
(٦) M استسمانته
(٧) O, M اللحم
(٨)—(٨) M امير يتواليه
(٩) O يحشوا به
(١٠)—(١٠) O omits
(١١) O, M البقر

اللحم وقت دقّه ويعرف جميع ذلك بان [١]يشقّ النقانق قبل قليها [٢]لينظر ما فيها من الغشّ [٣] وما يخفى ذلك على ذكيّ ولا [٤]عارف فإنّ كلّ مدقوق مجهول لكنّ الحاذق لا يخفاه شيء من غشوشهم وامّا اذا وضعت في المقلاة فلا تكاد تعرف لانّهم يبخشونها بالسفود واذا [٥]قاربت النضج M f. 43a
٥ فسال ما فيها من الدهن فلا يعرف ذلك ويلزمهم [٦]بتغيير الطاجن الّذي يقلى فيه في كلّ ثلاثة ايّام بالشيرج الطري' ثمّ ينثرون عليها بعد قليها الابازير [٧]الطيّبة والتوابل المسحوقة وغير ذلك'

الباب الخامس عشر

[٨]في الحسبة على الكبوديّين والبواردّيين

يوخذ عليهم ان لا يخلطوا كبود المعز ولا البقر بكبود الضان بل كلّ [٩]منها يعمل على جهته ويحضرهم المحتسب الى مجلسه ويلزمهم بالاشراح
١٠ الرفيع ثمّ بعد الاشراح [١٠]ينثر عليها الملح ويجعلوا في مشنّة شمّار ويطهّروا بالماء ثمّ [١١]يسخّنوا تسخينًا خفيفًا ثمّ يدلوا في التنور فإذا انتهى نضجها [١٢]خرطوا بحضرته او بحضرة من [١٣]يثق به[١٣] ويضاف عليها الملح الناعم والكسفرة اليابسة والكراوية [١٤]المحمّصه [١٥]نصفين بالسويّة p. 124

(١) O تشق (٢) NR فيظهر; M فينطر (٣) M adds للعين
(٤) M محارف (٥) O فارقت (٦) O بتغير (٧) M الطيبة
(٨) NR omits (٩) O, M, C هم throughout
(١٠) M ينشر and regularly where ينثر occurs in O
(١١) O, M يسبّحوا; D يسيّحوا
(١٢) M طرحوا; C خلطوا (١٣)—(١٣) M يتوليه
(١٤) M المطحونة (١٥) M نصف

ويضاف عليها الفلفل المصحون لكلّ عشرة اسياخ اوقيّة [١]ومن القرفا اللفّ المصحونة لكلّ عشرة اسياخ اوقيّة[١] ثمّ يضاف عليها الزيت الطيّب الرفيع لكلّ عشرة اسياخ رطل ونصف ويحترز عليهم الّا يخلطوا البائت مع الطريّ ولا المصلوق بالبصل مع المشويّ واذا بات عند احد منهم شيء اعرضه عليه من باكر النهار ويلزمه ببيعه وحده، ٥

فصل

يوخذ على البواردييّن ان لا يرخوا الكرنب الّا فى الماء الحارّ ولا يطلع به من القِدر حتّى يتمكّن نضجه وامّا اللفت واللوبياء فلا يخلطوا [٢]الفرنسية بالحرانية ولا يعملها الّا مقمّعة العيدان وكذا اللفت ويوخذ عليهم ان لا يصلقوا بنشادر فانّه بخس ومضرّ بل بالنطرون كما جرت به العادة ولا يشيلوه من الماء الحارّ فيضعوه فى الماء البارد فانّ اكثرهم ١٠ يفعل ذلك حتّى يعطى لونه خضرة للزبون وهذا مضرّ يورث البرص، M f. 43b فيتفقّد مواضع العمل فمن وجده فعل شيئًا من ذلك أدّبه التأديب [٣]التامّ ويلزمهم ألّا يخلطوا البائت بالطري ولا يصلقوا اللفت فى مرقة اللوبياء ولا اللوبياء فى مرقة اللفت فإنّ ذلك [٤]يضرّ [٥]بالآكلين وكذلك بادنجان p. ١٢٥ [٦]الصاج يلزمهم بأن ينضجوه ويضيفوا اليه الخلّ الحاذق والكراوية ١٥ والكسفرة اليابسة [٧]وحوائج البقل والفلفل [٨]والقرفة المصحونة ويلزمهم بان [٩]يقلعوا اقماعه اليابسة، وكذلك الرجلة يأمز بضجها وتنقيتها من الرمل والعيدان ويضيف اليها الخلّ الحاذق والثوم ومنهم من يصنعها باللبن والثوم فيلزمهم بكثرة اللبن وقلّة الثوم فإنّ فيه ضررا، وكذلك [١٠]المبعثرة يلزمهم بعرض [١١]البيض عليه حتّى يعزل الطري من الفاسد ٢٠ ويلزمهم بأن يضيفوا اليها الزيت الطيّب حتّى يقطع زفرة البيض والفلفل

(١)—(١) O omits (٢) M ? اللفت يشبيّه (٣) M البالغ
(٤) M, C ضرور (٥) O الاكلين
(٦) M الصتاع ; C الصاع (٧) O من [for و]
(٨) O, M, C القرفا (٩) M يقطع
(١٠) M المتعبرة (١١) M البيع

والقرفا [١] والكمون، وكذلك البادنجان المقلوّ يأخذ عليهم الّا يقلوه الّا مقشرًا ويجعله فى الماء والملح قبل قليه حتّى يخرج دغله ثم يقليه بالشيرج الطري ولا يرفعه من المقلاة حتّى يتمّ نضجه ولا يمكّنه من قليه بالزيت [٢]الحلوّ فإنّ اكثرهم يقليه به ويوهم الزبون أنّه بشيرج ٥ وهذا غشّ فيؤدّب فاعله،

الباب السادس عشر

فى الحسبة على الجزّارين [٣]

ولا يحلّ من الحيوان المأكول شيء من غير ذكاة لقوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ الخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللّٰهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ، إلّا السمك والجرّاد لقوله صلّعم أُحلّ لكم ميتتان ودمان أمّا الميتتان فالسمك والجرّاد ١٠ وامّا الدمان فالكبد والطحال ولا يحلّ ذكاة المجوسى [٤] ولا عبدة الأوثان لقوله تبارك وتعالى وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ واراد به الذبح فهؤلاء ليسوا اهل كتاب، وكره ذكاة الصبيّ والأعمى والمجنون والسكران [٥]لانّهم ربّما أخطأوا موضع الذكاة، ويجوز الذبح بكلّ ما له حدّ يقطع حتّى القصب والحجر المحدّد الّا السنّ والظفر فإنّ النبيّ ١٥ صلّعم نهى عن الذكاة بهما وقال انّهما [٦]مُدَى الحبشة،

[٧]فحينئذ يستحبّ ان يكون الجزّار مسلمًا بالغًا عاقلًا يذكر اسم اللّه على الذبيحة للخبر المشهور ويصلّى على النبيّ صلّعم قياسًا على سائر

Qur. V, 4 p. 126 M f. 44a

Qur. V, 7

(١) M adds والحبز *sic* (٢) M الحار (٣) NR *Bāb* 9
(٤) M, C add والمرتدّ (٥) O, C لانّهما
(٦) O, M مدا (٧) M omits

المواضع الّتى يذكر فيها اسم اللّه تعالى وقيل [١] يستحبّ الصلاة وان تستقبل بها القبلة لأنّها افضل الجهات وان [٢]تنحر الإبل معقولةَ من قيام روى عن ابن عمر انّه أتى على رجل قد اناخ [٣]بدنةً ينحرها فقال ابعثها قيامًا [٤] مقيّدةً سنّة محمّد صلّعم وروى البخاري عن انس بن
p. 127 مالك رضى اللّه عنه انّ النبيّ صلّعم نحر سبع بدنات بيده قيامًا ٥
فياخذ حربةً او سكّينًا فيغرزها فى [٥]شفر النحر وهى الوهدة الّتى فى اعلا الصدر واصل العنق ويذبح البقر والغنم مضجَعةً لانّ النبيّ صلّعم اضجع الكبشين وألحقنا البقر بهما لمشاركتهما ايّاه فى [٦]سنّة الذبح على [٧]الجنب الايسر لانّ جميع ذلك [٨]وردت به السنّة وأن تُقْطَع الاوداج كلّها لانّه أوْحى واعلم انّهما ودجان لا غير وهما عرقان فى جانبىْ العنق ١٠
من مقدّمه تفوت الحيوة بفواتهما والحلقوم والمريء وهو تحت الحلقوم فإن قطع الحلقوم وبعض المريء فوجهان اظهرهما انّه لا يحلّ فلو وقع
M f. 44b الشكّ فى انّه هل انتهى إلى حركة المذبوح او لا فالّذى نقله الامام فى [٩]النهاية عن جماهير الاصحاب انّه يُعتبر بالحركة بعد الذبح [١٠]فان تحرّك بعده حلّ وظهر انّ حركته كانت حركة مذبوح وان لم يتحرّك ١٥
لم يحلّ قال صاحب التقريب لا بدّ مع الحركة بعد الذبح[١٠] من قرائن بحيث يحصل الظنّ امّا مجرّد الحركة بعد الذبح فلا يكتفى بها ولا شكّ انّه لا عبرة بالاختلاج بعد الذبح وكذا لا عبرة بانهار الدم وقال بعض الأصحاب خروج الدم دليل استقرار الحياة'

ولا يجرّ شاةً برجلها جرًّا عنيفًا ولا يذبح بسكّين كالّة لانّ فى ذلك تعذيب ٢٠
p. 128 الحيوان وقد نهى النبيّ صلّعم عن تعذيب الحيوان ولا يشرع فى السلخ بعد الذبح حتّى تبرد الشاة [١١]وتخرج منها الروح لانّ عمر بن الخطّاب رضى

(١) O inserts لا (٢) O, M, C ينحر (٣) M راحلة
(٤) M adds معقولة (٥) O, C ثغر; M سفر (٦) O شبه
(٧) O omits (٨) M ? دلت (٩) M البهاير
(١٠)—(١٠) M omits (١١) O, M ويخرج

الله عنه امر مناديًا ينادى فى المدينة لا تسلخ شاة مذبوحة حتّى تبرد، ويُمنَعوا من ذبح البقر الحوامل وقد كان امير المؤمنين عليّ بن ابى طالب رضى الله عنه أمر ألّا (١)يذبح من البقر إلّا المخلوع الورك والاعور والاعمى والمقلوع السنّ (٢)والمريش العنق (٣)والمجنون والمشقوق الحافر
٥ وما به عاهة او مرض ظاهر وكذا الجواميس والبقر (٤)الحبشيّة. وان تذبح بهيمة وفى بطنها ولد فانّه حلال لقوله صلّعم الجنين ذكاته ذكاة امّه، وينهى الأبخر عن النفخ فى الشاة عند السلخ لانّ نكهته تغيّر اللحم وتزفّره ومنهم من يشقّ اللحم من (٥)الشفافير وينفخ فيه الماء ولهم اماكن يعرفونها فى اللحم ينفخون فيها المآء، فيراعيهم المحتسب فى
١٠ ذلك ومنهم من يشهر فى السوق البقر السمان ثمّ يذبح غيرها، ولا يذبح جملًا مقرّح (٦)الجسم الّا ان يبرئ ما بجسمه،

فصل

وامّا القصّابون فيمنعهم المحتسب من الذبح على ابواب (٧)دكاكينهم فإنّهم يلوثون الطريق بالدم والروث وهذا منكر يجب المنع منه فإنّ فى ذلك تضيّقًا للطريق واضرار بالناس بسبب ترشيش النجاسة بل حقّه ان
١٥ يذبح فى المذبح ويمنعهم من اخراج توالى اللحم من حدّ مصاطب حوانيتهم بل (٨)يكون تمكّنه(٨) فى الدخول عن حدّ (٩)المصطبة لئلّا (١٠)تلاصقها ثياب الناس (١١)فيُضَرّونَ بها، ويأمرهم ان يفردون لحوم المعز عن لحوم الضان ولا يخلطوا بعضها ببعض وينقطوا لحم المعز بالزعفران

M f. 45a
p. 129

(١) AA (p. 32) وتذبح الظاهرة العيوب كالمخلوعة...
(٢) AA المرشية; M المريس (٣) M المحبوب
(٤) O الخيشية; M الجنين
(٥) Conjecture: C سفافير; O السقاقين; M سفافين; NR السفاقين
(٦) M اللحم (٧) M حوانيتهم
(٨)—(٨) O, NR, C تكون متمكّنةً (٩) O, M مصطبته
(١٠) O, M, NR تلاصقهم; IB, C يلاصقهم
(١١) O يضرّون; NR فيتضررون

ليتميّز عن غيره وتكون اذناب المعز معلّقة على لحومها الى آخر البيع
ويعرف لحم المعز بيباض شحمه ودقّة صلبه ورقّه عظمه ولا يخلطوا
شحوم المعز بشحوم الضان ويعرف شحم الضان بعلوّ صفرته ولا اللحم
السمين باللحم الهزيل ولا الذكر بالانثى وفيهم من يعلّق ذكر الخروف
على النعجة ويوهم الزبون بانّها خروف وهذا غشّ، واذا وقع عند احدهم ٥
بهيمة مريضة او متغيّرة اللون منعه من بيعها مع اللحم الّذى على
حانوته بل يأمره ببيعها خارجًا عنه لئلّا يبطن بها تحت البهائم المتعافية
ولا يبيعها الّا بحضور امين من جهته ولا يمكّنه ان يبيع منها للطبّاخين
الّذين يطبخون للناس شيئًا، ويأمر كلّ واحد منهم اذا فرغ من البيع ان
يأخذ ملحًا مسحوقًا وينثره على القرمة الّذى يقصّب عليها اللحم لئلّا ١٠
p. 130 يدوّد فى زمن الحرّ وان يأمره بان يغطّيها (١)ببرش وفوقه ابلوجة فارغة
مثقّلة بالحجارة لئلّا يلحسها الكلاب او يدبّ عليها شىء من هوامّ الارض
فان لم يجد ملحًا (٢) فالإشنان المسحوق يقوم مقامه، والمصلحة ان
لا يشارك بعضهم بعضًا لئلّا يتّفقون فى سعر واحد ويمنعهم من بيع لحم
بالحيوان كما تقدّم ذكره، واذا شكّ المحتسب فى الحيوان هل هو ١٥
ميتة او مذبوح (٣)اختبر بالمآء فان (٤)طفح فهو ميتة وان (٥)رسب فهو
M f. 45b حلال (٦)ويلقى منه شيئًا على الجمر(٦) وان لم يعلق على الجمر فهو
ميتة وان علق فهو حلال وكذلك البيض اذا طرح فى الماء فما كان
مذرًا فهو (٧)يطفو وما كان طريًا فهو يرسب، ويعتبر على صيّادين
العصافير وسائر الطيور بما ذكرناه بالماء فإنّ اكثرهم لا دين لهم وربّما ٢٠
اختنق معهم شىء من الطيور فباعوه مع المذبوح،

فصل

(١) M بفرش
(٢) O inserts والّا
(٣) NR القاه
(٤) *sic* O, M read طفا?
(٥) M رسخ throughout
(٦)—(٦) O omits
(٧) M يطفق

فيما يؤكل لحمه وما لا يؤكل، قال الله تعالى يَسْأَلُونَكَ مَا ذَا أُحِلَّ *Qur.* v, 6
لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ وقال الله تعالى ويُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ *Qur.* vii, 156
عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَائِثَ والطيّب يقع على الحلال وتكلّم الشافعي رحمه الله
تعالى في هذا الباب على ما يحلّ أكله وما لا يحلّ أكله [1]وجملة
٥ ذلك انّ كلّ ما ورد الشرع بإباحته فهو مباح وما ورد بتحريمه فهو حرام
وما لم يرد به الشرع في إباحته ولا تحريمه فالمرجع فيه الى عُرف الناس p. 131
وعاداتهم فما كان في عادتهم مستطاب اكله فهو حلال وما كان
[2]مستخبثًا غير مستطاب فهو حرام وما لم يكن لهم فيه عادة فإنّه يقاس
على ما لهم فيه عادة فان كان [3]التئامه بالحيوان المأكول اكثر أُكِل
١٠ وان كان شبهه بما لا يؤكل أكثر لم يؤكل والدلالة على هذه الجملة
قوله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ يعني الحلال ويقع على *Qur.* xxiii, 53
الطاهر كقوله تعالى فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا يعني طاهرًا ويقع على ما *Qur.* iv, 46
تستطيبه النفس كما يقال هذا طعام طيّب وهذا شيء طيّب وانّما يرجع
في ذلك الى عادة العرب التي كانت على عهد رسول الله [4]صلّعم
١٥ فإنّ الخطاب لهم [5]والكلام خارج على عاداتهم وليس يرجع في
ذلك الى عادة اهل البادية والعرب الاجلاف لأنّ اولائك يأكلون كلّما
وُجِد حتّى رُوِي انّ بعضهم سأل اعرابيًّا فقال ما تأكلون قال نأكل M f. 46*a*
كلّما دبّ ودرج الّا امّ حُبَيْن وهي دويبة صفراء كبيرة البطن فإن قيل
كيف يرجعون في ذلك الى عاداتهم وعاداتهم مختلفة قلنا ليس يكاد
٢٠ يختلف ذلك في الغالب وان اختلف رجعنا إلى عادة الاكثر منهم،

فاذا ثبت هذا فالحيوان على ضربين طاهر ونجس، فامّا الطاهر p. 132
من دوابّ الإنس الإبل والبقر والغنم لإجماع الأمّة والخيل لما

(١) O وحمله (٢) M متجنبا (٣) O, C التمامه; M السامه
(٤) Cf. Damīrī, *Ḥayāt al-Ḥayawān* (Cairo 1311), ii, 329, 12 ff.
(٥) M والكل; C بالكلام

روى جابر بن عبد الله قال ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله صلّعم عن البغال والحمير ولم [١]ينهنا عن الخيل ويؤكل من دوابّ الوحش البقر والحمار والظبي والضبّ والضبع والثعلب والارنب واليربوع والقنفذ والوبر وابن عِرْس لانّها مستطابة عند العرب ولا تتقوّى بنابها، قال الشافعيّ رحمه الله تعالى نهى رسول ٥ الله صلّعم عن أكل كلّ ذى ناب من السباع و كلّ ذى مخلب من الطير وأحلّ الضبع وله ناب فحمل على انّ ما له ناب على ضربين ضرب له قوى [٢]يعدون به[٢] على الناس وعلى بهائمهم ومواشيهم كالأسد [٣]والذئب والفهد والنمر والدبّ والفيل والقرد [٤]والزرافة والتمساح وابن آوى فهذا لا يحلّ أكله إجماعًا والدليل عليه ما ذكرناه من الحديث، ١٠

والضرب الثانى ما له ناب ضعيف وليس فيه [٥]عدوى وافتراس كالضبع والثعلب وما اشبه ذلك فهذا عندنا مباح قال مالك هو محرّم وقال ابو حنيفة مكروه وظاهر مذهبه أنّ [٦]الكراهيّة تحريم والدليل على ما قلنا ما روى عبد الرحمن بن ابى عمارة قال سألت جابرًا فقلت الضبع صيد M f. 46b p. 133 قال نعم قلت يؤكل قال نعم قلت سمعتَ من رسول الله صلّعم ١٥ قال نعم ولأنّها بهيمة لا تنجس بالذبح يحلّ أكلها كالشاة، وامّا الثعلب فقد قال ابن جرير الطبريّ سمعت الربيع يقول سمعت الشافعيّ يقول الثعلب والوبر والقنفذ حلال، فامّا الثعلب فقد ذكرنا حكمه وامّا الوبر فهى دُوَيْبة سوداء اكبر من ابن عرس وامّا القنفذ فمعروف وأكل الجميع جائز، وامّا الارنب حلال أكله روى انس رضى الله عنه قال ٢٠ كنت غلامًا [٧]حَزْوَرًا فاصطدت ارنبًا فشويتها فأنفذ ابو طلحة بفخذها ووركها الى رسول الله صلّعم فأتيته به،

---

(١) O, M ينهانا
(٢)—(٢) O يعدوا به ; M يعدوانه
(٣) O الدبّ
(٤) O omits
(٥) O عدو
(٦) O انّها كراهيّة ; M omits انّ
(٧) M جزارا

ولا بأس بأكل الضبّ وقال ابو حنيفة مكروه وظاهر مذهبه انّه (١)محرّم فإنّه قال يأثم بأكله وقال مالك هو حرام ودليلنا ما روى خالد بن الوليد قال دخلت مع النبيّ صلّعم منزل ميمونة (٢) فقُدِم إليه ضبّ محنوذ يعني مشويّ فاهوى اليه بيده فقالت امرأة من النسوة اللّواتي في البيت أخبروا ٥ رسول اللّه صلّعم (٣)ما الّذي يأكل فقالوا انّه ضبّ فرفع يده عنه فقال خالد (٤)فقلت أحرام هو(٤) يا رسول اللّه فقال لا ولكنّه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه قال فاحرزتُه الى نفسي واكلتُه ورسول اللّه صلّعم ينظر اليّ، وامّا ابن آوى فاختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال p. 134 يحلّ أكله وهو ظاهر قول الشافعيّ ووجهه بأن له ناب ضعيف وليس ١٠ فيه عدو فشبّهه بالثعلب والضبع، وامّا السنّور فعلى ضربين اهليّ وبرّيّ امّا الاهليّ فحرام بلا خلاف والدليل عليه ما روى عن رسول اللّه صلّعم M I. 476 انّه قال أكل السنّور حرام (٥)وثمنه حرام(٥) لأنّه يأكل الخبائث كالفأر وغيره ذكره صاحب الاستقصاء وسنّور البرّ قيل أنّه يؤكل (٦)كحمار الوحش وقيل لا يؤكل لعموم الخبر،

١٥ وامّا النجس فهو الكلب والخنزير وما تولّد منهما او من احدهما فلا يجوز اكل شيء منه بحال ولا يؤكل ما تستخبثه العرب من الحشرات كالحيّة والعقرب والفأر والوزغ والسامّ ابرص والخنفساء والزنبور والذباب والجعلان وبنات وردان وحمار قبّان وما اشبه ذلك لقوله تعالى وَيُحَرِّمُ Qur. vii, 156 عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَائِثَ، وقيل (٧)الصرّار حلال كالجرّاد، والاعتبار من العرب ٢٠ باهل القرى دون اهل البوادي الذين يأكلون كلّما دبّ ودرج فإن استطاب قوم شيئًا واستخبثه آخرون رجع الى ما عليه الأكثرون فإن اتّفق في بلاد العجم ما لا (٨)يعرفه العرب نُظر الى شبهه فإن لم يكن له

(١) M حرام
(٢) M adds رضي اللّه عنها
(٣) M بالّذي
(٤)—(٤) O هو حرام
(٥)—(٥) O omits
(٦) O, M حمار
(٧) O الصرر; M, C الصرصر
(٨) يدركه

شبه ممّا يحلّ وفيما لا يحرم فيه وجهان، وامّا الزرافة فقد جعلها الشيخ
p. 135 من جملة ما يتقوّى بنابه وقال [1]الغزالي فى فتاويه انّ الزرافة حلال
كالثعلب، ويؤكل من الطيور النعامة والديك والدجاج والبطّ والاوزّ
والحمام والعصفور وكلّ ذى طوق وما اشبههم، ولا يؤكل ما يصطاد
بالمخلب كالنسر والصقر والشاهين والبازى والحدَأة ولا ما يأكل الجيف ٥
كالغراب الابقع والغراب الاسود الكبير لانّه مستخبث وامّا غراب الزرع
M f. 47b والغداف وهو صغير الجثّة لونه لون الرماد فقد قيل انّهما يؤكلان لانّهما
يلتقطان الحبّ [2]فاشبه الفواخت وقيل لا يؤكلان كالابقع ولا يؤكل
الهدهد والخطّاف والخفّاش وقال بعض الخراسانيّين يحل اكل الهدهد،

وما [3]تولّد من مأكول وغير مأكول [4]كالسبع لا يحلّ أكله وهو ١٠
المتولّد [5]بين الذئب والضبع وقيل كالحمار المتولّد [5]بين حمار
الوحش وحمار الاهل فإنّه لا يحلّ تغليبًا للتحريم، ويكره أكل الشاة
الجلّالة وهى الّتى اكثر [6]علفها العذرة اليابسة قال الشيخ ابو حامد
وغيره هى الّتى تتعاطى أكل العذرة والأشياء القذرة وكذا تُكْرَه الناقة
والبقرة والدجاجة الجلّالة وكذا يكرَه لبنها وبيضها ولا يحرم لانّ النجاسة ١٥
p. 136 لا تختلط بلحمها فاشبه ما لو ترك لحمًا طريًّا حتّى أنتن وقال [7]الفقهاء
إن ظهر فى اللحم رائحة العذرة حرم أكله لانّ النبيّ صلّعم نهى عن
أكل الجلّالة وعن شرب لبنها حتّى تحْبَس، فإن أُطْعِم الجلّالة طعامًا
طاهرًا حتّى طاب لحمها اى زالت الرائحة منه لم يكره وليس فى ذلك
مدّة مقدّرة بل يرجع فى ذلك الى العادة وقال ابن الصبّاغ حدّه بعض ٢٠
اهل العلم بأن يحبس البعير والبقرة اربعين يومًا والشاة سبعة أيّام والدجاجة
ثلاثة ايّام وقيل سبعة ايّام وليس ذلك مقدّرًا وانّما الاعتبار بما ذكرناه،

ويؤكل من صيد البحر السمك للخبر ولا يؤكل الضفدع لانّ النبيّ

(١) C الفرافي (٢) M ناسبه (٣) M يولد (٤) C السمع
(٥) bis M من (٦) M اكلها (٧) O البقّال; C القفال

صلّعم نهى عن قتله ولو حلّ أكله لما نهى عن قتله لانّه لا يتوصّل الى
أكله الّا به وكذلك الحيّة الّتى تكون فى الماء، قال القاضى ابو
الطيّب وكذا [١]النسناس لانّه يشبه الآدميّ قال الشيخ ابو حامد
والسرطان مثله وحكى الخراسانيّون قولًا فى، حلّ الضفدع والسرطان وما
٥ سواهما فقد قيل انّه يؤكل لعموم قوله تبارك وتعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ Qur v, 97
ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وقيل لا يؤكل لانّ النبي صلّعم خصّ السمك M f. 48a
بالحلّ وقيل ما أُكِلَ شبهه فى البرّ أُكل وقيل فيه قولان، وما لا
يؤكل شبهه ككلب المآء وخنزيره لا يؤكل اعتبارًا به فإن قلنا يحلّ p. 137
ففى اشتراط ذبحه قولان احدهما انّه هل تسمّى سمكًا ام لا،
١٠ ولا يجوز اكل ما فيه ضرر كالسمّ والزجاج والتراب والحجر لا يحلّ
أكله لقوله تبارك وتعالى وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ، ولا يحلّ كلّ شىء نجس Qur. iv, 33
لأنّه من الخبائث،

الباب السابع عشر

فى الحسبة على الروّاسين[٢]

امّا [٣]الرؤوس [٤]والاكارع فيجوز بيعها نيّا ومشويّا ووجهه ظاهر، وامّا
[٥]المسموط ألحقه الشيخ ابو عليّ بالاكارع لانّ الجلد منه فى حكم جزء
١٥ من اللحم اذ يؤكل معه، وقال الامام ان كان مشويًّا فكما قال وان
كان نيًّا ففيه احتمال فحينئذٍ يأمرهم بنظافة [٦]سمط الرؤوس والاكارع
بالمآء الشديد الحرارة وجودة نتف الشعر عنها ثمّ يُغْسَل بعد ذلك بالماء

(١) M النشاس (٢) NR *Bāb* 11 (٣) O روّس
(٤) M الكوارع (٥) O, C المسموطة (٦) O سمت

البارد غير الّذى سُمِطَت فيه ويشقّ خياشيم البهيمة بعد ان يُقْدَف مقدمها وينزل ما فيه من [١]الغذا والوسخ والدود المتولّد ان كان هناك منه شىء ويُخرَج ايضًا من الاكارع شىء يقال له ابو صوفان ويشقّ عليه فانّه مضرّ· ولا يخلطوا رؤوس المعز بالضان عند البيع وتُسْلَخ رؤوس [٢]المعز قبل [٣]السلق ليتميّز على الضان ولا يخفى ذلك على عارف ٥

p. 138 ونحن نذكر ما إذا اشكل على المحتسب علامات تدلّه على ذلك وعلامة رؤوس الضان انّ تحت كلّ عين ثقب يسمّونه مأقًا وليس تحت عيون المعز شىء وايضًا فإنّ خرطوم المعز رقيق من اصله وليس كذلك للضان· وربّما كسدت عندهم الرؤوس فخلطوها بالطريّة وعلامة البائت

M f. 48b آنّك [٤]تسلّ العظم الرقيق الّذى فى المبلع المسمّى [٥]بالشوكة ثمّ تشمّ ١٠ رائحته فإن تغيّر فهو بائت ويأخذ عليهم ايضًا الّا [٦]يسلقوا الرؤوس إلّا بالمآء الحلوّ ويضاف اليه القرفا [٧] والمصطكا [٨]والشبّ والزيت الطيّب والملح فإنّ ذلك يطيبه ويقطع الزفرة ولا يخرج الرؤوس من الغمّة حتّى ينتهى نضجها· فيعتبر عليهم جميع ذلك٬

الباب الثامن عشر

فى الحسبة على الطبّاخين[٩]

يأمرهم بتغطية اوانيهم وحفظها من [١٠]الذباب وهوامّ الارض بعد ١٠ غسلها بالماء الحارّ والاشنان وأن لا يخلطوا لحوم المعز بلحوم الضان ولا

---

(١) O الغدا; M القدا (٢) M البقر (٣) O, M, C السليق
(٤) M تشبك (٥) O, M بالشكوه (٦) O, M يصلقوا
(٧) O, C add اللف (٨) M والسبت (٩) NR *Bāb* 13
(١٠) C الدواب

لحوم الإبل بلحوم البقر لئلّا ياكلها من كان به مرض فيكون سببًا
لنكسته واذا طبخ اللحم بمآء نجس صار ظاهره وباطنه نجسًا، وكيف p. 139
يطهر فيه وجهان احدهما ان يغليه فى المآء الطاهر والثانى ان يكاثره
بالماء ثمّ يعصره، ويعتبر عليهم كثرة الدهن وقلّة اللحم فانّ اكثرهم
٥ [1]يسلؤون الدهن ويفرغونه فى القدر فيطفو على وجه الطعام فيغترّ به
الناس ويظنّونه من كثرة اللحم، ومنهم من يعمل على وجه القدر
شيًّا من عند [2]العطّار يسمّى [3]القنبيل يشبه الشيرج فإذا غرف من
القدر شىء هرب ذلك الى جانب القدر ولا يصعد منه فى الغرف شىء
وهذا غشّ،

١٠ وعلامة لحم المعز ان يكون فى القدر ازرق وعظمه رقيق [4]وعلامة
لحم البقر ان تكون [5]بشرته فيها غلظ، ويعتبر عليهم ما يغشّونه فى
الأطعمة فإنّهم يغشّون [6]المضيرة بالدقيق فإنّه يزيد فى وزنها او دقيق الارزّ
ومنهم من يغشّ المصلوقة باللبن الحليب فيعتقد المشترى انّ بياض M f. 49a
تلك المرقة من كثرة المؤنة ومنهم من يغشّها بقليل من الارزّ ومنهم من
١٥ يغشّ المهلبيّة [7]بعسل القصب ويقول للزبون انّها بقطارة وكلّ هذا
تدليس ولولا انّى اخاف ان انبّه كلّ من لا دين له على غشّ الاطعمة
لذكرت من ذلك جملًا كثيرةً فى اختلاف اشياء ولكنّى اعرضت
عن ذكرها مخافةً ان يتعلّمها أوغاد الناس، [8]

(١) O, NR, C يسلون ; M يسالون (٢) M العطاز
(٣) O قنبر ; C قنبير (٤) O عظمُ (٥) O نسرته
(٦) C المصريه (٧) O, M, C بالعسل القصب
(٨) NR adds وقد ذكر يعقوب الكنديّ فى رسالته المعروفة بكيمياء الطبائخ ألوان لحم يطبخ بغير لحم وقلايا كبود من غير كبود ومخ من غير مخ ونقانق وطزدين من غير لحم وعجة من غير بيض وجوذاب من غير ارزّ وحلاوة من غير عسل ولا سكر والوان كثيرة من غير عناصر يطول شرحها لا يهتدى اليها الطباخون...،

p. 140 ويامرهم بكثرة الابازير وقلّة الامراق ونضاجة اللحوم والتغاطى وغسل الأوعية [1]التى يأكل فيها الناس بالمآء النظيف والاشنان كما ذكرناه، فصل

ويؤخذ على طبّاخين النَيْدة الّا يستعملوا الّا الدقيق العلامة الطيّب ويكثروا [2]تشاواتها حتّى تكثر حلاوتها، ولا يمكّنهم من تعليق الميزان ولا من بيعها حتّى ينتهى نضجها، ويقرّر لكلّ تلّيس وهو مائة وخمسين ٥ رطلًا دقيق ويبة بالكيل المصريّ من البقول، ولا يُسْتَعمل القمح العتيق الّذى فيه الرائحة لئلّا يحصل فيها تغيّر الطعم ولا يمكّنهم من عملها فى زمن الصيف عند كثرة الفواكه لئلّا تكسد عليهم فتحمض فتضرّ بالمشترى ويلزمهم إذا بات عندهم منها شىء ألّا يخلطوه على الطريّ وهو الّذى يسمّى عندهم [3]المنكسر وعلامته ان يطلع عليها رغوة ١٠ ويظهر فيها شىء اسود ويمنعهم من [4]صبغها فإنّ اكثرهم يصبغها بشىء يقال له ابو مليح فيعطى زهرةً فيظنّ المشترى انّها ناضجة وهى عجين حتّى تعطيه الوقوع فى الميزان واحسن النيدة ما قوى نضجها وكثرت حلاوتها، فيعتبر عليهم ذلك جميعه،

الباب التاسع عشر

فى الحسبة على الشرائحيّين

M f. 49b

p. 141 يوخذ على الشرائحيّين ان يحترزوا على اطعمة الناس وغسل المواعين ١٥ بالاشنان والليف وسمطها بالماء الحارّ وكذلك السخّانة يامرهم بغسلها فى كلّ يوم من باكر النهار وان لا يستعملوا إلّا الحراق الطاهر ولا يوقدوا بكرس

(١) O, M الّذى (٢) O, M, C نشاواتها
(٣) M, C المنكس (٤) O, C صباغها

ولا بقمّة لاحتمال ان يقع من ذلك شيء فى اطعمة الناس بل بالحطب
أوّلا، ولا يقدّم على اطعمة الناس الّا من عرف جميع [١]الاطعمة [٢]
ولا يقف على اللّوْح الّا من يكون ثقةً أمينًا على اموال الناس [٣] واذا
انكسرت عندهم قدر لا يعملوها بالدم فانّه نجس بل [٤]بالطحين والبرام.

الباب العشرون

فى الحسبة على الهرائسيّين[٥]

٥ يأخذ عليهم المحتسب ان يُعْمَل لكلّ ويبة قمح بالكيل المصري
اربعون رطلًا بالمصري من لحوم البقر او من الضان [٦]اثنان وثلاثون
رطلًا[٦] ولا يمكّنهم ان يعملوها من لحوم المعز ولا من لحوم الإبل
فإنّهم يغشّون الناس بذلك ولا يظهرونه لهم ويكون اللحم سمينًا طريًّا نقيًّا
من العروق والاوساخ ليس فيه عيب ولا متغيّر الرائحة وينبغى ان يُجْعَل
١٠ فى المآء والملح ساعةً حتّى يخرج ما فى باطنه من الدم ثمّ يخرج
ويغسل بمآء غير ذلك ثمّ [٧]ينزل فى القدر ثمّ يُخْتَم عليها بخاتم الحسبة

(١) M الأطبخة (٢) C adds فايقا عليها لئلا يختلط بعضها ببعض
(٣) C adds وان يكون كلما اراد ان يمسك شيئا من اللحوم او الحباش
او غيره او يغسل يديه بمآء طاهر وان يكون بين يديه حراقه نظيفة طاهرة
ينشف يديه فيها وكذلك ان يكون جميع احوالهم طاهرة نظيفة فاذا اراد
المحتسب ان يكشف عليهم ليختبر احوالهم فليخم على حوانيتهم من آخر
الليل ثم يصبح بكرة يكشف عليهم فاذا راي خلل من ذلك فى الماعون
او فى القدور غسل تلك المواعين والقدور التى بالحانوت وينظر الى المآء
الذى يخرج فان وجده متغيرا وسخا ولا يخفا ذلك علي عارف اذبهم عليه
(٤) C بالطحال (٥) NR *Bāb* 14
(٦)—(٦) C ثلث قنطار (٧) C دترك

p. 142 فإذا كان وقت السحر حضر (١)المباشر لذلك وفكّ الخاتم وهرسها بحضرته لئلّا (٢)يشيلوا اللحم منها ويعيدوه اليها من الغد فأكثرهم يفعل ذلك اذا لم يُخْتَم على القدر، ومنهم من يغشّ الهريسة بالقلقاس المدَبَّر، ومنهم من يبتاع لحم الرؤوس ويعمله فيها اذا وجد فرصةً ومنهم من يبيت عندهم شيء

M f. 50a فيضيفه الى (٣)وظيفة باكر النهار(٣) فيراعى المحتسب كشف ذلك، فصل ٥

ويكون دهن الهريسة طريًّا طيّب الرائحة قد عُمِل فيه (٤)عند سلئه المصطكا والدارصينى (٥)ويعتبر عليهم ما يغشّون به الدهن، فإنّ منهم من ياخذ عظام البقر او الجمال ويكسرها ويأخذ اقصابها (٦)فيسلقها (٧)[فيخرج منها دهن كثير] ويعمله على (٨)وجه الهريسة(٨)، والطريق الى معرفة ذلك انّه يقطر منه شيئًا (٧)[على بلاطة] فإن سال ولم يجمد ١٠ فهو خالص وان جمد فهو مغشوش، ويأمرهم بغسل قدور الهريسة وقدور الدهن وتنظيفها لئلّا تتغيّر رائحتها وطعمها فيتولّد فيها الدود،

الباب الحادي والعشرون

فى الحسبة على قلّائين السمك (٩)

يؤمرون فى كلّ يوم بغسل (١٠)قفافهم واطباقهم التى يحملون فيها السمك وينشرون فيها الملح المسحوق فى كلّ ليلة بعد الغسل وكذلك

(١) M الناس; NH العريف
(٢) M يشال
(٣)—(٣) C الوظيفة الثانية
(٤) O, M فى سليه
(٥) O ويعيد
(٦) O, C فيسليه; M فيسليها
(٧) *sic* NR; O, M, C omit
(٨)—(٨) O وجهها
(٩) NR *Bāb* 12. In C the order of the present chapter and the next is reversed
(١٠) M نعايهم

يفعلون بموازينهم الخوص لأنّهم اذا غفلوا عن غسلها فاح نتنها وكثر p. 143
وسخها فإذا وضع فيها السمك الطريّ تغيّر ريحه وفسد طعمه، ويبالغوا
في غسل السمك بعد شقّه وتنظيفه وتنقيته من جلده وفلوسه ثمّ ينشرون
عليه الملح [١]المصحون ويقوّى [٢]شرسه في زمن الحرّ حتّى يشدّه
٥ وتنقطع رائحته ثمّ ينثر عليه الدقيق ثمّ [٣]يقلونه بعد ان يجفّ ولا
يخلطوا في الدقيق شيئًا من [٤]ابو مليح وهو العصفر المصحون حتّى
يعطى زهرة عند القلي ولا يبلّه بالماء عند القلى فانّ ذلك يزيده زفرةً
وصلابةً وغير نضج، ولا يخلطوا البائت بالطريّ وعلامة الطريّ انّ
خياشيمه [٥]حمر والبائت ليس كذلك وينبغى للمحتسب ان يتفقّد المقلي
١٠ كلّ ساعة لئلّا يقلوه بدهن الشحم المستخرج من بطون السمك ويخلطون
هذا الدهن بالزيت عند قليه ولا يمكّنهم ان يقلوه الّا بزيت القرطم فإنّه
اطيب من زيت السلجم او بالشيرج الطريّ ولا يقلوه بزيت البزر اذا M f. 50b
كان متغيّر الرائحة، ولا يخرجوا السمك المقليّ حتّى ينتهى نضجه من
غير سلق ولا احراق، وامّا السمك المشويّ فيلزمهم ان يعملوا حوائجه
١٥ بحضرة من يثق اليه على ما جرت به العادة بعد غسله وتنظيفه كما
ذكرناه وان لا يخرجوه من الفرن حتّى يتكمّل نضاجه وامّا السمك الّذى p. 144
يحمل [٦]من البلاد البعيدة او يكسد في المخازن فلا تقشّر فلوسه عنه
حتّى [٧]يوثق بالملح ولا سيّما رؤوسه وخياشيمه فانّ الدود اوّل ما يتولّد
فيها، ومتى [٨]فسد السمك المجلوب او المكسود رُمِى به على المزابل
٢٠ خارج البلد،

---

(١) C المصحوق (٢) O, M, C شرشه (٣) O يلعونه; M omits
(٤) *sic* O, M, C (٥) O, C محمرة (٦) NR الى
(٧) O تؤلف (٨) M نتن

الباب الثانى والعشرون

فى الحسبة على قلّائين الزلّابية (١)

ينبغي ان تكون مقلى الزلابية من النحاس الأحمر (٢)الجيّد فأوّل ما يحرق فيه النخالة ثمّ (٣)يدلكه بورق (٤)السلق إذا برد ثمّ يعاد الى النار ويجعل فيه قليل عسل ويوقد عليه حتّى يحترق العسل ثمّ يُجلَى بمدقوق الخزف ثمّ يغسَل ويستعمَل فإنّه ينقَى وسخه، ويكون الدقيق من اجود ما يكون من العلامة فانّه اذا كان دقيق الزلابية من اعلى ٥ الدقيق زادت بياضًا واجود ما قليت به الشيرج ويأخذ عليهم ان لا يقلوها بغيره ويمنعهم من القلى بزيت القرطم وهو الحلوّ ويسمّى عندهم الدهن، ولا يشرع فى قليها حتّى يختمر عجينها وعلامة اختماره انّها تطفو على p. 145 وجه الشيرج والفطير منها يرسب فى اسفل المقلى والمختمر ايضًا يكون مثل الانابيب وإذا جمعتَها فى كفّك اجتمعت واذا ارسلتَها عادت كما ١٠ M f. 51a كانت والفطير تكون مرصوصة وليس فيها (٥)تجويف. ولا يُجْعَل فى عجينها ملح ولا نطرون بل البورق اوّلًا ويُعْمَل اليسير منه فإنّها تؤكل بالحلاوة (٦)فتغثى النفس (٧)اذا كانت بالملح(٧). وامّا سواد الزلابية فقد يكون من وسخ المقلى وقد يكون من دقيقها او تكون مقلوّة بالزيت المعتاد وربّما (٨)جازت عليها النار لسوء الصناعة وقلّة المعرفة. فيعتبر ١٥ عليهم ذلك جميعه. والله اعلم.

---

(١) NR *Bāb* 8 — (٢) O omits

(٣) O يدلّكه — (٤) C الصلق

(٥) M بحريف — (٦) O فتغنى; M فيعمر; C بغى

(٦)—(٧) *sic* NR; O, M, C omit — (٨) O, M, C جارت

الباب الثالث والعشرون

[1] فى الحسبة على [2] الحلوانيين

[3] الحلواء انواع كثيرة واجناس مختلفة ولا يمكن ضبطها بصنعة واحدة وعيار [4] أخلاطها على قدر انواعها مثل النشاء واللوز والفستق والخشخاش وغير ذلك وقد يكون كثيرًا فى نوع قليلًا فى نوع آخر وانّما يرجع فى ذلك كلّه الى [5] العرف [6] ونذكر ما اشتهر منها وهى [7] المقرّضة السكب
٥ والصابونيّة [8] واللوزية والخشخاشيّة والفستقيّة [9] وخبيصة اليقطين والقاهريّة والمشبّك والزقلبع والمصطنعيّة والقطائف المقلي [10] والعاصديّه ورأس العصفور وساق الخادم [11] والحما والبانوا [11] وزلابية [12] افرنجيّة وكعك تركيّ [13] وافطلّوا وتالفة وعاضديّة والشعبيّة ولقيمات القاضى وخدود الترك p. 146
وخدود [14] الاغانى واخميميّة واسيوطيّة ولبابيّة وردية مكشوفة ومسير
١٠ اليقطين ومجرودة وهريسة الدجاج وهريسة الورد وجوارش عود وجوارش عنبر وجوارش [15] مصطكا وجوارش نارنج وكشيك الهوى واقراص [16] ليمون [17] ودنف فستقى وبلاط وصفته [18] بندق ويُعقَد [19] عقيد اسكنجبيل

---

(١) NR *Bāb* 16 (٢) NR الحلوائيّين
(٣) O الحلو ; M الحلوا ; NR الحلوى
(٤) M حلاوتها (٥) NR العريف ; M adds العادة
(٦) NR omits the following section (٧) M القرضة
(٨) O الوزيريّة (٩) O حبيصة
(١٠) M العامدية (١١)—(١١) M الحمار والبانعولابية
(١٢) M افوحه (١٣) M وافطلوف
(١٤) M الاعالى (١٥) M مصطكى
(١٦) O ليموا (١٧) M omits و
(١٨) M يدق (١٩) M omits

وخشكنانك شاميّ ومصريّ [١]وبسندود ومشاش [٢]وكعب [٣]غزال هياجى
M f. 51b وسابورى ولوزينج[٣] رطب [٤]وفرك اوساط وصفته حشو [٥]الشعبية [٦]الكاهى
وقاووت وبقسماط وصفته تاليف الخشكنان وكل [٧]واشكر ودلالات بنت[٧]
الصالح وامشاط سُكّري٬

وينبغى ان تكون [٨]الحلوى تامّة النضج غير نيّة ولا محترقة٬ ولا ٥
تبرح المذبّة [٩]فى يده يطرد عنها الذباب٬ ويعتبر عليهم ما يغشّون به
الحلوى فانّ كثيرًا منهم من يعمل الحلوى المقرّضة بغير [١٠]عسل
النحل ويجعل فيها عصرة [١١]ليمون اخضر ويقول للزبون انّها بعسل
النحل وهذا غشّ ومنهم من يغشّ المشبك والقاهريّة بالقند عوض عسل
النحل وهذا غشّ وقد يغشّون الخبائص الناعمة والرطبة والصابونيّة بالنشا ١٠
p. 147 الخارج عن الحدّ المعتاد وعلامة غشّها انّها تتفتّت واذا باتت خمّت
ومنهم من يغشّ قلب الخشكنان بالدقيق الزائد على المعتاد٬

[١٢]ولكل شىء ضرائب معروفة منها انّ ضريبة الحلوى المقرّضة والصابونيّة
وخبيصة اليقطين لكلّ عشرة ارطال سكّر رطلين نشا ورطلين قلوبات
والطيب الجيّد٬ وامّا الخشكنان فضريبته كلّ قنطار سكّر بالمصري له ١٥
خمسون رطلًا دقيق يعمل فى تأليفه ومثقال مسك عراقى وخمسة ارطال
ماورد شأميّ وقلب الفستق على ما جرت به العادة ويكون قشره دُهِن
بالشيرج الكثير٬ وامّا المنفوش فضريبته ان يعمل فى كلّ عشرة ارطال
دقيق خمسة ارطال نشا ويخبز ويقلى بالشيرج الطريّ٬ ويحترز على

(١) M بسندون (٢) M omits و
(٣)—(٣) M عمال هاصى شابورى لوربيج
(٤) O فرل (٥) O السعبه
(٦) O adds و (٧)—(٧) M واسكر ذلات ست
(٨) M الحلوا (٩) *sic* O, M, C, NR
(١٠) O, M, C, NR العسل (١١) O ليموا
(١٢) O, M له

لطاخه فانّ فيهم من يعمل القند عوض السكر ويقول هو سكريّ ويأمرهم بقلة (١)زيبق البيض وكثرة الطيب حتّى يقطع (٢)زفرته٠ M f. 52a

وجميع غشوش الحلاوة لا تخفى فى منظرها فيعتبر عليهم ذلك جميعه٠ والله الموفّق٬

الباب الرابع والعشرون

(٣)فى الحسبة على الشرابيّين

تدليس هذا الباب كثير لا يمكن حصر معرفته على التمام لانّ العقاقير والاشربة مختلفة الطبائع والامزجة والتداوى على قدر (٤)امزجتها فمنها ما يصلح لمرض ومزاج فاذا اضيف اليها غيرها احرفها عن مزاجها فأضرّت بالمريض لا محالة فالواجب عليهم ان يراقبوا الله تعالى فى ذلك فينبغى p. 148 للمحتسب ان يخوّفهم ويعظهم وينذرهم العقوبة ويحذّرهم بالتعزير ويعتبر عليهم اشربتهم وعقاقيرهم فى كلّ وقت على حين غفلة بعد ختم حوانيتهم من الليل ويشترط عليهم ان لا يطبخوا الاشربة إلّا من السكّر الطيّب النقي المصريّ ولا يطبخوا بشىء من (٥)الترنيق ولا من (٦)جلابيّة (٧)العسل المرسل وان يقرّر عليهم ما هو فى دستور الطبّ وهو لكلّ عشرة ارطال سكّر ثلاثة ارطال وثلث من ماء الفاكهة وان لا يكثروا (٨) شراب التفّاح ولا شراب الانجبار ولا البنفسج (٩)وامثالها بليمون فانّه يجرّد الامعآء ويضرّ بالمريض٬

امّا الاشربة فاسماؤها كثيرة وتزيد على سبعين اسمًا ونذكر ما اشتهر

(١) *sic* O (٢) ? l. رغوته (٣) NR *Bāb* 19
(٤) M امراضها (٥) O البرانيق ; M البرافيق
(٦) ? M جلابيه; O, C جلاسة (٧) O omits
(٨) O inserts فى (٩) O, M, C وامثالهم

من اسمآئها وهو شراب الجلاب وشراب اللينوفر وشراب الورد الطريّ وشراب ورد ازرار وشراب ورد مكرّر وشراب التفّاح الساذج وشراب التفّاح (١)المخضّب وشراب التفّاح الفتحيّ وشراب الليمون (٢)السائل وشراب الليمون (٣)المستوى وشراب الليمون المرمّل وشراب السكنجبيل الساذج M f. 52b وشراب السكنجبيل البزوري وشراب السكنجبيل الرمّانيّ وشراب الإجّاص ٥ وشراب القراصيا وشراب الميبة السادجة وشراب الميبة المطيّبة وشراب p. 149 السفرجل الممسّك وشراب الليمون السفرجلي وشراب الديناري وشراب الاصول وشراب قشر اصل الهندبا وشراب الرمّان الحلو وشراب (٤)الرمّاني وشراب (٥)شاهترج (٦) وشراب الصندل الابيض وشراب الصندلّين وشراب العود وشراب (٧)الثلج وشراب التمر هندي وشراب لسان الحمل وشراب ١٠ (٨)البرباريس وشراب العناب وشراب (٩)الخشخاش وشراب الآس وشراب الهليون وشراب (١٠)الاصطخودج وشراب (١١)كزبرة البير (١٢)وشراب زوفا وشراب نرجس(١٢) وشراب الخوخ وشراب المفرح وشراب الفاكهة وشراب (١٣)الراوند وشراب الكافور المدبّر وشراب البسبايج وشراب النعناع وشراب المراقيا وشراب (١٤)الخلّ وشراب الانجبار وشراب الحماض وشراب عرق ١٥ سوس وشراب الإذخر وشراب النارنج وشراب النجيل وشراب القطام وشراب الكشوثا وشراب (١٥)الراس وشراب التين وشراب (١٦)الافسنتين وشراب العوسج وشراب الشيرخشك وشراب التوت وشراب العنصل وشراب لسان الثور وشراب

(١) M المحظب
(٢) M بل ?
(٣) M الشتوى
(٤) O, C الرمّانين
(٥) O ساهرج
(٦) M adds وشراب صندل مقاصيرى
(٧) M البلج [البليلج ?]
(٨) M امبرباريش
(٩) M الخشخانون
(١٠) M اصطجردس ; C الاصطوخودس
(١١) M كربرس
(١٢)—(١٢) O omits
(١٣) O الروامة
(١٤) M, C الحسك
(١٥) M المراس
(١٦) M الاكسين

العسل وشراب العذبة وشراب الجمّار وشراب سكنجبيل عنصلي وشراب الحصرم (١)المنعنع وشراب عصاة الراعي وشراب الاملج وشراب الابريسم.

M f. 53a p. 150 وهذه اسماء الاشربة المستعملة غالبًا وما ليس (٢)بمستعمل فلا فائدة في ذكره، ثم من هذه الاشربة ما يختلف باختلاف المقاصد وكلّ شراب ٥ فهو مشتمل على الجلاب وعلى مآء الفاكهة المسمّى بها او مآء الزهر او ما تضمّنته من الحشائش والعقاقير وليس الجلاب بمقصود في الدوآء وانّما جُعِل وسيلة لإيصال ماء الفاكهة والزهر او العقاقير لانّ الكبد في شأنها ان تشتاق الى الحلاوة فجعلت وسيلة لإيصال الشراب الى الاعضاء سريعا والقانون الّذى وضعوه الحكماء المتقدّمون في عمل الاشربة فهو الثلث ١٠ من مآء الفاكهة كما تقدّم وامّا العقاقير والحشائش والازهار والمياه فيختلف ذلك باختلاف الاشربة فمنها ما يكون الجلاب متساويًا للعقّار ومنها ما هو دون ذلك ومنها ما يكون، اكثر، وكلّ ذلك راجعًا الى الشراب المطلوب وقت الحاجة الى طبخه وعلى ما يقتضيه رأى الاطبّاء،

امّا المعاجين فكثير اسماؤها وكذلك الاقراص والربوبات (٣)واللعوقات ١٥ والجوارشيات والحبوب والايارجات (٤)والفتائل وما يُعْمَل من المطبوخات ولو ذكرت كلّ باب من ذلك واستقصيته لطال وانّما ذكرت كثيرًا من الاشربة مع انّى لم (٥)استو عنها(٥) لعموم الانتفاع بها ولكثرة استعمالها وذكرت ايضًا ما هو الغالب في استعمالها،

p. 151 ويعتبر عليهم عقاقير الاقراص والمعاجين والسفوفات قبل عملها بمن ٢٠ ظهرت مخبرته وكثرت تجربته للعقاقير ويكون من اهل (٦)الخير والصلاح لذلك ولا يركّبها الّا من اعلى الحوائج ويلزمهم ان يستعملوا (٧)عقاقير دستور M f. 53b ابن البيان او ابن التلميذ فانّه أنفع فإنّ كلّ مطحون ومعصور مجهول،

(١) M المتعتع
(٢) O يستعمل
(٣) M العروقات
(٤) O, M الفتايل
(٥)—(٥) M استوعتها; C استوعبها
(٦) M الخبره
(٧) M omits

ويعتبر عليهم الراوند فانّ فيهم من يأخذ [١]السوس التركي ينقعه في مآء البقل [٢]ويثقله في المعصار ثم [٣]يجوّفه ويبيعه بصيني وهذا غشّ، واصناف الراوند ثلاثة ومنها اثنان يعرَفان بالراوند القديم وواحد يعرف بالراوند الجديد، امّا المعروفان بالقديم فالصيني والزنجي والجديد يُعْرَف بالتركي امّا الراوند الصيني وهو اعلاه وانفعه فانّه يُجْلَب من بلاد ٥ الصين ويذكر جالبوه انّه اصل نبات [٤]يشبه القلقاس اذا استخرج من الأرض وانّه يُشَقّ الاصل قطعتين او ثلاثة [٥]وُيثقّب ويُنظَم في الخيوط ويعلق في الهواء حتّى يجفّ ويجمد، وصفته انّه قِطَع خشب ضخمة القطعة منه قدر الكفّ او دونه له لون ظاهره اغبر مع حمرة قانئة ولون مقطعه اصفر خلنجي اللون وجوهرها الى الخفّة والرخاوة والهشاشة واذا ١٠ مُضِغ منه شيء يحصل منه لزوجة ظاهرة واذا تطعم وُجِد فيه قبض ضعيف ومرارة وحدّة وان أُخِذ شيء من ممضوغه ومُسِح على موضع من p. 152 اليد صبغه [٦]بصفرة زعفرانيّة[٦] وأجوده ما كان جوهره ليس [٧]بكثيف وكان القبض في طعمه ليس بقويّ وكان مقطعه سالمًا من السوس ومتى كان متكاثفًا في الجوهريّة وفيه قبض قويّ يدلّ على انّه مغشوش ١٥ بما ذكرناه، والزنجي والتركي دونه في اللون والطعم والرائحة والمنفعة M f. 54a والراوند الشامي من عمّان من ارض الشام وهو عروق [٨]خشبيّة طوال [٩]مستديرة في غلظ الاصابع ويسمّى راوند الدوابّ لانّ البياطرة يسقونه الدوابّ اذا احترّت اكبادها وهو مضرّ بالآدمي [١٠]فيعتبر عليهم بما ذكرناه، وامّا [١١]الغاريقون متى كان ابيض نقي البياض خفيف الوزن فيه مرارة ٢٠

(١) C المسوس (٢) M ينقله
(٣) M يجربه ; O يحدمه (٤) M نصبه (٥) M وينصب
(٦)—(٦) M بصقة زعفران (٧) M يكشف
(٨) *sic* Guigues, IB (*Machriq* xi, 582, note 1); O, M, C حشيشة
(٩) O مسدره ; M مدىده (١٠) O, M فيقرّ
(١١) O العارفون ; M, C الغارقون

كان خالصًا ولا يكتفى فى معرفته بالبياض فقد يُغَشّ بشىء ابيض وانّما
بالطعم والخفّة ويمتحن ايضًا بان يُرمَى منه شىء فى مآء ويحرّكه حتّى
يختلط فإن بقى [1]طافيًا فهو خالص وان رسب منه شىء كثير فهو
مغشوش بغيره٠ ومنه ذكر وأنثى قيل انّه يتولّد فى الاشجار [2]المتأكّلة
على سبيل العفونة واجوده الابيض الأملس السريع التفتّت وفيه مع حرافته
حلاوة وهو الانثى وامّا الذكر فليس بجيّد والصلب والاسود رديئات جدًّا٠
وامّا الترنجبين الخالص منه الابيض الى حمرة يسيرة وحبّه احمر مدوّر
[3]دهنه خفيف وطعمه حلو يميل الى طعم منّ فيه تغثية [4]ويقارب p. 153
طعمه طعم القند واذا حلّ فى مآء حارّ علاه دهنيّة يسيرة وثفله كلوز
١٠ مقشور مدقوق ناعم ورائحته فيها وليس فى المغشوش هذه الرائحة وهو
طلّ اكثر ما يسقط بخراسان وما ورآء النهر واجوده الابيض الطريّ وهو
معتدل الحرارة ومزاجه الطف من السكّر واكثر حلاوةً وفيه رطوبة٠
الشّيرخُشك نوعان [5]يجلبان من خراسان من بلدين متقاربين فالطيّب
منه ما كان ابيض خفيف الوزن صادق الحلاوة واذا وضع على اللسان
١٥ منه شىء يسير ظهر منه برد شديد ولا يبقى له ثفل٠ والآخر يعرف
[6]بالبيرخشك وهو ابيض اللون لكن ازرق من الاوّل واذا وضع منه شىء M f. 54b
على اللسان ظهر منه حلاوة يسيرة ولا ينحلّ منه الّا شىء يسير ويبقى
فيه ثفل كثير يشبه الصمغ وقد يغشّ [7]بالفانيذ ويظهر الخالص بشىء
عليه من ورق شجره وقشره والمغشوش ليس كذلك وربّما [8]نُثر عليه شىء
٢٠ من الدقيق الحوّارى اذا [9]عرق فيمتحن بان يعمل فى خرقة بيضاء بين
[10]اليدين فما كان منه من الدقيق يبقى فى الخرقة٠ او يُكسَر منه

---

(١) O طافى (٢) M المناكلة
(٣) O, C زهره ; C زهر (٤) O يقارن
(٥) M مختلفان (٦) M شيرخشك
(٧) O, C بالبانيد (٨) M بين
(٩) M, C عرف (١٠) O يديه

p. 154 قطعة فإن كان داخله وحوله شيء واحد كان جيّدًا والّا كان مغشوشًا ولا يخفى على الذكيّ ذلك٬ وهو طلّ يقع على شجر [١]الخلاف٬

واَمّا الخيار شنبر ويمنعهم من بيع فلوس الخيار شنبر الجديد فانّه مضرّ بل يكون عتيقًا له من السنين ثلاثة الى عشرة وكذلك عسله٬ ويعتبر عليهم قراريب شراب الورد والّلينوفر والجلاب فمن وجد فيه زفرًا أفسده ٥ وألزمه باصلاحه٬ ويعتبر عليهم مآء اللينوفر وماء [٢]البلسان الشامى فانّ فيهم من يخلط فيه البلدي ويبيعه بالشامي ويأمرهم بتغيير المآء الّذى [٣]يضعون فيه الملاعق فى كلّ ساعة بمآء نظيف وكذلك [٤]الماشعير يلزمهم بان يكون [٥]ربيعى فانّه انفع ولا يصحّ [٦]اذا بات عندهم منه شيء ان[٦] يضيفوا اليه ماءً جديدًا فإنّه لم يبق فيه من [٧]الخاصّيّة شيء ١٠ بل الواجب ان يغيّروه كلّ يوم بجديد غيره ولا يقدوا عليه بحطب بل بالفحم [٨]اولى لاحتمال ان يتدخّن فيضرّ بالمريض وكذلك الادهان لا يخلطوا العراقي بالشامي بل كلّ شيء على [٩]هيئته٬

فصل

واَمّا شراب الفقّاع فهو نوعان خاصّ و خرجي فالخاصّ ما يعمل من السكّر [١٠]والحبّرمّان [١١]والافاويه والطيب ويسمّى [١٢]الأقْسِما والخرجي ١٥ M f. 55a ما كان من القطارة [١٣]العال ولا يستعمل [١٤]عسل القصب ولا المرسَل فانّ فيه حدّة وله ضرائب فيلزم صنّاعه بأن يستعملوا لكلّ كوز من الخاصّ اوقية سكّر وربع اوقية حبّرمّان والطيب كما ذكرنا [١٥]وضريبة

(١) M الحلاب
(٢) O, M, C اللسان
(٣) M ?نطمد; O, C يضعوا
(٤) O, C الحسا شعير
(٥) O, C زيبقى
(٦)—(٦) O, M omit
(٧) O الخصاصة
(٨) O, C اولاً
(٩) M جهته
(١٠) M الحبرمان
(١١) O, M, C الافاوى
(١٢) O الاقسمة
(١٣) *sic* O, M, C
(١٤) O, M العسل
(١٥) O [و] وجربته

الخرجي لكلّ مائة كوز ثمانية ارطال وثلث رطل بالمصري من القطارة p. 155
مع الافاويه والطيب، والماءشعير لا يُستَعْمَل الّا على الحارّ وهو أن يؤخذ
الشعير المنقيّ ويُثْفل (١)ويُدَقّ ثمّ يغليه على النار ويبرّده ويصفّيه ويضيف
اليه العسل القطارة والافاويه والطيب والسداب فإنّه يطيّب النفس ويهضم
٥ الطعام، ويلزمهم بان يكون تحت يديهم مآء نظيف ويكون معهم المذبّة
لاجل الذباب لئلّا يقعد (٢)على الكوز او على وعاء المشروب فمن رأى
ذلك قامت نفسه منه(٢)، ويمصّه الانسان فيؤدّى الى قرفه، ويلزمهم
بغسل مواعينهم فى كلّ يوم وتغطيتها وتسويك كيزان الفقّاع بالمسواك
الخشن الليف ومن داخل الكوز قبل (٣)ملئها، وكذلك (٤)قُلَيْلات (٥)الما
١٠ شعير، وبعمل على حانوت سكنه في الليل سدّة من قصب او جريد
لتمنع الكلاب وكذلك الكيزان اذا اعتقت وتغيّرت رائحتها يأمرهم ان لا
يرجعوا يستعملوها ويغيّروا (٦)قصديرها فى كلّ ثلاثة اشهر (٧)ويبخروها
قبل (٨)ملئها ويعتبر ذلك جميعه عليهم،

الباب الخامس والعشرون

الحسبة على العطّارين والشمّاعين[٩]

اعلم انّ هذا الباب من اهمّ الاشياء الّتى ينبغي للمحتسب الاعتناء بها
١٥ والكشف عنها ويجب على المحتسب ان لا يمكّن احدًا من بيع العقاقير

(١) O, C يدشّ
(٢)—(٢) O, M omit
(٣) O, M, C ملوهم
(٤) O فليلات ; C قليلا من
(٥) *sic*, cp. الماورد
(٦) O, C قصديرهم
(٧) O يبخرهم
(٨) O, M ملوهم
(٩) NR *Bāb* 17 and 18, but contents differ widely

واصناف العطر الّا من له معرفة وخبرة وتجربة ومع ذلك يكون ثقةً امينًا
p. 156 فى دينه عنده خوف من اللّه تعالى، فانّ العقاقير انّما تشترى من
M f. 55b العطّارين مفردةً ثمّ تركّب غالبًا وقد يشترى الجاهل عقّارًا من العقاقير
معتمدًا على انّه هو المطلوب ثمّ يبتاعه منه جاهل آخر فيستعمله فى
الدواء متيقّنًا [١]منفعته فيحصل له باستعماله عكس مطلوبه ويتضرّر به ٥
وهى اضرُ على الناس من غيرها لانّ العقاقير مختلفة الطبائع [٢]والادوية
على قدر امزجتها فإذا اضيف اليها غيرها احرقها، فحينئذ يعتبر المحتسب
على العطّارين ما يغشّون به العقاقير، فانّ منهم من يغشّ الطباشير
بالعظم المحروق ومعرفة غشّه اذا طُرِح فى المآء [٣]رسبت العظام وطفا
الطباشير وقيل انّه اصل [٤]القنيّ المحترقة وقيل انّها تحترق لاحتكاك ١٠
اطرافها عند عصوف الرياح فيخرج عنها الطباشير واجوده الخفيف الوزن
الابيض السريع التفرّك والسحق وهو بارد فى الدرجة الثالثة فيه قبض
ويسير تحليل،

ويغشّون اللبان الذكر بالصمغ والقلفونية ومعرفة غشّه انّه اذا طُرِح
منه شىء على النار التهبت القلفونية ودخنت وفاحت رائحتها، ويغشّون ١٥
التمر هندي [٥]بالشمع [٦]والملح والخلّ ويقولون هذا [٧]عجن البلاد
ويظهر غشّه اذا عفن وامّا عجين البلاد ولم يكن فيه عفن ولا غيره
p. 157 والفلفل هو اعلاه ومنه نوع شكله شكل الباذنجان فى تجويفه تمر
هندى بياضه كبياض القطن مجتمع الاجزاء وله ليف [٨]كالابريسم
الاحمر وله حبّ صغير ويستعمله ملوك الهند فى بلادهم لخاصّية ٢٠
انفسهم،

---

(١) M بنفعه (٢) NR تداوى
(٣) O, M, C رسخت, but cf. NR and AA, p. 43, 13 f. يرسب
(٤) O ? العمي (٥) M, C بالصمغ
(٦) C المآ المالح (٧) M عجر
(٨) M omits ك

ويغشّون القسط الحلو باصل (١)الراسن ومعرفة غشّه (٢)انّ القسط له رائحة واذا وُضِع على اللسان له طعم والراسن بخلاف ذلك، وقد يغشّون زغب السنبل بزغب القلقاس ومعرفة غشّه(٢) اذا وُضِع فى الفم يغثّى ويحرق، وقد يغشّون الافيون وهو المرقد بالباقلاء اليابس المدقوق وقيل بالعدس وصفته انّه من عصارة الخشخاش الاسود المصري اجوده الكثيف الرزين المرّ القوي الرائحة جدًّا السهل الانحلال فى الماء الحارّ وينحلّ في الشمس ويكون هشًّا وهو ابيض مائل الى حمرة يسيرة وفى طعمه مرارة وقبض يحلّ بمآء ويصفى فإن بقى منه ثفل فهو مغشوش، وامّا الاصفر الضعيف الرائحة الصابغ للماء الصافى اللون فإنّه مغشوش ويغشّ بالماميثا ولبن (٣)الخسّ البرّي والصمغ والمغشوش بالصمغ يكون برّاقًا صافيًا جدًّا،

M f. 56a

ويغشّ المقل الازرق بالصمغ القويّ ومعرفة غشّه ان الهندي له رائحة (٤) طاهرة، ومنهم من يغشّ قشور شجر اللبان بقشور شجر الصنوبر ومعرفة غشه ان يُلْقَى فى النار فان التهب وفاحت له رائحة فهو خالص وان كان بالضد فهو مغشوش،

(٥)ومنهم من يغش الزعفران الشعر (٦)بلحم الدجاج او لحم البقر بعد سلقه بالمآء ثمّ ينشر بالملح ويجفّف ثمّ يخلطه فيه وعلامة غشّه ان (٨)يأخذ منه شيئًا وينقعه في الخلّ فان تقلّص فهو مغشوش باللحم وان لم يتقلّص فهو خالص، ويغشّ المطحون (٧)بابو مليح او الجريش واظهار غشّه ان(٨) يُذوَّب منه شيء فيترك فى خرقة فيبقى فيها شيء لا ينزل

p. 158

(١) *sic* IB (*Machriq* xi, 584); O, C الراس (٢)—(٢) O omits

(٣) Cf. NR and Wiedemann, *Beiträge zur Gesch. d. Wissenschaften* xl, p. 176; O, M العشر; C الحنس

(٤) IB adds اذا بُخّر به (٥) Cf. NR for this section

(٦) NR بصدور (٧) *sic* O, M, C

(٨)—(٨) O omits

وفى مطحنه خشونة واذا صبغت منه شيئًا كان صبغه مائل الى الخضرة ورائحته ضعيفة وايضًا يوخذ منه شيء فيذوّب فى المآء فما رسب كان مغشوشًا٬ واجود الزعفران [1]الطري الحسن اللون الشديد الحمرة الذكي الرائحة ومنهم من يخلط الجنوي مع الكيتلاني ويبيعه بجنوي M f. 56b [2]والمعسّل بالكيتلاني ويبيعه بجنوي[2]٬ [3]ومنهم من يغشّ المسك ٥ بالراوند التركي او دم الاخوين ورامك القاطر يُعْمَل فى [4]نافجة ومعرفة غشّه انّه اذا سُحِق في ماورد فإنّ الماء يحمرّ والراوند يطفو على وجه الماورد لانّه خشب٬

والمسك الخالص اذا سُحِقَ قويت رائحته [5]ورشح ومنهم من يغشّ المسك فانّهم يعملون نافجة المسك من قشور [6]الاملج والشيطرج الهندي ١٠ وعليها سادروان ويعجنونه بماء وصمغ الصنوبر ويجعلون من هذا او مثله مسكًا ويحشون به النافجة ويسدّون رأسها بالصمغ ثمّ يجفّفونها على رأس [7]تنور٬ ومعرفة غشّها وسائر غشوش [8]النوافج ان يفتحها ويلثمها [9]كالمتحسّي للشيء فان طلع الى [10]فيك من المسك[10] حدّة كالنار فهو فحل لا غشّ [11]فيه [12]من دم ولا غيره[12] وان كان بالضدّ فهو ١٥ مغشوش ومعرفة غشّ انواع المسك ان تضع شيئًا فى فيك ثمّ [13]تتفله p. 159 على قميص ابيض ثمّ تنفضه فان انتفض ولم يصبغ فلا غشّ فيه من دم ولا غيره وان صبغ ولم يُنْفَض فهو مغشوش ومنهم من يسحقه بدم الغزال

---

(١) M الطبري
(٢)—(٢) M omits
(٣) Cf. IB (*Machriq* xi, 590)
(٤) M, C نافشة
(٥) O, C ورسخ; M وسخ
(٦) IB, M الابلج
(٧) O منفذ
(٨) M النوافش
(٩) *sic* IB, p. 591; M ? كالمحس; O, C كالمجتنى
(١٠)—(١٠) O محل المسك. Text as IB
(١١) O omits
(١٢)—(١٢) M omits
(١٣) O تنقله

ثمّ (١)يحشيه فى مصرانها، ومنهم من يغشّه بالخبز المحروق ومنهم من يغشّه بالكبود المحرقة،

ومنهم من يغشّ الماورد الدمشقي وصفة غشّه ان يُعْمَل فى عشرة ارطال ماء يسير من شحم (٢)الحنظل وشبّ حتّى يعطى (٣)عفوصة بمرارة

٥ ويظهر غشّه بالذوق، وغشّ العنبر المعجون اذا اضيف اليه الشمع فاذا حميت مسلّة وتشكّها فى (٤)خرزة العنبر فان سال على المسلّة فهو شمع وان انكَسَرَتْ (٤)الخرزة وبان فيها عشب اخضر فهو (٥)عنبر، ويغشّ ايضًا M f. 57a بشىء يقال له (٦)لسان حبّ العصفوز ومعرفة غشّه ان عمل على النار وتصلب فهو (٧)لسان عصفور(٧) وان عمل فى مآء وانحلّ فهو لسان عصفور

١٠ ومنهم من يغشر الزبدة بالظفر المحلول فإن أعطت جمادًا فهو من الظفر وان أعطت نعومةً فى اليد (٨)وريحًا قويًّا(٨) (٩)فهى زبدة خالصة،

والعود غشّه (١٠)الدفر (١١)المصبوغ يخلط فى (١٢)السيلي وغشّه يظهر بريحه على النار، والعنبر (١٣)الجاوي يضاف اليه العنبر السيلي وغشّه أن السيلي يطلع كالدخان والجاوي ريحه كالعود واذا اضيف اليه الرمل

١٥ وطُحِن معه فانّ الذوق يظهره،

وغشّ الهليلج المربّى ان يعمل فى بطيخة خضراء بالغة (١٤)يومًا واحدًا فإذا لان يضاف اليه (١٥)عسل النحل والربّ خرّوب ومعرفة غشّ ذلك p. 160 بطعمه ولونه فانّ عمل البلاد اسود ولحمه (١٦)عيزار وهذا يكون لحمه

(١) O, M يحبسه ; IB يُحشَى
(٢) O, M, C حنضل
(٣) O, C غضوضة ; M عفوضه
(٤) O الحرزة ; M الجزرة
(٥) O, M شمع
(٦) M omits
(٧)—(٧) *sic* O, M; C محسوش
(٨)—(٨) O, M ريح قوى
(٩) O, M فهو
(١٠) O دوون ; M دفور
(١١) O المصبوغة
(١٢) ?l. السيالى ; M ? السلى
(١٣) M الحاوى
(١٤) O, M يوم واحد
(١٥) O, M العسل
(١٦) O عزير ; M عربر ; C غزير

(١)خفيفًا ولونه حايل وفي طعمه قوّة٬ وامّا العنبر فانّ فيهم من يعمله من زبد البحر والصمغ الاسود (٢)والشمع الابيض والصندروس والعود والسنبل (٣)ويخدمه ويخلطه بمثله ومعرفة غشّه ما ذكرناه٬ ومنهم من يغشّ العود الهندي فيأخذ الصندل يبرده حتّى يصير مثل العود (٤)وينقعه في مطبوخ الكرم العتيق ثمّ (٥)يروّحه ويخلطه بالعود الهندي ومعرفة ٥ غشّه ان يُلقَى فى النار فتظهر رائحة الصندل ومنهم من يعمله من قشور خشب يقال له (٦)الابلين فينقعه فى ماء الورد المدبّر بالمسك والكافور ايّامًا ثمّ يخرجه ويغليه ويروّحه٬ ومنهم من يعمل هذا الصنف من خشب الزيتون ومعرفة غشّه ان يُلقَى منها شيء فى النار ولا يخفى غشّه M f. 57b

وامّا الكافور فانّ منهم من يعمله (٧) بنحاتة الخرّاطين المدبّر ومنهم ١٠ من (٨)يعجن الكافور بماء الصمغ الابيض ويبخره على الغرابيل٬ ومنهم من يعمله (٩)ملحًا من حجارة النوشادر ويكسره قطعًا صغارًا ثمّ يخلطه به ومنهم من يعمل من نوى البلح يدقّه حتّى يصير مثل الزبد ويجعل عليه مثله (١٠)كافورًا ثمّ يعجنه بماء الكافور ويبسطه رقيقًا مثل الكافور٬ p. 161 ومعرفة غشوش الكافور الّتى ذكرناها وما لم نذكرها هو ان يُلقَى منها ١٥ شيء (١١)فى الماء فإن (١٢)رسب فهو مغشوش وان طفا فهو خالص وايضًا يلقى منها(١١) على خرقة ثم يجعلها على النار فإن (١٣)طار ولم يثبت فهو خالص وان احترق وصار رمادًا فهو مغشوش٬

(١) O, M خفيف (٢) O السمك (٣) C ويجوفه
(٤) O يتقطعه (٥) O, M يروحه; NR يزوجه
(٦) O الابليز; C الأيلين; NR (p. 47), and IB (*Machriq* xi, 593) الابليق; but ابيلق in JA 1861(i), 10, and so quoted by Dozy *s.v.* بلق
(٧) *sic* IB, which inserts رخام و; O, M, C نخالة الخراطين; NR بنخالة رخام الخراطين (cf. JA 1861(i), p. 7)
(٨) O يغش (٩) O بلحسا; NR, M بلحا; IB ايضًا
(١٠) All read كافور (١١)—(١١) O omits
(١٢) M رسخ (١٣) M طاف

واللازورد الخالص اذا عُمِل على النار يعطى زرقةً ولم يصعد واذا كان فيه غشّ يصعد واحترق ومعرفة غشّه الزجاج المغربي والنيل الهندي (١)والجير (٢)الرخامي مشوى (٣)شيًّا لطيفًا(٣) ويظهر ذلك بالنار، وغشّ المحمودة بلبن اليتوع ويغشّ ايضًا بدقيق الكرسنّة ويعمل ايضًا فى نشارة ٥ القرون المحروقة ويعجن بمآء الصمغ معمولة فى هيئة المحمودة (٤)الانطاكيّة الرقيقة والجيّد منها ما كان رقيقًا كلون (٥)الغري وما كان منها (٦)يحذو اللسان (٧)حذوًا شديدًا فهو مغشوش بلبن اليتوع وهو يبيّض لونها،

فصل

والشمع ايضًا (٨)فغشه كثير فمنه ما يُغَشّ بالزيت الغليظ ومنه ما يخلط M f. 58a ١٠ وقت (٩)سيله بدقيق الباقلاء والحمّص المسحوق ومعرفة اظهار غشّه أنّه اذا وُضِع فى ماء فان طفى فوقه فهو خالص وان رسب فهو مغشوش وخلاص المزغول بالزيت بالإشنان والماء ومنهم من يبطّنه فيجعل تحته الشمع الأسود ويسمّى (١٠)الزنجاري او وسخ الشمع ويجعل فوقه الشمع الابيض النقي فيعتقد المشترى انّ جميعه على هذه الصفة وايضًا يكثر ١٥ القطن اذا كان رخيصًا تحته ويبيعه (١١)بسعر الشمع وهذا كلّه غشّ p. 162 وتدليس فيراعى المحتسب ذلك جميعه عليهم من غير اهمال،

(١) M الحبر
(٢) O الزجاجى
(٣)—(٣) O, M شيء لطيف
(٤) M انطاليه
(٥) Usually غِرا
(٦) O يحد
(٧) O حدًا
(٨) O omits
(٩) O, C سبكه
(١٠) M الزنجبارى
(١١) O بسعره and omits الشمع

الباب السادس والعشرون

في الحسبة على البيّاعين[1]

يعتبر عليهم الموازين والأرطال وصنج الدراهم على ما قدّمنا ذكره في بابه، ويُنهَوْا عن خلط البضاعة الرديّة بالجيّدة اذا اشترى كلّ واحدة على انفرادها بسعر وعن خلط الخلّ العتيق بالجديد واكثرهم يغشّ الخلّ بالماء فيمتحن بأن [2]تؤخذ [3]كبريتة [4]وتترك فيه ساعة ثمّ [5]تشال [6]وتُجْلَب فان كان فيه غشّ ظهر، ومنهم مَن يمزج [7]عسل [8]القصب بالمآء الحارّ ومنهم من يغشّ الزيت الطيّب والشيرج وقت نَفاقه بزيت القرطم ومعرفة غشّه اذا عُمِلَ فى الخبز الحارّ فانّ [9]شوخة القرطم تظهر وكذا اذا أشكل يُعمَل منه فى [9]فرخة قنديل ويعمل فيه فتيلة وتوقد فان طلع له دخان فهو مغشوش وكذا اذا أشكل يُعْمَل فى [10]زُبْديّة ويعصر عليه ليمون اخضر [11]ويسيغ بالبانيذ[11] يظهر طعمه وكذا اذا اشكل يعمل الزيت فى وعاء ويمخض فان ارغى فهو مغسوش[10]،

M f. 58b

ويعتبر على قلّائين الجبن المقليّ ان يصلقوا الجبن دفعتين فى مآء حارّ[12]ويُطَاهَر فى الثالثة حتّى تطلع [13]الجبنة من الطاجن [14]نفسها ولا

(1) Most of the matter in NR *Bāb* 20, but with numerous variants

(2) O, M يوخذ

(3) M كثيرة

(4) O تنزل

(5) M تسال

(6) M بحلب ; O تحلب

(7) O, M, C, NR العسل

(8) O بالقصب

(9) *sic* O, M, C

(10)—(10) O omits

(11)—(11) Conjecture: M ويسبغ بليانذ ; C او بسع بلبانه

(12) O يظاهر ; M يطهره

(13) C لجسى

(14) M نفشه ; O نفسه ; C omits

يُقلَى إلّا بالشيرج الطريّ وكذا الجبن المشويّ لا يباع الّا موخرًا اي p. 163
ناشف من الماء وياخذ عليهم اذا شووه الّا يطهروه إلّا بالماء الحارّ [١]لئلّا
يبرص[١] واذا اشكل عليه ما قلي به الجبن يعتبره في [٢]الخبز الحارّ فإن
ظهرت له [٣]شوخة فهو زيت القرطم ورائحة الشيرج وطعمه ما يخفى عن
٥ فطن· ويعتبر عليهم المخلّلات على اختلاف اجناسها فكلّما كان يابسًا
لم [٤]ينضج اعيد الى الخلّ وكلّما تغيّر عندهم او فسد او دوّد امرهم
برميه الى المزابل ومتى خمّت عندهم ايضا الكوامخ يامرهم باراقتها
خارج البلد فانّها لا تصلح بعد خمضها وكذلك الجبن المكسود في
الخوابي وكذلك الشحوم والادهان اذا تغيّرت ولا يجوز لهم بيعها لما فيه
١٠ من الضرر بالناس وكذلك الكَبَر اذا دوّد في خوابيه· ويلزمهم ألّا يعملوه
إلّا باللبن الحليب والعفين من الخبز العلامة ولا يعمل بمشّ اللبن·
وضريبته لكلّ عشرة ارطال لبن حليب رطلان ونصف عفين وينبغي ان
يمنعهم من عمل [٥]المرّيّ المطبوخ على النار فانّه يورث الجذام ويشبه
الربّ خرّوب·

٥ ويعتبر عليهم ما يغشّون به [٦]عسل النحل فانّ فيهم من يغشّه بالماء
وعلامة غشّه ان يبقى في زمن الشتاء [٧]محبّبًا كالسميذ وفي زمن
الصيف مائعا رقيقا وعلامة غشّه انّه يأخذ خرقةً رقيقةً ويجعل فيها قليلا p. 164
من الطعل المشويّ ويصرّه صرّةً ويدلي في الوعاء بخيط فان انحلّ
الطفل ظهر غشّه ومنهم من يغشّه بالصمغ فيأخذ الصمغ [٨] ويصحنه ثمّ
٢٠ يبلّه بالماء يومًا كاملا ثم يضربه بعصى الى ان يتضرّب بعضه في بعض
ثمّ يضيف على كلّ عشرة ارطال من [٩]عسل النحل خمسة ارطال من

(١)—(١) M omits
(٢) M الجبن; O الخبز
(٣) *sic* O, M, C
(٤) M ينطح
(٥) O, NR المرى; M ? المريس
(٦) O, M, C العسل
(٧) M ثخينًا
(٨) C adds العربى الابيض
(٩) M omits

M f. 59a الصمغ ويضربها فيه وعلامة غشّه ان يظهر (١)محبّبًا واذا وضعه فى فمه
فانّ ذلك لا يخفى طعم (٢)الصمغ من غيره٬ فصل
وينبغى ان يكون بضائعهم مصونة بالبرانى والقطارميز لئلّا يصل اليها
شىء من الذباب وهوامّ الارض أو يقع عليها شىء من التراب والغبار وبول
الفار ونحو ذلك ويأمرهم بان لا يستعملوا لمسح اوعيتهم الّا الخرق الطاهرة ٥
النظيفة ولا يمسحوا بالخرق المجموعة من المزابل (٣)ويغسلوها ويحترزوا
من الخرق الممسوخ بها العذرة والحيض فيؤدّى إلى أذى الناس٬ ويأمرهم
بأن تكون المذبّة فى (٤)ايديهم يذبّوا بها على البضاعة طول النهار٬
ويأمرهم بنظافة اثوابهم وغسل ايديهم وآنيتهم ومسح (٥)موازينهم ومكاييلهم
على ما ذكرناه ويتعاهد الحوانيت المنفردة فى المواضع الخارجة عن ١٠
الاسواق ويعتبر عليهم وبضائعهم وموازينهم فى كلّ حين على غفلتهم
منهم فانّ اكثرهم يدلّس بما ذكرناه٬

الباب السابع والعشرون

فى الحسبة على اللبّانين(٦) p. 165

يعتمر المحتسب على اللبّانين بتغطية آوانيهم وان يكون المكان مبيّضًا
مبلّطًا وان يكون التغاطى جدد فانّ الذبيب يحبّ مكان اللبن وكذا
المحلب يكون فى فمه ليفة نظيفة حتّى يُمنَع الوسخ ويلزمهم فى كلّ ١٥
يوم بغسل القصارى والمواعين (٧)بمسواك الليف الجديد والماء النظيف

(١) M ثخينًا (٢) O الشمع
(٣) O, M, C ويغسلوه (٤) O يده
(٥) M قواريهم (٦) No corresponding chapter in NR
(٧) O بالمسواك

لئلّا يسارع إليه الفساد في زمن الحرّ ولا يعمل كلّ واحد منهم فوق
وظيفته لئلّا يفسد ويحمض ولا يستعمل الّا [١]اللبن الحليب الدسم
بخيره ولا يكون مقشوطًا فإنّه لا طعم فيه وقد راح دسمه وكذلك اللبن
المشوب بالماء لا يجوز بيعه أصلًا نقله [٢]الرافعي وعلامة غشّه اذا
٥ طرحت فيه حشيشة الطحلب فصلت بين المآء واللبن وايضًا يعرف غشّ M f. 59b
اللبن الحليب بأن [٣]يغمس فيه شعرة ثمّ [٤]يُخرجها فإن لم يعلق عليها
[٥]شيء من اللبن يكون مغشوشًا بالمآء وان علق اللبن عليها كان خالصًا
وكذا اذا قطر منه قطرةً على خرقة تشرب المياه وان كان خالصًا بقى
مكانه وكذا اذا اشكل عليه يأخذ المحتسب منه [٦]قليلًا ويرقده بقليل
١٠ من الإنفحة في قصارى اللبن عنده ويختم عليها فإن كان فيه مآء ظهر
وإلّا فلا٬

الباب الثامن والعشرون

في الحسبة على البزّازين [٧]

p. 166

ينبغي الّا يتجر في البزّ إلّا من عرف احكام [٨]البيع وعقود المعاملات
وما يحلّ له فيها وما يحرم عليه وإلّا وقع في الشبهات وارتكب
المحظورات وقد قال عمر رضى اللّه عنه لا يتجر في سوقنا إلّا من تفقّه
١٥ في دينه [٩]وإلّا أكل الربا [١٠] شآء او [١١]أبى وقد رأيت في هذا الزمان
اكثر باعة البزّ يفعلون في بياعاتهم ما لا يحلّ عمله ممّا سنذكره ان
شآء اللّه تعالى٬ فمن ذلك النجش وهو ان يزيد في ثمن السلعة ولا

(١) *sic* O (٢) M الرابعد (٣) M يوضع (٤) O يجرّها
(٥) O شيئًا (٦) O قليل (٧) NR *Bāb* 21 (٨) O المبيع
(٩) O ولا (١٠) C adds ان (١١) O ابا; M انا; C بآ

يريد الشراء ليغرّ غيره وهذا حرام لانّ النبيّ صلّعم نهى عن النجش ولانّه
خديعة ومكر فان اغترّ الرجل ممن يحجش فابتاع فالبيع صحيح لانّ
النهى لا يعود الى البيع فلم يمنع صحّة البيع كما فى حال الندا وروى
ابو هريرة ان النبيّ صلّعم قال لا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا
تدابروا وكونوا عباد الله اخوانًا ولا يزيد فى السلعة اكثر ممّا تسوى ٥
ليغرّ بها الناس فيكون حرامًا· ومن ذلك البيع على بيع اخيه وهو ان
يشترى الرجل السلعة بثمن معلوم بشرط الخيار فيقول له رجل آخر ردّها
وأنا أبيعك خيرًا منها بهذا الثمن او مثلها بدون هذا الثمن فهذا القول M f. 60a p. 167
ايضًا حرام لما روى ابو هريرة ان النبيّ صلّعم قال لا يبيع الرجل على
بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه ولأنّ فى هذا افسادًا وانجاشًا ١٠
فلم يحلّ فان قبل منه وفسخ البيع واشترى منه صحّ البيع كما ذكرنا
فى النجش·

ومنهم من يسوم على سوم اخيه وهو ان يشترى سلعةً من رجل فيقول
له رجل آخر أنا أعطيك اجود منها بهذا الثمن او مثلها بدون هذا الثمن
ثمّ يعرض عليه السلعة فيراها المشترى وهذا حرام لقوله صلّعم لا يسوم ١٥
الرجل على سوم آخيه ولانّ فى ذلك فسادًا وابخاسًا فلم يحلّ· ويحرم
ان يبيع حاضر لبادٍ وهو ان يقدم رجل ومعه متاع يريد بيعه ويحتاج
الناس اليه فى البلد واذا باع اتّسع [١] واذا لم يبع ضاق [٢]فيجيء اليه
[٣]سمسار ويقول له لا تبع حتّى ابيعه لك قليلًا قليلًا وازيد فى ثمنها لما
روى [٤]طاووس عن ابيه عن ابن عبّاس قال قال رسول الله صلّعم لا يبيع ٢٠
حاضر لبادٍ قلت لِمَ لا يبيع حاضر لبادٍ قال [٥]لا يكون له سمسارًا وقال
صلّعم لا يبيع حاضر لبادٍ دَعُوا الناس [٦]فى عفلاتهم[٦] يرزق [٧]الله بعضهم
من بعض· ومنهم من يقول للتاجر بعتك هذا الثوب على ان تبيعنى

---

(١) M adds البلد (٢) M فنادى (٣) O, C شمسارا (٤) M داود
(٥) O لانّه (٦)—(٦). O, M omit (٧) O omits

ثوبك او بعتك هذا الثوب بعشرة نقدًا وبعشرين نسيئة، ومنهم من يبيع p. 168
السلعة إلى أجل مجهول او [١] على شرط مستقبل مجهول وهو ان يقول
بعتك هذا الثوب إلى قدوم الحاجّ او الى [٢]دراس الغلّة[٢] او على عطاء
السلطان وما اشبه ذلك،

٥ ومنهم من يشترى سلعةً من تاجر مثلًا ثمّ يبيعها لرجل آخر قبل القبض
فجميع ذلك حرام ولا يجوز لهم فعله لانّ النبيّ صلّعم نهى عن بيع ما
لم يقبض، [٣]ولا يجوز بيع الملامسة وهو ان يقول بعتك هذا الثوب M f. 60b
الّذى معى بالّذى معك [٤]فاذا لمس كلّ واحد منهما ثوب الآخر فقد
وجب البيع[٣] ولا يجوز بيع المنابذة وهو ان يقول احدهما لصاحبه بعتك
١٠ هذا الثوب الذى معى بالّذى معك[٤] فاذا نبذته اليك وقد وجب البيع،
ولا يجوز بيع الحصاة وهو ان يقول بعتك ما تقع هذه الحصاة عليه
من أرض او ثوب لما روى ابو سعيد الخدريّ انّ النبيّ صلّعم نهى عن
بيع الملامسة والمنابذة والحصاة واراد به ما ذكرناه، فصل

وينبغى للتاجر ان يظهر جميع عيوب السلعة خفيّها [٥]وجليّها ولا يكتم
١٥ منها شيئًا فذلك واجب عليه فإن اخفاه كان ظالمًا غاشًا والغشّ حرام
وكان تاركًا للنصح فى معاملته والنصح واجب ومهما اظهر أحسن p. 169
وجهَىْ الثوب واخفى الثانى كان غاشًّا وكذلك اذا أعرض الثياب فى
المواضع المظلمة وامثاله، ويدلّ على تحريم الغشّ ما رُوِي انّه عليه
السلام مرّ برجل يبيع طعامًا فأعجبه فادخل يده فرأى بللًا فقال ما هذا
٢٠ فقال أصابته السماء فقال هلّا جعلته فوق الطعام حتّى يراه الناس مَن
غَشّنا فليس منّا ويدلّ على وجوب النصح باظهار العيوب ما رُوِي انّ
النبيّ صلّعم لمّا بايع جريرًا على الاسلام وذهب لينصرف فجذب بثوبه

(١) M, C add بسلعة (٢)—(٢) O راس السنة
(٣)—(٣) IB (*Machriq, loc. cit.*) ولا يجوز بيع الملامسة وهو ان يقول اذا لمست الثوب بيدك ولم تشتره لزمك البيع،
(٤)—(٤) O, M omit (٥) M علينها

واشترط عليه النصح لكلّ مسلم فكان [١]جرير اذا قام إلى السلعة يبيعها نصّ عيوبها ثمّ خيّر وقال ان شئت فخذ وان شئت فاترك فقيل انّك ان فعلت ذلك لم يُنْفذْ لك بيعًا قال إنّا بايعنا رسول الله صلّعم على النصح لكّل مسلم؛

فصل

ويعتبر عليهم صدق القول فى إخبار الشرى ومقدار رأس المال فإنّ ٥ اكثرهم يفعلون ما لا يجوز فمن ذلك انّ احدهم يشترى سلعةً بثمن M f. 61a معلوم إلى أجل معلوم ثمّ [٢]يخبر راس المال فى بيع المرابحة [٣]نقدًا وهذا لا يجوز لانّ الاجل يقابله قسط من الثمن؛ ومنهم من يشترى بثمن معلوم فإذا وجد بها عيبًا ورجع بالأرش على بائعها ثمّ [٤]يخبر راس [٥]المال الّذى[٥] اشتراها به [٦]اوّلًا من غير ارش[٦] وهذا حرام؛ ومنهم ١٠ p. 170 من يواطئ جاره او غلامه فيبيعه ثوبًا بعشرة [٧] مثلًا ثمّ يشتريه منه بخمسة عشر ليخبر به فى البيع [٨]المرابحة ويقول اشتريتُه بخمسة عشر وهذا حرام لا يجوز فعله؛ فاذا اشترى ثوبًا بعشرة ثمّ قصره بدرهمين ورفاه بدرهم فإنّه لا يقول اشتريته بثلاثة عشر ولا يقول ثمنه ثلاثة عشر لانّه يكون كاذبًا بل يقول قام عليّ بثلاثة عشر؛ ١٥

وكذا اذا اشترى ثوبًا بعشرة وعمل فيه عملًا يساوى ثلاثةً فلا يقول قام عليّ بثلاثة عشر فإنّ عمل الانسان لا يقوم عليه ولا يقول راس ماله ثلاثة عشر فانّه يكون كاذبًا بل يقول اشتريته بعشرة وعملت فيه عملًا يساوى ثلاثة؛ فعلى المحتسب ان يعتبر عليهم جميع ذلك وينهاهم عن فعله ويتفقّد موازينهم واذرعتهم ويمنعهم من شركة [٩]المنادية ويراعى حسن معاملاتهم ٢٠ مع المشترين وجلّابين البضائع وصدق القول [١٠]فى جميع الاحوال[١٠]؛

---

(١) O جريرًا (٢) O يجبر (٣) NR omits
(٤) O يجبر (٥)—(٥) O مالها بالذى; C عنها بالّذى
(٦)—(٦) NR قبل ظهور العيب واخذ الأرش (٧) NR inserts دراهم
(٨) NR, O, M, C omit
(٩) O المنابذة; NR المنادى and adds والدلّال (١٠)—(١٠) O omits

الباب التاسع والعشرون

في الحسبة على الدلّالين[1]

p. 171 ينبغي ان لا يتصرّف احد من الدلّالين حتّى يثبت في مجلس المحتسب
ممّن يقبل شهادته من [2]الثقات العدول من اهل الخبرة انّه خير[3] ثقة من
اهل الدين والأمانة والصدق في النداء فإنّهم يتسلّمون بضائع الناس
ويقلّدونهم الأمانة في بيعها، ولا ينبغي لاحد منهم ان يزيد في السلعة
٥ من نفسه الّا ان يزيد فيها التاجر ولا يكون شريكًا للبزّاز ولا يقبض ثمن M f. 61b
السلعة من غير ان يوكّله صاحبها في القبض. ومنهم من يعمد الى
صنّاع [4]البزّ والحاكة والتجّار ويعطيهم دراهم على سبيل القرض ويشترط
عليهم ان لا يبيع لهم شيئًا من متاعهم إلّا هو وهذا حرام لأنّ النبيّ صلّعم
نهى عن قرض [5]جَرَّ منفعةً، ومنهم من يشترى السلعة لنفسه ويوهم
١٠ صاحبها انّ بعض الناس اشتراها منه ويواطئ غيره على شرائها منه،

ومنهم من تكون السلعة له فينادي عليها ويزيد في ثمنها من قِبَله
ويوهم الناس انّ هذا الثمن دفعه له فيها بعض التجّار وأنّها ليست ملكه
وهذا غشّ وتدليس ومنهم من يكون بينه وبين البزّاز شرط ومواطأة على
شيء معلوم من دلالته فإذا قدم على البزّاز تاجر ومعه متاع يقول هاهنا
١٥ [6]سمسار وهو رجل ناصح في السلعة فيستدعى ذلك المنادى بعينه ويسلّم p. 171a
له المتاع فإذا فرغ البيع واخذ الأجرة أعطى البزّاز ما كان شرطه له
وواطأه عليه وهذا حرام على البزّاز فعله ومتى علم المنادى في السلعة
عيبًا وجب عليه ان يُعلم المشترى بذلك العيب ويوقفه عليه، وعلى

---

(١) NR *Bāb* 22 (٢) O, M, NR ثقاة
(٣) C تقيا (٤) O, M, C omit with following و
(٥) O, M حر (٦) O شمسار

المحتسب ان (١)يعتبر عليهم جميع ذلك ويأخذ عليهم ان لا يتسلّم جعالته
إلّا من يد البائع ولا يُسقِط عند المشترى شيئًا، فانّ فيهم من يواطئ
المشترى على جعالته فوق ما جرت به العادة من غير ان يعلم البائع
بشيء من ذلك وهذا كلّه حرام،

الباب الثلاثون

في الحسبة على الحاكة(٢)

يامرهم بجودة عمل الشقّة وصفاقتها ونهاية طولها المتعارف به وعرضها ٥
M f. 62a وجودة صناعتها وتنقية غزلها من القشرة السوداء بالحجر الاسود الخشن
ويمنعهم من نثر الدقيق والجصّ المشوي عليها في وقت نسجها فانّه
يستر وحاشتها فتبان كانّها صفيقة رفيعة وهذا تدليس على الناس ويامرهم
اذا نسجوا ثوبًا جديدًا ألّا (٣)يصبغوا الغزل إلّا بعد بياضه ولا يصبغه من
الغزل الاسود (٤)فيتهرّى ولا يمسك شيئًا ويضرّ بالمشتري ومنهم من ١٠
p. 171b ينسج وجه الشقّة من الغزل الطيّب المصطحب ثمّ ينسج باقيها (٥)من
غيره(٥) وهذا غشّ فيعتبر عليهم جميع ذلك،

فصل

واذا اخذ احدٌ منهم غزلًا لانسان لينسجه له ثوبًا فليأخذه بالوزن
(٦)فاذا نسجه دفعه الى صاحبه بالوزن(٦) لأنّه انفى التهمة فاذا ادّعى
صاحب الغزل انّ الحائك ابدل غزله فإن كان معه شيء من (٧)عين ١٥
غزله وصدّقه الحائك حملهم الى ارباب الخبرة وان لم يكن معه شيء ولا
بيّنة حلف الحائك انّه ما غيّره لانّه امين، فلو استأجره لينسج له من

(١) M يفتش (٢) NR *Bāb* 23 (٣) M يضعى
(٤) O, C فيتهرّا ; M فيتمزق (٥)—(٥) M, C الغليظ
(٦)—(٦) O omits (٧) M غير غزله

غزل عيّنه له عشرة اذرع طولاً فى عرض كذا فنسجه احد عشر قالت العلماء لا يستحقّ من الأجرة شيئًا لانّه وُجِدَ منه مخالفة فى جميع الثوب ولأنّه كان يمكنه ان يدخل الذراع فى العشرة، وكذا لو نسجه تسعة اذرع، كذا أفتى الامام العبّادى رحمه الله، ولا يمكّنهم ان يمدّوا ٥ [١]مراديهم فى طرقات الناس فانّه يضرّ بالمارّة،

الباب الحادى والثلاثون

[٢]فى الحسبة على الخيّاطين والرفّائين والقصّارين وصنّاع القلانس

يؤمرون بجودة التفصيل وحسن الطوق وسعة [٣]التضاريس واعتدال الكمّيْن واستوآء الذيل والاجود ان تكون الخياطة درزًا لا شلّاً والابرة [٤]رفيعة والخيط على الخرم قصيرًا لانّه اذا طال انسلخ وضعفت قوّته وينبغى ان لا يفصّل لأحد ثوبًا له قيمة حتّى يقدّره ثمّ يقطعه بعد ذلك ١٠ فان كان ثوبًا له قيمة كالحرير والديباج فلا يأخذه إلّا بالوزن فإذا خاطه ردّه الى صاحبه بذلك الوزن ويعتبر عليهم ما يسرقونه، فمنهم من اذا خاط ثوبًا حريرًا او نحوه [٥]لخّه بالمآء والملح حتّى يزيد فى الوزن قبالة ما اخذه،

p. 172 M f. 62b

ويمنعهم ان يماطلوا الناس بخياطة امتعتهم [٦]ويتضرّرون بالتردّد اليهم ١٥ وحبس الامتعة عنهم ولا يفسح لهم فى حبس السلعة عن صاحبها اكثر

(١) O مزاديهم; NR شقاقهم
(٢) NR Bāb 24 [فى الحسبة على الخيّاطين]   (٣) O, C التخاريس
(٤) NR رقيقة   (٥) C بخه   (٦) O, M باستضرارهم

من اسبوع الّا ان يشترط لصاحبها اكثر من ذلك ولا يتعدّوا الشرط.
[١]ونذكر فى هذا الموضع فائدة لا يستغنى المحتسب عن معرفتها وهى كثيرة الوقوع مسألة لو سلم خرقةً الى خيّاط فخاطها قباءً فقال المالك ما اذنتُ لك الّا فى خياطته قميصًا وتنازعا قال ابن ابى ليلى القول قول الخيّاط لانّ الاذن فى اصله متّفق عليه وهو امين فالقول قوله فى ٥ التفصيل وقال ابو حنيفة القول قول المالك لانّه الآذن فيرجع اليه فى تفصيل اذنه وقال الشافعى رحمه اللّه تعالى وقول ابى حنيفة اولى؛ وذكر الشافعى قولًا ثالثًا وهو انّهما يتحالفان اذ المالك يدّعى عليه جناية وهو ينكرها والخيّاط يدّعى على المالك إذنًا فى خياطة القباء وهو ينكره.

p. 173 فمن اصحابنا من قال للشافعى ثلاثة اقوال اذ لا يرجح فاسدًا على فاسد ١٠ فدلّ انّه رأى مذهبهما رأيًا ومنهم مَن قال مذهبه التحالف وذلك حكاية عن مذهب الغير وهو الاصحّ، فاذا قلنا [٢]يحلف الخيّاط فحلفه يسقط عنه الأرش وهل يستحقّ الأجرة فيه وجهان احدهما وهو قول ابى اسحاق المروزى [٣]لا لأنّ يمينه نافيه فلا يصلح للإثبات والثانى انّه يستحقّ

M f. 63a لأنّا نحلّفه على انّه اذن له فى خياطته قباءً لا قميصًا فاستفاد يمينه ١٥ استحقاق الاجرة وهل يستحقّ المسمّى او اجرة المثل وجهان وان قلنا انّ اليمين على المالك فيحلف انّه اذن فى القميص لا فى القباء ويسقط عنه الاجرة ويستحقّ الضمان لانّه إذا انتفى الاذن [٤]فالاصل الضمان، وفى قدر الضمان قولان احدهما التفاوت ما بين الصحيح والمقطوع والثانى التفاوت ما بين المقطوع قميصًا او قباءً لأنّ هذا القدر [٥]مأذون ٢٠ فيه[٥] ثمّ مهما [٦]لم ياخذ[٦] الأجير الأجرة [٧]فله نزع الخيط اذا كان [٨]ملكا له، وان قيل بالتحالف فإذا تحالفا سقطت الاجرة وهل يسقط

(١) Section following not in NR
(٢) M اختلف
(٣) O omits
(٤) M الاصيل
(٥)—(٥) M ما دون نافيه
(٦)—(٦) O أخذ
(٧) O فلو
(٨) M مالكا

الضمان قولان احدهما لا اذ فائدة التحالف رفع العقد والرجوع الى ما
قبله والثانى وهو الأصحّ (١)انّه يسقط لأنّه حلف على نفى العدوان اعنى
الخيّاط ولو نكل لكان يلزمه الضمان فكان ليمينه فائدة، وكذا لو احضر
اليه خرقة وقال ان كانت تكفينى قميصًا فاقطعها فقطعها من غير تقدير فلم p. 174
٥ تكف يلزمه الضمان ايضًا كما ذكرنا ما بينه صحيحًا ومقطوعًا، (٢)فصل

وينبغى ان يحلّف الرفّائين (٣)ان لا يرفؤوا لاحد من القصّارين ولا
الدقّاقين ثوبًا (٤)خزًّا ولا غيره الّا بحضرة صاحبه ولا (٥)ينقل المطرّز ولا
(٦)الرقّام رقم (٧)ثوب الى ثوب (٨)يحضره اليه(٨) القصّار او الدقّاق فأكثرهم
يفعلون ذلك بثياب الناس، فصل

١٠ (٩)ويلزم القصّارين ألّا يسرقوا اقمشة الناس ولا يلبسوها ولا يمكّنوا احدًا
من صنّاعهم يلبسها ولا يرهنوا (١٠)لاحد شيئًا من (١١)اقمشة الناس(١١) ويكتبوا
على كلّ خرقة اسم صاحبها لئلّا يختلط اقمشة الناس ونذكر فى هذا
الموضع فائدةً لا يستغنى المحتسب عن معرفتها والحكم فيها، مسألة
اذا قصّر القصّار الثوب ثمّ (١٢)تلف فى يده فله احوال احدها (١٣)إن
١٥ يتلف بآفة سماويّة والنظر فى امرين احدها(١٣) الأجرة والآخر الضمان f. 63b
امّا الضمان فيخرج على (١٤)قولين ان يده يد امانة او يد ضمان
وامّا الأجرة فتخرج على ان القصارة عين او اثر فان قلنا انّه عين
لا يستحقّ الأجرة لانّه تلف قبل التسليم فكان من ضمانه وان قلنا انّه
أثر فكانّه وقع مسلّمًا كما فُرِّعَ فعلى هذا (١٥) يستحقّ الأجرة فإذا قلنا
٢٠ لا يستحقّ الاجرة ويلزمه الضمان فبكم يُطَالَب فالّذى صرّح به المحقّقون

(١) O لانّه (٢) NR resumes (٣) O omits
(٤) NR مخرّقا; O, M فاخرا (٥) M ينفذ
(٦) M الرفا (٧) M, C omit (٨)—(٨) O omits
(٩) Not in NR (١٠) O لاحدهم (١١)—(١١) O اقمشتهم
(١٢) O يلف (١٣)—(١٣) O omits (١٤) M omits
(١٥) O inserts لا

p. 175 انّه يضمن قيمة الثوب على (١)البتّ ويجعل القصارة لم تكن فانّها فاتت
قبل التسليم، الحالة الثانية ان يتلف باتلاف اجنبيّ فان فرّعنا على انّه
اثر استحقّ الأجرة فللمالك ان يطالب الأجنبيّ بقيمته مقصورًا وكذا
القصّار ان قلنا يده يد ضمان، الحالة الثالثة ان يتلف باتلاف المالك
فتستقرّ الأجرة ولا ضمان على الاجير، الحالة الرابعة ان يتلف باتلاف ٥
الأجير وفيه قولان بناءً على انّ اتلافه كاتلاف اجنبيّ او كآفة سماويّة،
القصّار اذا قصّر الثوب ثمّ جحد ثمّ اعترف استحقّ الاجرة لتراخي الجحود
ولو انّه جحد ثمّ قصّر ثمّ اعترف ففى استحقاق الأجرة وجهان احدهما
انه يستحقّ لانّ الجحود لا يوجب فسخ الإجارة وقد وفّى ما استحقّ
(٢)وانّما اثر الجحود ان يصير ضامنًا والثانى لا يستحقّ لانّه أضمن أن ١٠
يعمل لنفسه فيسقط استحقاقه وعلى الجملة الصحيح من مذهب الشافعيّ
سقوط الضمان، قال الربيع كان الشافعيّ يرى انّ الأجير لا يضمن ولكن
لا يبوح به خفية (٣)اجراء السوء،

فصل

وامّا صنّاع القلانس فيامرهم بعملها من الخرق الجديدة امّا الحرير او
الكتّان ولا يعملوها من الخرق البالية المصبوغة فانّ فيهم من يفعل ذلك ١٥
p. 176 M f. 64a بالنشا والصمغ ويدلّس به على الناس فمن وجده فعل شيًّا من ذلك أدّبه
ونهاه،

---

(١) O البتّ (٢) C واما
(٣) M آخر

الباب الثانى والثلاثون

[1]فى الحسبة على الحريريين

يأمرهم المحتسب ألّا يصبغوا حرير القزّ قبل تبييضه لئلّا يتغيّر بعد ذلك وقد يفعلونه حتّى يزيد لهم ومنهم من يخلط الحرير الشاميّ مع الحرير البلديّ ويبيعه بشامي ويخلطون القزّ المصبوغ [2]بالقطارش المصبوغ ومنهم من يثقّل الحرير بالنشا المدبّر ومنهم من يثقّله بالسمن او ٥ الزيت ومنهم من يجعل فى [3]ضُفُره عقدًا من غيره ليغرّ بذلك٬

الباب الثالث والثلاثون

[4]فى الحسبة على الصبّاغين

اكثر صبّاغى الحرير الاحمر وغيره من الغزل والثياب يصبغون فى حوانيتهم بالحنّاء عوضًا عن الفوّه فيخرج الصبغ مشرقًا فإذا اصابته الشمس تغيّر لونه [5]وزال اشراقه ومنهم من يأخذ من الزبون الفضّة على انّه يُصْبَغ له [6]كحلي فيدليها فى شىء يقال له الجرادة ويخرجها ثمّ يعملها ١٠ بشىء من رغوة الخابية ثمّ[5] يدفعها له فما تمكث الّا يسيرًا وتعود الى p. 177 اصلها وهذا كلّه تدليس فيمنعهم من فعله٬ وينبغى ان يكتبوا على

---

(١) NR *Bāb* 27
(٢) M القطارش
(٣) NR, C طفره; O, D ظفره; M صفره
(٤) NR *Bāb* 28
(٥)—(٥) C omits
(٦) O كحل

ثياب الناس اسمآءهم بالحبر لئلّا يبتدل منها شيء واكثر الصبّاغين [(١)] يرهنون اقمشة الناس ويعيرونها لمن يلبسها [(٢)] ويتزيّن بها وهذه خيانة وعدوان فيمنعهم من فعله ويعتبر عليهم ما يغشّون به [(٣)] الصبغ ويتعرّض ذلك على ارباب الخبرة الامناء الاخيار منهم'

الباب الرابع والثلاثون

فى الحسبة على القطّانين [(٤)]

لا يخلطوا جديد القطن بقديمه ولا احمره بابيضه وينبغى ان يندف ٥
M f. 64b القطن ندفًا مكرّرًا حتّى تطير منه القشرة السودآء والحبّ المكسّر لأنّه اذا بقى فيه الحبّ ظهر فى وزنه واذا طرحه فى جبّة او لحاف وغسلت ودقّت [(٥)] قرضت الجبّة وأضرّت بملابس الناس' ومنهم من يندف القطن الرديء الأحمر ويجعله فى اسفل المكبّة ثمّ يعمل فوقه القطن الابيض النقي فلا يظهر إلّا عند غزله' وينهاهم عن ان يُجلسوا النسوان على ١٠ ابواب حوانيتهم لانتظار فراغ النداف وعن الحديث معهنّ ولا يضعوا القطن بعد فراغه فى المواضع [(٦)] الباردة النادية فانّ ذلك يزيد فى وزنه فاذا [(٧)] جفّ نقص وهذا تدليس'

---

(١) NR reads اذا كان فى ايّام المواسم والاعياد وغيرها من الافراح الخ O inserts غير و after الصبّاغين

(٢) O ويتزر

(٣) M الصنع

(٤) NR *Bāb* 25

(٥) NR قرضه الفار; cf. AA, 64[9]; M omits

(٦) O, C omit

(٧) O خفّ

الباب الخامس والثلاثون

[١] فى الحسبة على الكتّانيين

اجود الكتّان المصريّ [٢] الجنوي [٣] الفصّ واجوده الناعم [٤] الورق وأردأه القصير الخشن الّذى يتقصّف، ولا يخلطوا جيّده برديئه ولا الكتّان [٥] البحري بالصعيدي [٥] ولا الصعيدي بالكوري وكل ذلك تدليس ولا يتركوا النسوان جلوسًا على ابواب حوانيتهم من غير حاجة، ولا يمكّن ٥ احدًا من بيع الكتّان الّا بعد ثبوت تزكيته فى مجلسه بالامانة والصيانة والعفّة فإنّ معاملتهم مع النسوان فيعتبر عليهم ذلك جميعه ويحرّزه ولا يهمل امر ذلك،

الباب السادس والثلاثون

[٦] فى الحسبة على الصيارف

[٧] التمعّش بالصرف خطر عظيم على دين متعاطيه بل لا [٨] يُقى [٩] للدين معه إلّا بعد معرفة الشرع ليتجنّب الوقوع فى المحظورات من ابوابه، ١٠ وعلى والمحتسب ان يتفقّد سوقهم ويتجسّس عليهم وإن [١٠] عثر بمن رابى او فعل [١١] فى الصرف ما لا يجوز عزّره وأقامه من السوق واذا تكرّر ذلك M f. 65a

(١) NR *Bāb* 26 (٢) NR الحمرى; O الحموى
(٣) NR omits; D القص (٤) O, M, D المورق
(٥)—(٥) NR بالمصري النابلسي; O البحيري for البحرى
(٦) NR *Bāb* 30 (٧) O, M, C المتمعّشين (٨) NR, C بقآ
(٩) O للذي (١٠) O عبر; C وجد (١١) O adds ذلك

p. 179 منه وقد ذكرنا تفاصيل ذلك فى فصل (١)الربا ونذكر فى هذا المكان ما لم نذكره فى ذلك الموضع·

ولا يجوز ان يبيع دينارًا (٢)قاشانيًّا بدينار سابوري لاختلاف (٣)وضعهما ولا يبيع دينارًا وثَوْبًا بدينارين وقد يفعله بعض الصيارف والبزازين على غير هذا الوجه فيعطيه دينارًا (٤)ويجعله قرضًا ثمّ يبيعه ثوبًا بدينارين ٥ فيصير له ثلاثة دنانير الى أجل معلوم ويشهد عليه بجملتها وهذا حرام ايضا لا يجوز فعله لانّه قرض جرّ منفعةً ولو لم يقرضه الدينار ما اشترى منه الثوب بدينارين·

ويعتبر موازينهم وصنجهم كما سبق·

الباب السابع والثلاثون

فى الحسبة على الصاغة (٥)

·وخذ عليهم الّا يبيعوا آوانى الذهب والفضّة والحليّ (٦)المصوغة إلّا ١٠ بغير جنسها ليحلّ فيها التفاضل وان باعها بجنسها حرم فيها التفاضل (٧)والنسأة والتفرّق قبل القبض كما تقدّم فى فصل (٨)الربا· (٩)ونذكر فى هذا الموضع ايضا فائدةً لا يستغنى المحتسب عن معرفتها وهى تليق بهذا المكان· مسألة اذا باع حليًا زنته ألف بألف ثمّ حدث فيه p. 180 عيب فى يد المشترى ثمّ اطّلع على عيب قديم فلو قلنا ليس للمشترى ·

(١) O الربى (٢) O قاشانى; NR, C قاسانى; M قازانى
(٣) NR صفتهما (٤) O او يجعله
(٥) NR *Bāb* 31 (٦) C المصيوغة; D المصنوعة
(٧) O, M, C, NR النسأ (٨) O الربى; NR الصرف
(٩) Following paragraphs not in NR

الردّ ولا الأرش كان ذلك اضرارًا به ولو قلنا [1]يضمن الأرش إليه فيؤدّى الى [2]ان يستردّ ألفًا ويردّ ألفًا وزيادةً وهو عين الربا، وان قلنا البائع يغرم أرش العيب القديم كان معناه يردّ جزءً من الثمن فيبقى فى مقابلة الألف اقلّ من ألف وهو عين الربا ايضًا ولاجل هذا الاشكال اختلف M f. 65b
٥ العلمآء والّذى قال ابو العبّاس بن [3]شريح هذا عقد تعذّر امضاؤه فينفسخ العقد ويردّ الثمن ولا سبيل الى استرداد الحليّ لانّه يفضى الى الربا فيقدّره بالف ويوجب قيمته بالذهب ان كان من فضّة وبالفضّة ان كان من ذهب، وذكر العراقيّون وجهًا آخر أنّه يردّ ويغرم أرش العيب الحادث لأنّه ليس يملك بالردّ الّا الألف وامّا الأرش فيقدر ايجابه بعيب
١٠ فى يده على حكم الضمان [4]فيقدَّر غرم العقد [5]ويوجب الضمان وهذا مسلك ارش العيب الحادث ولولاه لكان ذلك اثبات مِلك من غير مستند اذ الفسخ لا يقتضى الملك الّا فى المعقود عليه، وذكر صاحب التقريب وجهًا ثالثًا وهو انّه يطلب بالأرش القديم ويقدَّر [6]كأنّه المعيب لملكه، امّا المقابلة فقد جرت فى الابتداء على شرط الشرع فلا يقدَّر [7]الآن ربا p. 181
١٥ فى[7] الدوام وهذا [8]اصحّه،

وهاهنا لا بدّ من [9]التنبيه لأمرين احدهما أنّه لم يصر صائرا الى التخيير بين أرش العيب القديم او [10]ضمّن ارش العيب الحادث كما فى سائر العيوب وان كان محتملًا [11]يحمل التوجيه الّذى ذكرناه للوجهين ولكن [12]اعتقد كلّ فريق انّ ما [13]ذكره ابعد من اقتحام الربا فلم
٢٠ تثبت [14]الخيرة،

الثانى [15]البحث عن حقيقة أرش العيب القديم يحتمل ان يقال انّ

(١) بضمّ O (٢) ارش M (٣) سريج O, C
(٤) فنقدر C; فنقدم M (٥) ونوجب C (٦) انّه M
(٧)—(٧) باقى M (sic) االان (٨) متّجه O, C (٩) البينة M
(١٠) ضمّ O (١١) بحكم O, M (١٢) انعقد M
(١٣) ذكرناه M (١٤) الخبرة O (١٥) التجنب M

M f. 66a معناه استرداد جزء من الثمن وهو ظاهر ما يدلّ عليه كلام الاصحاب اذ عليه [١]رتّبوا اشكال [٢]مسألة الحليّ فعلى هذا لو أراد ان يغرم لا من [٣]عين الثمن لم يجد إليه سبيلًا ويحتمل ان يقال انّه غرامة مبتدأة تقديره بعيب [٤]بجنايته فوجب الضمان فى مقابلة العيب الحادث [٥]على تقدير [٦]إن لا عُقِدَ، ٥

[٧]وان باع شيئًا من الحليّ المغشوشة لزمه ان يعرّف المشترى مقدار ما فيها من الغشّ ليدخل على بصيرة واذا أراد [٨]صناعة شيء من الحليّ لأحد فلا يسبكه في الكور الّا بحضرة صاحبه بعد تحقّق وزنه فاذا فرغ من سبكه اعاد الوزن ودفع له عينه حتّى لا يخيل على صاحبه متاعه p. 182 وان احتاج الى لحام فانّه يزنه قبل ادخاله فيه ولا يركّب شيئًا من ١٠ الفصوص والجواهر على الخواتم والحليّ الّا بعد وزنها بحضرة صاحبها،

وبالجملة انّ تدليس [٩]الصيّاغ وغشوشهم خفيةً لا تكاد تُعْرَف ولا يصدّهم عن ذلك إلّا أمانتهم ودينهم وإنّهم يعرفون من الجلاوات والأصباغ ما لا يعرفه غيرهم، فمنهم من يصبغ الفضّة [١٠]صبغًا لا يفارق الجسد الّا بعد ١٥ السبك فى الروباص، [١١]فيجب على كلّ مسلم مراقبة اللّه سبحانه وتعالى ولا يزغل على المسلمين شيئًا بهذا ولا بغيره، وكذلك [١٢]أكوار السبك لا تكون مرتفعة بل تكون [١٣]فى قصارى مبنيّة[١٣] على وجه الأرض حتّى لا يخفى ما يسبكه فيها عن صاحبه من ذهب او فضّة ولا يسرق

(١) M omits
(٢) O مثاله
(٣) M غير
(٤) M بحسابنه ; O بحنايبه
(٥) M omits
(٦) O, C الّا
(٧) NR resumes
(٨) O, C صياغة
(٩) O, M الصنّاع ; NR الصائغ
(١٠) M صنفًا
(١١) NR differs in following text
(١٢) M الوان
(١٣)—(١٣) M مبنيّة فى قصارى

من [١]البوتقة شيئًا بالماسك ويسمّى [٢]بسيل النار ولا يدسّ فيها نحاسًا ولا
غيره من السرقة والخيانة· وكذلك صنّاع الخواتم يوخذ عليهم انّهم لا
[٣]يثقلوا الخواتم بالرصاص تحت الفصوص ويبيعوها للناس بفضّة وأن M f. 66b
يصدقوا في نعت فصوصها لانّ اكثرها زجاج مصبوغ فان [٤]عثر المحتسب
٥ بأحد يفعل هذا عزّره وأشهره حتّى يرتدع به غيره من المفسدين·

وامّا تراب الدكاكين فانّه اموال الناس قد جُهلت اربابه فينبغي ان
يباع ويتصدّق به عن اربابه ولا يجوز بيعه الّا بالفلوس او [٥]بعوض غيره[٥] p. 183
فانّه لا يخلو من ذهب وفضّة تكون فيه فيؤدّي الى الربا·

الباب الثامن والثلاثون

[٦]في الحسبة على النحّاسين [٧]والحدّادين

لا يجوز لهم اذا اشتروا قطعة نحاس فيها لحامات إلّا ان يطلع
١٠ المشتري عليها وان كانت ممّا يبيّض فيامرهم ان ينقشوا عليها [٨]عتيق
ملحوم[٨] بقلم غليظ حتّى يعرفه المشتري ويدخل على [٩]بصيرته فإن
أخفاه ولم يطلعه عليه كان غاشّا فإن اطّلع بعد ذلك المشتري عليه
ثبت له الردّ وعزّره المحتسب على غشّه· ويلزمهم اذا اشتروا شيئًا بنسيئة
ان يُخبروا شرآؤه بالنسيئة ولا [١٠]يقولوا شرآؤه كذا ولم يُعَيّن وهذا تدليس

(١) M البودقة (٢) O, M نسل (٣) M يقلبوا
(٤) M طفر (٥)—(٥) M يعرض عينه
(٦) NR *Bāb* 32, but correspondence is not close
(٧) O omits (٨)—(٨) O omits
(٩) O بصيرة; M بصير (١٠) M omits; O, C يقول

كما ذكرنا فى باب البزازين، ويلزم الصنّاع الّا يخلطوا النحاس الاحمر مع (١)السوسى ولا ضرب الحارّ مع البارد ولا يكثروا الرصاص فى النحاس المفرغ فانّه اذا فعل منه هاون او طاسة او غير ذلك ثمّ وقع انكسر سريعًا مثل الزجاج ولا يمكنهم ان يعملوا الطاسات المفرغة الّا رزينةً حتّى اذا وقعت لم يصبها شيء. (٢)ولهم ضرائب (٣)الحمراء الكبيرة(٣) رطلين ونصف ٥ p. 184 (٤)بالمصري والوسطانيّة رطل ونصف (٥)والسفرية رطل وربع (٦)والصينية رطلين وربع (٧)والسراج ستّة ارطال منارة السراج ثمانية ارطال قالب M f. 67a (٨)الهناب تسع اواقٍ والاطباق المفرغة الدست رطلان وربع مخروط، فصل

ويوخذ على الحدّادين الّا يضربوا سكينًا ولا مقراضًا ولا مخصفًا وهى كلبتان للضرس وما اشبه ذلك من ارمهان فانّه لا ينتفع به ومنهم من ١٠ يشترط للمشترى انّه فولاد وهذا تدليس، ولا يخلطوا (٩)المسامير الرجيعة المطرّقة بالمسامير الجديدة المضروبة (١٠)ويضعوها حتّى لا يشكّ المشترى انّها جديدة وتباع وهو الّذى يسمّى عندهم (١١)المزوج فيعتبر ذلك عليهم فى المسامير والمساحى والمحاريث وجميع اصناف الحديد فمن وجده فعل ذلك عزّره وأشهره فإن تكرّر ذلك منه أقامه من بين (١٢)اظهر ١٥ المسلمين،(١٢)

(١) السيسى O
(٢) ولها ?.I
(٣)—(٣) الحمر الكبير M
(٤) بالمعرى M
(٥) القربة O
(٦) الطبلية M; الطسه O
(٧) البرج M; السرح C
(٨) الهيات C
(٩) المساحى M
(١٠) ويصبغوها C
(١١) المروج O, C
(١٢)—(١٢) اظهرهم O

الباب التاسع والثلاثون

في الحسبة على الأساكفة[١]

يوخذ عليهم ألّا يكثروا [٢]الخبزفجل في النعل لئلّا يتغدّد ولا يستعملوا الّا الجلد المحبّب الاديم الطائفي الخمير ولا يستعملوا الجلد الفطير ولا يستعملوا من الخيط الّا قلب الكتّان ولا يطوّلوه اكثر من ذراع لئلّا يتسلّخ ولا يمكّنوا ان يخيّطوا الّا بالإبر الرفيعة ولا يمكّنوا ان يخيّطوا p. 185 ٥ بشيء من شعر الخنزير فانّ ذلك نجس على مذهب الشافعي رضى الله عنه خلافًا لمالك وأبى حنيفة وكرّهه أحمد وكذلك صنّاع [٣]أوطئة النساء يؤخذ عليهم الّا يكثروا حشو الخرق فيما بين الشبّاك والبطانة ولا بين النعل والظهارة ويشدّون حشو الاعقاب ولا [٤]يشدّوا نعلا قد [٥]احرقته الدباغة[٥]، ولا يمطلوا احدًا بمتاعه الّا ان يشترطوا لصاحبه اجلًا M f. 67b ١٠ معلومًا فإنّ الناس يتضرّرون بحبس امتعتهم والتردّد اليهم فيمنعهم عن ذلك،

---

(١) NR *Bāb* 29, variations numerous

(٢) M الجنزفجل; D الخيزفجل

(٣) O, C اوطية

(٤) O يشرون

(٥)—(٥) C احترق بالدباغ

الباب الاربعون

فى الحسبة على البياطرة[1]

البيطرة علم جليل [2]سطرته الفلاسفة فى كتبهم ووضعوا فيها تصانيف وهى اصعب علاجًا من امراض الآدميين لأنّ الدوابّ ليس لها نطق تعبّر به عمّا تجد من المرض والألم وانّما يُسْتَدَلّ على [3]عللها بالحسّ والنظر فيحتاج البيطار الى حسن بصيرة بعلل الدوابّ وعلاجها فلا يتعاط البيطرة الّا من له [4]معرفة وخبرة بالتهجّم[4] على الدوابّ بفصد ٥ او قطع او كيّ وما اشبهه فمن قدم على ذلك بغير مخبرة فيؤدّى إلى هلاك الدابّة او عطبها [5]فيلزمه أرش ما نقص من قيمتها من طريق الشرع ويعزّره المحتسب من طريق السياسة[5]. p. 186

فصل وينبغى للبيطار ان يعتبر [6]حافر الفرس والدابّة[6] قبل تقليمه فإن كان [7]احنف او مائلا نسف[7] من الجنب الآخر قدرًا يحصل به ١٠ الاعتدال وان كانت [8]يد الدابّة قائمةً جعل المسامير المؤخّرة صغارًا والمقدّمة كبارًا وان كانت يدها بالضدّ من ذلك صغّر المقدّمة وكبّر المؤخّرة فلا يبالغ فى نسف الحافر [9]فتَغْمَش الدابّة ولا [10]ترخى المسامير فيحرك النعل ويدخل تحته الحصى والرمل [11]وترهص [12]الدابّة ولا [13]يشدّ M f. 68a

---

(١) NR *Bāb* 33
(٢) M استنبطه ; C يتبطربه
(٣) M عليلها
(٤)—(٤) NR دين يصدّه من التهجّم
(٥)—(٥) Not in NR
(٦)—(٦) M حال الدابة من حافرها
(٧)—(٧) O, M, C احفا او بلا نسفٍ
(٨) O, M, C omit
(٩) O, C فتعمر ; M فتغمز ; NR فتغمش
(١٠) NR, M, C يرخى
(١١) O, M, C omit
(١٢) O, M, C and NR omit
(١٣) O يسد and omits على ; NR يشدها

على الحافر بقوّة [١]فتزمن الدابّة واعلم انّ النعال المطرقة ألزم للحافر [٢]والمليّنة اثبت للمسامير الصلبة والمسامير [٣]الرفيعة خير من الغليظة،

واذا احتاجت الدابّة الى [٤]تسريع او فتح عرق اخذ المبضع [٥]بين اصبعيه وجعل نصابه فى راحته وأخرج من رأسه مقدار نصف ظفر ثمّ
٥ فتح العرق تعليقًا الى فوق بخفّة ورفق ولا يضرب العرق حتّى [٦]يحبسه بأصبعه سيّما عروق الأوداج فانّها خطوة لمجاورتها للمريء فإن أراد [٧]شيئًا من عروق الأوداج خنق الدابّة خنقًا شديدًا حتّى [٨]تندر عروق الأوداج [٩]فيتمكّن حينئذ مما اراد،

فصل وينبغى للبيطار ان يكون خبيرًا بعلل الدوابّ ومعرفة ما يحدث
١٠ فيها من العيوب ويرجع الناس اليه اذا اختلفوا فى الدابّة وقد ذكر بعض p. 187 الحكماء فى كتاب البيطرة انّ علل الدوابّ [١٠]ثلثمائة وعشرون علّة ونذكر ما [١١]اشتهر من ذلك، فمنها الخناق الرطب والخناق اليابس والجنون وفساد الدماغ والصداع والحَمَر والنُفْخَة والورم والمرّة الهائجة [١٢]والذئبة والخشام ووجع الكبد ووجع القلب والدود فى البطن والمغل
١٥ [١٣]والمغص وريح السوس [١٤]والقضاع والصدام والسعال البارد والسعال الحارّ M f. 68b وانفجار الدم من الدبر والذكر [١٥]والنحل والحلق وعصار البول ووجع المفاصل والرهصة [١٦]والرحس [١٧]والداحس والنملة والنكب والخُلْد [١٨]واللَقْوَة

---

(١) O, M فيزمن; NR omits الدابّة
(٢) O والعه; C omits
(٣) NR الرقيقة
(٤) M تسريع; NR سريع
(٥) O من
(٦) NR ? بحسه
(٧) NR فتح شيء
(٨) M يبدو
(٩) M فينزلن
(١٠) O تلثماية
(١١) O أشهر
(١٢) O والديبة; NR والدسه
(١٣) O, NR مغس
(١٤) C الفطاع; O القطاع
(١٥) M نكل
(١٦) M الوجس
(١٧) M الواجس; C الواحس
(١٨) O القوه

والمآء (١)الحارّ فى العين والمناخر ورخاوة الأذنين (٢)والطرش وغير ذلك ممّا يطول شرحه، فيفتقر البيطار الى تحصيل معرفة علاجه وسبب حدوث هذه العلل منها ما اذا احدث فى الدابّة (٣)صار عيبًا دائمًا (٤)ومنها ما لم يصر عيبًا دائمًا(٤) ولولا التطويل لشرحت من ذلك جملًا كثيرةً وتفاصيل، فلا يهمل المحتسب ذلك ويمتحنهم به،

الباب الحادى والاربعون

(٥)فى الحسبة على (٦)سماسرة العبيد والجوارى والدوابّ والدور

p. 188 ينبغى ألّا يتصرّف فى سمسرة العبيد والجوارى إلّا من ثبتت (٧)عند الناس(٧) أمانته وعفّته وصيانته وان يكون مشهور العدالة لأنّه يتسلّم جوارى الناس وغلمانهم وربّما اختلى بهم فى منزله وينبغى ألّا يبيع لأحد جاريةً ولا عبدًا حتّى يعرف البائع او يأتى بمن يعرفه ويثبت اسمه وصفته فى دفتره لئلّا يكون المبيع حرًّا او مسروقًا (٨)ويتفقّد عهد المماليك المتقدّمة ١٠ فى ايدى مواليهم ليعلم منها ما قد شرط على المشترى من ذلك بينهما ولا يخفوا عيبًا علموه ومن أراد شراء جارية جاز له ان ينظر الى وجهها M f. 69a وكفّيها فان طلب استعراضها فى منزله والخلوة بها فلا يمكّنه النخّاس من ذلك إلّا ان يكون عنده نساء فى منزله فينظرون جميع بدن الجارية

(١) NR الحادث
(٢) NR, C الضرس
(٣) O omits; M والباحر
(٤)—(٤) O, M omit
(٥) NR *Bāb* 34
(٦) O شماسره; NR نخاسى
(٧)—(٧) O, M عنده
(٨) M ينتقد; C وان يتفق

وان اراد شراء غلام فله ان ينظر إلى ما فوق السرّة ودون الركبة٬ هذا كلّه قبل العقد وامّا بعده فله ان ينظر الى جميع بدن الجارية٬ ولا يجوز ان يفرّق بين الجارية وولدها كما سبق ولا يجوز بيع الجارية او المملوك اذا كانا مسلمَيْن لأحد من اهل الذمّة كما سبق الّا ان يتبيّن
٥ انّ المملوك ليس بمسلم ويحرم بيع الجارية [١]لمن يتّخذها للغناء لقوله صلّعم لا تبيعوا القينات ولمغنّيات ولا تشتروهنّ ولا تعلّموهنّ ولا خَيْر فى p. 189
تجارة فيهنّ وثمنهنّ حرام وفى هذا انزلت وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَشْتَرِى لَهْوَ Qur. xxxi, 5
ٱلحَدِيثِ٬ ومتى علم بالمبيع عيبًا وجب عليه بيانه للمشترى كما ذكرنا٬

فصل

١٠ وينبغى ان يكون بصيرًا بالعيوب خبيرًا بابتدآء العلل والأمراض فاذا أراد بيع غلام نظر الى جميع جسده سوى عورته قبل بيعه ويعتبر ذلك لئلّا يكون فيه عيب او علّة [٢]فيخبر به[٢] المشترى٬

فصل

ويؤخذ على سماسرة الدوابّ ألّا يبيعوا دابّةً حتّى يعرفون البائع او [٣]يعرفون من[٣] يعرفه ويكتب اسمه فى دفتره لئلّا تكون معيبة او مسروقة
١٥ كما قلنا ويعيّن عيبها للمشترى وسنّها وطرقتها ولا ينادى عليها إلّا من فم التاجر ويراقب اللّه تعالى فيما هو بصدده فى أمر الحيوان٬

فصل

يؤخذ على دلّالين العقارات ويستحلفوا ألّا يبيعوا ما [٤]يظنّ به انّه M f. 69b
خرج عن يد صاحبه بكتابة [٥]تحبيس او كتاب اقرار او رهن ولا شبهة ولا لصبيّ ولا ليتيم إلّا بإذن وصيّه ولا يأخذ الجعل إلّا من البائع لا غير
٢٠ ولا يعدل عن من زاد فى الثمن شيًّا من ذلك إلى انقص منه لعلّة من العلل فمن خالف هذا صُرِفَ من جملة الدلّالين٬

---

(١) M ممّن (٢)—(٢) M فيحترز عنه; O فيختبر به
(٣)—(٣) M, C يأتى بمن (٤) M يضر; O بطن
(٥) M بحس

الباب الثانى والاربعون

(١) فى الحسبة على الحمّامات (٢) وقوامها وذكر منافعها ومضرّاتها

(٣) يأمرهم المحتسب باصلاحها ونضاجة ماءها وقوامها (٣) وقد ذُكِرَ عن بعض الحكماء انّه قال خير الحمّامات ما قدم بنآؤه واتّسع هواؤه وعذب مآؤه واعلم انّ الفعل الطبيعي للحمّام (٤) التسخين بهوائه (٥) والترطيب بمآئه، فالبيت الأوّل مبرّد (٦) مرطّب والبيت الثانى (٧) مسخّن (٨) مرخٍّ والبيت الثالث مسخّن (٨) مجفّف، ٥

والحمّام يشتمل على منافع ومضارّ، فأمّا (٩) منافعه (١٠) فتوسّع المسامّ واستفراغ الفضلات وتحلّل الرياح وتحبّس الطبع اذا كانت سهولته عن هيضة وتنظّف الوسخ والعرق وتذهّب الحكّة والجرب والإعياء (١١) وترطّب البدن وتجوّد الهضم وتنضّج النزلات والزكام (١٢) وتمنّع من حمّى يوم ومن حمّى الدِقّ والرِبْع بعد نضج خلطها، (١٣) وامّا مضارّها فإنّها ترخى ١٠ الجسد وتضعف الحرارة (١٣) عند طول المقام فيها وتسقط شهوة الطعام وتضعف الباه وأعظم مضارّها صبّ الماء الحارّ على الاعضاء الضعيفة وقد

---

(١) NR *Bāb* 35, with variations and additions. See also Ghuzūlī مطالع البدور (Cairo, 1299), ii, 1 ff.

(٢) NR قومتها

(٣)—(٣) O, M omit

(٤) O, M, C المسخن

(٥) M التطيب

(٦) O, M مترطب

(٧) O مستحق

(٨)—(٨) O, M, C omit

(٩) O, M, C منافعها

(١٠) M توسيع

(١١) M ترطيب

(١٢) M وينفع ; C وتنفع

(١٣)—(١٣) O, M, C omit

تستعمل على الريق والخلاء فتجفّف تجفيفا شديدًا او تهزل وتضعف وقد M.f. 70a
يستعمل الحمّام على قرب عهد بالشبع بعد الهضم الاوّل فانّه يرطّب البدن
ويسمّنه ويحسن بشرته، فصل

وامّا الصور الّتى تكون على باب الحمّام او داخله فذلك منكر يجب
٥ ازالتها ويكره الكلام فى الحمّام ولا يقرأ القرآن الّا سرًّا ويكره دخول p. 191
الحمّام بين العشآئَيْن وقريبًا من الغروب فإنّ ذلك وقت انتشار الشياطين،

وقيل انّ الماء الحارّ فى الشتآء من النعيم الّذى (١)يُسْئَل عنه وقال
ابن عمر الحمّام من النعيم الذى احدثوه وقد دخل اصحاب رسول اللّه
صلّعم الحمّامات بالشام، وينبغى ألّا يكثر صبّ الماء بل يقتصر على قدر
١٠ الحاجة، وحرام على المرأة دخول الحمّام الّا نفسآء او مريضة ودخلت
عائشة رضى اللّه عنها حمّامًا من سقم بها فإن دخلت لضرورة فلا تدخل
الّا بمئزر سابغ (٢)ساتر لسائر جسدها(٢)، ويُكْرَه للرجل ان يعطيها أجرة
الحمّام فيكون معيّنًا لها على المكروه،

فصل وينبغى ان يامرهم المحتسب بغسل الحمّام (٣)وكنسه وتنظيفه(٣)
١٥ بالمآء الطاهر غير مآء الغسالة (٤)يفعلوا ذلك مرارًا فى اليوم وان(٤) يدلكوا
البلاط بالأشيآء الخشنة لئلّا يتعلّق بها السدر (٥) والخطميّ فيزلق الناس
عليه، وان يغسلوا فى كلّ يوم (٦)حوض النوبة(٦) من الأوساخ المجتمعة
فيه وكذلك الفساقى والقدور من الأوساخ المجتمعة من المجاري والعكر
الراكد فى أسفلها فى كلّ شهر مرّةً لانّها ان (٧)تركت اكثر من ذلك
٢٠ تغيّر المآء فيها (٨)من الطعم والرائحة، ولا يسدّوا الأنابيب بشعر المشاطة
بل يسدّوها بالخرق الطاهرة او الليف الطاهر ليخرج من الخلاف p. 192

(١) M سال　　(٢)—(٢) O, M omit
(٣)—(٣) O, M, C كنسها وتنظيفها الخ
(٤)—(٤) O, M, C يفعلون يدلكون الخ
(٥) NR adds والصابون　　(٦)—(٦) NR الخزانة
(٧) O تركد　　(٨) NR فى

M f. 70b [١]ويستعمل فيها البخور في اليوم مرّتين بالحصا [٢]اللبان الذكر او المصطكا او اللادن٬

ولا يدع الاساكفة واصحاب [٣]اللبد يغسلون شيئًا من اللبد ولا من الأديم في الحمّام فانّ الناس يتضرّرون برائحته٬ ولا ينبغي ان يدخل الحمّام مجذوم ولا أبرص٬ وينبغي ان يكون للحمّامي [٤]مآزر [٥]يؤجرها ٥ للناس وان تكون عريضة حتّى تستر ما بين السرّة والركبة٬ ويأمر بفتح الحمّام في السحر لحاجة الناس اليها للتطهّر فيها قبل وقت الصلاة٬ ويلزم [٦]الوقّاف حفظ اقمشة الناس فإن ضاع منها شيء لزمه ضمانه على الصحيح٬ ويتّخذ بالحمّام زيرًا كبيرًا برسم المآء الحلو او عذبًا ان كان يُشْرَب [او] برسم شرب الناس لا سيّما في زمن الحرّ فانّ ذلك من ١٠ المصالح وكذلك يكون عنده السدر والدلوك فقد يحتاج [٧]الانسان له ولا يمكنه الخروج الى ظاهر الحمّام ولو رتّب سدّارًا دائمًا على باب الحمّام ليبيع السدر [٨]وآلة الحمّام[٨] كان ذلك حسنًا٬

فصل

ويلزم صاحب النوبة باستعمال الأمواس الجيّدة الفولاد حتّى ينتفعوا الناس بها وينبغي ان يكون المزيّن خفيفا رشيقًا بصيرًا بالحلاقة وتكون ١٥ p. 193 [٩]الامواس [١٠]حديدة قاطعة كما ذكرناه ولا يستقبل الرأس ومنابت الشعر استقبالًا ولا يأكل ما يغيّر نكهته كالبصل والثوم والكراث وغيره في يوم نوبته لئلّا يتضرّر الناس برائحته فيه عند الحلاقة ولا يحلق شعر صبيّ إلّا بإذن وليّه ولا عبدًا الّا بإذن سيّده ولا يحلق عذار أمرد ولا [١١]لحية مخنّث٬

فصل ٢٠

(١) NR. ويشعل (٢) O, C لبان (٣) O البلد
(٤) O, M, C, NR ميازر (٥) M يوزرها
(٦) NR الناظور (*sic*) (٧) M, C الناس
(٨)—(٨) O والدواء (٩) O, M omit
(١٠) O حديدًا; M حديده قاطعا [ويكون]; C جديدة
(١١) C تحت

ويلزم المحتسب ان يتفقّد الحمّام فى كلّ وقت ويعتبر ما ذكرناه وان رأى أحدًا قد كشف عورته عزّره على كشفها لأنّ كشف العورة حرام وقد لعن رسول اللّه صلّعم الناظر والمنظور اليه، والنساء فى هذا المقام M f. 71a اشدّ [١]تهالكًا من الرجال ولهنّ محدثات من المنكر أحدثها كثرة الإرفاه [٢]والإتراف وأُهْمِلَ انكارها حتّى سرت فى الأوساط والأطراف فقد أحدثن الآن من الملابس ما [٣]لا يخطر للشيطان فى حساب وتلك لباس [٤]الشهرة التى لا [٥]يستتر [٦]منها اسبال مرط ولا [٧]أدنى جلباب ومن جملتها انّهنّ يعتصبن [٨]عصائب كأمثال الأسنمة ويخرجن من جهارة اشكالها فى الصورة المعلمة وقد اخبر رسول اللّه صلّعم بما ورد عنه من الأخبار وجعل صاحبها معدودًا من جملة اصحاب النار ما رواه مسلم فى صحيحه p. 194 عن أبى [٩]هريرة عن جرير[٩] بن حرب عن [١٠]سهل عن أبيه [١١] قال قال رسول اللّه صلّعم صنفان من اهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كاذناب البقر يضربون بها الناس ونسآء كاسيات عاريات [١٢]مائلات مميلات[١٢] رؤوسهنّ كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنّة ولا يجدن ريحها وإنّ ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا وما رواه الامام الحافظ ابو القاسم الطبرانى فى معجمه عن عبد اللّه بن عمر قال سمعت رسول اللّه صلّعم يقول سيكون فى آخر أمّتى نساء كاسيات عاريات على رؤوسهنّ كاسنمة البخت العنوهنّ فإنهنّ ملعونات ويكفى فى حقّهنّ ما وعدهنّ رسول اللّه صلّعم من العذاب واللعنة، فيجب على المحتسب ان يمنعهنّ من ذلك ويعظهنّ ويخوّفهنّ عقوبة اللّه

(١) D تهاتكا — (٢) O, M الايراق
(٣) O, C لم — (٤) C شهوة
(٥) M يسين ; C تستر — (٦) O, M, C منه
(٧) O اديّ — (٨) M عصابة
(٩)—(٩) M زهير — (١٠) M سهيل
(١١) M adds عن ابى هريرة — (١٢)—(١٢) O ماثلات ممثلات

تعالى اذا كان قادرًا على الإنكار عليهنّ واذا كان عاجزًا سقط عنه الوجوب٬

M f. 71b ومنها كشف البلّان عن الفخذ وما تحت [١]السرّة لتنحية الوسخ بل من جملتها إدخال اليد تحت الإزار فإنّ مسّ عورة [٢]الغير حرام كالنظر إليها فيمنع [٣]المدلك من ذلك٬

p. 195

الباب الثالث والاربعون

فى الحسبة على السداريين

وهو أليق بهذا المكان من غيره٬ يؤخذ عليهم انّهم لا يطحنوا شيئًا من السدر الصيفي إلّا ومعه شيء من الشتويّ فانّه يظهر لونه ويقوّى فعله ويأخذ عليهم بأن لا يخلطوا فيه شيئًا من اوراق [٤]البساتين فانّ فيهم من يعمل فيه ورق الصفصاف والتوت وغيره من الأوراق وعلامة غشّه ان يؤخذ منه شيء ويضرب فى [٥]طاسة فان ارغى وطلعت الرغوة بيضآء فهو ١٠ سالم وان طلعت صفرآء فهو مخلوط ومنهم من يغشّه بشيء يقال له [٦]السرادة وهو نوى النبق [٧]وحصب السدر فيجفّفه ويطحنه معه فاذا غسل به الرجل صار فى اصول الشعر ولا يخرج ولا ينقى من الوسخ فاذا وجد من فعل ذلك ادّبه تأديبًا جيّدا ليردع به غيره واذا اشكل عليه بعد طحنه [٨]يزنه وعلامة السالم منه ان كلّ قدح زنته رطل واوقيتين بالرطل ١٥ المصري ويأخذ على طحّانين الاشنان ألّا يطحنوه إلّا زهرًا على جهته [٩] فإنّ فيهم من يدلّسه ويخلطه بالترمس٬ فان طحنه على الطاحون p. 196

(١) M السترة (٢) M الانسان (٣) O, M omit
(٤) C الشجر (٥) M طاست (٦) M السراده
(٧) O, C حطب (٨) O اتربه (٩) C adds على الفحل

وصعب على الدوابّ فليجعل فى كلّ اردب ربع ويبة ترمس ليلا ما
يرجع يزيل الوسخ من يد من يغسل به ومتى كثر فيه دقاق الترمس
منع ازالة الوسخ وصار فى يد الّذى يغسل به مثل العجين· ومنهم من M f. 72a
يخلط فيه سوس حطب [1]الطلح وشيئًا يقال له عندهم الصوفة وهو حطب
٥ [2]الأوراق٬ فيعتبر عليهم ذلك ويعتبر عليهم دقاق الترمس فانّ فيهم من
يغشّه بدقيق الفول المسوس وهذا غشّ٬ ويعتبر عليهم موازينهم وأكيالهم٬
والله اعلم

الباب الرابع والأربعون

[3]فى الحسبة على الفصّادين والحجّامين

ينبغى ألّا يتصدّى للفصد الّا من اشتهرت معرفته وأمانته وجودة علمه
بتشريح الأعضاء والعروق والعضل والشرايين وأحاط بمعرفتها وكيفيّتها لئلّا
١٠ يقع المبضع فى عروق غير [4]مقصودة او عضلة او شريان فيؤدّى الى
زمانة العضو وهلاك المفصود واذا أراد [5]تعلّم الفصد فليدمن بفصد
[6]ورق السلق اعنى العروق الّتى فى الورقة حتّى تستقيم يده٬ [7] ولا
يفصد عبدًا إلّا بإذن سيّده ولا صبيًّا إلّا بإذن وليّه ولا حاملًا ولا طامثًا p. 197

(١) M الطبخ
(٢) M ? الاوبق
(٣) NR *Bāb* 36
(٤) C مفصود
(٥) O, M, C, NR تعليم
(٦) Behrnauer [JA 1861 (i), p. 41] (*sic*) عروق السلاق
(٧) NR adds وينبغى للفاصد ان يمنع نفسه من عمل صناعة مهينة يكسب انامله صلابة وعسر حسّ لا يتأتى معه نبش العروق وان يراعى بصره الخ [Cf. JA *loc. cit.*]

وألّا يفصد إلّا فى مكان [١]فضآء وان تكون آلته ماضية ولا يفصد وهو منزعج الجنان٬

وينبغى للمحتسب ان يأخذ عليهم العهد والميثاق انّ فى عشرة امزجة لا يحدث فيها الفصد إلّا بعد مشاورة الأطبّاء وهى فى السنّ القاصر عن الرابع عشر وفى سنّ الشيخوخة وفى الأبدان الشديدة القضافة وفى ٥ [٢]الأبدان الشديدة اليبس وفى الأبدان [٣]المتخلخلة وفى الأبدان البيض [٤]الرهلة وفى الأبدان الصفر العديمة الدم وفى الأبدان الّتى طالت بها M f. 72b الأمراض وفى الامزجة الشديدة البرد وعند الوجع الشديد فهذه الاحوال الّتى يجب ان [٥]تُكْشَف عن الفاصد[٥] فى وجودها٬ وقد نهت الأطّبآء عن الفصد فى خمسة أحوال أيضًا ولكنّ مضرّتها دون مضرّة العشرة الاولى ١٠ المقدّم ذكرها٬ فالحالة الأولى الفصد عقب الجماع وبعد الاستحمام [٦]المخلّد [٧]وفى حال الامتلآء من الطعام وفى حال امتلآء المعدة [٨] والمعآء من [٩]الثفل [و]فى حال شدّة البرد والحرّ فهذه احوال يتوقّى الفصد فيها أيضًا٬ واعلم انّ الفصد له وقتان وقت اختيار ووقت اضطرار p. 198 فامّا وقت الاختيار فهو ضحوة النهار بعد تمام الهضم والنفض وامّا وقت ١٥ الاضطرار فهو الوقت الموجب الّذى لا يتّسع تأخيره ولا يلتفت فيه الى سبب مانع٬ وينبغى للمفتصد ان لا يمتلئ من الطعام بعده بل يتدرّج فى الغذآء ويلطّفه ولا [١٠]يغتاظ بعده بل يميل الى الاستلقآء ويحذر [١١]النوم عقب الفصد فإنّه يحدث انكسارًا فى الأعضاء ومن افتصد وتورّمت عليه اليد فليفصد فى اليد الأخرى بمقدار الاحتمال٬ فصل ٢٠

(١) NR, M, C مضى; IB (*Machriq*) رضى
(٢) M الاحزان
(٣) C, D المتلجلج
(٤) O الوهاء; NR المرهلة
(٥)—(٥) C يكشف الفاصد عنها
(٦) O المحلّل
(٧) C, D omit و
(٨) M adds من غيره
(٩) D البقل; C الثقل
(١٠) O, M يرتاض
(١١) NR اليوم

وينبغي ان يكون مع الفاصد مباضع كثيرة في [١]ذوات الشعيرة[١] وغيرها ويكون معه [٢]وتر ليشدّ الذراع به وان يكون معه نافحة المسك وأقراصه حتّى اذا عرض للمفصود غشي [٣]بادر [٤]يشمّمه النافحة ويجرّعه من اقراص المسك شيئًا فتنتعش قوّته بذلك· وليمسح رأس مبضعه بالزيت
٥ الطيّب فإنّه لا يوجع عند [٥]البضع غير أنّه لا يلتحم سريعا واذا اخذ المبضع فليأخذها بالإبهام والوسطى ويترك السبّابة [٦]للجسّ ولينـزل نشلًا ولا يغرز غرزًا·

واعلم انّه ينبغي ان يوسّع [٧]الضربة في الشتاء لئلّا بجمد الدم ويضيّق الضربة في الصيف لئلّا يسرع اليه الغشاوة وان يحفظ صحّة قوّة المفصود ومتى
١٠ تغيّر لون الدم او حدث غشي او ضعف في البدن فليبادر الى [٨]شدّه ومسكه·

فصل واعلم انّ العروق المفصودة كثيرة منها عروق في الرأس وعروق في اليدين وعروق في البدن وعروق في الرجلين وعروق [٩]في الشرايين فيمتحنهم المحتسب بمعرفتها وبما [١٠]جاورها من العضل [١١]والشرايين وسأذكر ما اشتهر منها امّا عروق الرأس المفصودة [١٢]فعرق الجبهة وهو
١٥ المنتصب ما بين الحاجبين وفصده ينفع من ثقل الرأس وثقل العينين والصداع الدائم ومنها [١٣]العرق الّذي فوق الهامة وفصده ينفع من الشقيقة· وعروق الرأس منها العرقان [١٤]البارعان [١٥]الملويان على الصدغين وفصدهما

---

(١)-(١) O دواب السعيرة; NR دوات الشعيرة; M دوات السعره; C دواة السعيرة
(٢) NR differs in what follows
(٣) O, M, C نادر
(٤) M يشتمه
(٥) C الفصد
(٦) O الحسر; M الحسن
(٧) NR المبضع
(٨) M سدّه
(٩) O, M, NR شرانين; O omits في
(١٠) O, C, NR جاوره
(١١) O, M, NR شرانين
(١٢) O عروق في الجبهة
(١٣) O العروق
(١٤) Not NR; O بازغان
(١٥) O, M, D الملوكان; C المملوكان

ينفع من الرمد والدمعة وجرب الاجفان، ومنها عرقان يسمّيان (١)الوصواف من خلف الأذنين (٢)يفصدان لقطع(٢) النسل فيحلفهم المحتسب ان لا يفصدوا احدًا فيهما لأنّ ذلك يقطع النسل وفعل هذا حرام. ومنها عروق الشفتين وفصدها ينفع من قروح الفم (٣)والقلاع وأوجاع اللثة وأورامها ومنها العروق الّتى تحت اللسان (٤)وفصدها ينفع ٥ للخوانيق وأورام (٥)الرأس، M f. 73b

p. 200 وامّا عروق اليدين فستّة القيفال والأكحل والباسليق (٦)وحبل الذراع الوحشي والأَسَيْلم والإبطي وهو شعبة من الباسليق (٧)واسلم هذه العروق القيفال، وينبغى ان ينحى فى فصده رأس العضلة الى موضع ليّن ويوسّع (٨)بضعه ان أراد (٩)ان (١٠)يثنّى، وامّا الاكحل ففى فصده خطر ١٠ عظيم لأجل العضلة الّتى تحته وربّما وقعت بين (١١)عصبين وربّما كان فوقها عصبة دقيقة مدوّرة كالوتر فيجب ان يعرف ذلك ويجتنب فى حال الفصد ويحتاط ان تصيبه الضربة فيحدث منها حدث مزمن، وامّا الباسليق فعظيم الخطر ايضًا (١٢)لوقوع الشريان تحته فيجب ان يحتاط لذلك فانّ الشريان اذا بضع لم (١٣)يرقأ دمه، فأمّا الاسيلم فالأصوب ان ١٥ يفصد (١٤)طويلًا وحبل الذراع يفصد مؤرّبًا،

فصل

وامّا عروق الرجلين فاربعة منها عرق النسا ويفصد عند الجانب الوحشي من الكعب فان (١٥)خفي فليفصد فى الشعبة الّتى بين الخنصر والبنصر

---

(١) O الواصواق
(٢)—(٢) O يقصدان بقطع
(٣) O القلاح
(٤) O, M فصدهما
(٥) NR اللوزتين
(٦) O حنك
(٧) C واسم
(٨) C بعضه
(٩) O, M, C omit
(١٠) O, C يبني; M بليى
(١١) M عصبتين C ;عضلين
(١٢) O لو وقع
(١٣) O, M, C, NR يرق
(١٤) NR طولا
(١٥) O عفى

(١)ومنفعة ذلك عظيمة سيّما فى (٢)النقرس، ومنها عرق الصافن وهو على الجانب (٣)الايسر وهو اظهر من عرق النسا وفصده ينفع من البواسير (٤)وبدر (٥)الطمث وينفع الاعضاء التى تحت الكبد، ومنها عرق (٦)مأبض الركبة وهو مثل الصافن فى النفع، ومنها العرق (٧)الّذى خلف العرقوب p. 201
٥ وكأنّه شعبة من الصافن فمنفعة فصده مثل الصافن، (٨)والّذى يجوز فصده(٨) على الاكثر شريان الصدغين والشريان (٩)الّذى بين الابهام والسبّابة وقد أمر جالينوس بفصده فى المنام. فصل M f. 74a

والحجامة عظيمة المنفعة وهى اقلّ خطرًا من الفصادة وينبغى ان يكون الحجّام خفيفًا رشيقًا خبيرًا بالصناعة وان يخفّ يده فى (١٠)الشروط
١٠ ويستعجل ثمّ يعلق المحجمة وعلامة خفّة يده ألّا يوجع المحجوم، فصل

وافضل أوقات الحجامة الساعة الثانية والثالثة من النهار، وامّا منافع الحجامة فإنّها كثيرة تنفع من ثقل الحاجبين وجرب العينين والبخر فى الفم غير انّها تورث النسيان كما قال النبيّ صلّعم انّ (١١)مؤخّر الدماغ موضع الحفظ وتضعفه الحجامة(١١)، فصل

١٥ ويكون معه آلة الختان وهو الموس (١٢)والمقصّ لأنّ الختان فرض واجب على الرجال والنساء وبهذا قال عامّة اهل العلم وقال ابو حنيفة الختان سنّة مؤكّدة وليس بواجب وبعض اصحابه يقول انّه واجب وليس بفرض ودليلنا ما رُوِي عن النبيّ صلّعم انّه قال لرجل أسلِمْ أَلْقِ عنك (١٣)شعار الكفر واختتن، ولانّه قطع شيء من البدن فى حقّ الله تعالى

---

(١) O, M, C معرفة
(٢) O, M النفرس؛ C النفوس
(٣) M, C الانسى
(٤) C, NR يدر
(٥) M الطهر
(٦) M omits
(٧) O, NR التى
(٨)—(٨) O والّتى... فصدها
(٩) M الّذان
(١٠) C الشرطات
(١١)—(١١) O الحجامة تضعف الحجامة
(١٢) M المعبض؛ C المقبض
(١٣) O, M, C شعر

p. 202 فوجب ان يكون واجبًا كالقطع في السرقة. فاذا ثبت هذا فصفة الختان في الرجل ان يقطع منه الغلفة التى توارى الحشفة، وامّا المرأة فموضع الختان منها الجلدة التى فى أعلا الفرج وهو فوق الثقب الّذى يخرج منه البول فانّ اسفل الفرج مجرى الحيض والولد وأعلاه [١]ثقبة كثقبة[١] الإحليل يخرج منه البول وفوق ذلك قطعة جلدة كعرف الديك وهو ٥ موضع الختان فيقطع من أعلا تلك الجلدة وفى هذا ورد قوله صلّعم [٢]لأمّ عطيّة[٢] الخاتنة أسمى ولا [٣]تنهكى فانّه أسنى لوجهها وأحظى لها
M f. 74b عند زوجها يعنى خذى طرف الجلدة لا تستأصليها، فاذا ثبت هذا فعلى الرجل والمرأة ان يفعلا ذلك بانفسهما واولادهما فان اخلّا به اجبرهما الامام على فعله لانّه حقّ واجب، ١٠

فلو ختن الحجّام فاخطأ فأصاب الحشفة وجب عليه الضمان لانّه فوّت ما لم يؤذن له فى تفويته من غير ضرورة واذا فعل ذلك الامام فمات المختون نُظِر فإن كان الهواء معتدلًا فلا ضمان عليه لانّه مات من قطع واجب وان كان فى شدّة حرّ او برد فعليه الضمان، وقال فى [٤]الجديد لا ضمان عليه واختلف اصحابنا فى المسألة على طريقين ١٥
p. 203 فمنهم من قال لا فصل بين [٥]المسألتين ومنهم من فرّق بما ذكرناه فإذا قلنا لا ضمان عليه فلا كلام واذا قلنا يضمن؟ فبكم يضمن فيه وجهان احدهما يضمن بكمال الدية لانّه فرّط فى ذلك والثانى يضمن النصف لانّه مات من فعل واجب [٦]ومخطر وايّ موضع قلنا يضمن فيه قولان احدهما على عاقلته والثانى فى بيت المال، والله اعلم، ٢٠

---

(١)—(١) O بقية (٢)—(٢) M لاعضه
(٣) O تهتكى (٤) M الحديث
(٥) M المسلمين (٦) M محظور; C محضور

الباب الخامس والاربعون

[1]فى الحسبة على الأطبّآء[2] والكحّالين والجرائحيين والمجبّرين

الطبّ علم نظري [3]وعملي اباحت الشريعة [4]تعلّمه لما فيه من حفظ الصحّة ودفع العلل والامراض [5]عن هذه البنية الشريفة [6]وقد ورد فى ذلك احاديث فمنها ما ورد عن عطاء ابن السائب قال دخلتُ على ابى عبد الرحمن الاسلميّ اعوده فاراد غلام له ان يداويه [7]فنهيته فقال دعه M f. 75a
٥ فإنّى سمعت [8]عبد اللّه بن مسعود يخبر عن[8] رسول اللّه صلّعم[9] انّه قال[9] ما أنزل اللّه دآءً الّا وأنزل له دوآءً وربّما قال [10]سفيان شفآء علمه مَن علّمه وجهله من جهّله وعن عطاء بن ابى هريرة انّ رسول اللّه صلّعم قال يا ايّها الناس تداووا فانّ اللّه لم ينزل داءً إلّا وأنزل له [11]شفاءً وعن جابر قال بعث رسول اللّه صلّعم طبيبًا الى أبيّ بن كعب p. 204
١٠ فكواه وعن جابر قال [12]رُمِىَ رجل[12] يوم الاحزاب [13]على الحلّة[13] فكواه النبيّ صلّعم بيده وعن ابى هريرة قال [14]احتفّ برجل من الانصار يوم أُحُد من اصحاب النبيّ صلّعم فدعا له النبيّ طبيبين كانا بالمدينة

---

(١) NR *Bāb* 37
(٢) M, C add الطبايعيّة
(٣) C omits; O غلم; M علمى
(٤) NR علمه وعمله; M بعلمه
(٥) O, M, D على; C خوفا على
(٦)—(٦) on page ١٦٦ not in NR
(٧) M فنبهته
(٨)—(٨) O omits
(٩)—(٩) O يقبول
(١٠) M سعبان; O سفين
(١١) M, C دواءً
(١٢)—(١٢) M ارى رجلا
(١٣)—(١٣) M عن الكحليه; O على الحلة; C على اكحله
(١٤) O احتف; M احف [احز؟]

فقال عالجاه فقالا يا رسول الله انّا كنّا نعالج ونحتال فى الجاهليّة فلمّا جاء الاسلام فما هو إلّا التوكّل فقال عالجاه فإنّ الّذى أنزل الداء أنزل الدواء ثمّ جعل فيه شفاءً فعالجاه فبرئ'

وهو من فروض الكفاية ولا قائم به من المسلمين وكم من بلد ليس فيه طبيب الّا من اهل الذمّة ولا يجوز قبول شهادتهم فيما يتعلّق ٥ [١]بالاطبّاء من احكام[١] الطبّ ولا نرى احدًا يشتغل به ويتهافتون على علم الفقه لا سيّما الخلافيّات والجدليّات والبلد مشحون من الفقهاء ممن يشتغل بالفتوى والجواب عن الوقائع فليت شعرى كيف [٢]يرخّص الدين فى [٣]الاشتغال بفرض كفاية قد قام به جماعة واهمال ما لا قائم به هل لهذا سبب إلّا أن الطبّ ليس يتيسّر التوصّل به الى تولّى القضاء والحكومة ١٠ والتقدّم به على الاقران والتسلّط على الأعداء هيهات قد اندرس علم الدين فالله المستعان وإليه الملاذ بأن يعيدنا من هذا الغرور الّذى يسخط الرحمن ويضحك الشيطان'

M f. 75b
p. 205

فصل

[٤]والطبيب هو العارف بتركيب البدن ومزاج الأعضآء والأمراض الحادثة فيها واسبابها واعراضها وعلاماتها والادوية النافعة فيها والاعتياض عمّا لم ١٥ يوجد منها والوجه فى استخراجها وطريق مداواتها [٥]بالتساوى بين الامراض والادوية فى كمّيّاتها ويخالف بينها وبين كيفيّاتها فمن لم يكن كذلك فلا [٦]يُجْعَل له مداواة المرضى ولا يجوز له الاقدام على علاج يُخاطَر فيه ولا يتعرّض لما لا علم له فيه وفى حديث [٧]عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدّه قال قال رسول الله صلّعم من تطبّب ولم ٢٠ يُعلَم منه طبّ قبل ذلك فهو ضامن'

وينبغى ان يكون لهم مقدّم من اهل صناعتهم فقد حُكِىَ انّ ملوك

---

(١)—(١) O بالطبّ من احكامه (٢) O يرخص; M يرحض
(٣) O الاستعمال (٤) NR resumes (٥) M, O ليساوى
(٦) M يحلّ (٧) O عمر

اليونان كانوا يجعلون فى كلّ مدينة حكيمًا مشهورًا بالحكمة ثمّ يعرضون عليه بقية اطبّآء البلد فيمتحنهم فمن وجده مقصّرا فى علمه أمره بالاشتغال وقرآة العلم ونهاه عن المداواة٠

p. 206 وينبغى اذا دخل الطبيب على المريض سأله عن سبب مرضه وعن ما
٥ يجد من الألم ثمّ يرتّب له قانونًا من الاشربة وغيره من العقاقير ثمّ يكتب نسخةً لاوليآء المريض بشهادة من حضر معه عند المريض واذا كان من الغد حضر ونظر الى دآئه [1]ونظر الى[1] قارورته وسأل المريض
M I. 76a هل تناقص به المرض ام لا ثمّ يرتّب له ما ينبغى على حسب مقتضى الحال ويكتب له نسخةً ويسلّمها لاهله وفى اليوم الثالث كذالك وفى اليوم الرابع
١٠ كذلك وهكذا الى ان [2]يبرأ المريض او يموت فان برئ من مرضه اخذ الطبيب أجرته وكرامته وان مات حضر اوليآؤه عند الحكيم المشهور وعرضوا عليه النسخ الّتى كتبها لهم الطبيب فان رآها على مقتضى الحكمة وصناعة الطبّ من غير تفريط ولا تقصير من [3]الطبيب قال هذا [4]قُضِيَ [5]بفروغ أجله وان رأى الأمر بخلاف ذلك قال لهم خذوا دية صاحبكم من
١٥ الطبيب فانّه هو الّذى قتله بسوء صناعته وتفريطه٠ فكانوا يحتاطون على هذه الصورة الشريفة الى هذا الحدّ حتّى لا يتعاطى الطبّ من ليس من اهله ولا يتهاون الطبيب فى شىء منه٠ وينبغى للمحتسب ان يأخذ
p. 207 عليهم عهد أبقراط الّذى اخذه على سائر الاطبّاء ويحلفهم ان لا يعطوا احدًا دواءً مضرًّا ولا [6]يركّبوا له سمًّا ولا يصفوا [7]سمام عند احد من
٢٠ العامّة ولا يذكروا للنسآء الدوآء الّذى يسقط الأجنّة ولا للرجال الّذى يقطع النسل وليغضّوا ابصارهم [8]عن المحارم عند دخولهم على المرضى

(١)--(١) M, C ورفع (٢) O, M, C يبرى ; NR سبرى
(٣) O, C الطبّ (٤) O قضاء
(٥) O, M بفروع (٦) *sic* NR, O
(٧) O, M, C, NR سمائم (٨) O عند

ولا يفشوا الأسرار ولا يهتكوا الأستار ولا يتعرّضوا لما ينكر عليهم فيه، (١)

فصل

وامّا الكحّالون فيمتحنهم المحتسب بكتاب (٢)حنين بن اسحق اعنى العشر مقالات فى العين فمن وجده (٣)قيّمًا (٤)فيما امتحنه به عارفًا بتشريح طبقات العين وعدد (٥)السبعة وعدد رطوباتها الثلاثة وعدد امراضها ٥ الثلاثة وما يتفرّع من ذلك من الأمراض وكان خبيرًا بتركيب الأكحال وأمزجة العقاقير أذن له المحتسب بالتصدّى لمداواة اعين الناس ولا ينبغى ان (٦)يفرّط فى شىء من آلات صنعته مثل صنانير (٧)السبل والظفر ومباضع M f. 76b الفصد ودرج المكاحل وغير ذلك، وامّا (٨)كحّالو الطرقات فلا يوثق باكثرهم اذ لا دين لهم ويصدّهم عن التهجّم على اعين الناس (٩)بالبضع والكحل ١٠ بغير علم (١٠)ومخبرة.بالامراض والعلل الحادثة ولا ينبغى لأحد ان يركن اليهم فى معالجة عينيه ولا يثق باكحالهم (١١)واشيافهم فانّ منهم من p. 208 يصنع اشيافا اصلها النشا والصمغ (١٢)ويصبغها ألوانًا مختلفةً (١٢)فيصبغ (١٣)الأحمر بالسيلقون (١٤)والأخضر بالكركم والنيل والأسود (١٥)بالقاقيا

(١) NR adds وينبغى للطبيب ان يكون عنده جميع آلات الطبّ على الكمال وهى كلبات الاضراس ومكاوى الطحال وكلبات العلق وزرّاقات القولنج وزرّاقات الذكر وملزم البواسير ومخرط المناخير ومنخل البواصير وقالب التشمير ورصاص التثقيل ومفتاح الرحم وبوار النسآء ومكمدة الحشاء وقدح الشوصة وغير ذلك ممّا يحتاج اليه فى صناعة الطبّ غير آلة الكحّالين والجرائحيّين ممّا ياتى ذكره الخ،

(٢) O حبير
(٣) M, C, NR omit
(٤) O omits
(٥) M التبعة
(٦) M يفرط
(٧) O, M, C النشل
(٨) O, M, C, NR كحّالون
(٩) M, C, NR بالقطع
(١٠) O مجيرة
(١١) NR اشيافاتهم ; M اشافهم
(١٢) O يصنع
(١٣) O, M احمرًا
(١٤) O والآخر
(١٥) O بالقايا ; M بالقافنا

والاصفر بالزعفران ومنهم من يجعل اشيافًا من [١]ماميثا ويعجنه بالصمغ
ومنهم من يجعل كحلًا من نوى الاهليلج المحروق والفلفل وجميع
غشوش اكحالهم لا يمكن حصرها فيحلفهم المحتسب على ذلك اذ لا
يمكنه منعهم من الجلوس [٢]لمعالجة اعين الناس[٢]، فصل

٥ وامّا المجبّرون فلا يحلّ لأحد ان يتصدّى [٣]للجبر الّا بعد ان يعرف
المقالة السادسة [٤]من كنّاش فوليس فى[٤] الجبر وان يعلم عدد [٥]عظام
الآدمي وهي مائتا عظم وثمانية [٦]واربعون اعظم وصورة كلّ عظم منها
وشكله وقدره حتّى اذا انكسر منها [٧]شيء او انخلع ردّه الى موضعه على
هيئته الّتى كان عليها فيمتحنهم المحتسب على ذلك،

١٠ فصل وامّا الجرائحيّون فيجب عليهم معرفة كتاب جالينوس المعروف
بقاطا جانس فى الجراحات والمراهم وان يعرفوا التشريح واعضاء الانسان M f. 77a
وما فيه من العضل والعروق والشرايين والاعصاب ليجتنب ذلك فى وقت
فتح المواد وقطع البواسير وان يكون معه دست المباضع فيه مباضع مدوّرات p. 209
الرأس والمؤرّبات [٨]والحربات وفأس الجبهة ومنشار القطع [٩]ومخرقة الاذن
١٥ [١٠]وورد السلع ومرهمدان المراهم ودواء الكندر القاطع للدم، ومنهم من
[١١]يهرّجون على الناس بعظام تكون معهم [١٢]فيدفنونها فى الجرح ثمّ
يخرجونها بمحضر من الناس ويزعمون انّ أدويتهم القاطعة اخرجتها
ومنهم من يصنع مراهم من الكلس المغسول بالزيت ثمّ يصبغ لونه احمر
بالمغرة واخضر بالكركم والنيل والأسود بالفحم المسحوق، فيعتبر عليهم ذلك،

---

(١) O, C مايها (٢)—(٢) O, C omit (٣) C للتجبير
(٤)—(٤) *sic* NR *recte*. O, M, C فى كتاب قوانين; IB كتابى فولس
(٥) NR اعضاء (٦) O, M, C omit
(٧) O, C شيئًا (٨) O حربان; NR حوبات; M الحرمان
(٩) NR, M مجرفة (١٠) O, M, C ورد
(١١) NR يهرجون; M يهرج; C يبهرجون (١٢) NR فيرسّونها

الباب السادس والاربعون

(١) في الحسبة على مودبين الصبيان

لا يجوز تعليم الخطّ في المساجد لانّ النبيّ صلّعم امر بتنزيه المساجد من الصبيان والمجانين لانّهم يسوّدون حيطانها وينجسون ارضها اذ لا يحترزون من البول وسائر النجاسات بل يامرهم ان يتخذوا للتعليم مواضع شرحة في اطراف الاسواق، ويُمْنَعون ايضًا من التعليم في بيوتهم،

فصل :

p. 210 واعلم انّها (٢)اجلّ المعايش لقوله صلّعم خيركم من تعلّم القران وعلّمه وفي حديث آخر خير من مشى على الأرض المعلّمون الذين كلّما خلق الدين جدّدوه، فحينئذ يشترط في المعلّم ان يكون من اهل الصلاح والعفّة والامانة حافظًا للكتاب العزيز حسن الخطّ ويدري الحساب والأولى ان يكون مزوّجا ولا يفسح لعازب ان يفتح مكتبًا لتعليم الصبيان الّا ان ١٠ يكون شيخا كبيرا وقد اشتهر بالدين والخير ومع ذلك فلا يؤذن له بالتعليم الّا بتركية مرضيّة وثبوت اهليّته لذلك (٣)وينبغي للمؤدّب ان يترفّق بالصغير وان يعلّمه السور القصار من القرآن بعد حذاقته(٣) بمعرفة الحروف وضبطها بالشكل ويدرّجه بذلك حتّى (٤) يألفه (٥)طبعًا، ثمّ يعرّفه عقائد (٦)السنن ثمّ اصول الحساب وما يستحسن من المراسلات (٧) وفي ١٥ (٨)وقت بطالة العادة(٨) يامرهم بتجويد الخطّ (٩)على المثال ويكلّفهم عرض

---

(١) NR *Bāb* 38 — (٢) O احلّ ; M اجل

(٣)—(٣) O omits — (٤) M inserts بالغه

(٥) NR طبعه — (٦) O السين

(٧) NR adds والاشعار دون سخيفها ومسترذلها

(٨)—(٨) NR الرواح — (٩) O, M C omit

ما أملاه عليهم حفظًا غائبًا لا نظرًا، ومن كان عمره [١]سبع سنين أمره
بالصلاة فى جماعة لانّ النبيّ صلّعم قال علّموا صبيانكم الصلاة لسبع
واضربوهم على تركها لعشر، ويأمرهم ببرّ الوالدَيْن والانقياد لامرهما بالسمع
والطاعة والسلام عليهما وتقبيل [٢]اياديهما عند الدخول اليهما، ويضربهم
٥ على إسآءة الأدب والفحش من الكلام وغير ذلك من الافعال الخارجة عن p. 211
قانون الشرع مثل اللعب [٣]بالكعب والبيض [٤]والنرد وجميع انواع القمار،
ولا يضرب [٥]صبيًّا بعصى غلظة تكسر العظم ولا رقيقة [٦]لا تؤلم الجسم
بل تكون وسطًا ويتّخذ [٧]مجلدًا [٨]عريض السير ويعتمد بضربه على
[٩]الألايا والافخاذ [١٠]واسافل الرجلين لانّ هذه المواضع لا يخشى منها
١٠ مرض ولا غائلة، وينبغى للمؤدّب ان لا يستخدم احد الصبيان فى
حوائجه واشغاله التى فيها عار على آبائهم كنقل التراب والزبل وحمل
الحجارة وغير ذلك ولا يرسله الى داره وهى خالية لئلّا يتطرّق اليه التهمة
ولا يرسل صبيًّا مع امرأة لكتب كتاب ولا غير ذلك فانّ جماعة الفسّاق M f. 78a
يحتالون على الصبيان بذلك، ويكون [١١]السائق لهم امينًا ثقةً متأهّلًا
١٥ فانّه يتسلّم الصبيان فى الغدوّ والرواح وينفرد بهم فى الاماكن الخالية
ويدخل على [١٢]الصبيان [١٣]فى بيوتهم، ولا يعلّم الخطّ إمرأةً ولا جاريةً
فقد ورد النهى بذلك [١٤]لقوله صلّعم لا تعلّموا نسآءكم الكتابة ولا
[١٥]تسكنوهم الغرف ولكن [١٥]علّموهنّ سورة النور وقيل انّ المرأة التى

(١) NR فوق سبع; O تسع (٢) *sic* NR ايديهما
(٣) O omits (٤) O, C الرند; NR نرد
(٥) O صبى (٦) *sic* IB (*Machriq* x, 1085); O, M, C omit
(٧) M, C مجلبا (٨) M عظيم
(٩) O, M, C اللوايا (١٠) O اسافيل
(١١) M السابق; C inserts العريف على الصبيان و
(١٢) NR ? النسوان (١٣) C, NR omit
(١٤) M يقوله (١٥) O, M, C علموهم

تتعلّم الخطّ كمثل الحيّة تُسقَى سمًّا' وينبغى ان يمنع الصبيان من حفظ [١]شيئًا من شعر ابن الحجّاج [٢] والنظر فيه [٣]ويزجرهم [٤]على ذلك[٤]'

الباب السابع والاربعون

فى الحسبة على القومة والموذّنين [٥]

p. 212

وينبغى ان يشرف المحتسب على الجوامع والمساجد ويأمر قومتها بكنسها وتنظيفها فى كلّ يوم من الاوساخ ونفض حصرها من الغبار ٥ ومسح حيطانها وغسل قناديلها [٦]واشعالها بالذكر والوقود فى كلّ ليلة ويلزم بغلق ابوابها عقب الصلوات وصيانتها من الصبيان والمجانين وممّن يأكل فيها الطعام وينام او يعمل صناعةً او يبيع فيها سلعةً او ينشد فيها [٧]ضالّةً او يجلس فيها لحديث الدنيا فجميع ذلك فقد ورد الشرع [٨] بتنزيه المساجد عنه وكراهيّة فعله' ويتقدّم الى جيران كلّ مسجد ١٠ بالمواظبة على صلاة الجماعة عند سماع الأذان لاظهار معالم الدين واشعار شعائر الاسلام لقوله صلّعم لا صلاة لجار المسجد الّا فى المسجد M f. 78b وفى الحديث صلاة الجماعة تُفَضَّل على صلاة [٩]الفذّ بسبع وعشرين

(١) O, NR شيء

(٢) NR adds والنظر فيه ويضربهم على ذلك وكذلك ديوان صريع الدلاء فإنّه لا خير فيه'

(٣) M ويضربهم (٤)—(٤) O omits

(٥) No corresponding separate section in NR; but cf. a *faṣl* of *Bāb* 40 and *Bāb* 88 of Ibn Bassām

(٦) O, C اشغالها (٧) O ضاله

(٨) M adds الشريف (٩) O الفد

درجة وفى الحديث اذا توضّأ فأحسن الوضوء ثمّ خرج الى المسجد لا يُخرجه الّا الصلاة [١]لم يخط[١] خطوةً الّا رُفعَت له بها درجة وحُطّ عنه بها خطيّة فاذا صلّى لم تزل الملائكة تصلّى عليه ما دام فى مصلّاه تقول اللهمّ صلّ عليه اللهمّ ارحمه ولا يزال [٢]احدهم فى صلاة ما انتظرَ وفى الحديث لو يعلم الناس ما فى النداء والصفّ الاوّل ثمّ لا يجدوا الّا ان يستهمّوا عليه [٣]لاستهمّوا عليه ولو يعلمون ما فى [٤]التهجير لاستبقوا عليه ولو يعلمون ما فى العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوًا،

ويستحبّ لجيران المساجد عند ما [٥]يسمعون [٦]الاذان ان يبادروا فى المشى للمساجد لتحصل لهم هذه الفضيلة،

ويشترط فى الامام ان يكون رجلًا عاقلًا قارئًا فقيهًا سليم اللفظ من رتّ او لثغ فإن كان صبيًّا او عبدًا او فاسقًا صحّت امامته ولا تنعقد ولايته لانّ الصغر والرقّ والفسق يمنع من الولاية ولا [٧]يمنع من الامامة وقد أمر رسول الله صلّعم عمرو بن سلمة ان يصلّى بقومه وكان صغيرًا لأنّه كان اقرأهم، واقلّ ما يلزم هذا الامام ان يكون [٨]لازم القرآن حافظًا عالمًا باحكام الصلاة والاولى ان يكون فقيهًا حافظًا للقرآن واذا اجتمع [٩]فقيه ليس بقارئ وقارئ ليس بفقيه كان الفقيه اولى اذا كان [١٠]هو يقوّم الفاتحة لانّ ما يلزم من القرآن محصورٌ وما يلزم من الحوادث غير محصور،

ومن مهمّات الصلاة يوم الجمعة الّذى هو فى الايّام بمنزلة الأعياد فى الاعوام وفيه الساعة المخصوصة بالدعآء المجاب الّتى ما صادفها عبد الّا

p. 213 — M f. 79a — p. 214

(١)—(١) O لا يخطوا (٢) M, C احدكم; C adds الصلاة
(٣) C لا استهموا (٤) M التهجر (٥) O, C يسمعوا
(٦) M البدا (٧) M يمتنع (٨) C لام
(٩) O, M فقيها (١٠) O omits

ظفر [١]بالطلب [٢]فيامر الناس بابتداره فى البواكر والفوز فيه بقربات [٣]البدنات [٤]الاخاير فانّه اليوم الّذى لم تطلع الشمس على مثله وبه فُضّل هذا الدين على اهل الكتاب من قبله فهو واسطة عقد الايّام السبعة ولاشتماله على مجموع فضلها سُمّى يوم الجمعة، [٥]فليناديهم بالاجتماع اليها ورَاقِبْهم عند اوقات الأذان فى الاسواق الّتى هى معركة ٥ الشيطان فمن شُغِل عنها [٦]بتمييز مكسبه او لهى عنها بالاقبال على لهوه ولعبه فخُذْه بالآلة العمريّة الّتى تضع مِنْ قدره وتذيقه وبال أمره ولا يمنعك من ذى شيبة شيبته ولا من ذى هيئة هيئته فانّما هلك الذين قبلكم أنّهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحدّ، ١٠

وامّا الإمامة فى صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهآء فى وجوب تقليدها فذهب ابو حنيفة واهل العراق الى انّها من الولايات الواجبة وانّ صلاة الجمعة لا تصحّ إلّا [٧]بحضور السلطان او [٨]من يستنيبه فيها وذهب الامام الشافعي وفقهاء الحجاز الى انّ التقليد فيها ندب وانّ حضور السلطان فيها ليس بشرط فان أقامها [٩]المصلّون على شروطها انعقدت ١٥ وصحّت، ويجوز ان يكون الامام فيها عبدًا وإن لم [١٠]تنعقد ولايته وفى جواز امامة الصبيّ خلاف ولا يجوز إقامتها الّا باربعين رجلًا احرارًا مكلّفين لا يظعنون شتآءً ولا صيفًا من القرية الّتى [١١]تُقام فيها الجمعة الّا لحاجة والامام هو الحادى والاربعون على قول وقيل من جملة الاربعين، ومنها إن يكون الخطيب لابسًا لثوب اسود يغلب عليه الابريسم او ٢٠

(١) M بالاجابة
(٢) O فمن ; M فمر
(٣) O البديّات ; M البذنات
(٤) M الاحابر
(٥) O, M فناد فيهم
(٦) M بثمين ; O بتشمير
(٧) O omits
(٨) O مستنيبه
(٩) O المصلّى
(١٠) M ينعقد
(١١) M يقام

ممسكًا لسيف مذهّب فهو فسق والانكار عليه واجب وامّا مجرّد السواد فليس بمكروه لكنّه ليس بمحبوب اذ احبّ الثياب الى اللّه البياض ومن قال فى هذا انّه بدعة او مكروه اراد به لم يكن معهودًا فى العصر الاوّل ولكنّه اذا لم يَرِدْ فيه نهى فلا ينبغى ان يسمّى بدعةً ولا مكروهًا ولكنّه
٥ ترك الأحبّ٬

ويمنع المحتسب ايضًا مَن يتخطّى رقاب الناس يوم الجمعة بعد النداء لما فيه من الإيذاء٬ واذا كان فى آئمّة المساجد والجوامع من يطيل الصلاة حتّى يعجز عنها الضعيف وينقطع بها ذو الحاجات عن [١]حاجاته انكر المحتسب ذلك عليه كما انكر رسول اللّه صلّعم على معاذ حين
١٠ اطال الصلاة بقومه فقال أفتّان انت يا معاذ٬ وروى البخاريّ فى جامعه p. 216
عن ابى مسعود قال قال رجل يا رسول اللّه انّى لأتأخّر عن الصلاة فى M f. 80a
[٢]العجز ممّا يطيل بنا فلان فيها فغضب رسول اللّه صلّعم ما رأيته غضب فى موعظة كان اشدّ غضبًا منه يومئذ ثمّ قال يا ايّها الناس انّ منكم منفّرين فمَن أمَّ الناس [٣]فليخفّف فانّ خلفه الضعيف والكبير وذو
١٥ الحاجة٬

واذا قلّد السلطان فيها إمامًا كان احقّ بالامامة فيها من غيره وان كان أفضل منه وأعلم ولم يكن لغيره ان يتقدّم فيها مع حضوره فان غاب واستناب كان من استنابه فيها احقّ بالامامة وان لم يستنب فى غيبته استؤذن السلطان فيمن [٤]يقدم فيها فان تعذّر استئذانه فيها تراضى
٢٠ اهل المسجد بمن يؤمّهم لئلّا يتعطّل جماعتهم واذا صلّى امام هذا المسجد بجماعة وحضر من لم يدرك تلك الجماعةَ لم يكن لهم أن يصلّوا فيه جماعةً وصلّوا فرادى لما فيه من إظهار [٥]المباينة والتهمة [٦]بالمشاقّة والمخالفة٬

---

(١) O, M, C حاجاتهم (٢) M الفجر
(٣) M, C (فليوجز) فليتجوز (٤) M يتقدّم
(٥) M المنافسة (٦) O مساقة; M مسافقه

وفى الاعوام مواسم لصلوات مخصوصة كالتراويح من شهر رمضان
والرغائب فى اوّل جمعة من شهر رجب وليلة النصف من شعبان فإنّ
p. 217 المساجد تملأً فى هذه المواسم الّتى [١]تكثر فيها [٢]الاقلام فى [٣]كتب
الطاعات ومحو الآثام ومن حضرها وليس همّته الّا ان يمرّ بها طروقًا
ويواعد اليها [٤]اخدانه رفثًا وفسوقا فهولاء [٥]الخلق الّذين اضاعوا الصلاة ٥
واتبعوا الشهوات فابعث عليهم قومًا [٦]يسلبونهم سلبًا ويوجعونهم ضربًا
M f. 80b ويملؤون عيونهم مهابةً وقلوبهم رعبًا [٧]فانّ بيوت اللّه مطهّرة من الادناس
ولم تعمّر [٨]لشيطان الأنس وانّما عمرت [٩]للناس فلا يحضرها الّا راكع
وساجد او ذاكر وحامد فيجب على كلّ مسلم إظهار اركان الاسلام
واشهار الشريعة فى مقابلة ذلك لتقوى عقائد العامّة، فصل ١٠

ولا يؤذّن فى المنارة إلّا عدل ثقة امين عارف باوقات الصلوات لانّ
النبيّ صلّعم قال المؤذّنون أمناء والائمّة ضمناء [١٠]فارشد اللّه الائمّة
[١١]وغفر للمؤذّنين[١١] وينبغى للمحتسب ان يمتحنهم بمعرفة الاوقات
فمن لم يعرف ذلك منعه من الاذان حتّى يعرفها [١٢]لأنّه ربّما أذّن فى
غير الوقت فأفطر الصائم او فعل المحلوف عليه او يصلّون قبل الوقت ١٥
فلا تصحّ صلاتهم فيكون هو السبب فى افساد احوالهم فيجب عليه معرفة
p. 218 الوقت ويقرأ [١٣]باب الاذان والإقامة فى الفقه، ويستحبّ ان يكون
المؤذّن حسن الصوت وينهاه المحتسب عن [١٤]النغى فى الاذان وهو
التمطيط [١٥]الفاحش [١٦]والتطريب ويأمره اذا صعد المنارة ان يغضّ بصره

(١) O omits (٢) C الاقدام (٣) C كسب
(٤) O احداثه (٥) O, M الخلف (٦) O يسلبونها
(٧) O فسوت ; M فتنوب (٨) C لشياطين
(٩) O omits (١٠) NR (p. 97) فرحم
(١١)—(١١) M وعزّ المؤذّنون (١٢) M فإنّه
(١٣) O, C ايات (١٤) O البغى ; NR, C البعى ; IB التنغى
(١٥) O, C omit (١٦) M التطويل

عن النظر إلى (١)حريم الناس (٢)ودورهم وياخذ عليه العهد فى ذلك ولا يصعد الى المنارة غير المؤذّن فى اوقات الصلوات' وينبغى للمؤذّن ان يكون عارفًا بمنازل القمر وشكل كواكب المنازل ليعلم اوقات الليل ومضى ساعاته وهى ثمانية وعشرون منزلة الشَرَطَين والبُطَيْنُ والثُريّا والدَبَران
٥ والهَقْعة والهَنْعة والذراع والنَثْرة والطَرْف والجَبْهَة والخَرَتان والصَرْفة والعَوّآء والسماكَ والغَفْر والزُبَانَيَان والإكْليل والقَلْب والشَوْلة والنَعائم والبَلْدَة وسَعْد الذابح وسَعْد بُلَعَ وسعد السُعود وسعد الأُخْبية والفَرْغ المقدّم والفَرْغ المؤَخَّر وبَطْن الحُوط وهو الرِشآء' فهذه جملة (٣)عدد المنازل' والصبح (٤)يدوم يطلع فى كلّ منزلة من هذه ثلاثة عشر يومًا ثمّ ينتقل الى
١٠ المنزلة الّتى بعدها فإذا عرف المؤذّن فى ايّ منزلة هو الصبح نظر الى المنزلة (٥) (٦)المعترضة فى وسط السمآء فيعرف حينئذ الطالع والساقط وكم بينه وبين الصبح وهذا فيه علم وحساب يطول شرحه' (٧)

M f. 81a

ومن شرط المؤذّن ان يكون مسلمًا عاقلًا ذكرًا فلا يصحّ اذان كافر او امرأة او مجنون او سكران ويصحّ اذان الصبيّ المميّز'

p. 219

١٥ ويستحبّ الطهارة فى الاذان ويصحّ بدونها والكراهية فى الجنب (٨) اشدّ وليكن المؤذّن عارفًا بالاوقات كما تقدّم والاذان مثنّى والاقامة فرادى مع الإدراج وأن يكون قائمًا وهو مستقبل القبلة ويلتفت فى (٩)الحيعلتين يمينًا وشمالًا وصدره الى جهة القبلة ورفع الصوت فى الاذان ركن من اركانه والترتيب فى كلمات الأذان شرط من شروطه فلو عكس لم يعتد
٢٠ به وان فعله استهزآءً او استهتارًا عُزّر تعزيرًا بليغًا' ولا يؤذّن الّا لفريضة وما سوى ذلك من صلاة الكسوف والعيدَيْن والاستسقاء ينادَى لها الصلاة جامعةً'

---

(١) O دور (٢) O omits (٣) O اعداد
(٤) M بدوام (٥) O inserts الّتى بعدها (٦) M المعرضة
(٧) NR adds فمن اراد ذلك فعليه بكتاب الانوآء لابن قتيبة
(٨) O adds وفى الاقامة; M فى الامامة (٩) M الحيعلة
(LM)

وينبغي للمؤذّن ان يزيد في التذكار والتسبيح في ليالي رمضان
M f. 81b وينادي بالسحور أولًا ثمّ يشرب الماء ثمّ ينادي قُرْبَ الصباح ثمّ قَرُبَ
الاذان ثمّ بعد ذلك يطفى الفانوس ثمّ يؤذّن ومتى تعذّر عليه طفي
الفانوس كسره فانّ من لا يسمع الاذان لبعده انّما اعتماده في اكله
وشربه على رؤية الفانوس وايقاده وطفيه، ويجوز للمؤذّن اخذ الأجرة ٥
على الأذان وامّا الآئمّة فلا يجوز لهم اخذ الاجرة على الصلوات والامامة
p. 220 فان دُفِع للامام شيء من غير شرط جاز له اخذه على سبيل الهبة وان
رُزقوا من بيت المال جاز على الصحيح،

ويأمر المحتسب القَوَمَة ان يقفوا على ابواب [1]الجامع يوم الجمعة
ويمنعوا الصعاليك من الدخول [2]للكدية جملةً واحدةً ففي دخولهم ضرر ١٠
على الناس ويمنعوهم من الاشتغال بالذكر والعبادة فانّهم يشوّشون عليهم
في الصلاة لا سيّما من يقف ويحكي اخبارًا وقصصًا ما أنزل اللّه بها من
سلطان ويشتغلون العوامّ بسماع كلامهم عمّا حضروا لأجله، فيجب
على المحتسب منعهم من ذلك وأن يرسل من جهته أعوانًا للقومة
يساعدونهم على ذلك فهو من اكبر المصالح، [3]وكذلك من المكروه ١٥
ايضًا تكثير الاذان في الجامع وغيره مرّةً بعد [4]أخرى في مسجد واحد
في وقت واحد امّا من واحد او من جماعة فإنّه لا فائدة فيه اذا لم
يبق في المسجد غافل ولم يكن [5]الصوت ممّا[5] يخرج عن المسجد
حتّى يبلغ غير مَن في المسجد، وكلّ ذلك من المكروهات [6]المخالفة
لسنّة الصحابة [7]والسلف، ٢٠

فصل

M f. 82a ويأمر اهل القرآن بقرآءته كما أمر اللّه سبحانه وتعالى وينهاهم عن
تلحين القرآن وقراءته بالاصوات الملحّنة كما تلحّن الاغاني والاشعار

---

(١) M الجوامع (٢) M للتكدية (٣) O لذلك
(٤) M مرّه (٥)—(٥) M للصوت ما
(٦) M الخالفة (٧) O omits

فقد نهى الشرع عن ذلك قال النبيّ صلّعم اقرؤوا القرآن بلحون العرب واصواتها وايّاكم ولحون اهل العشق ولحون اهل الكتابين وسيجىء بعدى قوم يرجّعون القرآن ترجيع الغناء والنوح لا يجاوز حناجرهم [١]مفتونة قلوبهم وقلوب الّذين يعجبهم شأنهم٬ ولا يأتون الى جنازة من ٥ غير ان يستدعيهم وليّ الميّت واذا أُعْطُوا شىء من غير [٢]مسئلة جاز لهم اخذه على سبيل الهبة والله اعلم٬

p. 221

الباب الثامن والاربعون

فى الحسبة على الوعّاظ

يجب على المحتسب ان ينظر فى أمر الوعّاظ ولا يمكّن احدًا [٣] يتصدّى لهذا الفنّ الّا من اشتهر بين الناس بالدين والخير والفضيلة وأن يكون عالمًا بالعلوم الشرعيّة وعلم الأدب حافظًا للكتاب [٤]العزيز ١٠ ولاحاديث النبيّ صلّعم واخبار الصالحين وحكايات المتقدّمين ويمتحن بمسائل يُسْأل عنها من هذه الفنون فان اجاب والّا مُنِع كما اختبر الامام عليّ بن ابى طالب رضى الله عنه الحسن البصريّ رحمه الله تعالى وهو يتكلّم على الناس فقال له ما عماد الدين قال الورع قال فما آفته قال الطمع قال تكلّم الآن ان شئت٬ ومن كانت هذه [٥]الشروط ١٥ فيه مُكّن من الجلوس على المنبر فى الجوامع والمساجد فى ايّ بقعة أحبّ ومن لا يدرى ذلك وكان جاهلًا بذلك مُنِع من الكلام فان لم يمتنع [٦]ودام على كلامه عُزِّر ومن عرف شيئًا يسيرًا من كلام الوعّاظ

p. 222 M f. 82b

(١) M مقبوله (٢) O, C شرط (٣) O, C add ممّن
(٤) O omits (٥) M شرايط (٦) M داوم

وحفظ من الأحاديث وأخبار الصالحين قبل ذلك وقصد الكلام يسترزق به ويستعين على [١]قوته فيبيح له بشرط ألّا يصعد [٢]على منبر بل يقف على قدمَيْه فانّ رتبة صعود[٢] المنبر رتبة شريفة لا يليق ان يصعد عليه الّا من اشتهر[٣]بما وصفناه[٣] وكفى به علوًا سموًا فإنّ النبيّ صلّعم صعد عليه والخلفاء [٤]الراشدون من بعده والآئمّة وكان العصر الاوّل ٥ لا يصعد فيهم المنبر الّا احد رجلين خطيب فى جامع يوم الجمعة او يوم العيد او رجل عظيم الشأن يصعد المنبر يعظ الناس ويذكرهم الآخرة وينذرهم ويحذرهم ويخوّفهم ويحثّهم على العمل الصالح وكان للناس بذلك [٥]نفع عظيم[٥]

وفى زماننا هذا لا يُطْلَب الواعظ الّا لتمام [٦]شهر [٧]ميّت او لعقد نكاح ١٠ او لاجتماع هذيان ولا [٨]يجتمعون الناس عنده لسماع موعظة ولا لفائدة وانّما صار ذلك من نوع الفرح واللعب والاجتماع ويجرى فى المجلس امور لا تليق من أجتماع الرجال والنساء ورؤية بعضهم لبعض واشياء لا يليق ذكرها وهذا من البِدَع المضلّة وكان [٩]الأولى حسم [١٠]الباب فى[١٠] ذلك والمنع منه وان تعذّر فلا يمكّن من ذلك الّا رجلًا مشهورًا ١٥ بالدين [١١]والخير والفضيلة كما تقدّم، ومن شرطه ان يكون عاملًا للّه مجتهدًا قوّالًا فعّالا قال اللّه سبحانه وتعالى وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنْفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وقال يَعِظُكُمُ ٱللّٰهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا،

p. 223
M f. 83a
Qur. li, 55
Qur. xxiv, 16

والفقهاء والمتكلّمون والأدباء والنحاة [١٢]يُسَمُّون اهل الذكر والوعظ قُصّاصًا، قال بعض العلماء مجالس الوعظ خير المجالس وملابسها افخر ٢٠ الملابس فيها ترقّ قسوة القلوب وفيها يتاب من الذنوب ويُعْتَرَف بالعيوب

(١) M, C وقته (٢)—(٢) O omits (٣)—(٣) O بها وصفاته
(٤) O الراشدين (٥)—(٥) O, C نفعًا عظيمًا (٦) M سهو
(٧) M مت (٨) M يستمعون (٩) M الاوّل
(١٠)—(١٠) O omits (١١) M الخبرة (١٢) O يسمعون

وعند الواعظ تترقرق (١)العيون (٢)بالدموع على الخدود وببركته يزداد في الركوع والسجود' وقال انس بن مالك قال النبيّ صلّعم اذا رأيتم رياض الجنّة فارتعوا فيها قلنا يا رسول الله وما رياض الجنّة قال مجالس الذكر' وقال عبد الله بن عبّاس انّ الله عزّ وجلّ أوحى الى موسى عليه السلام ٥ انّ لامّة محمّد رياضًا تنبت المغفرة قال موسى وما هي قال حَلَق الذكر فيها (٣)دعاة يدعون اليّ وألوِيَتهم مثل الوية الانبياء يحثّون عبادي على الخير فيُبكونهم ويزهدونهم ويُرغبونهم ويحبّبونهم الى عبادي اولائك لهم الرحمة والمغفرة والرضوان الاكبر'

(٤)وللواعظ شروط منها ان يكون عالمًا بالكتاب والسنّة وان يكون مستقيم p. 224 ١٠ اللسان حسن البيان قال الله تعالى وَآتَيْنَاهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ. Qur. xxxviii, 19 ومن شرطه ان يكون صاحب اشارة ورموز فقد قيل ربّ إشارة ابلغ من عبارة وربّ لحظ ابلغ من لفظ وقال مالك بن دينار الواعظ الذي اذا دخلت بيته تعظك آلة بيته فترى إناء الوضوء وسجّادة الصلاة'

ومن المكروهات كلام (٥)القصّاص والوعّاظ الّذين (٦)يمزجون بكلامهم(٦) M f. 83b ١٥ البدع (٧) فالقاصّ ان كان يكذب في اخباره فهو فسق والانكار عليه واجب وكذا الواعظ المبتدع يجب منعه فلا يجوز حضور مجلسه الّا على قصد (٨)اظهار الردّ(٨) عليه فان لم يقدر فلا يجوز (٩)حضور سماع البدعة قال الله تعالى لنبيّه فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ Qur. vi, 67 غَيْرِهِ ومهما كان الواعظ شابًا متزيّنًا للنساء في ثيابه وهيئته كثير الاشعار ٢٠ والاشارات والحركات وقد حضر مجلسه النساء فهذا منكر يجب المنع منه فانّ الفساد اكثر من الصلاح (١٠)ويبين ذلك منه بقرائن احواله بل

---

(١) O, C omit (٢) O, C الدموع (٣) O, M دعا
(٤) M للوعاظ (٥) O القصص
(٦)—(٦) O يمزجون كلامهم (٧) O adds في القصص
(٨)—(٨) M الانكار والردّ (٩) O, C omit (١٠) M ويتبيّن

لا ينبغى ان يسلّم الوعظ الّا لمن ظاهره الورع وهيئته السكون والوقار وزيّه زيّ الصالحين والّا فلا يزداد الناس الّا تماديًا فى الضلال٬

ويجب ان يضرب بين النسآء والرجال حائلًا يمنع النظر اليهنّ فانّ p. 225 ذلك مظنّة الفساد والعادات تشهد لهذه المنكرات ويجب منع النساء من حضور المساجد للصلاة ومجالس الوعّاظ اذا خفن الفتنة بهنّ فقد ٥ منعتهنّ عائشة رضى اللّه عنها قيل لها انّ رسول اللّه صلّعم ما [١]منعهنّ من الجماعات فقالت لو علم رسول اللّه صلّعم ما[١] احدث النساء [٢]بعده لمنعهنّ وامّا [٣]اجتياز المرأة بالمسجد مستترةً فلا تمنع M f. 84a منه الّا أنّ الاولى ألّا تتّخذ المسجد مجازًا اصلًا وكذا قراءة [٤]القرآن بين يدَىْ الواعظ[٤] بالالحان على [٥]وجه يغيّر نظم القرآن ١٠ ويجاوز حدّ التنزيل منكر ومكروه شديد الكراهة انكره جماعة من السلف [٦]كما ذكرنا فى قراءة الجنآئز٬

الباب التاسع والاربعون

فى الحسبة على المنجّمين [٧]وكتّاب الرسائل[٧]

امّا المنجّمون فقد ورد فى ذلك احاديث دالّة على النهى بالاشتغال بهذا العلم لقوله صلّعم مى أتى [٨]حزّارًا فصدقه فى مقاله فقد كفر بما انزل اللّه على محمّد صلّعم وروى مسلم فى صحيحه قال حدثنا ١٠

(١)—(١) O omits; M منعهم
(٢) O بعدهنّ
(٣) O اختيار
(٤)—(٤) M القرانيين الوعاظ
(٥) M omits
(٦) O كقرآءة
(٧)—(٧) O omits
(٨) M عرّافًا

يحيى بن يحيى قال (١)قرأت على مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد الجهنى قال صلّى بنا رسول الله صلّعم صلاة الصبح بالحديبيّة فى أثر سمآء كانت من الليل فلمّا انصرف اقبل على الناس فقال هل تدرون ما ذا قال p. 226
٥ ربّكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال اصبح من عبادى مؤمن بى وكافر فامّا من قال مُطِرْنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكوكب وامّا من قال مُطِرْنا بنوء كذا وكذا فذاك كافر بى مؤمن بالكوكب فدلّ على انّ هذا علم ليس يعتمد فيه على شىء بل جعلوه احبولة (٢)لاخذ الرزق٬

١٠ وحينئذ يؤخذ عليهم وعلى كتّاب الرسائل انّهم لا يجلسوا فى درب ولا زقاق ولا فى حانوت بل على قارعة الطريق فانّ معظم من يجلس M f. 84b عندهم النسوان وقد صار فى هذا الزمان يجلس عند هؤلاء الكتّاب والمنجّمين من لا له حاجة عندهم من الشباب وغيرهم وليس لهم قصد سوى حضور امرأة تكشف نجمها او تكتب رسالةً او حاجةً لها فيشاكلها
١٥ ويتمكّن من الحديث معها بسبب جلوسه وجلوسها ويؤدّى ذلك إلى اشيآء لا يليق ذكرها فاذا كانوا على قارعة الطريق كان امرهم اسهل من جلوسهم فى حانوت او درب او غيره٬

ويلزمهم بالقسامة انّهم لا يكتبون لاحد من الناس شيئًا من الروحانيّات مثل محبّة وتهييج ونزيف ورمد وعقد لسان (٣) وغير ذلك p. 227
٢٠ فانّ السحر حرام فعله ومتى وجد احدًا يفعل ذلك عزّره ليرتدع به غيره٬ وكذلك كتّاب الرسائل يؤخذ عليهم الّا يكتبوا ما (٤)لا جرت به العادة من كتاب الشروط من مبايعة ولا عهدة ولا إجارة ولا وثيقة ولا فرضًا ولا ما هو من وظائف العدول وكتابتهم٬ ولا ينسخوا لاحد نسخة مسطور

---

(١) M قويت
(٢) O لاجل
(٣) C adds وصداع
(٤) C omits

بيده ولا عهدة ولا نسخة إجارة ولا يكتبوا لامرأة رسالةً لرجل اجنبيّ
فلا يكاد يخفى ذلك عليهم من خطابها له فى الكتاب ولا يكتبوا امرًا
يتعلّق بامور الدولة ولا يجاوزون ما جرت به العادة من كتابة رسالة
واستعلام خبر وما فيه فائدة مختصّة بالمرسل وما يتعدّى فيه ضرر للغير
ومتى وجد احدًا منهم خرج عن ذلك وكتب ما مُنِع منه اقامه ٥
المحتسب وادّبه فان تاب اعاده فان رجع عزّره'

M f. 85*a*

الباب الخمسون

يشتمل على معرفة الحدود والتعزيرات[1]

وغير ذلك ممّا لم نذكره فى هذا الكتاب' واذكر ما يلزم المحتسب
فعله من امور الحسبة فى مصالح الرعيّة غير ما ذكرنا' فمن ذلك
p. 228 السوط والدرّة'[2] امّا السوط فيتّخذ [3]وسطًا لا بالغليظ الشديد ولا
بالرقيق اللّيّن بل يكون من [4]وسطين حتّى لا يؤلم الجسم لما روى ١٠
زيد بن اسلم انّ رجلًا اعترف عند النبيّ صلّعم بالزناء فدعا له بالسوط
فأُتِى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد فقال دون هذا
فأتى بسوط [5] قد لان فضرب به'

وامّا الدرّة فتكون من جلد البقر او الجمل [6] مخروزة وتكون هذه
الآلة معلّقة على دكّة [7]المحتسب ليشاهدها الناس فترعد منها قلوب ١٥
المفسدين وينزجر بها اهل التدليس فاذا أُتِى له بمن زنى وهو بكر

---

(١) Cf. NR *Bāb* 40 (the last)
(٢) NR adds والطرطور
(٣) O omits
(٤) M قسطين
(٥) M adds لين
(٦) NR adds محشوّة بنوى التمر
(٧) M الحسبه

جلده مائة جلدة فى ملإ من الناس كما قال الله تعالى وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ويعنى بذلك الزانى وان يكون بالغًا عاقلًا مختارًا مسلمًا كان او ذمّيًّا او مرتدًّا ونعنى بقولنا زنى انّه وطئ امرأةً محرَّمةً عليه من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك ولا شبهة ملك ونعنى [1]بالوطء تغييب الحشفة فى الفرج واعلم انّ من وجوب الامور المعتبرة للحدّ العلم بالتحريم وانّما اعتبر العقل والبلوغ لانّ الصبيّ والمجنون ليسا من اهل التكليف للخبر المشهور٬

Qur. xxiv, 2

M f. 85b

٥

ويُضْرَب الرجل فى الحدّ والتعزير قائمًا ولا يُمَدّ ولا يُرْبَط لانّ لكلّ عضو قسطًا من الضرب ويتوقّى الوجه والرأس والفرج والخاصرة وسائر المواضع المخوفة لما رُوى انّ عليًّا كرم الله وجهه قال للجلّاد اضربه وأَعْطِ [2] كلّ عضو حقّه واتّق وجهه ومذاكيره٬ واعلم انّ [3]اكثر اصحاب الشافعيّ قالوا لا [4]يتّقى الراس لانّ أبا بكر رضى الله عنه قال للجلّاد اضرب الراس فإنّ الشيطان فى الراس ولانّه يكون مغطًّى فى العادة فلا يخاف افساده والخاصرة كالراس وقال ابو حنيفة يلزمه [5]اتّقاؤه وهو [6]اشبه لأنّ الضرب عليه [7]اخوف٬ ولا يُجرَّد بل يكون عليه قميص فان كان عليه جبّة محشوّة او فروة جُرِد منها لانّها تقيه الضرب٬ ولا يتولّى الضرب غير الرجال لانّهم ابصر به ولا يبلغ بالضرب [8]ما يجرح وينهر الدم٬ وامّا المرأة فتُضْرَب جالسةً فى إزارها لانّها عورة فاذا كانت قائمةً ربّما تكشّفت وتشدّ عليها ثيابها لتستتر بها٬ قال الشافعيّ رحمه الله ويلى ذلك منها امرأة يعنى شدّ الثياب عليها٬

١٠

p. 229

١٥

٢٠

M f. 86a

فان كان مُحْصَنًا فالرجم٬ والمحصن هو الذى اصاب زوجةً بعقد نكاح صحيح وان كان بكرًا فالحدّ وتغريب عامٍ٬ والبكر هو الذى

---

(١) O, M, C بالوطى (٢) M adds على (٣) M omits
(٤) O تتّقى (٥) M انفاده (٦) O اشبهه
(٧) M احوط (٨) O ان

لم يطأ زوجةً بنكاح صحيح، واختلف الفقهآء فى تغريبه بعد الحدّ فمنع ابو حنيفة منه اقتصارًا على جلده وقال مالك يغرّب الرجل ولا تُغرَّب المرأة وأوجب الشافعيّ تغريبهما عامًّا عن بلدهما الى مسافة أقلّها
p. 230 يوم وليلة، وحدّ الكافر والمسلم سوآء عند الشافعيّ فى الجلد والتغريب، وفى الحديث انّ النبيّ صلّعم رجم يهوديّين زنيا ورُوى عن عمر رضى ٥
الله عنه انّه قال الرجم فريضة الله [١]انزلها الله تعالى الا ان الرجم اذا احصن وقامت البيّنة وكان الحمل او الاعتراف[١] [٢]وقد قرأنا[٢] الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتّة واذا زنى البكر بمحصنة او زنى المحصن ببكر جلد البكر منهما ورجم المحصن واذا عادوا الزناء بعد الحدّ حُدّوا، واذا زنى مرارًا قبل الحدّ حُدَّ للجميع حدًّا واحدًا، ١٠

والزناء يثبت باحد امرين امّا باقرار او ببيّنة، امّا الاقرار فإذا اقرّ البالغ العاقل بالزناء مرّةً واحدةً طوعًا اقيم الحدّ عليه وقال ابو حنيفة لا [٣]يحدّه حتّى يقرّ اربع مرّات واذا وجب الحدّ عليه باقراره ثمّ رجع
M f. 86b عنه قبل الحدّ سقط لقوله صلّعم ادرؤوا الحدود بالشبهات، وامّا البيّنة فهو ان يشهد عليه بفعل الزنآء اربع رجال عدول لا امرأة فيهم يذكرون ١٥
انّهم شاهدوا دخول ذكره فى الفرج كدخول المرود فى المكحلة وان لم يشاهدوا ذلك على هذه الصفة فليست شهادةً وتقبل شهادتهم مجتمعين ومتفرّقين ومنع ابو حنيفة ذلك وقال لا اقبلها اذا تفرّقوا وجعلهم قذفةً، وتُقْبَل شهادتهم بعد سنة او اكثر واذا لم [٤]يكمّل [٥]شهود الزناء اربعة فهم قذفة يُحَدّون فى احد القولين، واختلف فى الشهادة على ٢٠
p. 231 اقراره بالزناء هل تقبل بشاهدَيْن او اربعة،

واذا رُجِم الزانى بالبيّنة حُفِرت له بئر عند رجمه ويُنزَّل فيها الى

---

(١)—(١) O omits
(٢)—(٢) O فانّه قري
(٣) O يهده ; M احده ; C احده
(٤) M يكملوا ; C تكمل
(٥) C omits

وسطه ليمنعه من الهروب فان هرب اتُّبِع ورُجِم حتّى يموت وان رُجِم باقراره لم يُحْفَر له وان هرب لم يتّبع٬ ولا تُحَدّ الحامل حتّى تضع ولا بعد الوضع حتّى توجد لولدها مرضع٠ واذا ادّعى فى الزناء شبهة محتملةً من نكاح فاسد او اشتبهت عليه [١]زوجته او جهل تحريم
٥ الزناء فان كان حديث عهد بالاسلام او تربّى فى بادية سقط عنه الحدّ [٢]للحديث واذا تاب قبل القدرة سقط عنه الحدّ[٢] وان كان بعد القدرة لم يسقط قال الله سبحانه وتعالى ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا ٱلسُّوٓءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ٬ وهذا كلّه مع تفويض الامام له ذلك لانّ الحدّ Qur. xvi, 120
١٠ مختصّ بالامام وهو خارج عن ولايته٬ قال وان كانت أمةً جلدها سيّدها نصف حدّ الحرّة لقوله صلّعم اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحدّ فان زنت فليبعها [٣]ولو بضفير[٣] وفى حديث آخر ولو بحبل من شعر٬ هذا مع الاقرار فان كان بالبيّنة فالحاكم اولى [٤]لانّه يحتاج الى تزكية الشهود وليس كذلك لسيّدها والاوّل اصحّ لقوله صلّعم M f. 87a p. 232
١٥ أقيموا الحدود على ما ملكت ايمانكم٬

فصل

واما اللواط وإتيان البهائم فانّه يحرم كالزناء او أشدّ تحريمًا منه والدليل على تحريمه قوله تبارك وتعالى وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ ٱلْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ ٱلْعَالَمِينَ٬ وقال تعالى وَلَا تَقْرَبُوا ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ٬ وقال تعالى قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّى Qur. vii, 78 Qur. vi, 152 Qur. vii, 31
٢٠ ٱلْفَوَاحِشَ٬ فثبت انّه يسمّى فاحشة واختلف الناس فى حدّه فقال الشافعيّ اختلف عليٌّ وعبد الله [٥]فى رجمه[٥] محصنًا كان او غير محصن وبه قال مالك واحمد وفيه قول آخر ان اللواط كالزناء يُرْجَم ان كان محصنًا ويُجْلَد ان كان بكرًا لانّه فرج يجب بايلاج فيه الحدّ وفرق فيه

---

(١) O, C بزوجته (٢)—(٢) O omits
(٣)—(٣) C وهو بصفير; O بصفر (٤) M فانه (٥)—(٥) C برجمه

بين البكر والثيّب كفرج المرأة وهذا هو المشهور وقال ابو حنيفة لا
حدّ فيه ولكن يُعزَّر ويُحْبَس حتّى يموت لأنّ الله تعالى سمّاه فاحشةً
M f. 87b على ما بيّنّاه وجعل حدّ الفاحشة الحبس الى الممات، فصل

واما إتيان البهائم ففيه قولان كاللواط بشبهه به ومنهم من قال فى
p. 233 المسألة ثلاثة اقوال الثالث انّه يعزَّر، قال فى التهذيب وهو الأصحّ ٥
وعليه اكثر العلماء أنّ الحدّ يجب للردع عن المشتهى بدليل وجوبه
فى شرب الخمر دون شرب البول وفرج البهيمه لا يُشْتَهى .وان مالت
اليه بعض الطباع (١)الخبيثة وقيل يُطرَد هذا القول فى اللواط ايضًا
وأُخِذ هذا من قول الشافعى رحمه الله، ومن الناس من يعدّ اتيان
البهيمة زنًى والاستمناء باليد زنًى فاخبر انّ هذا ليس بقوله وانّما هو ١٠
قول الغير وهذا قول مالك والثوري وابى حنيفة فاذا قلنا انّه (٢)يُقْتَل
فوجهه هو انّه ما رُوِي عن عكرمة عن ابن عبّاس انّ النبي صلّعم
قال من رأيتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه فإذا قلنا انّه كالزنى
فوجهه هو انّه فرج يجب بالايلاج فيه الحدّ فوجب ان يختلف
حكمه بالبكارة والثيابة كفرج المرأة فان كانت البهيمة مأكولة اللحم ١٥
وجب ذبحها فلايّ معنى ذُبِحَتْ فيه معنيان احدهما ربّما تأتى بخلق
مُشوَّه بين الآدميّ والبهيمة وقيل لتعليل ذكره ابى عبّاس وهو انّه
يقال هذه فعل بها فلان فيذكر ما فعله فإذا ذُبِحَت هل يُؤكل ام
لا فيه وجهان احدهما لا تؤكل لانّها ذبحت لغير مأكلة والثاني انّها
p. 234 تؤكل لانّها بهيمة يؤكل لحمها وذبحها من هو اهل للذكاة، واما ٢٠
M f. 88a ان كانت لا تؤكل فهل تُذْبَح ام لا فيه وجهان (٣)من اصحابنا(٣)
من قال لا تذبح لانّ النبيّ صلّعم نهى عن ذبح الحيوان لغير مأكلة
والثاني انّها تُذْبَح لقوله صلّعم اقتلوه واقتلوها معه والله اعلم، فصل

واما حدّ القذف بالزناء ثمانون جلدة فقد ورد بها النصّ قال الله

---

(١) O, C الخسيسة (٢) O يقبل (٣)—(٣) O omits

تعالى فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ، وانعقد عليها الاجماع لا يزاد فيها ولا يُنْقَص منها وهو من حقوق الآدميين (١)فيستحقّ بالطالب ويسقط بالعفو. (٢)وإذا اجتمعت في المقذوف بالزناء خمسة شروط وفى قاذفه ثلاثة شروط وجب الحدّ فيه، امّا الشروط الخمسة في المقذوف فهو ان يكون بالغًا حرًّا عاقلاً مسلمًا عفيفًا فان كان صبيًّا او مجنونًا او كافرًا او ساقط العفّة (٣)بزنًى (٤)حُدَّ فيه(٤) فلا حدّ على قاذفه لكن يعزّر لأجل الاذى (٥)وتبرئة اللسان، وامّا الشروط الثلاثة التى فى القاذف فهو ان يكون بالغًا عاقلًا حرًّا فان كان صغيراً او مجنونا لم يُحَدّ ولم يُعزَّر وان كان عبدًا حُدَّ اربعين بنصف حدّ الحرّ لنقصه بالرقّ ويحدّ الكافر بالمسلم وتحدّ المرأة بالرجل ويُفسَّق القاذف ولا تُقْبَل شهادته فان تاب زال فسقه وقبلت شهادته قبل الحدّ وبعده قال الشافعي توبة القاذف إكذاب نفسه بأن يقول القذف الّذى صدر منّي باطل فاذا تاب ارتفع ما سوى ذلك القذف من الفسق والمنع من قبول الشهادة وقال ابو حنيفة تُقْبَل شهادته قبل الحدّ ولا تقبل شهادته وان تاب بعد الحدّ،

Qur. xxiv, 4 — p. 235 — M f. 88b

والقذف باللواط وإتيان البهائم كالقذف بالزنى فى وجوب الحدّ ولا يُحَدّ القاذف (٦)بالكيد والسرقة ويعزّر لأجل الأذى، والقذف بالزنى ما كان صريحًا فيه كقوله يا زانِ او قد زنيت او رأيتك تزنى فان قال يا فاجر يا فاسق يا لوطي كان كناية محتملةً فلا يجب الحدّ الّا ان (٧)اراد به القذف ولو قال يا ابن الزانيَيْن كان قاذفًا لأبوَيْه دونه فيُحَدّ لهما ان طلبا حدّه الّا ان يكونا ميّتين فيكون الحدّ موروثًا عنهما وقال ابو حنيفة (٨)حدّ القذف لا(٨) يورث ولو اراد المقذوف ان

(١) O فيسقط (٢) M اذا (٣) M تزنى C ;برئ
(٤)—(٤) C حدقته (٥) O, C تنزيه (٦) M بالكيل [?]
(٧) O يريد (٨)—(٨) O omits

يصالح عن حدّ القذف بمال لم يجز واذا لم يُحَدّ القاذف حتّى [1]زنى
p. 236 المقذوف لم يسقط [2] حدّ القذف، ولو قال يا عاهر كان كنايةً عند
بعض اصحاب الشافعي و صريحًا عند آخرين لقوله صلّعم الولد للفراش
وللعاهر الحجر وجعل [3]مالك التعرّض فيه كالتصريح فى وجوب الحدّ
ولا حدّ فى التعريض عند الشافعي وابى حنيفة حتّى يقرّ انّه اراد ٥
به القذف واذا قذف الرجل زوجته [4]بالزنى حُدَّ الّا ان يلاعن
منها،

فصل

ومن وطئ امرأةً فى نكاح مختلف فى اباحته كنكاح بلا وليّ ولا
M f. 89a شهود لم يُحَدّ وقيل ان كان يعتقد تحريمه حُدَّ، ونكاح المتعة ربّما
يؤول الى الزنى وجب عليه التعزير وامّا اذا وُجد رجل مع امرأة فى ١٠
فراش واحد وهو يقبّلها ويعانقها فلا حدَّ عليه وعليه التعزير وان وطئ
[5]امرأةً اجنبيّةً فيما دون الفرج عُزِّر لانّها معصية لا حدّ فيها ولا
كفارة، وإن استمنى بيده عُزّر لانّها مباشرة محرَّمة من غير ايلاج وان
أتت المرأة المرأة [6]عُزِّرتا قياسًا على المباشرة فيما دون الفرج، وان
وطئ جاريةً مشتركة بينه وبين غيره او جارية ابنه عُزِّر ولا يُحَدّ لأنّ ١٥
الحدّ يُدْرَأ بالشبهة وان وطئ اخته [7]بملك اليمين ففيه قولان احدهما
يُحَدّ لانّ ملك اليمين لم يبح وطأها فلم يسقط الحدّ والثانى يُعزَّر
وهو الأصحّ وان وطئ امرأةً وهى حائض عُزِّر ولا حدّ للشبهة وكذا ان
p. 237 وطئها فى المكان المكروه عُزِّر ولا يُحَدّ قولًا واحدًا لأنّها محلّ
الشهوة، ٢٠

فصل

فى التعازير، والتعزير اسم يختصّ بفعله الامام او نائبه فى غير
الحدود والتأديب والدليل على جواز التعزير ما رُوِى انّ النبى صلّعم

---

(١) C اتي (٢) C adds حق (٣) C omits
(٤) O omits (٥) O, C omit
(٦) M عزرناها (٧) M يملك

قال لا قطع فى ثمر ولا (١)كثر حتّى (٢)يأويه (٣)الجرين فإذا أواه الجرين وبلغ ثمنه ثمن المجنّ ففيه القطع وان كان دون ذلك ففيه غرم مثله وجلدات نكالاً فامّا ضرب الزوج زوجته والمعلّم الصبي فذاك يسمّى تاديبًا واصله (٤) (٥)العزر وهو المنع والزجر يقال عزره اذا M f. 89b

٥ رفعه وهو من اسمآء الاضداد ومنه سُمّى (٦)النصر تعزيرًا لانّه يدفع العدو ويمنعه واليه الاشارة بقوله تعالى (٤)وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ فكلّ من أتى Qur. xlvii, 9 معصيةً لا حدّ فيها ولا كفّارة كالمباشرة المحرّمة فيما دون الفرج والسرقة فيما دون النصاب والقذف بغير الزنى والخيانة بما لا يوجب القصاص والشهادة بالزور وما اشبه ذلك من المعاصى عُزّر ورُوى ذلك عن

١٠ الخلفاء الراشدين رضى اللّه عنهم ولانّ اللّه تعالى اباح الضرب للزوج عند نشوز الزوجة وقسنا عليه سائر المعاصى على حسب ما يراه الإمام p. 238 او نائبه ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله فيوافق الحدود من وجه وهو انّه تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب (٧)ويخالف الحدود(٧) من وجه وهو (٨)ان تأديب (٩)ذوى الهيئة من اهل

١٥ الصيانة اخفّ من تأديب اهل (١٠)البذاءة والسفاهة (١١)فيُدرَّج (١٢)فى الناس على منازلهم وان تساووا فى الحدود المقدّرة فيكون تعزير من (١٣)جلّ قدره بالاعراض عنه وتعزير مَن دونه مِن زواجر الكلام (١٤)وغايته (١٥)استحقاق الذنب الّذى لا قذف فيه ولا (١٦)سبّ ثمّ يعدل بمن دون ذلك الى الحبس الّذى ينزلون فيه على حسب رتبهم بحسب هفواتهم

(١) O كمر ; M كثير (٢) O, M, C يؤيه
(٣) O الحرس ; M الجوز [Cf. Lane, s.v. اوى (130³)]
(٤) M adds يسمى (٥) O التعزير (٦) O النصير
(٧)—(٧) O omits (٨) O omits (٩) O فهى
(١٠) M بذلة (١١) O, C فيندرج ; M فيدرج
(١٢) M omits (١٣) O حدّ (١٤) O غاية
(١٥) O استخفاف (١٦) O سبب

فمنهم من [١]يحبس يومًا ومنهم من [١]يحبس اكثر الى غاية مقدورة
M f. 90a وقال ابو [٢]عبد الله[٢] الزبيري من اصحاب الشافعي [٣]تقدّر غايته
شهرًا للاستبراء [٤]والكفّ وستّة اشهر للتأديب والتقويم وان رأى الامام او
نائبه أن يجلده جلده ولا يبلغ به [٥]أدنى الحدّ لقوله صلّعم من بلغ
ما ليس بحدّ فهو من [٦]التعزير ولانّ هذه المعاصى دونها فلا يجب ٥
فيها ما يجب فى ذلك فان كان حرًّا لم يبلغ به اربعين جلدةً وان
p. 239 كان عبدًا لم يبلغ به عشرين جلدةً وقال ابو حنيفة اكثره تسعة
وثلاثون فى الحرّ والعبد وقال ابو يوسف خمسة وسبعون٬

وقال مالك والاوزاعي الضرب الى الامام يضربه ما يرى ودليلنا ما
رُوِى انّ النبيّ صلّعم قال لا تجلد [٧]احدًا فوق [٨]عشر جلدات[٨] الّا ١٠
فى حدّ من حدود الله تعالى وظاهره [٩]انّه لا [١٠]يجوز الزيادة على
العشرة[١٠] [١١]بحال الّا ما دلّ عليه الدليل ولانّ النبيّ صلّعم جعل الحدود
عقوبة [١٢]لمعاصى مقدَّرة فلا يجوز ان يعاقب على ما دون تلك
المعاصى عقوبتها بل لا بدّ ان [١٣]ينقص منها٬ وان رأى الامام او
نائبه ترك التعزير جاز هذا نقل الشيخ [١٤]ابى حامد من غير فرق بين ١٥
ان يتعلّق به حقّ آدمي او لا يتعلّق لقوله صلّعم أقيلوا ذوى
الهيئات عثراتهم الّا فى الحدود٬ وادنى درجات الأمر الاباحة لانّه ضرب
غير محدود فلم يكن واجبًا كضرب الزوجة٬ وقال فى المهذَّب ليس
M f. 90b له تركه اذا تعلّق به حقّ الآدمي وقال الغزالي اذا تعلّق به حقّ

(١) يجلس O (٢)—(٢) عبيد O
(٣) يقذر M (٤) الكشف M
(٥) اذى M (٦) المعتدين M
(٧) لاتجلدوا حرا C; احد M; واحدًا O
(٨)—(٨) عشرين جلدة O (٩) O omits
(١٠)—(١٠) يزيد على عشره ولا يجوز غير ذلك M (١١) M omits
(١٢) بمعاصى O (١٣) ينقضى M (١٤) ابو O

الآدمي فليس له الاهمال مع الطلب لكن هل يجوز الاقتصار على التوبيخ باللسان فيه وجهان٬

وعلى المتولّى ان يستوفى له حقّه من تعزير الشاتم والضارب فان عفى المشتوم او المضروب كان ولىّ الأمر بعد عفوهما على خياره فى
٥ فعل المصلحة و تعزيره تقويمًا لانّ التقويم من حقوق المصالح العامة p. 240
(١)او الصفح(١) عنه عفوًا فان تعافوا عن الشتم والضرب قبل الترافع اليه سقط من التعزير حقّ الآدمى واذا عزّر الامام رجلًا فمات وجب الضمان عليه وقيل لا يجب والمذهب الأوّل لانّه رُوِى ذلك عن عمر رضى اللّه عنه وعليّ كرّم اللّه وجهه ولا مخالف لهما ولانّه ضرب غير محدود
١٠ فكان مضمونًا كضرب الزوج زوجته والمعلّم الصبي وانّما ضمنّا التعزير لانّه تأديب مشروط فيه السلامة فاذا أفضى فيه الى التلف (٢)تبيّنّا انّه لم يكن ماذونًا فيه فوجب ضمانه وقال ابو حنيفة اذا رأى الامام انّه لا يصلحه الّا (٣)الضرب لزمه ان يضربه (٤)وان رأى انّه يصلحه غير الضرب(٤) فهو بالخيار (٥)فى ذلك(٥) وايّ الامرين فعل فمات فلا ضمان
١٥ عليه٬

وامّا صفات الضرب في التعزير فيجوز ان يكون بالعصى وبالسوط الّذى كُسِرَت ثمرته لا تجوز ان يبلّغ بتعزيره كما تقدّم انهار الدم٬ وضرب الحدّ يجوز ان يفرّق فى البدن كلّه بعد توقّى مواضع المقاتل ليأخذ كلّ عضو نصيبه من الحدّ ولا يجوز ان يجمع فى موضع
٢٠ (٦)واحد من (٧)الجسد واختلف فى ضرب التعزير فأجراه جمهور اصحاب M f. 91a الشافعي مجرى ضرب الحدّ فى التفريق وجوّز عبد اللّه الزبيري جميعه فى موضع واحد من الجسد ويجوز فى مكان التعزير ان يجرّد من

(١)—(١) O, C والصفح (٢) M سمنا (٣) O بالضرب
(٤)—(٤) O omits (٥)—(٥) M, C بين ان يضربه او لا يضربه
(٦) O omits (٧) O الحدّ

p. 241 ثيابه الّا (١)قدر ما(١) يستر عورته ويُشَهَّر فى الناس ويُنَادَى عليه بذنبه
اذا تكرّر منه ولم (٢)يقلع عنه ويجوز ان (٣)يُحلَق شعر رأسه ولا تحلق
(٤)لحيته واختلف فى جواز تسويد وجهه فجوّزه الاكثرون‛ امّا ركوبه
الدابّة مستدبرةً فنقل الخلف عن السلف والحكّام انّهم يفعلونه ويجوز
ان يصلب فى التعزير حيًّا ولا يمنع من طعام أو شراب ولا يمنع من ٥
الوضوء للصلاة ويصلّى مومئًا ويعيد إذا أُرْسِلَ ولا يُجَاوَز بصلبه
ثلاثة ايام‛ فصل

وامّا التعزير فى الاموال فجائز عند مالك رحمه اللّه وهو قول قديم
عند الشافعي رضى اللّه عنه بدليل انّه أُوجب على من وطئ زوجته
الحائض فى إقبال الدم دينار وفى إدباره نصف دينار رواه ابن عبّاس ١٠
وفى من (٥)غلّ الزكاة (٦)تؤخذ منه ويؤخذ شطر ماله عقوبةً له واستدلّ
بحديث (٧)بهر بن حكيم عن ابيه عن جدّه انّ النبيّ صلّعم قال فى
كلّ اربعين من الابل (٨)السائبة بنت لبون من اعطاها (٩)مرتجزًا فله
أجرها ومن منعها فانا آخذها وشطر ماله (١٠)عزمةً من (١١)عزمات ربّنا ليس
M f. 91b لآل محمّد فيها شيء وقد رُوِى انّ (١٢)سعد بن ابى وقّاص(١٢) اخذ سلب ١٥
رجل قتل صيدًا بالمدينة وقال سمعت رسول اللّه صلّعم يقول من رأى
p. 242 رجلًا يصطاد بالمدينة فله سلبه والمراد هاهنا بالسلب الثياب فحسب‛
وهذا ما أورده الامام وقد رُوِى انّهم كلّموا سعدًا فى هذا السلب فقال
ما كنت اردّ طعمةً اطعمنيها رسول اللّه صلّعم‛
ورُوِى انّ عمر أراق لبنًا مغشوشًا وعن عليّ كرّم اللّه وجهه انّه احرق ٢٠

---

(١)—(١) O قدرًا (٢) M يبلغ (٣) O يقلع
(٤) O omits (٥) O على; M غل (٦) O يوخذ
(٧) O مهر (٨) O, M السائمة
(٩) M مرتجا (١٠) O غرمة
(١١) O غرمات (١٢)—(١٢) O سعيد بن المسيّب

طعامًا محتكرًا بالنار' قال الغزالي للوالى ان يفعل ذلك اذا رأى المصلحة فيه واقول وله أن يكسّر الظروف الّتى فيها الخمور زجرًا وقد فُعِل ذلك فى زمن رسول اللّه صلّعم تأكيدًا للزجر ولم يثبت نسخه ولكن كانت الحاجة الى الزجر والفطام شديدةً واذا رأى الوالي
٥ باجتهاده مثل تلك الحاجة جاز له مثل ذلك فان كان [١]هذا منوط بنوع اجتهاد دقيق لم يكن ذلك لآحاد الرعيّة'

فان قلتَ هل للسلطان زجر الناس عن المعاصى [٢]باتلاف اموالهم [٣]وتخريب دورهم التى فيها يشربون ويعصون واحراق اموالهم[٣] الّتى يتوصّلون بها الى المعاصى فاعلم انّ ذلك [٤]لورود الشرع به لم يكن
١٠ خارجًا عن سنن المصالح ولكنّا لا نبتدع [٥]المصالح بل نتبع فيها وكسر ظروف الخمر قد ثبت عند شدّة الحاجة لا يكون [٦]نسخًا بل الحكم يزول بزوال العلّة ويعود بعودها فانّما جوّزنا ذلك للامام بحكم الاتباع M f. 92a ومنعنا آحاد الرعيّة منه لخفى وجه الاجتهاد فيه بل نقول لو اريقت p. 243 الخمور اوّلًا فلا يجوز كسر الاوانى بعدها وانّما جاز كسر الاوانى تبعًا
١٥ للخمر فاذا خلت عنها فهو اتلاف مال الّا ان تكون ضارية بالخمر لا تصلح الّا لها فهذه تصرّفات فقهيّة يحتاج المحتسب لا محالة لمعرفتها'

فصل

واعلم انّ مراتب الحسبة الاوّل [٧] بالنهى والثانى [٧] بالوعظ والثالث [٧] بالردع والزجر' امّا الزجر يكون عن المستقبل والعقوبة تكون عن
٢٠ [٨]الماضى والدفع عن الحاضر الراهن فليس الى آحاد الرعيّة الّا الدفع وهو اعدام المنكر فما زاد على قدر اعدام المنكر فهو امّا عقوبة على جريمة سابقة او زجر عن لاحق وذلك راجع الى الولاة لا الى الرعيّة ولا

(١) O omits (٢) M بلا تلاف (٣)—(٣) O omits
(٤) O لو ورد (٥) O المصلحة (٦) O ناسخا; M فسخا
(٧) M adds يكون (٨) O المعاصى

ينفع وعظ من لا يتّعظ ونحن نقول [١] من علم انّ قوله لا يقبل فى الحسبة [٢]لعلم الناس بفسقه فليس عليه الحسبة بالوعظ اذ لا فائدة فى عظته فمن ليس بصالح فى نفسه كيف يصلح غيره أوحى اللّه تبارك وتعالى الى عيسى بن مريم عليه السلام يا ابن مريم عظ نفسك فان اتّعظت فعظ الناس والّا فاستحى منّى' الثانية التخويف بالله والتهديد ٥ بالضرب او مباشرة الضرب حتّى [٣]يمتنع عمّا هو عليه كالمواظب على الغيبة والقذف' الثالثة السبّ والتعنيف بالقول الخشن [٤]ولا [٥]نعنى بالسبّ الفحش بما فيه نسبة الى الزنى ومقدّساته [٦]ولا الكذب بل ان يخاطبه بما فيه ممّا لا يُعَدّ من جملة الفحش كقوله يا فاسق يا احمق يا جاهل ألّا تخاف اللّه سبحانه وتعالى يا سيّء الادب وما يجرى مجراه ١٠ فان كان فاسق فهو احمق ولولا حمقه لما عصى اللّه تعالى بل كلّ من ليس بكيّس فهو احمق والكيّس من شهد له رسول اللّه صلّعم بالكياسة حيث قال الكيّس من دان نفسه وعمل لِما بعد الموت [٧]والاحمق من اتبع نفسه هواها وتمنّى على اللّه' ولهذه الرتبة أدَبان احدهما ان لا [٨]يقدم [٩]عليه الّا عند العجز عن المنع باللطف وظهور مبادى الاضرار ١٥ والاستهزاء بالوعظ والنصح والثانى لا [١٠]ينطق الّا بالصدق ولا [١١]يسترسل [١٢]فيطلق لسانه الطويل بما لا يحتاج [١٣]اليه بل [١٤]يقتصر على قدر الحاجة فان علم انّ خطابه بهذه الكلمات الزاجرة ليست تزجره فلا ينبغى ان يطلقه بل [١٥]يقتصر على اظهار الغضب والاستحقار له والإزراء لمحلّه [١٦] وان علم انّه لو [١٧]تكلّم ضرب ولو اكفهرّ وأظهر الكراهة بوجهه لم يضرب ٢٠

p. 244 — M f. 92b

(١) M adds بقول (٢) O يعلم (٣) M يمنع
(٤) O omits; C ولسنا (٥) O يعنى (٦) O omits
(٧) M الجاهل (٨) O يتقدّم (٩) M omits
(١٠) O ينظر (١١) O omits (١٢) O يطلق
(١٣) M omits (١٤) O يتقصّر (١٥) O يقبض
(١٦) M adds لا جل معصيته (١٧) M كان

لزمه ولم يكفه الانكار (١)بالقلب بل يلزمه ان (٢)يغضب فى وجهه ويظهر الانكار(١)'

فصل

(٣)ومن شرط ما ينكره المحتسب ان يكون مُنْكَرًا معلومًا بغير اجتهاد فكلّ ما هو فى محلّ الاجتهاد فلا حسبة فيه فليس للحنفي ان ينكر

٥ على الشافعي فى أكل الضبّ والضبع ومتروك التسمية ولا للشافعي ان p. 245

ينكر على الحنفي شربه النبيذ الذى ليس بمسكر وتناوله ميراث ذوى M f. 93a

الارحام وجلوسه فى دار أخذها بشفعة الجوار(٣) نعم (٤)للشافعي ان ينكر على الحنفي(٤) شرب النبيذ والذى ينكح بلا وليّ قلت نعم لا يتعرّض على الحنفي فى النكاح بلا وليّ واذا أراد أحد ان يتخذ داره مدبغةً او

١٠ حانوت قصّار او حدّاد على خلاف العادة قال المراوزة يمنع وقال العراقيون اذا احكم الجدران واحتاط على العادة لا يمنع وتردّد بعض اصحابنا فيما اذا كان يؤدّى بدخان الخبز واتّخذه مَخْبَزًا على خلاف العادة وقيل انّ ذلك راجع الى اجتهاد الإمام فى المنع'

فصل

ويمنع المحتسب من خصى الآدمى والبهائم [و] يؤدّب عليه وان

١٥ استحقّ فيه قودًا او (٥)دية استوفاه لمستحقّه ما لم يكن فيه تخاصم وتنازع ويمنع من خضاب الشيب بالسواد إلّا للمجاهد فى سبيل الله واعلم ان فى اللحية عشر خصال مكروهة بعضها اشدّ من بعض وهو خضابها بالسواد وتبييضها بالكبريت وتنقيتها من الشيب والنقصان منها والزيادة وتسريحها تصنّعًا لاجل (٦)الرياء وتركها شعثةً والنظر الى سوادها عجبًا بالشباب والى

٢٠ بياضها تكبّرًا بعلوّ السنّ وخضابها بالحمرة والصفرة من غير نيّة تشبّهًا p. 246

بالصالحين' وامّا الخضاب بالسواد فهو منهيّ عنه لقوله صلّعم خير شبابكم M f. 93b

من تشبّه بشيوخكم وشرّ شيوخكم من تشبّه بشبابكم والمراد بالتشبّه

---

(١)—(١) O omits

(٢) C يقطب

(٣)—(٣) Ghazālī, *Iḥyā* ii, p. 282

(٤)—(٤) Ghazālī (*loc. cit.*) inverts

(٥) M دونه

(٦) M الزنا

بالشيوخ فى الوقار لا فى تبييض الشعر ونهى عن الخضاب بالسواد وقال
هو خضاب اهل النار وفى لفظ آخر الخضاب بالسواد خضاب الكفّار وتزوّج
رجل على عهد عمر رضى الله عنه وكان قد خضب بالسواد فنصل خضابه
وظهر شيبه فرفعه اهل المرأة الى عمر فردّ نكاحه وأوجعه ضربًا وقال غررتَ
القوم بالشباب ولبست عليهم شيبك' ويقال اوّل من خضب بالسواد ٥
فرعون لعنه الله' وقد نهى النبيّ صلّعم عن نتف الشيب وقال هو
نور المؤمنين وردّ عمرو بن ابى ليلى شهادة من كان ينتف الشيب
من لحينه ويؤدّب من تصنّع به للنساء ولا يمنع من الخضاب بالحنّاء
والكتم'

وامّا ما طال من اللحية فقد اختلفوا فيما طال منها فقيل يقبض الرجل ١٠
على لحيته ويأخذ ما تحت القبضة ولا بأس به فقد فعله ابن عمر
وجماعة من التابعين واستحسنه ابن سيرين والشعبيّ وكرهه الحسن
p. 247 وقتادة وقالوا نركه احبّ الينا لقوله صلّعم اعفوا اللحى والامر فى هذا
قريب اذا لم ننته الى (١)تنقيص اللحية وتدويرها من الجوانب فانّ الطول
M f. 94a المفرط قد يشوّه الخلقة ويطلق ألسنة المعتابين ولا بأس بالاحتراز عنه' ١٥
قال بعض العلماء عجبت لرجل (٢)عاقل طويل اللحية كيف لا يأخذ من
لحيته فيجعلها لحيتين فانّ التوسّط فى كلّ شىء حسن ولذلك قيل
كلّما طالت اللحية (٣)تكوسج (٤)العقل' الثانى شعر الشارب وقد قال
صلعم قصّوا (٥)الشارب وفى لفظ آخر (٦)حرّوا الشارب واعفوا اللحى ولا
بأس بترك السبالين وهما طرفا الشارب فقد فعل ذلك عمر وغيره لانّ ذلك ٢٠
لا يستر الفم ولا يبقى فيه (٧)غمر الطعام اذ لا يصل اليه وقوله اعفوا
اللحى اى كثّروها وفى الخبر انّ اليهود يعفون شواربهم ويقصّون لحاهم

---

(١) M تقصيص (٢) M omits (٣) C نسمر. M reads both
(٤) O omits (٥) M الشوارب
(٦) M اخرجوا; C زجوا (٧) M عم

فخالفوهم واما شعر الرأس فلا بأس بحلقه لمن اراد التنظّف ولا بأس بتركه لمن (١)يفرضه ويرجّله الّا اذا تركه (٢)قزعًا اي قطعًا فذاك (٣)داب اهل (٤)الشطارة ومن ارسل الذوائب على هيئة اهل الشرف حيث صار ذلك شعارًا لهم واذا لم يكن شريفًا كان ذلك تلبيسًا٬

٥ ويستحبّ (٥)نتف الإبط فى كل اربعين يومًا مرّةً وذلك سهل على من تعوّده وامّا من تعوّد الحلق فيكفيه اذ فى النتف تعذيب وإيلام والمقصود النظافة٬ الرابع شعر العانة ويستحبّ إزالته بالحلق والنورة ولا ينبغى ان p. 248 يتأخّر عن الأربعين يومًا٬ الخامس قصّ الاظفار وقلمها مستحبّ لشناعة صورتها اذا طالت ولمّا يجتمع فيها من الوسخ٬ السادس زيادة السرّة وقلفة ١٠ الحشفة فتُقطع من اوّل الولادة وامّا (٦)التطهير بالختان فعادة اليهود فعله فى السابع (٧)من الولادة (٧) ومخالفتهم بالتأخير الى ان يشتدّ الولد احبّ M f. 94b وابعد عن الخطر٬

فصل ويمنع المحتسب من التكسّب بآلة اللهو ويؤدّب عليه (٨)الآخذ والمعطى(٨) وينهى الاضرار واهل الكدية المقيمين عن قرآءة القرآن فى ١٥ الاسواق والكدية به وقد نهت الشريعة عن ذلك٬ والله اعلم٬

---

(١) C يظفره (٢) O فرعًا (٣) O ذات
(٤) M الشيطرة (٥) O, C تنقية (٦) O التطهّر
(٧)—(٧) O omits (٨)—(٨) M الاخذ والعطى

الباب الحادى والخمسون

فى القضاة والشهود

القضاء فى اللغة عبارة عن ابرام الأمر والفراغ منه قال الله سبحانه
Qur. xii, 41 وتعالى قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ فلمّا كانت القضآء أمر بالمعروف
ونهى عن المنكر وطباع الناس [1]جُبِلت على التنازع وحبّ الاموال
والتنافس فدعت الحاجة الى حملهم الى الحقّ باليد القاطعة للنزاع وقد
p. 249 ورد فى امر القضاء والحكم كتاب الله وسنّة نبيّه محمد صلّعم امّا ٥
Qur. xxxviii, 25 الكتاب فقوله تعالى يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُمْ بَيْنَ
M f. 95a ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ فأخبر تعالى انّ القضاء والحكم بين الناس من سنن
Qur. v, 52 الأنبياء وقال تعالى وان ٱحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ ٱللّٰهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ
Qur. iv, 68 وقال تعالى فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ
لَا يَجِدُوا فِى أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا وقوله عزّ ١٠
Qur. xxiv, 50 وجلّ انَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى ٱللّٰهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ
بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَآئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وقد ورد فى ذلك
[2]ترغيب [3]وترهيب فمن ذلك ما رُوِى عن النبيّ صلّعم انّه قال لا
حسد الّا فى [4]اثنين رجل آتاه الله مالًا فسلّطه علىٰ هلكته فى الحقّ
ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها [5]ويعمل بها[5] وعنه صلّعم ١٥
انّه قال هل تدرون من السابقون الى ظلّ الله يوم القيامة قالوا الله
ورسوله اعلم قال الّذين اذا [6] حكموا للمسلمين حكموا كحكمهم لانفسهم
وعنه صلّعم انّه قال اذا جلس القاضى فى مجلسه هبط عليه ملكان

---

(١) O, M حملت (٢) M نرغب (٣) M ترهب
(٤) M اثنتين (٥) (٥) M وعملها (٦) O omits

يسدّدانه ويرشدانه ويوفّقانه فاذا جار عرجا وتركاه، وقال صلّعم من ولى
القضاء فقد ذبح بغير سكّين، وقال القضاة ثلاثة قاضٍ فى الجنّة [١]واثنان p. 250
فى النار فامّا الّذى فى الجنّة فرجل عرف الحقّ فقضى به وامّا الّذان
فى النار فرجل عرف الحقّ فجار فى الحكم فهو فى النار ورجل قضى M f. 95b
٥ فى الناس على جهل فهو فى النار وعن ابى بردة الاسلمي عن ابيه
قال قال رسول اللّه صلّعم القضاة ثلاثة قاضيان فى النار وقاضٍ فى
الجنّة قاضٍ قضى بغير الحقّ ويعلم ذلك فى النار وقاضٍ قضى وهو لا
يعلم فأهلك حقوق الناس فذلك فى النار وقاضٍ قضى بالحقّ فذلك فى
الجنّة وعنه صلّعم انّه قال يُجاء بالقاضى يوم القيامة فيلقى من شدّة
١٠ الحساب ما يودّ انّه لم يكن قضى بين اثنين فى تمرة وعنه صلّعم انّه
قال اذا حكم الحاكم فأصاب فله اجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله
أجر ورُوِىَ عن النبيّ صلّعم انّه قال لعمرو بن العاص [٢]اقض قال
على ما [٣]اقضى قال على انّك ان اجتهدت فأصبت فلك عشر حسنات
وان أخطأت فلك حسنة وروى ابو ايّوب الأنصاري قال قال رسول اللّه
١٥ صلّعم اللّه مع القاسم حين يقسم ومع القاضي حين يقضى وقد فعل
ذلك النبيّ صلّعم والخلفاء [٤]الراشدون بعده،

امّا فعل النبيّ صلّعم انّه قضى بين المتنازعين فى قضايا لا تُحْصَى p. 251
كثيرة الى ان قبضه اللّه عزّ وجلّ وولّى القضاء [٥]جماعةَ من اصحابه
فبعث عليًّا الى اليمن قاضيًا وقال له اذا حضر اليك خصمان فلا تقض M f. 96a
٢٠ شيئًا حتّى تسمع كلام الآخر فقال عليّ كرّم اللّه وجهه فما أشكل
عليَّ قضيّة بعدها، [٦]وفى الحديث الصحيح لمّا بعث رسول اللّه صلّعم
معاذًا الى اليمن قاضيًا قال له بِمَ تقضى قال بكتاب اللّه قال فان لم
تجد قال بسنّة رسول اللّه قال فان لم تجد قال اجتهد برأيى فقال

(١) M وقاضيان (٢) M, C اقضى (٣) O اقض
(٤) O الراشدين (٥) O لجماعة (٦) See Māwardī, p. 110

رسول اللّه صلّعم الحمد للّه الّذى وفّق (١)رسول رسول اللّه لما يرضى (٢)اللّه، وولى (٣)عتّاب بن أُسيد القضاء بمكّة عام الفتح وبعث ابو بكر الصدّيق رضى اللّه عنه انس بن مالك الى البحرين قاضيًا،

وبعث عمر بن الخطّاب رضى اللّه عنه ابا موسى الاشعريّ قاضيًا الى ٥ البصرة وكتب اليه بعد ذلك (٤)امّا بعد فانّ القضاء فريضة (٥)محتكمة وسنّة متّبعة الفهمَ الفهمَ اذا أُدْلِيَ (٦)اليك فانّه لا ينفع (٧)حقّ لا يقاد(٧) له، (٨)ساوِ بين الناس فى وجهك ومجلسك وعدلك حتّى لا يطمع قوى فى (٩)حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك، البيّنة على المدّعى واليمين على من أنكر، والصلح بين الناس جائز الّا صلح حرّم حلالًا واحلّ ١٠ حرامًا ولا يمنعك قضاء قضيتَه بالامس فراجَعْتَ فيه (١٠)نفسُك وهُدِيتَ فيه لرُشْدك أن ترجعَ الى الحقّ فإنّ الحقّ قديم والرجوع اليه خير من التمادى (١١)فى الباطل(١١)، الفهمَ الفهمَ فيما (١٢)يختلج فى صدرك (١٣)ممّا ليس فى كتاب اللّه ولا سنّة رسوله واعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور برأيك واعمد الى اقربها الى اللّه سبحانه واشبهها بالحقّ، واجعل لمن ١٥ يطلب حقًّا غائبًا او شاهدًا امدًا ينتهى اليه فان احضر بيّنةً أُخِذَ له بحقّه وان عجز عنها (١٤)وجهت للقضاء(١٤) فانّه أجلى للعمي وأبلغ فى العذر،

p. 252 M f. 96b

---

(١) O omits (٢) Maw. رسوله (٣) C غياث بن اسد

(٤) Cf. Ibn Qutayba, *'Uyūn al-Akhbār* (ed. Cairo 1925/1343), I, 66; (ed. Brockelmann p. 87 f.), Māwardī, p. 119

(٥) O مجتمعة; M محتمه; *'Uyūn*, Maw. مُحْكَمة

(٦) O omits (٧)—(٧) *'Uyūn*, Maw. تكلم بحق لا نفاذ

(٨) O, M, C ساوى; *'Uyūn*, Maw. آسِ (٩) O, M جنبك

(١٠) Maw. عقلك (١١)—(١١) O, M, C عليه

(١٢) *'Uyūn*, Maw. يتلجلج (١٣) M, O فما

(١٤)—(١٤) O وجهه القضاء

والناس كلّهم عدول بعضهم على بعض الّا [١]محدود في قذف او مُجْرَى عليه شهادة الزور فانّ الله تولّى [٢] السرائر ودرأ عنكم الشبهات·

وبعث عبد الله بن مسعود قاضيًا الى [٣]الكوفة وبعث على بن ابى طالب رضى الله عنه عبد الله بن عباس قاضيًا الى[٣] البصرة وولّى عثمان ٥ رضى الله عنه شريحا قاضيًا·

والقضاء من فروض الكفايات اذا قام به [٤]بعض [٥]قوم سقط عن الباقين وهو من قبيل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو افضل من الجهاد فإن تركوا [٦] القضاء أثموا الجميع وينبغى للقاضى ان يكون عارفًا بالكتاب والسنّة واجماع الامّة [٧]واختلاف السلف فقيه النفس [٨]يعقل ١٠ وجوه القياس اذا ورد عالما [٩]بتخريج الأخبار اذا اختلفت وترجيح اقاويل الائمّة اذا اشتبهت [١٠]وافر العقل امينًا متثبّتا حليما ذا فطنة وتيقّظ لا يُؤتَى من غفلة ولا يُخْدَع [١١]بغرّة صحيح حواس السمع والبصر عارفا [١٢]بلغات اهل [١٣]قضائه جامعا [١٤]للعفاف نزهًا بعيد الطمع عدلا رشيدًا صدوق اللهجة ذا راى ومشورة اذا حَكَمَ فَصَلَ لا تأخذه في الله ١٥ لومة لائم ذا [١٥]هيئة وسكينة ووقار ولو كان من قريش كان أوْلى·

يُحْكَى انّ عليّ بن ابى طالب رضى الله عنه ولى ابا الاسود [١٦]الدؤلى القضاء ساعةً من نهار ثمّ عزله فقال له لِمَ عزلتنى فوالله ما خنتُ ولا خُوِّنْتُ قال بلغنى انّ كلامك يعلو كلام الخصمين اذا ٢٠ تحاكما اليك· قال الامام الشافعيّ رضى الله عنه ينبغى ان لا يكون

(١) ʿUyūn, Maw. مجلودًا (٢) ʿUyūn adds منكم
(٣)–(٣) O omits (٤) M البعض (٥) M omits
(٦) M adds اجمعين (٧) O واختلف (٨) O بفعل
(٩) M بتحرج (١٠) M واقر (١١) M بغيره
(١٢) O, M بنعات (١٣) O, M, C قضايه (١٤) D للعفافى
(١٥) C هيبة (١٦) M, C الديلى ; D الدئلى

القاضى [١]جائرا [٢]عسوفًا ولا ضعيفًا مهينًا· وقال بعض السلف ينبغى ان يكون شديدًا من غير عنف ليّنًا من غير ضعف لأنّ الجبّار يهابه الخصم فلا [٣]يلحن بحجّته والضعيف يطمع فيه الخصم فيبسط لسانه٬

وعلى الحاكم ان يحكم بكتاب اللّه فيما يعلم انّه ليس [٤]بمنسوخ فان لم يجد فبسنّة رسول اللّه صلّعم ان لم تكن منسوخة٬ واذا ٥ تكمّلت شروط القضاء فى رجل واحد ولم يكن هناك من يصلح له غيره فالقضاء عليه فرض عين ويجب عليه الإجابة اذا دُعِىَ وان امتنع اجبره الامام على ذلك فإن لم يعرفه الامام وجب عليه ان يعرفه بنفسه حتّى p. 254 يولّيه والدليل عليه انّه يجرى مجرى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر٬ وقيل يتعيّن عليه الاجابة إذا طُلِب ولا يتعيّن عليه التعريف بنفسه ولا ١٠ M f. 97b الطلب واذا كان بهذه الصفة لكن يخاف على نفسه الخيانة والميل لم يسقط عنه وجوبه بل يجب عليه الإجابة ويمنع نفسه ممّا [٥]يخاف ذلك لانّ الواجباتَ لا تسقط بالاستشعار وامّا اذا كان فى البلد جماعة [٦]يكامل فيهم شروط القضاء فانّ الأولى للامام تقليد افضلهم فان عدل عنه الى المفضول وقلّده صحّ تقليده لانّ الزيادة على كمال الشروط ١٥ غير معتبرة٬ وامّا اذا اجتمع جماعة يصلحون وفيهم طالب وفيهم ممسك عن الطلب فالأولى ان يقلّد الامام الممسك دون الطالب لانّه راغب فى السلامة٬ ورُوِى انّ رجلًا جآء الى النبيّ صلّعم فقال يا رسول اللّه ولّنى على العمل الفلانى فقال صلّعم إنّا لا نولّى على [٧]عملنا من اراده· فلو عدل الامام عن الممتنع وقلّد الطالب صحّ تقليده بعد ٢٠ اعتبار حال الطالب فى طلبه٬

وللقاضى شروط معتبرة فى صحّة ولايته وهى البلوغ والعقل والحرّيّة

---

(١) C جبارا (٢) O عصوفا (٣) M يستحق ; C يسبق
(٤) O مفسوخ (٥) O, C يخالف (٦) O كامل
(٧) M علمنا

p. 255 والذكورة والاسلام والعدالة والسمع والبصر والعلم فلا يصحّ ولاية صبيّ ولو بلغ درجة الاجتهاد والعلم ولا يصحّ ولاية المجنون فلو كان متولّيا و (١)طرأ عليه الجنون بطلت ولايته ولو (١)طرأ عليه إغماء لم يؤثّر في ولايته لانّه نوع من المرض ولا يصحّ ولاية العبد ولا من لم (٢)تكمل الحرّيّة M f. 98a

٥ فيه ولا يصحّ تقليد المرأة ولا الخنثى خلافًا لأبى حنيفة رحمه الله ولا يصحّ ولاية الكافر القضاء على المسلمين ولا على اهل دينه وجوّز ابو حنيفة تقليده على اهل دينه وأنفذ احكامه' ولا يصحّ ولاية الفاسق' والعدالة معتبرة في جميع الولايات والحاكم يجب اتّباع قوله (٣)وامتثال حكمه والفاسق مأمور بالتوقّف في قوله فلهذا لا يصحّ' قال

١٠ الله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا وقُرِئَ فَتَثَبَّتُوا' Qur. xlix, 6

ولا يصحّ ولاية الأعمى (٤)وطرآن العمى يبطل ولا اعتبار بضعف العين إذا حقّق الاشخاص من قرب ولا بالعشا المانع من الرؤية بالليل (٥)ولا بالعور(٥) ولا يصحّ ولاية الأصمّ وطرآن الصمم بعد الولاية مبطل لها وثقل

١٥ السمع لا يبطل ذلك اذا سمع العالى من الا صوات ومتى لم يسمع منع ولا يصحّ ولاية الأخرس ولا تقليده وطرآنه ايضًا يبطل الولاية وجوّز ابو العبّاس بن شريح ولايته ولا يصحّ ولاية العامّي وقول ضعيف (٦)عن (٧)بعض اصحاب ابى حنيفة بجواز ذلك اذا كان يراجع اهل p. 256 العلم ويحكم بما يقولون' وفي تولية (٨)الامّيّ الّذى لا يحسن (٩)الكتابة

٢٠ وجهان اصحّهما الجواز اذ كان رسول الله صلّعم امّيًّا'

وامّا الاجتهاد فمن شرطه ان يكون عالمًا بالكتاب والسنّة والاجماع والقياس الجليّ' امّا الكتاب فلا بدّ من معرفة الابيات الدالّة على M f. 98b

(١) M طرى (٢) M, O تحمل (٣) O, C امساك
(٤) O, M, C طريان (٥)—(٥) O omits (٦) O عند
(٧) O omits (٨) M العامى (٩) O الكناية

الاحكام وهى خمس مائة آية وقد يمكن المجتهد ان يستنبط احكامًا اخر من آيات سوى هذه الآيات، والله يختصّ برحمته من يشاء، ولا يشترط عليه حفظها بل يكفيه معرفتها اذا رجع إليها عند الاحتياج اليها، وامّا السنّة فلا بدّ من معرفة الاحاديث الدالّة على الاحكام وهى ان كانت مذكورة محصورة مدوّنة فلا يشترط عليه حفظها ايضًا بل ٥ يشترط عليه معرفتها [1] وهى كسنن ابى داود وسنن البيهقي وغيرهما من كتب الاحكام، وينبغى ان يعلم ما انعقد عليه [2]الاجماع حتّى لا يحكم بخلاف ذلك، وينبغى ان يعلم القياس وهو الاصل الرابع من اصول الاحكام، هذه جميعه فى حقّ المجتهد، ثم هذه الشروط اطلقها اصحاب الشافعي [3]وقد خلى العصر عن المجتهد المستقلّ[3]، ١٠

قال الامام الغزالي رحمه الله تعالى [4]الصحيح صحّة ولاية مَن ولّاه p. 257 السلطان القاهر لئلّا يتعطّل مصالح المسلمين لكنّه يعصى بتفويض الولاية الى الفاسق والجاهل ولو ولّاه لا بدّ من [5]تنفيذ احكامه للضرورة،

والولاية تنعقد بلفظ صريح وبكناية امّا الصريح فاربعة ألفاظ قلّدتك القضاء او ولّيتك او استخلفتك او استنبتك، وامّا الكناية فاربعة الفاظ ١٥ M f. 99a وهى اعتمدت عليك فى القضاء او عوّلت عليك او عهدت اليك او وكلت اليك،

ولو تحاكم رجلان الى رجل فى مال رحكّماه بينهما ففيه خلاف والصحيح انّه يجوز اذا لم يكن فى المدينة قاضٍ وامّا اذا كان فى المدينة حاكم فلا يجوز لانّ ذلك عزل للحاكم وافتيات على الامام، ٢٠ قال الغزالي اذا جوّزنا ذلك فيكون على صفة يجوز للقاضى توليته ثمّ

---

(١) O adds وهى ان كانت مذكورة (٢) C الاحكام
(٣)—(٣) O omits; C وقد حكى عن بعض اهل العلم المجتهد المستقل قال
(٤) O الصحة
(٥) O تنفيذه

لا [١]يُنْفَذ الّا على من رضى بعد الحكم ومن ذهب للجواز قال الّا فى النكاح واللعان والقصاص وحدّ القذف لانّ هذه الأشياء امرها خطر [٢]فاختصّت بالحاكم المقلّد من الامام٬

قال وينبغى ان يجلس للحكم فى موضع واسع فى وسط البلد يعرفه

٥ الناس ويقصدونه ولا يكون فى الجامع ولا فى المسجد لانّه ربّما دخل عليه الرجل [٣]الجنب والمرأة الحائض او الذمّيّ او الصبيّ او [٤]الحافي ومن لا يحترز من النجاسات [٥]فيؤذون المسجد ويوسّخون الحصر وقد ترتفع الاصوات ويكثر اللغط فيه عند ازدحام الناس ومنازعاتهم للخصوم p. 258 وكلّ ذلك ورد الشرع بالنهى عنه وقد ذكر الامام ابو القاسم الصَيْمَري

١٠ انّ الخليفة المستظهر بأمر اللّه ولّى رجلًا من اصحاب الامام الشافعي الحسبة فنزل الى الجامع جامع المنصور [٦]فوجد قاضى القضاة يحكم بين الناس فيه فقال سلام عليك قال اللّه تعالى ٱلَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِى *Qur.* xxii, 42 ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَآتَوُا ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ ٱلْمُنْكَرِ M f. 99*b* وَلِلّٰهِ عَاقِبَةُ ٱلْأُمُورِ وقد مكّن اللّه خليفته المستظهر باللّه فى ارضه وبسط

١٥ يده بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر وقد جعلنى اللّه وايّاك نائبين عنه فى ذلك قائمين فى رعيّته بحدود اللّه ومن يتعدّ حدود اللّه وقد ظلم نفسه ونحن أوْلى من يعمل بحدود اللّه ولزوم ما أمر اللّه به واجتناب ما نهى عنه لتقتدى بنا العامّة ونحن ملح البلد [٧]نصلح ما يفسد من احوال العامّة فاذا فسد الملح مَن يصلحه ومجلسك هذا

٢٠ لا يصلح فى الجامع اما سمعت قول اللّه تعالى فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللّٰهُ *Qur.* xxiv, 36 f. أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ ٱللّٰهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَاءِ ٱلزَّكَوٰةِ وليس

---

(١) O, M ينعقد (٢) O فاختصّ ; M فخصت
(٣) M وهو جنب (٤) O العامّىّ (٥) O, C فيؤذّون
(٦) O مقعد (٧) O يصلح

p. 259 فى هذا الّذى انت فيه شىء من ذلك وانّه ليدخل اليك المرأة (١)لتحتكم مع بعلها ومعها الطفل فيبول على الحصر وإنّ الرجل ليمشى على النجاسات والقذر ويدوس الحصر بنعله وانّ الاصوات لترتفع باللغط وكلّ ذلك ورد الشرع بتنزيه المساجد عنه، قال فنهض القاضى من وقته ولم يعد بعدها يجلس فى الجامع للقضاء، ٥

وكذلك أيضًا اذا كان فى القضاة من يحتجب عن الخصوم اذا قصدوه ويمنع النظر بينهم اذا تحاكموا اليه حتّى تقف الأحكام (٢)وتتصرّخ M f. 100a الخصوم فللمحتسب الانكار عليه مع ارتفاع الاعذار ولا يمنعه علوّ مرتبته من ان ينكر عليه فقد مرّ ابرهيم بن البطحاء متولّى الحسبة بجانبَىْ بغداد بباب ابى عمرو بن حمّاد وهو يومئذٍ قاضى القضاة فرأى الخصوم ١٠ جلوسًا على بابه ينتظرون جلوسه للنظر بينهم وقد (٣)طلع النهار وهجّرت الشمس فوقف واستدعى حاجبه وقال تقول لقاضى القضاة الخصوم جلوس بالباب وبلغتهم الشمس وتاذّوا بالانتظار فامّا ان تجلس لهم او تعرفهم عذرك لينصرفوا ويعودوا،

ومتى رأى المحتسب رجلًا يسفه فى مجلس الحكم او يطعن على ١٥ الحاكم فى حكمه او لا ينقاد الى حكمه عزّره على ذلك وامّا اذا رأى القاضى قد (٤)استشاط على رجل غيظًا (٥)ويشتمه او يحقد عليه فى p. 260 كلامه ردعه عن ذلك ووعظه وخوّفه باللّه عزّ وجلّ فانّ القاضى (٦)لا يحكم وهو غضبان ولا يقول هجرًا ولا يكون فظًّا غليظًا، وغلمانه الّذى بين يديه واعوانه ان كان فيهم شابّ حسن الصورة لا يبعثه ٢٠ القاضى لإحضار النسوان،

وامّا الوكلاء الّذى بين يديه فلا خير فيهم ولا مصلحة للناس بهم

(١) O لتحكم (٢) O تتصرّح; M ببصرح
(٣) O, C تعالى (٤) M اسناط; O, C اشتاط
(٥) M او شبهه (٦) M لا يصلح له الحكم

في هذا الزمان فانّ اكثرهم رقيق الدين يأخذ من الخصمين شيئًا ثمّ
يتمسّكون فيه بسبب الشرع فيوقفون القضيّة فيضيع الحقّ ويخرج من
بين يدي طالبه وصاحبه فاذا حضر الخصمان فإنّ الحقّ يظهر سريعًا
من (١)كلامهما اذا لم يكن لهما وكيل فكان ترك الوكلاء في هذا M f. 100b
٥ الزمان أولى من نصبهم الّا أن يكون هناك امرأة لم تكن من ذوات
(٢)البروز فتوكّل او صبيّ فحينئذ ينصب الحاكم عنه وكيلًا، فصل
في الشهود وما يتعلّق بهم، العدالة في اللغة مأخوذة من الاستقامة
والعدل مأخوذ من الاعتدال وسمّى العدل عدلًا لاستواء افعاله حتّى
لا يكون فيها ميل عن الصواب وقد نطق القرآن العظيم بفضلها في
١٠ مواضع وجآءت الأخبار عن النبيّ صلّعم وعن الصحابة وقد جعلها
اللّه اعلى (٣)منازل الرياسة(٣) ورفعها ونسبها إلى نفسه وشرّف بها ملائكته
واجلّ خلقه فقال تعالى لَكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ p. 261 *Qur.* iv, 164
وَٱلْمَلَآئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا، وقال تعالى وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى *Qur.* iii, 93
مَا تَعْمَلُونَ وقال تعالى فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِك *Qur.* iv, 45
١٥ عَلَى هَؤُلَآءِ شَهِيدًا فجعل (٤)كلّ نبيّ شهيدًا على امّته لكونه افضل
خلقه في عصره فجعل ذلك افضل منزلة واعلى رتبة وكفى بالشهادة
شرفًا انّ اللّه تعالى خفض الفاسق عن قبول شهادته ورفع العدل بقبولها
وقال تعالى وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُم فأخبر سبحانه وتعالى انّ العدل *Qur.* lxv, 2
هو المرضيّ فقال مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ وقال تعالى وَلَوْلَا دَفْعُ *Qur.* ii, 282, 252
٢٠ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ يعني هو ما يدفع اللّه عن M f. 101a
الناس بالشهود في حفظ الاموال والدماء والأعراض فهم حجّة (٥)الانام
وبقولهم تنفّذ الاحكام وفي الحديث (٦)قال النبيّ صلّعم أكرموا الشهود

(١) M كل منهما (٢) C البروج
(٣)—(٣) M منازل الربانية (٤) O لكلّ
(٥) O الامام (٦) O omits; M, O read وقال

فانّ اللّه يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم وسمّاهم البيّنة لوقوع صحّة البيان بقولهم وارتفاع الإشكال بشهادتهم وذلك غاية التزكية وانّها اصل فى كلّ فضيلة فالامام لا تثبت ولايته ولا تلزم طاعته ما لم يكن عدلًا والقاضى لا تنفّذ احكامه ما لم يكن عدلًا والمفتى لا تلزم فتاويه ما لم يكن عدلًا، ٥

p. 262 فالخليفة والسلطان والقاضى عامل بقولهم ومعوّل على خبرهم [1]وبقول اثنين[1] منهم تُقْتَل النفوس [2]وتحلّ الفروج ويزال الضلال وتنتقل الاموال وتوجب الحدود ولا يسعهم مخالفتهم فيجب على [3]العاقل المتصدّى لهذه الرتبة ان يعمل ما يحتاج اليه من معرفة احكام الشهادة وتحمّلها [4]وآدابها [5]وهى افضل حالات الحرّ المسلم وان ١٠ يستعين باللّه على [6]أداء حقّها[6] والقيام بها [7]ويستعيذ ممّن يبتغيها وليس هو من اهلها طلبًا للرياسة لها بعد ذلّة والاكثار بعد قلّة فلا يُنازَع اذا قال ولا يُعارَض [8]بحال او طلبًا للتشفّى ممّن عاداه والرفعة على من ساواه والتكبّر والمباهاة فمن كان بهذه المنزلة فقد باء بسخط

M f. 101b من اللّه ولزمه ما روى ابو هريرة عن انس انّ النبيّ صلّعم قال من ١٥ تصنّع العدالة [9]ليشهد بين يدي الحكّام [10]ألجمه اللّه [11]لجامًا من نار يوم القيامة وحرّم عليه الجنّة فالويل لمن دخل تحت هذا الوعيد ولعمرى لقد [12]تحمّل امرًا شديدًا لانّه ربّما شهد فيما لا ينبغى بجهل فهلك واهلك وان شهد بالزور فالويل له من الثبور ورُوِىَ عن ابى حنيفة رضى اللّه عنه قال كنت عند محارب بن [13]دثار [14] فشهد عنده ٢٠

(١)—(١) M ويقول اثنان (٢) M ويحل
(٣) M omits; O العامل (٤) O آذابها C ;ادائها
(٥) M, C اذ هى (٦)—(٦) O, M داحقها
(٧) O نستعيد; M يستعيد (٨) O, C فى حال
(٩) O, C يشهد (١٠) C الزمه (١١) M بلجام
(١٢) M يحمل (١٣) O دينار (١٤) O adds جالسًا وكان متّكئًا

رجلان على رجل فقال المشهود عليه والّذى قامت بأمره السموات
والأرض لقد كذبا عليّ وما فعلا ذلك الا غيظًا فاستوى (١)محارب بن p. 263
دثار(١) جالسًا (٢)وكان متّكئًا(٢) وقال سمعت ابن عمر يقول سمعت رسول
اللّه صلّعم يقول انّ الطير تخفق باجنحتها وترمى ما فى حواصلها لا
٥ (٣)تفزع الّا لهول يوم القيامة وانّ شاهد الزور لا (٤)تنفك (٥)قدماه حتّى
يتبوّأ مقعده من النار فان كنتما صدقتما فأثبتا وان كذبتما فغطّيا
رؤوسكما واخرجا قال فقاما وغطّيا رؤوسهما وخرجا،

والعدل فى الشريعة (٦)هو ان(٦) يجتمع فيه ثلاثة اوصاف الاستقامة
فى الدين والاستقامة فى الاحكام والاستقامة فى المروّة، وجميع ذلك
١٠ يشتمل على (٧)سبعة اقسام بوجودها تطلق عليه (٨)العدالة ويستحقّ قبول
الشهادة احدها الحرّيّة والثانى العقل والثالث الاسلام والرابع البلوغ
والخامس الصلاح فى الدين والسادس المروّة والسابع (٩)التيقّظ فلا تقبل M f. 102a
شهادة مغفل ولا من يُعْرَف بكثرة الغلط والسهو فربّ عدل مغفل كثير
الغلط والسهو لا ينظر لحقائق الاشياء ويكثر سبقه الى الاعتقاد بالتوهّم
١٥ فمثل هذا لا تقبل شهادته الّا في امر جليّ يستقصي (١٠)القاضي فيه
ويكثر فيه مراجعته حتّى يتبيّن له صحّته وسقمه،

ولا تقبل شهادة صبيّ وقبل مالك شهادة الصبيان فى القتل والجراح
اذا كانوا ذكورًا يعقلون الشهادة و محكومًا باسلامهم ولا تقبل شهادة p. 264
رقيق ولا من فيه جزء من الرقّ وقبلها احمد ولا تقبل شهادة كافر
٢٠ وقبل ابو حنيفة شهادة الكفّار بعضهم على بعض ولا تقبل شهادة المجنون
ولا الفاسق وان كان صادقًا فى قوله وذهب بعضهم الى قبول شهادته

(١)—(١) O omits (٢)—(٢) O omits (٣) M لفرع
(٤) O, M ينقل; C يمقك (*sic*) (٥) O, C قدميه
(٦)—(٦) M الذى (٧) O اربعة (٨) O omits
(٩) M اليقظة (١٠) O للقاضى

اذا غلب على ظنّ الحاكم صدقه [١]وقيل انّ الضابط[١] فى قبول الشهادة ألّا [٢]يرتكب كبيرة ولا يواظب على صغيرة' واختلفوا فى حدّ الكبيره والصغيرة فقال قوم الكبيرة كلّما ورد فيه حدّ او وعيد بنصّ كتاب الله وسنّة رسوله وامّا من ارتكب شيئًا من المحرّمات كالقتل والزناء والسرقة وشرب الخمر وترك [٣]شىء من الفرائض كالصلاة والزكاة ٥ والصوم الواجب عمدًا من غير عذر فيُحْكَم بفسقه وتُرَدّ شهادته قال صاحب الابانة إن ترك صلاةً واحدةً لا لأمر فيحكم بفسقه وتُرَدّ شهادته M f. 102b ولو تركها لأمر من امور الدنيا ففيه خلاف'

وامّا سماع العود والجنك والطنبور والمزمار وما [٤] يُضْرَب بطَرَب فقد ارتكب امرًا محرّمًا وامّا سماع الدفّ وان خلا عن الحلّ فمباح ١٠ والطبول كلّها فى معنى الدفّ الّا الكوبة وهى طبل طويل ضيّق الوسط p. 265 واسع الطرفين ويُعْرَف بطبل السودان' وامّا سماع الشبّابة فهى مكروهة وامّا سماع الغناء فمختلف فيه امّا اهل الحجاز فأباحوه ونقل عن الشافعي ومالك وابى حنيفة كراهيّته ولم [٥]يبيحوه على الاطلاق ولم يحرّموه على الاطلاق وتوسّطوا فيه [٦] الكراهة واستدلّ مَن اباحه بما ١٥ روى عن النبيّ صلّعم انّه مرّ على جارية لحسّان بن ثابت وهى تغنى [٧] هل عليَّ ويحكما إن [٨]لَهَوْتُ مِن [٩]حرج فقال عليه السلام لا حرج ان شاء الله وقال عمر بن الخطّاب الغناء [١٠]زادُ المشتاق وكان اذا خلا فى داره يترنّم وكان لعثمان جاريتان تغنيان فى الليل فاذا جاء وقت الاستغفار قال لهما اسكتا' وهذا جميعه بشرط ألّا يقع الاكثار ٢٠ منه والانقطاع اليه واستدلّ من حرّمه بقوله تعالى وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ Qur. xxxi, v

(١)—(١) O وقيّد للضابط (٢) O يركب (٣) M شيا
(٤) O, C insert الهى (٥) O يفتحوه ; C يقبحوه
(٦) M adds بين (٧) C inserts وهو يقول
(٨) O لهزت (٩) O حرجى (١٠) M دار

يَشْتَرِي لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ ٱللّٰهِ قيل هو الغناء وقيل هو شراء المغنّيات وامّا المستمع لذلك فاذا صار ذلك دأبه واشتهر به وسمعه في الاسواق والطرقات فهو مردود الشهادة وامّا اذا سمعه في خلوة استرواحًا M f. 103a بذلك فهو على عدالته وتُقْبَل شهادته وامّا من [١]اشترى جواريًا يغنّين

٥ له فلا بأس به اذا لم يكثر من ذلك ولم يتجاهر به وامّا اذا [٢]اتّخذهنّ للاكتساب [٢] ويدعوهنّ الناس الى دورهم فهذا مردود الشهادة وهذا من الصغائر دون الكبائر، p. 266

وامّا سماع الحداة ونشيد العرب فلا بأس به وامّا قول الشعر وانشاده فقد قال الشافعي رحمه اللّه تعالى الشعر كلام حسنُه حسنٌ وقبيحه

١٠ قبيح والمحذور منه ما كان [٣]كذبًا او يضمن فحشًا او قذفًا وامّا مُنشده فان أنشده إنكارًا على قائله فلا بأس به وان أنشده استحسانًا له وطلبًا للحفظ كان [٤]جرحًا في حقّه ومع هذا فكلّ ما لا يحرم قوله لا يحرم سماعه، والسماع والرقص ليس بحرام في نفسه وانّما المداومة عليه خارقة للمروّة، ولبس الحرير والجلوس عليه ولبس الذهب واستعماله

١٥ حرام ولكنّه من الصغائر وبالغ بعض [٤]اصحاب [٤]الشافعي حتّى قال لو كان شهود النكاح حالة العقد جلوسًا على الحرير لم ينعقد النكاح،

وامّا اللعب بالنرد فمن الكبائر عند الاكثرين من اصحاب الشافعي وهو حرام لقوله صلّعم من لعب بالنرد [٥] فكأنّما [٦]غمس يده في دم خنزير وحرّم مالك اللعب به وفسّق اللاعب به وقال الشافعي اكره اللعب بالنرد

٢٠ وليس في ذلك صريح التحريم ولكن نقول لا يمكن الاستدلال بقول الشافعي أنّه يُكْرَه فانّ كثيرًا ما يطلق الشافعي الكراهة ويريد [٧]بها M f. 103b التحريم[٧]، وامّا اللعب بالشطرنج فمذهب مالك الى القول [٨]بتحريمها

---

(١) M اقتنى (٢) O, M, C هم — (٣) O كالزنا
(٤) O, M جرحًا ; C ذلك تجريحا (٥) M adds وشير
(٦) O خمس (٧)—(٧) M, C به الحرام (٨) M بتحريمه

p. 267 قال ابو حنيفة انّها [١]مكروهة كراهيّة [٢]تغليظ ومذهب الشافعي انّها ليست محرّمة والشطرنج [٣]فانّها تحتاج الى الفكر والتروّى والتدبير والذكاء وادراك انواع اللعب والصبر فى كلّ [٤]يوم لعب وهو ايضًا مشبّه باحوال الحرب ومعرفة [٥]حيل الحرب فانّ [٦]الشاه [٧]يشبّه بالسلطان [٨]والفرزان بالوزير المشاور [٩]فتارةً يلازمه [١٠]وتارةً يتفرّد عنه بالمصلحة ٥ والفرس والفيل ظاهر أنّهما مشبّهان بآلة الحرب ملازمان قرب السلطان والبياذق تشبّه [١١]بالرجّالة بين يدى الشاه والفرزان والرخ مثل ترس السلطان فى الطرفين ألا ترى انّ من كان فى صقّه لقطه ولا يتمكّن بشيء من ذلك ان يأخذ للسلطان بل شأنه محاصرته فقط وفيه تفصيل وصناعات لا يحتمل هذا المختصر ذكرها وقد لعب بها ايضًا جماعة من ١٠ الصحابة والتابعين منهم عبد اللّه بن الزبير وابن عبّاس وابو هريرة [١٢] وسعيد بن جبير وعطاء كانا يلعبان بها [١٣]استدبارًا٬ وعند الشافعي أنّ عدالته وجرحه يعتبر بصفة لعبه فان خرج عليها الى خلاعة بأن [١٤]قامر عليها او لعب فى الاسواق او تشاغل بها عن الصلاة الواجبة خرج عن العدالة٭ ١٥

M f. 104a وامّا اتّخاذ الحمّام للاصوات والاستئناس والاستفراخ فلا بأس به٬ ومن p. 268 جعل نفسه [١٥]مسخرةً يُضْحَك به فى كلامه او [١٦]لباسه [١٧]كالفقيه اذا لبس [١٨]القباء او الكلّوتة فى بلاد لا يعتاد اهلها لبس ذلك كان تاركًا

(١) M omits
(٢) O, M تغليط
(٣) O, M, C فانّه continuing as masc.
(٤) M, C omit
(٥) O جيّد
(٦) M الشات
(٧) M, C تشبه
(٨) M الفرازين ; C المفرزان
(٩) O بامره
(١٠) O omits
(١١) O بالرجال ; M بالرحاله
(١٢) O adds ابا (*sic*)
(١٣) C استدرابا
(١٤) O, M قام
(١٥) O, M, C مصخرة
(١٦) C بسانه
(١٧) O فالفقيه
(١٨) M القبا (*sic*)

المروّة [١]وكذلك من يكشف راسه ويمدّ رجليه بين الناس في مكان
لا يعتاد امثاله ذلك كان تاركًا للمروّة ايضًا[١]٬ وينبغي ان لا يأكل في
الطريق والاسواق والناس ينظرونه ولا يبول على قارعة الطريق المسلوكة
ولا يحمل متاعه بخلًا بأجرة حمّال يحمله له٬

٥ وامّا الصنائع [٢]الرذلة كالحجامة [٣]والحياكة والحراسة [٤]والقيام في
الحمّام والزّبالين القصّابين والسمّاكين والمباشرين للنجاسات [٥]باثوابهم
وابدانهم اذا حسنت طريقتهم وأزالوا ما عليهم من النجاسات وأتوا بما
يلزمهم من الطاعات ففيه ثلاثة اوجه احدها لا تقبل لانّ اختيارهم لهذه
الصناعة مع انّ الناس يسترذلونها دليل على خسف عقولهم والثاني [٦] تُقْبَل
١٠ لانّ الحاجة تدعو الى ذلك والثالث انّ ما استرذل لأجل الدين يُقْدَح
وما استرذل لأجل الدنيا [٧]كالحياكة لم يقدح وقال قوم ان كانت
صناعة آبائهم وقد نشأوا عليها من الصغر لا تقدح وان لم يكن [٨]وانّما
هم اختاروها لانفسهم كان ذلك قادحا٬ ويجب على الشاهد ان يتوقّى
في اقواله وافعاله ما اختلف الناس فيه [٩]لينقطع عنه ألسنة العامّة ويزول
١٥ عنه [١٠]الظنّة وتنتفي عنه التهمة وان ينظف مطعمه [١١]ويجمّل ملبسه M f. 104b
ويحفظ لفظه ويظهر بِشْره مع اخوانه وجيرانه كما قال عمر رضي الله p. 269
عنه من شكره [١٢]اخوانه وجيرانه وخلطآؤه فهو جائز الشهادة٬ وينبغي ان
يتجنّب السفلة ومن هو مشهور ببدعة ويتوقّى اسقاط المروّة [١٣]جهرةً
وان لا يكون لأحد عليه منّة٬ وفي هذا كفاية٬

---

(١)—(١) O omits (٢) M المرتدله (٣) O omits; M الحبالة
(٤) M القيامه (٥) M بقبابيهم; C ثيابهم (٦) M adds لا
(٧) O, M, C الحاكة (٨) O انّما (٩) M ليقطع
(١٠) O, C المظنّة (١١) M تجمل; O omits (١٢) O omits
(١٣) O, M جهده

الباب الثانى والخمسون

فى الامرآء والولاة وما يتعلّق بهم من امور العباد [(١)]

ينبغى للمحتسب ان يقصد مجالس الامراء والولاة ويأمرهم بالشفقة على الرعيّة والاحسان اليهم ويذكر لهم ما ورد فى ذلك من الاحاديث عن النبيّ صلعم انّه قال ما من امير يلى أمر المسلمين ولا [(٢)]يجهد لهم وينصح الّا لم يدخل الجنّة وفى رواية لم يجد ريح الجنّة وقال رسول الله صلّعم ما من أمير يؤمر على عشرة الّا وهو يأتى يوم القيامة مغلولة ٥ يده الى عنقه حتّى يكون عمله هو الّذى يطلقه أو يوثقه' وفى الحديث لا تسأل الإمرة فإنك ان أُعْطِيتَها عن مسألة وُكِلْتَ اليها وان M f. 105a أُعْطِيتَها من غير مسألة أُعِنْتَ عليها وفى الحديث [(٢)]انّ النبيّ صلّعم قال لمعاذ بن جبل انّى احبّ لك ما احبّ لنفسى لا [(٣)]تتأمّرنّ على اثنين ولا [(٤)]تتولّينّ مال يتيم ويُرْوَى انّ العبّاس عمّ النبي صلّعم قال يا رسول ١٠ p. 270 الله أمِّرني إمارةً قال يا عمّ نفس تحيّيها خير من اه ارة لا تحصيها لانّ الامارة حسرة وندامة يوم القيامة فان استطعت ان لا تكون اميرًا فافعل'

وكان عمر بن الخطّاب رضى الله عنه يخرج كلّ ليلة يطوف مع العسس حتّى يرى خللًا يتداركه وكان يقول لو ضاعت شاة [(٥)]بالقراءة لخشيت ان أُسْأَل عنها يوم القيامة فانظر ايّها الامير المتولّى امور ١٥ المسلمين الى عمر مع احتياطه وعدله وما وصل [(٦)]احد الى [(٧)]قراءته وصلاته كيف يتعذّر ويتخوّف من اهوال يوم القيامة'

---

(١) C adds وما يتقلدوه من احوالهم

(٢) O يجتهد

(٣) M تامرن; O تؤمّر

(٤) M تولينّ; O تتولّ

(٥) O بالقراة; M, C بالفراة

(٦) O احدًا; M اخذ

(٧) O قراته; M قرايه

حُكِى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه وجماعة من اهل المدينة قالوا كنّا ندعو الله تعالى ان يورينا عمر فى المنام فرأيته فى النوم بعد [١]اثنى عشر سنة كأنّه قد اغتسل وانّه متلفّع بازار فقلت يا أمير المؤمنين كيف وجدت ربّك وبايّ حسناتك جازاك قال يا عبد الله كم لى [٢]منذ ٥ فارقتكم فقلت اثنا عشر سنة قال [٣]منذ فارقتكم[٣] كنت فى الحساب وخفت ان اهلك إلّا انّ الله غفور رحيم جوّاد كريم فهذه حال امير المؤمنين عمر بن الخطّاب ولم يكن له من دنياه شىء من اسباب الولاية سوى [٤]درّته٠ ولمّا مات سليمان بن عبد الملك ادخله فى قبره ولده M f. 105b وعمر بن عبد العزيز فارتكض واضطرب على ايديهما فقال ولده عاش والله ١٠ أبى فقال له عمر بل والله عوجل ابوك٠ p. 271

وقال مكحول الدمشقي رضى الله عنه ينادى منادٍ يوم القيامة اين الظلمة واعوانهم فلا يبقى احد مدّ لهم دواةً او برى لهم قلمًا فما فوق ذلك الّا [٥]حضروا فيجمعون فى تابوت من نار فيُلْقَون فى جهنّم٠ وفى الحديث عن النبيّ صلّعم انّه قال لا يقف احدكم موقفًا يُضْرَب فيه رجل ١٥ مظلوم فانّ اللعنة تنزل على من حضر حيث لم [٦]يدفع عنه٠ ورُوِى أنّه مات رجل من الحواريين فوجد عليه اصحابه وجدًا شديدًا وسألوا عيسى عليه السلام ان يدعو الله عزّ وجلّ ان يحييه لهم فوقف على قبره ودعى الله سبحانه وتعالى فأحياه لهم واذا برجلَيْه نعلان من نار فسأله عيسى عليه السلام عن ذلك فقال والله ما عصيت بهما قط غير انّى مررت ٢٠ بمظلوم فلم انصره٠ وقد ورد فى الحديث انّ النبيّ صلّعم قال يُؤتَى بالولاة يوم القيامة فيقول الله عزّ وجلّ أنتم كنتم رعاة [٧]خليقتى [٨]وخزنة ملكى فى أرضى ثمّ يقول لأحدهم لِمَ ضربت عبادى فوق الحدّ

(١) O, M اثنا (٢) O من وقت (٣)—(٣) O omits.
(٤) M ذرته ; C ذرته (٥) M حضر (٦) O, C يدفعوا
(٧) O, M خليفتى (٨) O, M حرمة

الّذى امرت به فيقول يا ربّ لانّهم عصوك وخالفوك فيقول لا ينبغى ان
M f. 106a يسبق غضبك غضبى ثمّ يقول لاحدهم لِمَ عاقبت عبادي اقلّ من الحدّ
p. 272 الّذى أمرت به فيقول يا ربّ انّى رحمتهم فيقول تعالى كيف تكون أرحم
منّى خذوا الّذى زاد والّذى نقص فاحشوا بهما زوايا جهنم٠

فيجب عليك يا ايّها المتولّى لامور المسلمين ان [١]تحترز على نفسك ٥
من مثل هذا وأن تقف عند اوامر الله تعالى فانّ الظلم من الولاة
عظيم لانّهم يجرّون الباطل مجرى الحقّ ويخرجون الجور مخرج العدل
ويقولون انّنا على الحقّ وهم أماتوه قال بعض المشايخ رأيت
بالاسكندريّة بالخليج سمكًا كثيرًا مطلقًا للعامّة فاحتجر عليه الوالى ومنع
الناس منه فذهب من الخليج السمك [٢]الّا الواحدة بعد الواحدة[٢]٠ ١٠
وخطر الولاية عظيم وخطبها جسيم ولا يسلم الوالى الّا بمخالطة العلماء
والصلحاء وفضلاء الدين ليعلّموه طريق العدل [٣]ويسهّلوا عليه خطر هذا
الامر[٣]٠ ومن اعظم خصال الوالي واحمدها توقّعًا فى نفوس الخاصّة
والعامّة انصافه من خاصّته وحاشيته واعوانه [٤]وتفقّدهم [٥]فى كلّ
ساعة[٥] ويمنعهم ان يأخذوا [٦]من الغرماء[٦] فوق ما يستحقّونه٠ وفى ١٥
هذا [٧]الذى ذكرناه[٧] كفاية وليكن فى وعظه وقوله فى ردعهم عن
الظلم لطيفا ظريفًا ليّن القول [٨]بشوشًا غير جبّار ولا عبوس٠ قال الله
Qur. iii, 153 / M f. 106b سبحانه وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ وقد تقدّمت
الحكاية عن المأمون فى اوّل الكتاب وفى الحديث عن النبيّ صلّعم
قال من ولى من أمور أمّتى شيئًا ورفق بهم فارفق به ومن شقّ ٢٠
p. 273 عليهم فاشقق عليه فقد سبقت دعوته صلّعم٠ وفى ذلك كفاية لمن
يتدبّره والله اعلم٠

(١) M تحرر (٢)—(٢) O omits (٣)—(٣) O omits
(٤) M ويعقدهم (٥)—(٥) M omits (٦)—(٦) O omits
(٧)—(٧) O omits (٨) O سيوسًا ; M سؤسا

الباب الثالث والخمسون

فيما يجب على المحتسب فعله

ينبغي ان يكون ملازمًا للاسواق يركب فى كلّ وقت ويدور على السوقة والباعة ويكشف الدكاكين والطرقات ويتفقّد الموازين والارطال ويتفقّد معائشهم واطعمتهم وما يغشّونه ويفعل ذلك [1]فى النهار والليل فن اوقات مختلفة وذلك على غفلة منهم ويختم [2]فى الليل حوانيت
٥ من لا يتمكّن من الكشف عليه بالنهار وليكشفه [3]باكر النهار[3] واذا [4]اراد المحتسب ان يكشف فليكن معه امين عارف ثقة يعتمد على قوله ومع ذلك فلا يعتمد فى الكشف الّا على ما يظهر له ويباشره بنفسه ولا يهمل كشف الاسواق فقد ذُكِرَ انّ عليّ ابن عيسى الوزير وقّع الى محتسب كان فى وقت وزارته يكثر الجلوس فى داره ببغداد
١٠ [5]الحسبة لا تحتمل الحجبة [6]فطُفْ الاسواق تحلّ لك الارزاق واللّه ان لزمت دارك [7]نهارًا لا ضرَّمنها عليك نارًا والسلام؛

وفى الحديث الصحيح ما يدلّ على [8]انّه [9]يجوز للمحتسب أن يحكم بغلبة الظنّ ويخوّف بما [10]لا يسوغ له [11] شرعًا ويهدّد [12]الجانى به ويظهر للناس [13]فعله وفى ذلك [14]نفع كبير عامّ لمصالح المسلمين M f. 107a
١٥ ما اخبر الامام ابو عبد اللّه محمّد بن اسمعيل البخاري قال حدثنا ابو اليمان عن شعيب عن ابن ابى [15]الزياد عن عبد الرحمن الاعرج

(1) M من (2) O من (3)—(3) C فى بكرة غده
(4) M دار (5) M للحسبه (6) M يطف
(7) M نهار (8) O انّ (9) O omits
(10) M omits (11) M adds فعله (12) M omits
(13) M, C فاعله (14) M منع (15) M, C الزناد; O زاد

p. 274 عن ابى هريرة قال سمعت رسول الله صلّعم يقول كانت امرأتان معهما ابناهما فجاء الذئب فذهب بابن احداهما فقالت صاحبتها انّما ذهب بابنك وقالت الأخرى انّما ذهب بابنك فتحاكما الى داود فأخبرتاه فقضى به للكبرى وخرجتا على سليمان بن داود فأخبرتاه فقال ايتونى بسكّين اشقّه بينهما وقالت الصغرى لا تفعل يرحمك الله هو ابنها ٥ فقضى به للصغرى' قال ابو هريرة والله ان سمعت [١]بالسكّين الّا يومئذ وما كنّا نقول الّا المدية' قال بعض الفقهاء ففى هذا الحديث من الفقه جواز [٢] الحكم بغلبة الظنّ للمتولّى اذا غلب [٣]على ظنّه الصحّة فيما طلبه المدّعي [٤] من غير بيّنة لانّ سليمان عليه السلام أراد ان يعرف امّ الصغير فأمر بطلب السكّين واظهر لهما شقّه وتحقّق ١٠ ان الوالدة فى الحقيقة لا يطيب [٥] خاطرها [٦]بفعل ذلك ولا يسعها السكوت عنه فقالت الصغرى لا تفعل يرحمك [٧]الله هو ابنها لانّها اختارت ان تأخذه الكبرى ولا يشقّ لحنوّها فعلم سليمان انّه ولدها M f. 107b فقضى به لها وفيه من الفقه جواز التهديد والتخويف والارهاب بما لا يجوز فعله ليصل المتولّى الى فعل المصلحة فى ذلك ومعلوم انّه غير ١٥ جائز شقّه وانّما اراد نبيّ الله [٧]سليمان ان يظهر لهما نوعًا من [٨]انواع الارهاب من باب السياسة والمعرفة حتّى ظهر له [٩]امرهما'

فصل

وينبغى المحتسب ان يتّخذ رسلًا وغلمانًا واعوانًا بين يديه بقدر الحاجة دائمًا ان كان [١٠]جالسًا او راكبًا فانّ ذلك اعظم [١١]لحرمته p. 275 واوفر لهيبته واعانه [١٢]الناس على طلب غرمائهم وخلاص الحقّ منهم ٢٠

(١) M المسكين (٢) O inserts على (٣) M omits
(٤) M adds عليه (٥) O adds على (٦) M مثل
(٧) O omits (٨) O, C omit
(٩) M, C من امرهما ما ظهر (١٠) M قاعدا
(١١) M, C لخدمته (١٢) O للناس

ويشترط فيهم العفّة والصيانة والنهضة والشهامة [١]ويؤدّبهم ويهذّبهم[١] ويعرّفهم كيف يتصرّفون بين يديه وكيف يخرجون فى طلب الغرماء وانّهم لا يُعْرِفون الخصمَ الّذى طُلِب لما ذا طُلِبَ لئلّا يتفكّر فى حجّة يتخلّص بها فاذا طلب شخصًا بعدّته وآلته فليحضروه على هيئته الّتى ٥ وجدوه عليها ولا يمكّنوه ان يترك من أرطاله شيئًا فى الدكّان ولا يودع منها شيئًا فى طريقه وان كان ذمّيًّا [٢]فوجدوه بلا زنّار ان كان نصرانيًا او بلا علامة ان كان يهوديًّا [٣]فليحضروه على هيئته الّتى وُجِد عليها حتّى يعاقبه المتولّى على ما يراه منه ولا يخرج احد من الرسل فى طلب احد من الناس الّا بعد مشاورة المحتسب واذا خرج فليخرج ١٠ بعزم وقوّة نفس حادّة ويطلب الخصم بسرعة فانّ ذلك ممّا يرعبه ويخوّفه M f. 108a ويردعه فاذا حضر الى بين يدى المحتسب ووجد لينًا ورفقًا فرغب فى الحقّ [٤]وتعرّف به بعد ما [٥]كان [٦]قصده جحوده ويتوب عن [٧]الذنب بعد ما كان مصرًّا عليه واذا أمرهم بتاخير احدًا من الناس للتأديب أخّروه [٨] [٩]ولا يكشفوا رأسه حتّى يأمرهم بذلك واذا أمر بضربه ينظروا ١٥ قصده هل بالسوط او بالدرّة فانّ كلّ انسان أدّبه بما يناسبه ويناسب حاله [١٠]وذنبه وما [١١]يليق به وهذا كلّه راجع الى ما يراه من التعزير من ضرب وصفع وحبس ولوم وتوبيخ، والمنقول العفو فى حقّ اللّه دون حقّ الآدمي،

واذا بلغ المحتسب امر وتركه أثِم وان تكرّر شكوى ذلك له ولم يأخذ p. 276 ٢٠ [١٢]له بحقّه[١٢] سقطت [١٣]ولايته شرعًا او خرج عن [١٤]اهليّة الحسبة

(١)—(١) M, C omit (٢) O ياخذه (٣) O فيحضره
(٤) M يعرف (٥) O omits (٦) O قصد
(٧) O الذنوب (٨) O inserts سدوه (٩) O omits
(١٠) O omits; M ودينه (١١) M يتعلق
(١٢)—(١٢) O لحقّه; C omits له (١٣) O, C توليته (١٤) M اهل

وسقطت مروّته وعدالته [١]ولا يبقى محتسبًا شرعًا[١] وان عجز عن ذلك يرفعه الى وليّ الامر وهو الامام او نائبه، والّذى يجب على السلطان ادرار رزقه الّذى يكفيه وتعجيله وبسط يده وترك معارضته والشفاعة عنده من الخاصّة والعامّة، والله اعلم،

الباب الرابع والخمسون

فى الحسبة على اصحاب السفن والمراكب

[٢]يوخذ على اصحاب السفن والمراكب[٢] ألّا يحمّلوها فوق العادة خوف الغرق وكذلك يمنعهم من السير وقت هبوب الرياح [٣]واشتدادها واذا حملوا فيها النسوان مع الرجال [٤]حجبوا بينهما [٥]بحائل، ٥

الباب الخامس والخمسون

M f. 108*b*

فى الحسبة على باعة قدور الخزف والكيزان،

يؤخذ على باعة قدور الخزف والكيزان والاوانى بانّهم لا يطلون ما كان مثقوبًا منها او مشقوقًا [٦] [٧]بالجبس المعجون بالشحم وبياض البيض والخزف الاحمر المسحوق ويبيعونه على انّه سالم فاذا وجد عند احد منهم خزفًا على هذه الصفة ادّبه ليكون [٨]ردعًا لغيره، ١٠

(١)—(١) O omits (٢)—(٢) O omits (٣) O اشدادها
(٤) M, C حجز (٥) O omits (٦) O, M insert او معمولا
(٧) M بالكلس (٨) M سعفه

الباب السادس والخمسون

فى الحسبة على الفاخرانيّين والغضّارين

ينبغي أن يعرّف عليهم رجلًا ثقةً بصيرًا [1]بعملهم رتدليسهم ويشترط عليهم الّا يعملوا الزباديّ الّا من الحصى المطحون ولا يعملوا من الرمل الّا ما كان [2]خرجيًا المتّخذ [3]لولائم [4]الإفراح وان تكون الزبديّة p. 277 معتدلة وان تكون قالب العادة وان تكون كاملة الدهن وان يعمل [5]فى
٥ صباغ الزباديّ القلى الازرق والتوبان [6]والمغنيز ولا يعوّضوه بالنيلة [7]والشوكس وأن يكون شيئًا تامًّا لئلّا يوضع فيها الطعام وتشال [8]فتتفقّت فى يد الآخذ او المعطى' واذا ظهر من الكوز شيء معيب افردوه وباعوه لغير الطعام ولا يداووه ويدلّسوا به على المشترى' ويشترط عليهم ايضًا الّا يقدوا عليه بقوسان وهو روث الآدمي ولا بشيء من الازبال فانّه M f. 109a
١٠ نجس بل بالحلفاء [9]والقيشة وهى قشر [10]الارزّ وما اشبهه'

ويشترط على باعة [11]الغضار الّا يباع غضار [12]الكوز إلّا مفردًا من غضار التنّور ولا يخلط [13]كوز بتنّور الّا ما كان متقاربًا ويعيّنه للمشترى وعلى الغضّارين اذا جاءهم الزبون ليشترى منه [14]مائة جام لا [15]يقتصر على انّه يريه جامًا واحدًا ويبيعه من هذه العين ثمّ يعطيه من غيرها وهذا

---

(١) M بعلمهم (٢) O حرجى ; M حرجا
(٣) O ? يلايم (٤) O, M الافراح
(٥) M من (٦) O معسر ; M المغنيز ; C, D المعتبر
(٧) M سوكس ; C السوكس (٨) C فتنتقب
(٩) O, C قيسة (١٠) M البزر
(١١) M الغضاير (١٢) O الكور
(١٣) O كور (١٤) O فانه (١٥) O يفتقر

تدليس لا بدّ ان يعيّن له المبيع بكماله ويعاقده عليه ويشترط على الحمّالين معاونة الزبون من الغرباء وغيرهم وان يستوفوا لهم حقوقهم (١)على ما تقدّم ذكره من الاصباغ وقلع المعيب وعدّة ما يشتريه(١)،

الباب السابع والخمسون
فى الحسبة على الأبّارين والمسلّاتيين

يعرّف عليهم (٢)رجلا ثقةً (٣)امينًا من اهل صناعتهم يمنعهم ان يخلطوا الابر الفولاد مع الارمهان لانّها إذا سُنَّت جاز ان تختلط بالفولاد ٥ (٤)الدمشقي بل يكون كلّ صنف منها على حدته ويحلف الصنّاع على ذلك ،

p. 278

(٥)واصلح الابر عندهم الخيّاطيّة وهى التى تُسمَّى عندهم المسوَّدة وهى تُسَنّ ثلاث دفعات وتُصْقَل (٦)واحسنها المدوّرة العين ويعتبر عليهم ايضًا بأن تؤخذ الابر وتُحْمى فى النار وتُطْفَى فانّ الفولاد اذا حُمِىَ ثمّ طُفِى ١٠ يقصف وغير الفولاد اذا حُمِيَت وطُفِيَت ازدادت لينًا، فيجب على فاعله الادب، وامّا المسلّاتيين فيؤخذ عليهم الّا يعملوها الّا من الفولاد او الحديد الارمهان (٧)واعلى المسلّات الفولاد(٧) وهى اصناف نذكر منها ما تيسّر ذكره (٨)وضريبتها ليكون(٨) اعتماد المحتسب على ما ذُكِر وهى (٩)الحزاميّة والمزابليّة(٩) كلّ عشرة منها (١٠)زنتها (١١)رطل واحد بالمصري ١٥

M f. 109b

(١)—(١) O omits
(٢) O, C رجل
(٣) M امين
(٤) C المسقى
(٥) O, M اصحّ
(٦) O, M, C احسنهم
(٧)—(٧) O omits
(٨)—(٨) M وضرعها المون
(٩)—(٩) O الحراميّة والمرابليّة
(١٠) O, C omit
(١١) M رطلا واحدا

(١)والمحيّرة والفقاعية كلّ ثلاثة منها زنتها (٢)رطل واحد والخياطيّة والنقشيّة كلّ مائة زنتها رطل واحد والركابيّة كلّ خمسة عشر زنتها رطل واحد والمكانسيّة ومسلّات التضريب كلّ اربعة زنتها رطل واحد والكفيّة كلّ خمسة وعشرين زنتها اطل واحد والخرجيّة والاباريّة كل مائة مسلّة منها زنتها (٣)مائتا درهمٍ والله اعلمْ

الباب الثامن والخمسون
فى الحسبة على المرادنيين

لا يمكّن المحتسب احدًا يجلس لهذه الصناعة الّا من شُهِر بالامانة والدين والعفّة والصلاح فانّ اكثر معاملتهم مع النسوان وايضا يؤخذ عليهم انّهم لا يستعملون خشب المرادن إلّا من خشب (٤)الساسم او من خشب (٥)السنط الاحمر السالم من الغرق والسوس فانّه اذا كان غريقًا (٦)وبرمت به المرأة انكسر لِوَقْتِه(٦) وكذلك النحاس الذى فيه فيكون من النحاس الأصفر المضروب ولا يعملوه منفوخًا ويلزموا بان يعملوه صامتا واجود نحاس المرادن كلّ رطل سبعون مردنًا والخرجي فكلّ ثمانين رطل واحد ويرقبوا الله تعالى فى معاملتهم مع النسوان وغيرهنّ والله اعلمْ

p. 279 — M f. 110a — ١٠

(١) O, M المحبّرة
(٢) M رطلا واحدا
(٣) O, C مائتى; M مئتين
(٤) M السماسم
(٥) O الشوط
(٦)—(٦) M كان سريع الكسر

الباب التاسع والخمسون

فى الحسبة على الحنّاويين وغشّهم

ينبغى ان يعرّف عليهم رجلًا بصيرًا بصناعتهم عارفًا بغشّهم وتدليسهم (١)ويوخذ عليهم(١) انّهم لا يبيعوه الّا سالمًا من (٢)العيب والرمل والجريش وعلامة غشّه انّ المغشوش بالرمل والزيت الحارّ يُعْرَف ذلك بالغربلة فانّ الجريش والرمل يطلع ثى اعلى الغربال وايضا اذا أُخِذ من الطيّب السالم من الغشّ قدح ووُزِن وأُخِذ من المغشوش قدح (٣)ووُزِنَ ٥
كلٌّ على حدته(٣) فيظهر ثقل المغشوش'

الباب الستّون

فى الحسبة على الأمشاطيّين

p. 280 يوخذ عليهم الّا يعملوا الامشاط الرجاليّة (٤)والنسائيّة الّا من (٥)خشب البقس الروميّ فانّه انفع ما يُعْمَل لهذا وأن لا يكون اخضر فانّه اذا (٦)عمله اخضر ثمّ(٦) جفّ يتعوّج وينكسر' (٧)واعلاه مشط (٨)الذبل (٩)ومتى
عُمِل من غير هذا الخشب كخشب النارنج وغيره فانّه يظهر فى ١٠
M f. 110b تسريحه شعرات (١٠)من الخشب ينتف شعر الآدمي ويلزم (١١)الصنّاع

(١)—(١) O omits (٢) O, C omit (٣)—(٣) O, M omit
(٤) M النساوية (٥) O الخشب; M omits (٦)—(٦) O omits
(٧) O اعلا (٨) O الرمل; M الزبل (٩) O وهى
(١٠) O omits (١١) O لامتناعه

بالصناعة الجيّدة وان يكون صحيح [١]الشرح ويكون مدةً قائمًا عقب القطع مع صحّة انزاله ويعتمد على [٢]المحرزة لانّها لا [٣]تمشى الّا على [٤]الصحيح ويصحّ [٥]التبطين بان يكون [٦]فمه رقيقًا [٧]حتّى ترقّ[٧] [٨]رؤوس الاسنان فينزل فى الشعر [٩]حادّة مع تدوير الحروف ٥ بالرندك [١٠]ويتجنّب [١١]الشعث،

الباب الحادى والستّون

فى الحسبة على معاصر الشيرج والزيت الحارّ

ينبغى ان يُعرَّف عليهم رجل ثقة بصير بصناعتهم يمنعهم ان [١٢] يعملوا السمسم الّا بعد غسله [١٣]وتخليته وتحميصه ودقّه حتّى [١٤]تطير قشرته ثمّ بعد ذلك يطحنه ولا يمكّن احدًا من الصنّاع ان ينزل [١٥]يعصر الشيرج إلّا بعد غسل رجليه بالمحكّة وطهارتها وان يكون فى وسطه ١٠ ثياب ضيّقة الاكمام [١٦]لاحتمال ان يعرق فيقطر من عرقه شىء وان يكون ملثّمًا لاحتمال ان يتكلّم فبقع من بصاقه شىء فى [١٧]عجين الشيرج ويلزمهم بالنظافة والطهارة فى جميع احوالهم ويغطّوا المعاجن بالابراش بعد العمل، ويعاير الجرار التّى لهم لا سيّما فى زمن الصيف

---

(١) O السرج ;C السوح
(٢) O, C المحرزة
(٣) M تسمى
(٤) O صحيح
(٥) M السطين
(٦) M سنه
(٧)—(٧) O omits
(٨) O برؤوس
(٩) O, M omit
(١٠) O وينحب
(١١) C الشعر
(١٢) O adds لا
(١٣) O, C تحليته
(١٤) M تظهر
(١٥) M الى عصر
(١٦) O لئلا
(١٧) M omits

p. 281 فانّه يخفّ وزنها وعيارة الجرّة بالرطل المصري ستّة وعشرون رطلًا وربع رطل، فصل

وامّا (١)عصّارو الزيت الحارّ فيؤخذ عليهم ألّا يعصروا بزر الكتّان إلا ان يقلوه لتظهر رائحته فانّهم اذا عصروه نيًّا خفيت رائحته ودلّسوا بخلطه Mf 111a بالزيت (٢) الحلو ويكون (٣)صقالة (٤)اسحار البزر خالصة وزيت القرطم يضرّ ٥ بالنساء الحوامل اذا (٥)أكَلْنَه ويسقط شعورهنّ وقد يخلطه مَن يستحلّ ذلك فى الزيت الطيّب والشيرج عند (٦)غلوه (٧)ونفاقه كما تقدّم ذكره ويعاير قللهم واقساطهم وزنة القلّة بالقنطار المصري مائة وعشرون رطلًا بمدينة مصر خاصّة وغيرها مائة وخمسة عشر رطلًا وزنة القسط ثمانية ارطال بالمصري والقلّة ثمانية، ١٠

الباب الثانى والستّون

فى الحسبة على الغرابليّين

ينبغى ان يعرّف عليهم رجل ثقة بصير بغشّهم يأمرهم بغسل جميع الشعر قبل استعماله وان يحترزوا من شعر الميتة وعلامته انّه خشن ويتقصّف بسرعة ولا يستعملوا الشعر فى الغرابيل وغيرها الّا على جهته من غير صباغ فانّ فيهم من يأخذ القلقند وغيره ويغليه على النار ثمّ يترك الشعر فيه فتضعف قوّته فيتهرّأ عند استعماله ولا يمسك شيئًا ثمّ ١٥

(١) O, M, C عصارون
(٢) M adds الطيب
(٣) O سعالة ; C صعاله
(٤) *sic* O, M, C
(٥) O, M, C اكلوه
(٦) O علوقه
(٧) M وتقاقه

يبيعه من غير ان يعلم البائع انّه مصبوغ وهذا كلّه تدليس وينبغى ان p. 282
يستحلفوا الّا يعملوا الغرابيل (١) من جلود الميتة (٢)لكن من الجلود
الطاهرة المذكية(٢) وان يغسلوا الجلود وينظفوها قبل تقويرها لئلّا تنقطع
بسرعة '

الباب الثالث والستّون

فى الحسبة على الدبّاغين والبطّطيين

M f. 111b

٥ ينبغى ان يعرّف عليهم رجلًا ثقةً بصيرًا باحوالهم وان يحلفوا باللّه
العظيم انّهم لا يدبغون الجلود بدقيق الحنطة وأن لا يدبغوا بالنخال
وان لا يجلدوا بواطن الاسقاط إلّا من الجلود الّتى يجلدون (٣) ظواهرها
(٤)وكذلك يُمْنَعوا من دباغ جلود المعز الّا بالقرظ اليماني ويكون دباغها
بوزنها من القرظ لانّه قد تقدّم على ان كلّ وزن مائة جلد صغير
١٠ اربعون رطلًا بالمصريّ وتقدير كلّ مائة جلد كبير وزنًا ستّون رطلًا
بالمصري وما زاد (٥)فينبغى ان(٥) يدبغ بوزنه (٦) (٧)إلّا على عدد الجلود'
(٨)وحدّ كلّ دست منها ان يقيم فى الحوض منتقعًا فى(٨) القرظ (٩)المعتدل
ثلاثة ايّام (١٠)وينقل الى حوض آخر وعلية من القرظ مقدار (١١)وزنه
الاوّل يفعل ذلك اربع دفعات متواليةً لتنقى من شحومها' (١٢)ومن
١٥ الغشّ فى ذلك(١٢) دباغ الدست ثلاث دفعات (١٣)ويغشّ (١٤)الثالث بالعفص

(١) O, M, C insert العقب (٢)—(٢) O, M omit (٣) M, C insert بها
(٤) O omits (٥)—(٥) O omits (٦) O adds على وزنه
(٧) O omits (٨)—(٨) O تنقع فى الحوض (٩) O omits
(١٠) O وتنقل (١١) O omits (١٢)—(١٢) O وغشّها
(١٣) O بغشّ (١٤) O الرابع

وهو مضرّ بالجلود مهلك لها وعلامة غشّ الدست ان جلوده تسودّ من الشمس، ودباغ الصيف [١]خير من الشتاء والعفص فيه عيب وكذلك القرظ المصري، والحوض اذا قدم [٢]فيه مائتا جلد لم يخدم فيه اقلّ من رَجُلَيْن وامّا جلود البقر فيمنعوا ان [٣] يخلطوا الميتة بالمدبوغة،

p. 283
M f. 112a

فصل ٥

وامّا البطيّين فيؤخذ عليهم ان لا يعملوا [٤]الّا جلود المذكيّ وانّهم لا [٥]يعملوا من جلود الميتة شيئًا ولا[٥] يأمروا من يعملها [٦]لهم إلّا على الوجوه والاسباب كلّها [٧]ويكبس دكاكينهم ويبحث عن ذلك لانّ علامة ما يعمل من جلود الذبيحة الصفاء والصفرة وما عُمِل من الميتة فيميل لونه الى السواد ويعتبر الرائحة وخشونة الملمس ولا بدّ ان ١٠ يبقى عليه اليسير من اصول الشعر لانّ الصانع لا يقدر ان يتقصّى شعر الميتة بالشفرة وقت العمل وما عُمِل من جلود الميتة ايضًا [٨]يتفلّح عند جفافه، ويأخذ عليهم الّا يعملوا البطط الكبار الّا ثلاث طاقات والبطّة المتوسّطة طاقين والكوز [٩] الصغير طاقًا واحدًا غليظًا صحيحًا سالمًا من [١٠]الوقع فمن خالف ذلك أُدِّب وعُزِّر على ذلك، ١٥

(١) M احب (٢) O omits (٣) O adds لا
(٤) M سوى (٥)—(٥) O omits (٦) O omits
(٧) C وتختم (٨) M يتفلج (٩) M, C add الزيت
(١٠) M, C الترقيع

الباب الرابع والستّون

فى الحسبة على اللبوديّين

يعرّف عليهم رجلًا ثقةً من اهل صناعتهم يمنعهم ان [1] يعملوا فى اللبود شيئًا من صوف [2] الميتة ويُعْرَف ذلك بلينه [3]وتغيير رائحته ويمنعهم من [4]عمل صوف الرؤوس ايضًا ويستدلّ عليه بفرط خشونته ويكون وزن [5]اللبد الاحمر اربعة ارطال واللبد الازرق [و]المرشحة الحمراء

٥ رطل ونصف [6]ويُجاد غزل [7]سائر اللبود ويُسقَى الصمغ بلا مشاق M f. 112b

ويمنعهم من عمل اللبود المشاقة [8]التى تعمل[8] القوالب،

الباب الخامس والستّون p. 284

فى الحسبة على الفرّائين

يعرّف عليهم رجلًا ثقةً من اهل صناعتهم يلزمهم ألّا تباع الفراء الكباشيّة وغيرها من سائر الفراء [9]الّا مدبوغة جيّدة الخياطة متقاربة الغرز وان لا يخلطوا شيئًا قد عتق بجديد ولا رقعة ولا غيرها وان لا يباع المجلوب

١٠ فى الدور ويخصّ به قوم دون آخرين [10]بل تحمل الى [11]سوقهم وتباع فيها بالنداء[11] يناله القوي والضعيف،

(١) O adds لا (٢) M adds روس (٣) O يعتبر

(٤) M omits (٥) C اللباد (٦) M ونحاد

(٧) O omits (٨)—(٨) O omits (٩) O omits

(١٠) M لم. (١١)—(١١) O السوق وينادى عليه

الباب السادس والستّون

فى الحسبة على الحصريّين العبداني والكركر[1] والعبدانى

ينبغي ان يعرّف عليهم رجلًا ثقةً خبيرًا بصناعتهم ويؤخذ عليهم ان لا [2]يصبغوا [3]شيئًا من السمار الّا [4]القلزميّ ولا [5]يصبغوا من السمار القطوي ولا الكراعي ولا شيئًا من الاسمرة الماويّة فانّها تتهرّأ ولا تمسك شيئًا وأن لا يصبغوا الّا بالفوّه [6]القبرصيّة ولا يصبغوا بالبقّم لانّه [7]يتغيّر صبغه واذا وقع عليه شيء من الحموضة اصفرّ [8]وتطبّع [9]فان عزّت الفوّه ٥ وقلّت وقتًا [9]ما جُعِل الثلثان فوّه والثلث بقّم، وامّا صباغ السمار الاسود يكون صبغه بماء الحديد والقلقند ويجفّف [10]مكانه فى الحوض M f. 113a لئلّا يضعف [11]جبلّةً، وتكون مياهه طاهرة فانّ الناس يتّخذون منه الحصر للمساجد ليصلّوا عليها، ويكون جميع قيامه من غزل الكتّان المعتدل p. 285 الخيط، وأن لا يقطعوا حصيرًا [12]حتّى يداخلوه مداخلةً جيّدةً فانه اذا ١٠ لم يداخل [13]يبس سماره [14]فيصير مثل الغربال، وهو ابيات اعلاها مائة وما دونه تسعون وما دونه ثمانون وما دونه سبعون وادونه ستّون، [15]والكركر فلا اعتبار به، ويتقدّم الى المنادية [16]ان لا يبخسوا

---

(١) O, C omit (٢) O يصنعوا (٣) M omits
(٤) O العكرمى; M القلومى (٥) O يصنعوا
(٦) O القرصية (٧) O يغيّر (٨) M ويطبع; C وتبقع
(٩) M omits (١٠) M فى مكان (١١) O, M جبله
(١٢) M omits (١٣) O omits (١٤) O يصير
(١٥) M والكرك (١٦) M omits

(١)من نفوسهم(١) زيادةً اذا رأوا (٢)غربًا (٣)يتباعون شيئًا ولا (٤)يقولوا إلّا الحقّ (٥)الّذى يدفعه اليه التاجر ولا ينقص عند الوزن من الثمن شيئًا فهذا حرام (٦)ولا ياخذ(٦) الجعل (٧)الّا من المبيع ،

الباب السابع والستّون
فى الحسبة على التبّانين

يؤخذ عليهم ان لا يخلطوا فى تبن الحنطة شيئًا من سائر الاتبان
٥ مثل تبن الفول وتبن البرسيم وتبن الجلبان (٨)وتبن العدس ولا شيئًا من (٩)البرايب الغليظة (١٠)وهى اصول القمح ، ويحلفهم باللّه العظيم انّهم لا يدلسوا على المسلمين وان تكون شباكهم على العادة وزنتها مائتان وخمسون رطلًا كلّ (١١)شبكة بالرطل المصري وانّهم اذا ملؤوها من (١٢)المراكب لا ينقلوها الى مواضعهم لينقصوا منها ثم ينقلوها بشباك M f. 113b
١٠ أخرى صغار الى المعامل ومن فعل ذلك أدّبه وعزّره ،

(١)—(١) O omits | (٢) O عربا | (٣) O ىاعون
(٤) M يقول | (٥) O والذى | (٦)—(٦) O omits
(٧) O omits | (٨) O ومن | (٩) M البراب
(١٠) M وهو | (١١) C شليف | (١٢) O المركب

الباب الثامن والستّون

فى الحسبة على الخشّابين والقشّاشين

p. 286

ينبغى ان يعرّف عليهم رجلًا ثقةً (١)ينهى اخبارهم للمحتسب(١) ويأخذ عليهم انّهم لا يشترون خشبًا من صغير ولا محجور عليه ولا من خشب وقف على الجامع او مسجد او غير ذلك من الآدميّين ويشترط عليهم انّهم لا يشتركون فى البيعة (٢)الخشب المفسوح لهم فى شرائها ويرفعها احدهم الى دكّانه فاذا جاء المشترى أعان بعضهم بعضًا فى توفير الثمن ٥ وهو بينهم هذا تدليس واذا اشترى احد منهم افلاق النخل ونشرها مربّعات وقوائم وجآءه المشترى (٣)فلا يخبره بشراء شىء (٤)منه على انفراده فهذا حرام فيؤدّب عليه٠

الباب التاسع والستّون

فى الحسبة على النجّارين والنشّارين والبنّائين (٥)ورقّاصيهم والجبّاسين والجيّارين وغشّهم وتدليسهم٬ ١٠

M f. 114a ينبغى ان يعرّف عليهم رجلًا ثقةً امينًا بصيرًا بصنعتهم فقد يوافق اكثر الصنّاع على اجرة معلومة كلّ يوم فيتأخّرون عند الغدوّ وينصرفون قبل المساء فينبغى ان يشترط فى ذلك ما يمنع منه ولا ينصرفوا الّا ممسيًا٬

(١)—(١) O omits (٢) O omits

(٣) O, M ان (٤) O omits

(٥) M ورقاصينهم; M, C insert والدهانين والضببيين والمبيضّين

ومن البنّائين والنجّارين والدهّانين من يقرّب على المستعمل ما يصنعه ويهوّنه عليه ويقلّله حتّى اذا نُشِّط اليه وشرع فيه يُحْوِجه الى اكثر ممّا (١)قدر فيكون في ذلك ضرر عليه وغشّ (٢)وربّما يفتقر (٣)وركبه الدَيْن(٣) بسبب ذلك وربّما باع الموضع قبل تمامه وفي هذا اذيّة عظيمة (٤)وينبغي p. 287

٥ ان يتقدّم بما يمنع اتمّ منع بالحلف(٤) والأيمان المؤكّدة بالنصيحة والتخويف والرهبة، ومتى لم يستعمل من يبني من الصنّاع ما يصحّح به عمله من زوايا وموازين وخيوط وان جرى فيما يعمله زيغ او مَيْل او انحراف عن الاستواء لزمه عيب ذلك وفساده حتى يعود صحيحًا مستقيمًا، ومتى قطع البنّاؤون من اخشاب الناس المستأجرة للدعائم شيئًا

١٠ (٥)لزمهم أرشه وعليهم الادب بعد الإعذار (٦)اليهم،

ويلزم الفعلة المعروفين بالرقّاصين لباس (٧)التبابين وفيه ستوة لسوءآتهم عند تصرّفهم في صعودهم وهبوطهم ولا ينصرفوا الى (٨)المغيب، فصل

وامّا النشّارين فيلزمهم ان يعملوا على كلّ (٩)ورشة ثلثة اناس (١٠)ليحدّ احدهم المناشير(١٠) واذا تعب واحد من الاثنين (١١) ناب عنه ذلك الثالث

١٥ في النشر الى ان ياخذ صاحبه راحةً ولا ينصرفوا الى آخر النهار ويمنعهم M f. 114b من اشتراك جميعهم على الناس بل يكونوا مثل البنّائين والنجّارين يعملون بما قسم اللّه لهم ويحلف البنّائين باللّه انّهم لا ياخذوا من الجيّارين ولا من الجبّاسين رشوةً ولا هديّةً ليكفوا عنهم قلّة نضج الجبس ورداوته (١٢)وايضًا مهما حضر يسدّون به(١٢) (١٣)ويعملونه وكلّ ذلك تدليس(١٣)

---

(١) C قرب عليه (٢) لانّه (٣)—(٣) O ويتديّن
(٤)—(٤) O فيُمْنَعوا من ذلك بالردع (٥) O لزمه
(٦) M اليه (٧) O, M البنائين (٨) M المغرب
(٩) O, M معصرة (١٠)—(١٠) C واحدبين يدى الاثنين
(١١) C inserts او اراد قضا حاجةً او حصل له امر
(١٢)—(١٢) O, M omit
(١٣)—(١٣) O ويدلسوا به; ويعملوه M ويداسون به

على صاحب العمل (١) ومن علامة نضج الجبس ان يصفرّ لونه فى الفرن
قبل (٢)طحنه فاذا خُلِط بالماء فان دُخِّل فى القصريّة وجفّ بسرعة فهو
p. 288 جبس ناضج والّا فهو مغشوش ويجب ان يراعى ذلك اتمّ مراعاة ويؤخذ
عليهم ايضًا انّهم لا يستعملون (٣)الجبس الرجيع(٣) ولا من (٤)الاجباس الّا
ما كان (٥)مفلكا فهو اصلح الجبس٬ وكذلك الجيّارون يؤخذ عليهم ٥
انّهم لا يبيعون للناس الّا الجير (٦)الطوابقى ولا (٧)يعملوا فيه من
(٨)الصروفات شيئًا ولا يعطوه الّا بالوزن وقنطار الجير ليتى مائة واربعون
رطلًا ويجب على البنّائين ايضًا نصح ارباب العمل وان يتّقوا اللّه فيما
يعانوه فانّه حلال وقد قال صلّعم احلّ ما أكل المرء من (٩)كسبه٬ فصل

١٠ وكذلك المبيّضون اذا بيّضوا موضعًا لانسان لا يكثروا من اخلاط
الجير فى جبس (١٠)البياض (١١)وقت عجنه ليسهل عليهم بسطه على
M f. 115a الحيطان بغير تعب فانّه يكون كثرة الجير سببًا الى سقوط الجبس على
الحيطان وقت حفظه لها (١٢)وبنائه عليها ويلزم الصانع (١٣)تجربة البياض
(١٤)الجديد ليحصل منه النصح للمستعمل٬ فصل

١٥ وامّا نجّارون الضباب فيُجْعَل عليهم رجل له دين وبصير بهذه الصناعة
فهو امر جليل يحتاج الى ضبطه لانّ فيه حفظًا للاموال وصيانة الحريم
فينبغى ان يراعى ذلك (١٥)ويوخذ عليهم(١٥) ان لا يعملوا (١٦)لاحد مفتاحًا
على مفتاح إلّا ان يكونا شريكَيْن مشهورَيْن (١٧)بالعفّة ويؤمَروا أن لا

---

(١) C inserts فان غالب الجباسين من يخلط فى الجبس الطابق الرماد الكرس وغيره ويعلم ذلك البنّاؤون اذا عجنوه يظهر فيضرّ ذلك بصاحب العمل
(٢) M نضجه
(٣)—(٣) M الجير الرجيعى
(٤) M الاحناس
(٥) C مفلحا
(٦) M الطوارمى; C الحصي الطوابق
(٧) M يعمل
(٨) M طرقات
(٩) M كسب يده
(١٠) O البياضين
(١١) O [عجنه] و
(١٢) M ثباته
(١٣) M بخدمة
(١٤) M الخدمة التامة
(١٥)—(١٥) O omits
(١٦) M لرجل ولا لامرأة
(١٧) M بالثقة

يثقبوا رأس [١]الانباه [٢]لطرح الاسنان بل [٣]تعمل تعشّقا[٣] [٤]ينقرها في [٥]رؤوس [٦]الانبات [٧]لحفظ الاسنان التي فيها مربّعة الرؤوس مدوّره الاسافل مبرودة [٨]مجلّسة وكذلك اسنان المفتاح حتى لا يخرب ذكر الغلق لا من فوقه ولا من بطنه ويؤمروا ان يغيّروا الاغلاق بالجواسيس p. 289
٥ المختلفة حتى لا يُعْمَل مفتاح على مفتاح فمن خالف ذلك أُدِّب، فصل

[٩]وكذلك الدهّانون يوخذ عليهم بالقسامة بالله العظيم انّهم [١٠]لا يدهنون ما [١١]يغشّونه من جميع علامتهم وما يتعلّق بصناعتهم[١٠] ممّا هو لهم خاصةً [١٢]ولسائر الناس[١٢]. [١٣]عامةً [١٤]ممّا يستعملونه عندهم[١٤] [١٥]وانّهم يدهنون ما يبيعونه للناس[١٥] ثلاث دهنات ويشمّسونه حتى يشبع
١٠ شمسًا قبل دفعه الى اربابه لانّ كثيرًا منهم يدهن دهنةً او دهنتين فأدنى M. f. 115b ما يصيبه من الماء او الىداوة يتلف فان قصر احد منهم دهنًا اقلّ من [١٦]ثلاث أُنْكِر عليه [١٧]ويؤدّون الامانة فيما يتسلّمونه من [١٨]اصباغ الناس[١٨] ومهما فضل اعادوه لاربابه، ويُمْنَعوا من التصاوير وقد لعن رسول الله صلّعم المصوّر [١٩]وفي حديث آخر ان الذين يصنعون هذه الصور يُعَذَّبون يوم
١٥ القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم [٢٠]فمن وجده فعل شيئًا من ذلك ادّبه التاديب التامّ[٢٠]،

---

(١) M الاساه (٢) M بطرح (٣)—(٣) D يعمل تعمسا
(٤) M يعمل نعفا بنقرها (٥) M اروس
(٦) M الاسنان; C الانباب; D الابيات (٧) M يحفظن
(٨) O, C مجلسه; D مجلّه
(٩) This section in Ibn Bassām (BM Or 9588), f. 42*a*
(١٠)—(١٠) O omits (١١) C يبيعونه (١٢)—(١٢) O لغيرهم
(١٣) M omits; C كافّة (١٤)—(١٤) O omits
(١٥)—(١٥) M omits (١٦) M ثلثه
(١٧) M ويرون; C ويومرون (١٨)—(١٨) C اصناف الدهان
(١٩) O في (٢٠)—(٢٠) O فيؤدَّب فاعله

الباب السبعون

يشتمل على تفاصيل من امور الحسبة لم تُذكر فى غيره

فصل فى الرزّازين وغشّهم وتدليسهم، امّا الرزّازون فانّهم [١]كثيرو الغشّ فيعرّف عليهم رجلًا ثقةً يمنعهم ان يخلطوا معه الملح ويبيعوه للمسلمين على انّه أرزّ طيّب وهذا حرام فانّه ما اشترى [٢]منه الّا أرزًّا ولم يشترِ ملحًا ولا يمكّنهم ان يوجّهوا رؤوس الافراد بالارزّ الطيّب السالم فانّ فيهم من يجعل على [٣]رؤوس الافراد[٣] الأرزّ السرادة وتحته ٥
p. 290 الدقّ وهذا ايضًا غشّ وتدليس على المشترى فانّه ما اشترى الّا نسبة العين فمن وجده فعل ذلك ادّبه[٤]، فصل
M f. 116a فى المراوحيّين وباعة الكبريت والمكانس، يؤخذ على المراوحيّين انّهم لا يستعملون الّا الخوص النقيّ ولا يُظْفَر الّا رفيع وان يكون جريد المراوح فيه غلظ لئلّا ينكسر فيضرّ بالمشترى [٥]ويوصوا ان يعملوا رأس ١٠
المروحة محروزًا لئلّا [٦]تتسلّت المروحة بسرعة، [٧]وكذلك قشّ[٧] الكبريت يلزموا بان لا يستعملوا الّا الكبريت النقيّ اليابس لانّ الاخضر [٨]النادى لا يعلق بالنار [٩]سريعًا، وكذا المكانس يُلْزَموا ان يجعلوها ليفًا جميعها

---

(١) O كثيرون (٢) M omits (٣)—(٣) O راس الفرد
(٤) M, C add ليرتدع به غيره وله ضريبة فالشعير اذا بيض كان كل اردب...ويعتبر اكيالهم التى يعاملوا بها الناس كما تقدم ذكره ويلزموا بمراقبة الله
(٥) O omits; C ويوصى (٦) M يتسلب (٧)—(٧) O ودر قش
(٨) O, C omit (٩) O omits

ولا يحشوها بشىء من تراب الليف ولا من القشّ ويخيّط فيعتقد المشترى انّها جميعها ليف فيكنس بها فتتفتّت فيخرج ما فى بطنها فتضرّ بالمشترى '

فصل

فى الزفّاتين ' يعرّف عليهم رجلًا ثقةً ويحلفوا بالله العظيم انّهم لا ٥ يغشّونه بنشارة الخشب ولا بالرمل ولا (١)بربّ الزيت ولا يبلّوا المشاق بالماء حتّى يثقل فى الوزن ويتبيّن ذلك بالنار' ويُغشّ الزفت اليابس بالخبز المحروق فيعتبر ذلك عليهم'

فصل

فى سقّائين الكيزان وارباب الروايا والقرب والدلاء' امّا سقاة المآء فى الكيزان فيُؤمَروا بنظافة ازيارهم وتغطيتها وافتقادها بالغسل بعد كلّ ١٠ قليل من الوسخ المجتمع فيها ويغسّلوا الكيزان ويجلوها بشقفها M f. 116b وبالاشنان فى كل يوم ويبخّروها فانّها تتغيّر من افمام الناس ونكهتهم ولا p. 291 يملؤوا الكوز الى (٢)فوق شباكه ولا يخلطوا مع مآء البحر غيره من المياه المالحة فانّ ذلك غشّ وليكن الكوز متوسّطًا بين الكبير والصغير وشباكه متوسّطًا بين الضيق والاتّساع' ولتكن الكيزان عنده معلّقة ١٥ ليضربها الهواء فتبرد ويسقى كلّ اناس من كيزان تليق بهم وإن وقف عنده رجل رئيس او كبير ناوله كوزًا جديدًا لم يشرب فيه احد (٣)قبله وينبغى ان يتّخذ للازيار اغطيةً من خوص مصلّبة بجريد' ولا يسق احدًا من كوز الزير ولا يُدخل يده فى الزير وهي زفرة ويجتهد فى نظافة حانوته وبدنه وثيابه' ويتفقّد المحتسب حوانيتهم على غفلة منهم ٢٠ ليلًا ونهارًا فمن وجد عنده زيرًا مكشوفًا او كيزانًا وسخة او وجده (٤)يخلط ماء البحر مع ماء البئر أدّبه وبدّد ما عنده وغلق حانوته حتّى يرتدع به غيره'

وبالجملة فالّذى اتّفق عليه العقلاء ممّن سافر البلاد وشرب من مائها انّه لا يوجد أحسن ولا ألذّ من ماء النيل وقد ورد فى الحديث انّ

(١) C بعكر (٢) M اعلا (٣) M adds غيره (٤) O يحط

M f. 117a جبريل عليه السلام نزل [١]بالنيل والفرات على جناحيه فكان النيل على جناحه الأيسر والفرات على جناحه الأيمن، قال بعض الفضلاء هذا يدلّ على انّ ماء النيل اخفّ من ماء الفرات لانّ الشيء الثقيل من عادته ان يحمل على الجانب الأيمن والخفيف على الجانب الأيسر وكون جبريل [٢]حمل [٣]النيل على جناحه الايسر دليل [٤]على خفّته، ٥

p. 292 وامّا ارباب الروايا والقرب والدلاء يعرّف عليهم رجلًا امينًا يمنعهم ان يستعملوا شيئًا من الآلات الحافظة للمياه الّتى هى مادّة الحياة الّا من الجلود المدبوغة بالقرظ اليماني الّتى قد استحكم دباغها وطال مكثها ولا تُعْمَل من جلد بغل ولا مسوس ولا [٥]درن ولا تعمل من نطع ولا [٦]سلفة ولا بطانة من جلود الروايا المستعملة، ولا تعمل قربة ١٠ الّا من اديم مصري او سلفة يمانيّة،

وكذلك السقّاؤون واصحاب الروايا والقرب يأمرهم المحتسب بالدخول فى البحر حتّى [٧]يبعد عن مواضع الاوساخ ولا يمكّنهم ان يملؤوا من قرب موضع فى البحر يقرب [٩]سقاية او مجري حمّام[٨] بل يصعدوا عنه او يبعدوا من تحته ومن اتّخذ منهم راويةً جديدةً او قربةً جديدةً ١٥ الزمه المحتسب ان ينقل بها الماء الى احواض الطواحين والمعاصر

M f. 117b ومعاجن الطين ايّامًا ولا يبيعه للشرب أصلًا فانّه يكون متغيّر الطعم واللون والرائحة من اثر [١٠]الدباغ والقطران فان زال التغيّر اذن له المحتسب ببيعه للناس للشرب والاستعمال، ويامرهم ان يشدّوا فى اعناق دوابّهم الاجراس وصفاقات الحديد والنحاس [١١]ليعلوا [١٢]جلبة الدابة اذا ٢٠ عبرت في السوق فينحذر منها الضرير والانسان الغافل والصبيان؛ وكذلك

(١) O, M ماء النيل (٢) O حمله (٣) O omits
(٤) O, C omit (٥) M دون (٦) O سلعه
(٧) M يتعدى (٨) C شاطى البحر
(٩) C adds ولا قنا ميحاض ولا بلاعة (١٠) O دباغة
(١١) M ليعلموا (١٢) M جلب

يفعل بالمكاريّة والترّاسين وحمّالين الحطب [1]ومزابل الطين وغيرهم p. 293
ويجبرهم [2]المحتسب على ذلك [3]·
فصل
فى الغسّالين لاقمشة الناس· ينهاهم المحتسب عن غسل [4]ثياب الناس[4] بالماء المطبوخ فيه القلى والنورة والنطرون ويُسمّى عندهم المقّة فانّ ذلك يضرّ بملابس الناس [5]ويعرّضها [6]لتخريقها وتوليد القمل فيها ولا يعصروا على خشب ولا بخشب فمن فعل شيئًا من ذلك أدّبه· [7]

---

(١) M مزابل; C adds واما الزبالين فيومروا بأصلاح مزابلهم وتصحيحها فان كثيرا منهم يحملون فى مزابلهم الاوساخ والنجاسة فقد تصيب اثواب الناس فينجسونها ويوموا انهم اذا ارادوا مشترا خبزا او شيا من الماكولات انهم لا يمسوه بايديهم وايديهم وسخه حتى يغسلوها غسلا جيدا وايضا لا يمكنوا من مس اوانى السقايين الا ان يغسلوا ايديهم من النجاسة فان ذلك ربما تقوم نفوس الناس منه فيخبرهم المحتسب على فعل ذلك كله لما فيه من المصلحة للناس·

(٢) O omits (٣) M adds لما فيه من المصلحة

(٤)—(٤) M الاقمشة (٥) O تعريضا; M [?] يعرمضها (٦) C لتحريقها

(٧) O adds· ينبغى للمحتسب ان يسأل الغسّالين عن طهارة الثوب المتنجّس الذى جُهل مكان نجاسته كيف يطهرونه فى ما دون القُلّتين فمن عرف ذلك اقرّه ومن لم يعرفه امره بالتعليم فانّ كثيرًا من الغسّالين اذا حضر اليهم ثوب متنجّس وضع ماءً فى الاناء واورد الثوب عليه فينجس الماء القليل اذا النجاسة واردة على تغيّر الماء ولم يتغيّر وينجس كلّ شىء وُضع فى الماء فيلزم ذلك بطلان صلاة الناس وهم لا يعلمون فانّ العامّة قد قُرّر فى اذهانهم انّ الشىء اذا نُقى من وسخه فقد طهر وتركوا اصل الطهارة وهو الماء الطهور· فيامرهم المحتسب ان يضعوا الثوب المتنجّس فى الاناء ويكون الماء واردًا لامور وانّه يكفى جرى الماء اذا لم تكن النجاسة عينًا وامّا اذا كانت النجاسة [عينًا] فلا بدّ من ازالة الطعم· وامّا اللون العسر والريح العسر اذا بقى واحد منهما لم يضرّ وفى الريح قول للشافعى رضى الله عنه انّه يضرّ امّا اذا بقيا معًا اللون والريح ضرّ على الصحيح· هذا p. 294
كلّه اذا لم تكن النجاسة من كلب ولا خنزير·

فصل في الانكار على نطاح الكباش ونقار الديوك وصياح [١]السُّمّان وامثالها، وممّا عرف الناس انّه مُنْكَر إثارة [٢]التحريش بين [٣]الحيوانات وهي ذوات اكباد رطبة واخلاق صعبة وما منها الّا ما يحلّ اكله ولا يحلّ قتله كالكبش النطّاح والديك النقّار والسمّان الصيّاح واشباهها وقد اكثر الناس من اقتنائها والمواظبة على اضرام [٤]شحناءها وربّما نشأ من ذلك فتنة تؤول الى [٥]ضراب وتشويش وشقّ ثياب وإحداث شجاج وإثارة عجاج [٦]ويجلب ذلك الى [٧]احزاب كثيرة وافواج[٧] ويتّصل بهذه المنكرات اشياء أخرى تجرى مجراها في التقديم وتنزل منزلتها في التحريم فاحكم فيها بحكمك وامض في مشتبهاتها بدليل علمك فانّ السكوت عن البدعة رضاء بمكانها وترك النهي عنها كالأمر بإتيانها وليكن عملك للّه الّذى يسمع ويرى وله ما في السموات وما في الارض وما بينهما وما تحت الثّرى، وهذه فصول تطول لانّ المنكرات لا ينحصر عددها فتستوفى وفيما ذكرناه كفاية ونسأل اللّه العون والتوفيق والعصمة في جميع الأمور بمنّه وكرمه، انّه اهل التقوى واهل المغفرة،

M f. 118a — p. 295

آمين،

تمّ

(١) M الطيور (٢) O التحرّش (٣) O الحيوان
(٤) M شجاها (٥) M ضرار
(٦) M تحرب ; O يجرى (٧)—(٧) C شر كثير ونكد مستطير

فهرست الرجال والنساء

فهرست الاماكن والقبائل

فهرست الكتب

INDEX OF PRINCIPAL SUBJECTS[1]

[1] The references are to the pages of O, as in the translation.

مغر — مَغْرَة a red earth used for dyeing, 121.

ملح — وهو العُصْفُر المصحون—ابو مُلَيْح "pounded safflower", the latter a plant which yields a red dye, 121, 143.

نجش — "collusion (in trade)", 166.

نحس — نُحاس, 183 n.

النحاس السيسى [or السوسى], 183.

نسأ — نسيئة "postponed payment", "credit", 92.

نسل — نَسْل النار, 182.

نضج — to be ripe, properly cooked or pickled, 163.

نفح — إِنْفحة rennet.

نفش — منفوش ḥalwā, 147.

نقنق — نقانق lambs' bowels stuffed with minced mutton (cf. Dozy, *s.v.*; Fraenkel, *Fremdwörter*, p. 38), 122 f.

نكر — مُنْكَر "forbidden by law", 33, 41 ff. and ch. II *passim*.

نوبة — حوض النوبة, 191.

ناد — نيدة a savoury paste used in certain towns of Egypt. It is made chiefly of bruised wheat, 140.

هرس — هريسة a paste made of dried meat pounded together with cooked wheat, 141.

هرائسى maker or seller of harīsa, 141.

هلب — مُهَلَّبِيَّة a sweetmeat made of flour, milk, sugar, almonds, etc. (Dozy, *s.v.*), 139.

واصواف — واصواق ?, 199.

وبر — 133.

ورد — وِرْد "a set", 209

الوصواق — [عرق], 199.

ولى — ولاية "mandate", "authority", 14.

وَيْبة — The Egyptian *wayba* weighs from 40 to 45 raṭls, 118.

قهر قاهرية ḥalwā, 146.

قوسان وهو روث الآدمى, 277.

قام IV, أقامه من السوق "made him leave the sūq", 178; V, متقوّم "having a fixed price", denom. of قيمة, 178.

قيشة [? قيسة], وهى قشر الارزّ, 277.

كثر III, كاثر, apparently here "to make ritually clean" [? equal to the late Hebrew כשר] (see further Dozy, *s.v.*), 139.

كحل كحلى, 176 n.

كرْسنّة "(?) skirret", a sweet, edible root, 161.

كُسب [=كزب] certain oleaginous seeds, 114.

كيتلانى 158.

لبن لُبان, 156.

لحد 70 n.

لزم III, "to constrain" (a debtor to appear before a judge) (cf. *J.R.A.S.* 1911, pp. 642f., and 1916, pp. 85, 142, 145), 39.

لطخ لطاخ (cf. Dozy, quoting *Muḥīṭ al-Muḥīṭ*) وهو رغوة تصاعد من الدبس اذا ضرب بعرق الحلاوة, 147.

لمس III [to barter by] "mutual touch", 168.

الماشعير 155.

مأق مَأْق "the hollow under the eye of a sheep", 138.

ماميثا ? absinth [Dozy]. Wiedemann (*Beiträge*, XL, p. 186), quoting Th. W. Juynboll, says it is the juice of plants resembling poppies (Ibn Bayṭār, II, 462), 157.

مثل (i) VI (instead of the usual III) "to inflict corporal punishment", ? denom. of مُثْلة, 49.

(ii) مثلى "exchanged by barter" as opposed to متقوّم *q.v.*

مرّ مُرّى Latin *muria*, French *saumur*, "pickling brine", 163.

مرط مِرْط, 193 n.

مزج مزوج "mixing [old and new ironware] together", 184.

مضر مضيرة a kind of soup made with milk, 139.

عمر تعميرة "making up" [a fire in an oven], 119.

عاد عادة, 131 f.

عيد 32, 36.

غرا or غرى a certain red dye [Lane], 161.

غزر I, n. act. غَزْر "measuring in excess for oneself" = طرح, 114.

غمّ غمّه ? pot for cooking, 138.

فانيذ "Baumzucker" (cf. Wiedemann, *Beiträge*, LII, "Über den Zucker bei den Muslimen", pp. 177 f.), 153.

فحل "strong", "genuine", 158.

فضّ فضّة "silver", "money", 176.

فقع فُقّاع (a species of mushroom), 82, 155.

فلك مفلك the best kind of gypsum, 288.

فول فوّال a seller of *fūl*, 113.

قبل قنْبيل (or قنبير) a species of manna collected in Yemen [B.-K.], 139.

قذف 234–6.

قرب قرّابه "jar", "bottle", "carboy", 154.

قرض مقرّضة ḥalwā, 146 f.

قسم أقْسما, 154.

قصّ (cf. قَصّة "linge blanc", B.-K. *s.v.*), 178.

قصر قصرية [قصراى ج] "vat", "jar" (cf. *Manuel Hispanique*, vocab. *s.v.*), 165.

قطر قُطارة syrup or treacle treated with fresh milk, vinegar and "white lead" (cf. Wiedemann, *Beiträge*, XL, p. 194; ordinary treacle, XL, 195 *b*, XLI, 89), 139.

قطارش 176.

قفز قفيز, 101.

قُلْقاس arum [? root], 142.

قنت قنوت The formula of "submission" uttered in the course of worship in the mosque on Fridays [إنّا لك قانتون], 38.

صبن صابونيّة ḥalwā, 147.

صفن ابو صوفان part of an animal's heel harmful for food, 137.

صنج سنجة=صنجة (cf. Lane, *s.v.* سنج), 112.

صاف صوفة [وهو حطب الاوراق], 196.

ضرب ضريبة recipe, 163.

ضفر ضفيرة [ضفرج] skein (of silk) (cf. Dozy, *s.v.*), 176.

طباشير 156 n. 1.

طبل طبل السودان, 265.

طحلب طُحْلب marsh-lentil (cf. Ibn Bayṭār (Būlāq 1291), III), 98.

طرح I, n. act. =غزر *q.v.*, 114.

طفح [=طفا] "float", 130.

طهر III, "(?) to separate" (cheese from the water in which it is being cooked), 162.

ظهر III, n. act. "exposure (for sale)",

عدد 40.

عَدْل a person regarded as fitted to give evidence in a court of law; sometimes a "professional" witness, an attorney, 13, 21f., 260.

عدالة, 260.

عدى مُعَدّى, 110f.

عرض V with على = usual VIII, 45.

عرف عُرف "customary law", 15, 18.

مَعْروف "what is according to the law", "the positive commands of the law", 33 and ch. II *passim*.

عزر عَيْزار firm (of flesh), 160.

تعزير, 237f.

عسل العسل القصب (*sic*) juice of the sugar-cane (cf. Wiedemann, *Beiträge*, XL, p. 195 (b)), 139.

عطى III, to have a mutual exchange, barter, as distinct from بيع, 83.

عفن عَفين [? bread-crumbs], 163.

زغب زُغْب, 157 n. 2.

زلب زُلابية a tart filled with almonds and sugar and flavoured with rose-water, musk or camphor; baked in moulds of various shapes (Mez, *Abu 'l-Kasim*, p. xl), 144f.

زنْجارى or زنجهارى "dirty" or impure wax, 161.

زيبق زيبق البيض ?, 147.

سبع وهو المتولّد بين الذئب والضبع, 135.

سبل سَبَّل, 207 n.

سرد سرادة, 195.

سوع II تسريع [? "to bring on early birth"], 186.

سلأ to clarify fat, 139.

سلم سَلَم "purchase by payment in advance", 81, 98ff.

أُسَيْلِم *vena salvatella*, 200.

سمد سميد flour, or a substance resembling *burghul*, a kind of wheaten porridge (cf. Dozy, *s.v.*), 163.

سمط مسمط "smoked sheeps' trotters", 137.

سند VIII, [ل...] استند to accede to, 3.

ساق سَوَقَة pl. of سائق "a trader in the sūq", 105.

سوك تسويك "to clean out [cooking-pots]", 155.

مِسْواك an implement for cleaning pots, etc., 155.

سيالى (?) gall-nuts (cf. Dozy, *s.v.* سيال), 159.

سيلى (?), 159.

شبك مُشبك ḥalwā, 146.

شرب تشريب التنّور drippings from roasting carcasses, 121.

شرح شريحة a strip of meat [? pickled], 141.

شرائحي a seller of شرائح, 141.

شرس tremper et macérer d'eau [B.-K. *s.v.*], 143.

شرط VIII, "to come to terms", "promise", 185.

شفق المُشْفِق the practice of giving short measure, 114.

خصف مِخْصَف "pincers" [وهى كلتبان للضرس], usually "awl", 184.

داذى 53 n.

دبر II, to prepare, or treat (a substance) (cf. *Manuel Hispanique*, vocab. *s.v.*), 142, 160, 176, etc.

درّ دِرّة whip of ox-hide, or made of strips of hide into which date-stones have been stitched, 45.

درج "to assume a coating, or to become coated by (a substance)" (cf. *Manuel Hispanique*, *s.v.*), 160.

درى مِدرَى a vulgar form of مِرْدًى, "a [punting-]pole" (cf. Lane, *s.v.*), 19.

دست [P.] "a set", 112.

دستور ابن التلميذ, 151.

دغل "to be slimy", 125.

ربص روباص [also روباس], 182. Dozy [*s.v.*] translates by "affinage" and Behrnauer, *J.A.* 1861 (i, p. 33) by "creuset". But see Wiedemann, *Beiträge*, XXXII, p. 37 and n. 3, where the meaning "refining and blowing from above" is given. Cf. C. A. Storey, *Lexicographical Jottings* in "A Volume of Oriental Studies presented to E. G. Browne", p. 450, and H. Ritter, *Islam*, VII, p. 52.

ربع رباعى a weight approximating to the half-dīnār, 112 n.

ربا "unlawful profit" (cf. Amedroz, *J.R.A.S.* 1916, pp. 299ff.), 91ff.

رحم ذوو الارحام relatives who are neither entitled to فرائض nor are to be classed with the عصبة (cf. Lane, *s.v.*), 245.

رسخ [= رسب] "sink", 130.

رسل مُرْسَل an inferior kind of treacle (cf. de Goeje, *Bibl. Geogr. Arab.* IV, p. 328), 154.

رغب رغائب "private petitions", 216f.

رمك رامك "A substance compounded of various ingredients; a term applied to the musk employed in commerce" (Dozy) (cf. Wiedemann, *Beiträge*, XL, pp. 188f.), 158.

روح روحانيّات cabbalism, "matters connected with spirits", 226f.

راد IV, seek out, make for, 53.

زبد زبد البحر ["meerschaum"], alcyonium (Ibn Bayṭār (Būlāq), II, 154), 160.

جرد جرادة, 176.

جسّ جواسيس ? "wards [of a lock]", 289.

جلب جلابية, 148.

جلا جلاوات ? "lustres", 182.

جنس II مجنّس "[cattle] of mixed breed", 120.

جنوى 158.

جوارش digestive medicine [=Persian دوارش; cf. Vullers, *s.v.*], 150.

حرب حَرْبِي an infidel, inhabitant of the *Dār al-Ḥarb*, 51.

حزب يوم الاحزاب, 204. [Cf. Qur'ān 33: said to have been written when Medīna was besieged by a "confederation" of the Jewish tribes with the Meccans—see Ṭabarī iii, 1464[8].]

حصن المحصن هو الذى اصاب زوجةً بعقد نكاح صحيح—مُحْصَن, 229.

حكر VIII to hoard, "corner", 89 f.

حمد محمودة "scammony", a gum resin used as a drastic purgative (Ibn Bayṭār, IV, 141, III, 17), 161.

حمص حمصانى a seller of *ḥims*, 113.

حنذ محنوذ = مشوي, 133.

خبر IV "to come to an arrangement", "to declare terms (of purchase)", 169.

خبز خبز فجل apparently a soft pasty substance, 114, 184.

خبص خبيصة a kind of jelly or mould, Dozy, *s.v.*, 146.

خدم to treat, manipulate (a substance), 160.

خرج خرجى ? "imported", 154.

خرط مخروط ? a conical [set], *i.e.* large to small, fitting one into the other, 185.

خار خيار the option of confirming or annulling a sale within an agreed period.

خسّ البرّى wild lettuce, *Lactuca virosa* (Wiedemann, *Beiträge*, XL, p. 186), 157.

خشكنان a kind of biscuit. Cf. Dozy, خشكنانج, and Kremer, *Beiträge*, *s.v.*, 147.

VOCABULARY

The references are to the pages (side-figures) of the text [O]

ارمهان soft iron [Persian نرم آهن]. Cf. E. Wiedemann, *Beiträge*, XXV (über Stahl und Eisen bei den muslimischen Völker), p. 128, and XXXII, p. 46.

إزار ازر, 59 n.

أشنان 195.

انجبار a plant from which is extracted a red juice prepared with sugar, etc., as a cure for haemorrhages, 148.

بتق بوتقة "crucible", 182.

برب برايب—وهى اصول القمح, 285.

برد. بوارد appears to mean [? cold] cooked vegetables, 124.
بواردِيّ a seller of بوارد, 123f.

برانيق = برنج "horse myrobolans" [a violent purge, cf. Dozy, *s.v.*], 148.

بزر بزر قطوناء "flea-wort" (cf. Ibn Bayṭār, I, p. 132), 113.

بعث باعوثا [Syriac ܒܥܘܬܐ] Rogation, 58.

بكر بِكْر—البكر هو الذى لم يطأ زوجة بنكاح صحيح, 229.

بلج ابلوجة [= بلوجة] "large wine-jar" (cf. Kremer, *Beiträge*), 122, 130. [For the plural ابلوج cf. Nuwairī, *Nihāyat al-Arab*, on "sugar"; tr. Wiedemann, *Beiträge*, XLI, p. 87.]

بلز ابليز a species of tree, 160.

باع بيّاع small retailer, 162.

تبن توبان—التراب الناتج من طرق النحاس عقب خروجه من النار وهذه المادة يكون لونها بُنى وعند طلأ الفخار بها وادخالها فى النار يتحول لونها الى اخضر D f. 122

تلس تِلّيس = 3 baṭṭas = 150 raṭls, 117.

ثنى ثنيات "cattle 3 or 4 years old", 121.

حبن حبين [? جبين]—ام حبين, 131.

VOCABULARY AND INDEX OF PRINCIPAL SUBJECTS

Launderers. They must not wash clothes for the public in water that has alkali, lime or natron boiled in it, for it harms the clothes, makes them more liable to tear and breeds lice. Thev must not press out the clothes on wood nor with wood.

(**294**) It is forbidden to set rams to butt one another in competition, cocks to fight or quails to cry. It is well known that it is forbidden to stir up to strife animals which are of ready courage (*lit.* "moist-livered") and quick temper and which are, moreover, lawful for food and are not to be wantonly slain. The practice of purchasing these creatures and rousing them to strife is increasing. Frequent disturbances result which lead to blows, torn clothes and broken heads; dust and faction are stirred up and there is conflict between different parties all which leads to unlawfulness.

Judge in these matters by your own authority and act as your knowledge guides you. To maintain silence in the face of heresy is to acquiesce in it and to fail to denounce it is to command it to be committed. Let your actions be for the sake of God.

Details of this kind might go to great length, for there is no end to unlawful acts, but you must be content with what is set down here.

breath. (291) They must not fill the pot above the perforated cover, nor mix river-water with brackish water. The pot must be of medium size and the cover neither too small nor too large. The large jars must be so suspended that the wind can strike upon them and so be cooled. Each man must be served with the kind of pot which suits his station. A man who is a chieftain or of high rank must be given a new pot in which no one before has drunk.

The large jars must be provided with covers of palm-leaves and crossed pieces of palm-branches. No one is permitted to drink from the pot reserved for [dipping into] the large jar and no one may dip a dirty hand into it. Efforts must be made by the water-seller to maintain the cleanliness of his shop, his person and his clothes. The muḥtasib must visit the shops at frequent intervals and without notice both by day and night. If he finds jars uncovered or dirty pots or finds that river-water is being mixed with well-water, he must punish the offender, pour away the water and close up his shop, so that others may be deterred.

Wise men who have travelled in various lands and drunk their waters all agree that there is no water to be found better and sweeter than that of the Nile. There is a tradition that Gabriel brought down the river Nile on his left wing and the Euphrates on his right, showing that Nile water is lighter than Euphrates water.

Makers of water-skins and buckets. (292) They must make no vessel for keeping water, which is a means of life, except from skins dyed with Yemenite qaraẓ and whose dye is permanent. No mule-skin may be used, nor any that is worm-eaten or worn-out and dirty. No *naṭ'*[1] may be used, nor any lining-leather nor the lining of worn-out water-skins.

Those who sell water from skins must enter the river far from places which are dirty. They must not fill near a public drinking-place or the outflow of a ḥammām but must go upstream or to a distance downstream. Anyone putting new water-skins to use must first employ them to carry water to mill-tanks or to presses or to places where mortar is being made, and this for a number of days. They must not sell the water for drinking, for it will be of foul taste, colour and smell from the effect of the tanning.

Round the necks of their beasts they must tie bells or clappers of iron or brass so that there is a loud noise made by them when they pass through the sūqs and the blind and the careless and children also may take care. The same must be done by donkey-hirers, (293) carters and those who carry fire-wood, loads of rubbish and the like.

[1] A piece of leather used as a tray or on the ground as a substitute for a table(-cloth).

means of varying wards, so that no key may be made after the pattern of another.

Oil-sellers [painters] similarly must swear not to provide adulterated goods and that they will paint [oil] three times anything which they sell to the public and will expose it to the sun before delivery to the owner. The majority give only one oiling or two so that the article perishes when the least amount of water or damp touches it.

They must be forbidden to paint pictures. The Apostle cursed painters of figures. According to a tradition, he said: "Those who fashion images will be punished and commanded on the Day of Resurrection to bring their creations to life."

CHAPTER LXX

Details concerning the ḥisba *not already mentioned*

Rice-merchants practise great trickery. They must not mix salt with their rice and claim it is all good. They must not turn the heads of the sacks containing the rice so that the sifted rice is on the surface whilst there is powdered rice below.

(**290**) Fan-makers and sellers of sulphur and besoms. Fan-makers may use none but clean palm-leaves, none but the top to be taken. The stripped branch [? for the handle] shall be thick so as not to break and hurt the user. The head must be securely fastened on so that it shall not be dragged off easily.

"Sulphur-straws" shall be made only of pure dry sulphur, for the green and moist does not catch easily alight.

Besoms must be made of palm-fibre. They may not be stuffed with the dust of the palm-fibre or straw and so tied up that the purchaser believes it is all of palm-fibre, for in use it will fall to pieces and do the purchaser harm.

Pitch-sellers. They must swear not to adulterate the pitch with saw-dust, sand or oil dregs; nor shall they moisten tow with water in order to increase its weight. All this becomes apparent in the fire. Dry pitch is sometimes adulterated with burnt bread.

Water-carriers. Those who sell water for drinking in pots must be commanded to maintain their large jars in cleanliness, to cover them and wash them out frequently to remove the impurities which gather in them. Their pots must be washed and scoured daily with small potsherds and soda and fumigated, for they become foul from people's mouths and

begun, he is required to provide more than he is able. Frequently he is thereby reduced to poverty and loaded with debt, being compelled to sell the place before it is completed.

(287) If a workman does not use instruments such as angles and weights and lines to ensure that the building will be true and without any departure from the perpendicular, then he will be responsible for any fault.

Any timber hired for scaffolding which is cut must be replaced or compensation be paid.

The workmen who are known as *raqqaṣīn* ["dancers"] must wear drawers to hide their privy parts when they go up and down [ladders]. They must not depart until sunset.

Sawyers are under an obligation to see that in every workshop the men work in threes. One shall sharpen the saws and he shall take the place of one of the others who may become tired.

They must not combine together against the public. Masons must swear not to take bribes or gifts from lime-burners and makers of gypsum who wish to secure their acquiescence when the lime is insufficiently burnt or is of bad quality. The mark of well-burnt lime is that it is yellow in the kiln before being ground. When mixed with water and placed in a vessel it dries quickly; otherwise it is adulterated. (288) No old lime may be used nor any but the best.

Plasterers when plastering a house white must not use too large an admixture of lime with the white plaster when it is being made into a paste for the purpose of ease in spreading it on walls. With an excess of lime the plaster falls from the wall when the owner repairs it.

Carpenters who make locks must have appointed over them a man possessed of honesty and experienced in their craft, for it is an important one since therein lies the security of wealth and protection for womenfolk. They must be forbidden to make a key after the pattern of another unless both are for persons who are partners and known for their honour.

The head of the piece in which the [movable inner] teeth are fixed must not be pierced lest they should be thrown out; but the piece must be morticed in, a place for the teeth being hollowed out in it. The upper ends of the teeth should be squared, the other ends round and filed smooth and flat at the tip. Similarly for the teeth of the key so that the projecting parts of the lock shall not be harmed either from above or below.[1] (289) The locks themselves must be differentiated in pattern by

[1] For a description of the wooden lock see Lane, *Modern Egyptians*, Introduction. The account in the above refers of course to the inner mechanism which is usually fixed against the door and concealed.

(285) and men pray on them. The materials used for making them up should be regular flax thread. No matting must be cut until it is properly plaited, otherwise the reeds dry and it becomes like a sieve. They run by squares (*abyāt*), the best having a hundred stitches and the inferior ones fewer.

The criers must be warned not to give short measure if they see strangers purchasing. They are to be truthful with respect to what the merchant delivers to them and they may not reduce the price.

CHAPTER LXVII

Straw-sellers

With [chopped] wheat-straw no other variety (e.g. bean-stalk and birsīm-stalk) may be taken, nor any coarse roots of wheat. They must swear by God not to practise fraud on Muslims. Their skips must be of regular size, the weight to be 250 raṭls. When they fill them from ships, they must not remove them to their own places in order to diminish the weight and transfer the straw to the purchaser in smaller skips.

CHAPTER LXVIII

(286) *Sellers of timber and saw-dust*

They must not purchase wood from a minor nor from one against whom there is any ban, nor any wood which is *waqf* for a mosque. They must not conspire together to raise prices against purchasers. Split branches of palm-wood sawn square into balks must be sold separately and the customer informed.

CHAPTER LXIX

Carpenters, sawyers, masons, lime-burners, etc.

Most workmen make an agreement about a specified daily wage, but they come late in the morning and depart before evening. Terms must be made to prevent this.

Certain masons, carpenters and painters will assure a prospective employer of the ease with which a certain matter can be carried out and quote a low price to him; then, when he is persuaded and the work

must be observed and roughness to the touch, for in the animal which has died of itself some hair-roots will remain, also the skin cracks as it dries.

Large bottles must be made of three layers, middle-sized ones of two and small ones of one which shall be stout and sound and free of patching.

CHAPTER LXIV

Felt-makers

The wool of animals died of themselves shall not be used. It can be distinguished by its softness and ill odour. The wool from heads must not be used. It is distinguishable by its roughness. A red felt shall weigh four raṭls and a blue one a raṭl and a half. The thread of all felts shall be well made and the gum must be moistened without any wool-flock.

(284) CHAPTER LXV

Furriers

No furs of sheep skins (or any other) may be sold unless well tanned and properly stitched and seamed. No old goods must be mixed with new nor any patched articles. Goods must not be taken amongst the houses for sale so that certain persons are given advantage; they must be taken to the furriers' sūq and sold publicly so that the strong and the weak may acquire them.

CHAPTER LXVI

Reed-mat makers

No reeds but the *qulzumī* variety may be dyed, for they are rotted by dyeing and do not hold together. Only Cyprus madder may be used at all for dyeing. Logwood must not be used because it changes colour and if anything acid falls on it it becomes yellow and remains stained. If occasionally madder is dear and scarce, two-thirds are used with one-third of logwood. The black dye for mats is made with iron-water and copperas. They should be dried on the spot in the [dye-]pit so as not to be weakened. The water should be pure, for the matting is used in mosques

CHAPTER LXII

Sieve-makers

There must be appointed over them a trustworthy man who has experience of their deceptions. He must command them to wash all hair before they use it and they must guard against using the hair of animals which have died of themselves. The criterion of it is that it is coarse and breaks quickly. Hair used must be utilized as it is without dyeing. Some take copperas, boil it and leave the hair in it. This weakens it so that it snaps in use and holds nothing. (**282**) They sell it without informing the purchaser that it is dyed. This is fraudulent.

They must be required to swear that they will not use for sieves the skins of animals which have died of themselves. They must cleanse the skins before they cut the hole in them [to form the sieve] so that they shall not easily show cuts.

CHAPTER LXIII

Tanners and leather-bottle makers

They must not dye skins with wheaten flour or bran, nor strip the insides of perished carcasses. Goat-skins shall be tanned only with qaraẓ[1] of Yemen; for every 100 small skins forty raṭls (Egyptian) of the qaraẓ and every 100 large skins sixty raṭls. Each set must remain in a constant solution of qaraẓ in a pit for three days, after which it is removed to another pit with qaraẓ equal in weight to the previous amount. This is to be done four times in succession in order to remove all grease.

One deception practised is to repeat the process three times only, oak-galls being used the third time. This is harmful to the skins. A mark of this deception is that the skins blacken in the sun. Tanning in summer is better than winter-tanning.

If 200 skins are placed in a pit not less than two men must be employed there. The hides of oxen which have died of themselves must not be placed with those of slaughtered beasts.

(**283**) The makers of leather bottles shall use only the skins of ritually slaughtered animals. Surprise visits must be paid to their shops to investigate whether they do this. The signs of differentiation. The smell

[1] Fruit of the acacia (mimosa) used for tanning.

CHAPTER LX

Comb-makers

(280) Combs for men and women must be made of no wood but that of the Greek box-tree. And it must not be green, otherwise it will warp as it dries and break. (The best combs are made of tortoise-shell.) Any use made of wood other than box-wood (e.g. orange-wood) shows in the combing, for splinters of wood appear and tear out the user's hair. The workman must use good craftsmanship and the points must be in line. It should remain straight for a time after it is cut and pressed hard in a press, for it will not move properly unless it is true. The work on the inside should be well done so that the "mouth" [? the intervals between the teeth] shall be small and the teeth fine. It must move sharply through the hair and the teeth should therefore be rounded with a chisel, avoiding all splintering.

CHAPTER LXI

Presses for sesame and olive-oil

There must be appointed over them a trustworthy man who has knowledge of their craft. He must forbid them to use sesame unless it has been washed, cleansed, roasted and pounded until all the husk has departed. It must then be ground. No workman shall descend to press the sesame until he has cleaned his feet with a scrubbing-stone. About his middle there must be a coat with narrow sleeves for fear that he should perspire. Also his mouth should be covered to prevent any spittle dropping when he speaks. The troughs must be covered with palm-leaf mats when work has ceased.

Their jars must be measured especially in the summer for their weight decreases. **(281)** A jar of standard measure contains 26¼ Egyptian raṭls.

Pressers of hot olive-oil must not press cotton-seed unless it has been roasted, for if the raw seed is used the odour is concealed and they practise trickery by mixing the oil of it with sweet olive-oil. Saffron-seed oil is harmful to pregnant women.

Their bottles and measures must be tested.

CHAPTER LVII

Needle-makers

A trusty man of their own craft shall be appointed over them. He shall prevent them from mixing steel needles (278) with those of soft iron (for when these are sharpened they may be mixed with those of Damascus steel). Each kind must be kept distinct. The makers must be sworn to this.

The best needles are the "tailoring" needles called by them *al-Musawwada*. These are sharpened three times and polished. The best have round eyes.

The makers must be compelled to heat the needles and temper them, for steel when heated and tempered hardens [becomes brittle] while other metal in this process becomes softer.

Sack-needles may be made either of steel or soft iron. They are of different kinds named according to the number contained in a raṭl.

CHAPTER LVIII

Spindle-makers

(279) No one may be allowed by the muḥtasib to follow this trade unless he is known for his chastity and honour, seeing that most of their dealings are with women.

The spindles must be made of the wood of *sāsam* or red *mimosa nilotica*, free of knots and worm, for if it becomes hollow it will break when a woman spins with it. Similarly with the brass in it which must be hammered and not cast. It must be solid. They must have a fear of God in their dealings with women.

CHAPTER LIX

Henna-sellers and their adulterations

There shall be appointed over them a man of their own trade who knows their deceptions. He shall compel them not to sell any not free of all faults and free from sand and coarse flour. Adulteration with sand and hot oil can be detected by sifting when the sand or flour remains on the sieve. Also the adulterated kind is heavier.

CHAPTER LIV

Ship-men

They shall be compelled not to overload their vessels inordinately for fear of sinking and they shall not set out during a gale. If they carry women they must set a partition between them and the men.

CHAPTER LV

Sellers of earthenware and pottery

The sellers of earthenware jars and vessels shall not overlay any that are pierced or cracked with gypsum made into a paste with fat and white of egg and sell them as though they were sound.

CHAPTER LVI

Potters and porcelain-makers

To oversee them there shall be appointed a trustworthy man who knows their craft and their corrupt practices. The zubādī vases [made of cream-coloured porcelain] shall be made only of ground pebbles and not of sand, except what is imported (277) and used for feasts. The porcelain must be of even texture, of the accustomed mould, perfectly glazed. Into the colouring there must be blue kali and copper-particles and (?) magnesia. This must not be replaced by indigo or (?) *shūkis*. They must be sound so that food can be placed in them without their breaking in the hand of any person holding them.

Faulty vessels must be set aside and used for purposes other than food.

Ovens must not be heated with human or other dung, which is unclean, but with esparto grass [*ḥalfā*], rice husks or similar things.

Sellers of porcelain[-clay] must sell the clay for the pots separately from that for the ovens. The variety must be pointed out to the purchaser. If a customer comes to purchase a hundred vessels from a porcelain-maker he must not confine himself to displaying a single vessel and afterwards deliver something different. That is fraudulent. The porters are under an obligation to assist customers who are strangers, and others, and to see that they receive what is due to them.

CHAPTER LIII

(273) *The muḥtasib and his duties*

He must remain close to the sūqs, riding in them at all times and going amongst the traders. He must investigate shops and streets and test weights and measures and see what is adulterated. He must make his visits unannounced and at any time of day or night. He must seal up for the night any shop which he has not been able to search during the day and make his investigation early the next morning. He must have reliable assistants but must depend on his own examination [for his decision].

A true ḥadīth declares that the muḥtasib may decide by weight of his own suspicion and use threats not permitted in law if public expediency lies therein. (274) The Prophet told the story of the Judgment of Solomon.

The muḥtasib must always have assistants at his side whether he is seated at home or riding abroad. This adds to his dignity and increases the awe in which he is held. (275) They must be persons of chaste and honourable life, strong and courageous. He must hold them in check and train them in their duties. When they summon a party to a dispute they must never inform him of the charge lest he should think out an argument by which he may release himself. If a man is summoned to be present with all his stock and equipment he must be brought as the muḥtasib's assistants find him and he must not be allowed to leave any of his weights in his shop or let them fall on the way. If he is a Christian dhimmī found without the girdle or a Jew without the special token he must be brought as he stands.

No messenger must go out before consulting the muḥtasib and when he does go out he must do so with determination and courage and seek the offender swiftly, for this is what terrifies and deters from evil-doing. If the muḥtasib orders punisment to be deferred, it must be deferred and the offender's head must not be bared until the order is given. Also if he orders corporal punishment they must see whether he means it to be with whip or *dirra*, for each man is punished in the manner suited to him and to his offence.

The tradition is that where the offence is against God there is pardon, but not where it is against man. (276) The muḥtasib who neglects his duties or offends against honourable conduct, by law loses his office. If [the public] is powerless [to remove him] the matter must be taken to him who has authority, namely the imām or his representative.

The muḥtasib shall receive his emoluments from the ruling power and it must be such as shall suffice him.

CHAPTER LII

Princes and governors

The muḥtasib must frequent the audiences of princes and governors and command them to show clemency towards the people subject to them and to remind them of the traditions of the Prophet which have been transmitted concerning this subject.

There is a ḥadīth which says: "Do not ask for rulership. If thou art given it by thy request thou art made answerable for it; but if thou art given it without thy request thou art assisted in it."

(270) 'Umar b. al-Khaṭṭāb went about with the patrol each night. He used to say, "If a sheep should go astray whilst I read the Qur'ān, I should be held answerable for it on the Day of Resurrection."

'Abd Allāh b. 'Umar sees the Caliph 'Umar in a dream and learns from him how he lay in the grave in fear of God although in his worldly life he had none of the accoutrements of authority other than a *dirra*.

When Sulaymān b. 'Abd al-Malik[1] died his son and 'Umar b. 'Abd al-'Azīz placed him in the grave and he was agitated and moved about in their hands so that his son said, "By God, my father lives." 'Umar replied, "By God, thy father is being punished in haste."

(271) The fate hereafter of those who serve princes or who pass by when a man is being maltreated.

(272) Thou who hast authority in the affairs of Muslims art under obligation to take heed to thyself and to fulfil the commands of God. Wrong done by rulers is of grave import for they treat the false as the true. The story of a ruler who forbade the public to fish in a stream where once they had had permission to do so, and how the fish all disappeared.

The responsibilities of rulership are great. The person holding authority should associate only with the learned and the pious who may teach him the path of equity and facilitate discharge of his responsibilities. Justice to great and small is the most noble quality in a ruler. He must have oversight of his ministers and agents and forbid them to exact more than is due from debtors, but let him be gentle in counsel and speech.

[1] Umayyad Caliph reigned A.H. 96–99.

According to Shāfi'ī a man's character as a witness depends on the degree of attention he devotes to the game. If it leads to scandalous conduct in that he gambles or plays in the sūqs, or devotes himself to it to the neglect of the statutory prayers he forsakes the position of an *'adl.*

To take a ḥammām for singing and for social gatherings and amusement is not disapproved. But he who turns himself into a buffoon (**268**) so that men laugh at his speech or dress, as for example a legist who wears a qabā' or bonnet in towns where that is not the custom, forsakes the path of right conduct. So also he who uncovers his head or stretches out his legs in company in a place where it is not the practice, forsakes the way of good conduct. One should not eat in the street or in the sūqs with people looking on, nor pass water on a frequented highway, nor carry one's own goods meanly begrudging a porter's hire.

Workpeople carrying on humble crafts, e.g. cuppers, weavers, watchmen, bath-attendants, scavengers, fishermen and persons in contact with uncleannesses either in their clothing or their persons—about them if their way of life is good and they remove any uncleanness from them three views have been expressed. The first is that their evidence is not acceptable for the reason that their choice of trade, although it is generally regarded as base, is proof of the meanness of their intelligence. The second is that their evidence is to be accepted, since necessity leads them to their choice. The third is that what is regarded as base from the side of religion is to be considered disabling and what is so regarded from the worldly side—e.g. weaving—is not to be considered disabling. Some say that if it was the trade of their fathers and in which they have been reared it is not to be considered as disabling, but only if they chose it for themselves.

Witnesses must guard their speech and conduct in matters over which men differ, so that the tongues of the common people may be prevented from attacking them and to obviate suspicion. Their food must be pure, their clothes well ordered and their speech guarded. (**269**) Also they must display a cheerful mien in the company of their brethren and neighbours: they must avoid base company and the society of him that is known for heresy. Let them avoid any breach of good conduct openly and be under obligation to none.

practice of listening to music in the sūqs and streets is rejected. But if a man listens to music in private for recreation, he remains competent to give evidence. There is no harm if a man purchases girls to sing for him, provided that he does not go to excess or indulge [in this pursuit] publicly. But if he acquires them in order to gain money by their being invited to peoples' houses, his evidence is to be rejected. This is a minor and not a major sin. **(266)** Listening to the songs of camel-drivers and the chants of desert Arabs is not disapproved.

On the question of the composition and recitation of poetry, Shāfi'ī said: "Poetry is speech, of which the good is good and the bad bad. What is to be avoided is that which contains falsehood or insult or a baseless accusation. If a man recites it in denunciation of its author, it is permissible; but if he recites it in approval or in the effort to memorize it, that is regarded as a fault." In this context, anything of which the utterance is not forbidden may be heard without its being forbidden. Music and dancing are not in themselves unlawful; it is the constant indulgence in them which is harmful to good conduct.

Dressing in silk and sitting on it and wearing gold or using it are forbidden. But these are minor sins. One Shāfi'ite exaggerated to the extent of saying that if the witnesses to a marriage when the contract was being made were seated upon silk, the marriage is not validly contracted.

Most Shāfi'ites regard playing at backgammon as a major sin and it is unlawful. Shāfi'ī himself disapproved of the playing of backgammon and said there was no clear proof of its being forbidden.

Of chess Mālik held the same view as of backgammon, holding it forbidden. According to Abu Ḥanīfa **(267)** it was disapproved. Shāfi'ī's view was that it was not forbidden. Indeed chess requires thought, reflexion, foresight, intelligence and the capacity for different kinds of play as well as self-control on the day of play. Further it presents a parallel to the various aspects of warfare and the science of the stratagems of war. The king is parallel to the Sultan and the queen to the vizier, sometimes being close at his side and at other times far away from him on some business. The knight and the elephant [bishop] are obviously two pieces resembling war equipment, maintaining positions near to the king. The pawns are parallel to foot-soldiery in front of the king and the queen, while the rook is the king's shield on either side. Any piece on the same row can be taken, except the king, and all that may be done with him is to beleaguer him. There are numerous details and devices which cannot be recounted in this brief work. A number of the Prophet's Companions and Followers played the game. Sa'īd b. Jubayr and 'Aṭā played it back to back.

The 'adl legally is a person who combines the qualities of uprightness in the faith, in the law and in honour. These are made up of seven parts and if a man is possessed of all of them he is fitted to receive the office of witness. They are freedom, sanity, Islam, full age, probity in the faith, honourable conduct and alertness of mind. The evidence of an unobservant person is not accepted nor that of one known to be frequently in error. An unobservant person will frequently not regard the actual truth but will rush to a belief in his own imaginings. Consequently his evidence is not to be accepted except in an obvious matter which the qāḍī must thoroughly investigate and probe.

The evidence of a young boy is not accepted. Mālik accepted it in cases of murder and wounding if the boy understood (**264**) the significance of evidence and was sound in Islam.

The evidence of a slave or a partial slave is not accepted although Aḥmad [b. Ḥanbal] accepted it. Nor is the evidence of an unbeliever to be accepted, but Abu Ḥanīfa accepted the evidence of one unbeliever against another. Nor is the evidence accepted of a lunatic or an evil-doer even if he be one who speaks the truth. Some would accept the latter's evidence if there is a conviction in the judge's mind that it is true. The rule is stated to be that for his evidence to be accepted he shall not have committed a major sin nor persistently engaged in minor sins. Concerning the definition of major and minor sins there is some dispute. Some say the major sin is one for which a statutory penalty or a threat [of punishment hereafter] has been declared either by the text of the Qur'ān or by the Sunna of the Prophet. The evidence is rejected, therefore, of anyone who has committed a forbidden act such as murder, fornication, theft or wine-drinking or who has of set purpose neglected a religious duty such as prayer, alms or a compulsory fast—such person being regarded as a sinner.

To listen to the music of lute, harp, tambour, flute and anything which is struck in lively emotion, is to commit a forbidden act. The music of the tambourine although not authorized is regarded with indifference by the law. (**265**) The same applies to all drums except the "Sūdān" drum, which is narrow in the middle and wide at the ends. The music of the *shabbāba*[1] is disapproved.

On the question of the lawfulness of listening to singing there is dispute.

[Any permission] is conditional on there being no excess and no complete addiction to it. The evidence of a person who makes a constant

[1] A kind of reed-pipe or flute.

As for the advocates[1] who appear before the judge there is no good in them and no advantage to the public at the present time. Most of them are of scanty religion. They take [money] from both parties and hold fast to it for some legal reason. They delay settlement so that justice is lost out of the hands of him that seeks it and has a right to it. But if the two parties appear in person the truth is speedily apparent from their speech if they have no representative, and it is better at the present time to have no attorney except for a woman who does not go out in public or a minor. In these instances the judge should appoint representatives.

Witnesses. The word *'adāla* means philologically "straightness" and *'adl* ["attorney", etc.] derives its meaning from that of *i'tidāl* ["equipoise", "equity"], and the 'adl is so called because his actions are equitable in such fashion that he shows no bias from the truth. **(261)** The prophets have been made "witnesses" for their people as being the noblest persons of their time. The imām's authority is not firmly established nor is obedience given loyally to him if he is not equitable, and the qāḍī's sentences are not put into effect unless he is equitable, nor the muftī's rulings.

(262) The Caliph, the Sultan and the qāḍī act on the words of the witnesses and rely on their statements. On the word of two of them persons may be put to death, marriages may be legalized, error brought to an end, property transferred and penalties enforced and no opposition to them prospers. Any man of understanding therefore who aspires to the office of 'adl must acquaint himself with all that is necessary of the laws of evidence and what it involves in practice. It is the highest part which can be taken by a free Muslim and he should call upon God's aid to enable him to fulfil his duty and to help against any who seek it unworthily, desiring only to gain leadership by it or to gain satisfaction against someone who has opposed them or is driven by desire for rank.

It is related that Abu Ḥanīfa said he was once in the company of Muḥārib b. Duthār when two men were giving evidence against a third. He denied the truth of what the two averred against him and Muḥārib, who had been reclining, **(263)** sat up and repeated a tradition of the Prophet to the effect that the feet of a false witness would cling to the fire of Hell. He then continued and said to the two witnesses: "If you are speaking the truth remain where you are; if you are lying, cover your heads and depart." Thereupon they arose, covered their heads and departed.

[1] *Wukalā'*. *Wakīl* seems to mean "attorney" or "advocate" here. But cf. Amedroz, *J.R.A.S.* 1911, p. 668 (n.), who declares that no mention of advocacy in Muslim legal procedure is known to him.

If two parties to a dispute ask a third person to decide between them, there is a conflict of opinion concerning the validity of the proceeding. The true view holds it valid if there is no judge in the city, for otherwise this means dismissal of the judge and a disregard of the imām. Ghazālī said, "If we permitted this, it would be as though the qāḍī's authority were lawful but his decision not enforceable except against a person who consented to it." Those who believe this procedure valid exclude from it cases concerned with marriage, divorce by *li'ān*, *talio* and unsupported accusation of adultery. There is risk in these cases and they are reserved for the judge appointed by the imām.

The qāḍī must sit for justice in an open place in the middle of the town, one well known and to which people repair. It must not be in a mosque, for a man may come to him being unclean or a woman in her menstrual period or a dhimmī or a young boy or a barefoot person or some other who is not free from uncleanness. These do harm to the mosque, and defile the floors; also voices are raised and there is great clamour when men congregate together (**258**) and dispute with one another. The law forbids all this.[1] [A story in illustration.]

(**259**) If a judge withdraws from litigants when they repair to him and refuses to consider the case they present so that [the administration of] justice is at a standstill and the parties appeal for help, that judge must have his conduct denounced by the muḥtasib. The eminence of his position must not prevent this denunciation. Ibrahīm b. Baṭḥā, who held the ḥisba on both sides of the river at Baghdad, once passed by the gate of Abu 'Amr b. Ḥammād, at that time chief qāḍī, and saw the litigants seated about his gate waiting for him to sit in judgment. The day was then well advanced and the sun high. He therefore halted and, summoning the qāḍī's chamberlain, he said, "Tell the chief qāḍī that the litigants are sitting at the gate, the sun has reached them and they suffer hardship by their waiting. Either, therefore, he must take his seat for them or make his excuses and let them depart so that they may return at another time."

If the muḥtasib sees any man behaving frivolously in a court of justice or attacking the judge for his verdict, he must punish him. If the qāḍī bursts out in anger against a man he must be deterred, for he cannot judge in anger and he must not give utterance to nonsense or coarse language. (**260**) If amongst the qāḍī's servants there is one of handsome appearance, he must not be sent to bring women to the court.

[1] Traditions vary on the question. Some permit the use of the mosque as a court. Cf. *Un Manuel Hispanique*, p. ۴.

persons of his own religion. Abu Ḥanīfa, however, conceded him authority over persons of his own religion and declared that his decisions must be enforced.

No law-breaker may be a judge. Equity must be taken into account in every grant of authority, for it is required that the judge's sentence shall be carried out and his decision obeyed, whereas there is a specific command concerning the law-breaker that men must hesitate to do his bidding. His appointment therefore is invalid.

The appointment of a blind man is invalid. The onset of blindness invalidates the appointment but no attention need be paid to weakness of sight or to night-blindness. [Complete] deafness also is a bar to an appointment, but difficulty of hearing need not invalidate it if raised voices are audible. The authority and appointment of a dumb man are void and the onset of dumbness invalidates. The authority of an [ignorant] unlearned man is invalid, but there is a dubious opinion voiced by a follower of Abu Ḥanīfa (256) permitting it, if he refers to men of learning and decides by what they say. On the question of an illiterate person, one who cannot write well, there are two views, the more correct one being that his authority is valid, for the Prophet was illiterate.

The mujtahid must be acquainted with the Qur'ān, the Sunna, ijmā' and qiyās where it is obvious. In the Qur'ān he must know the passages which are precedents for decisions; they are 500 in number, but the mujtahid can deduce other decisions by means of them. He is not required to memorize them; it is sufficient to know them on reference. In the Sunna, he must know the traditions which are precedents for decisions. If they are recorded, restricted in number and arranged in order there is no need to memorize them but he must know them. They are [in such collections] as the *Sunan* of Abu Dāwud and Bayhaqī. He must know also what has been established by ijmā' and shall not give decisions opposing it. Lastly he must be acquainted with qiyās, the fourth "root" of jurisprudence. At the present time there is no mujtahid of independent authority.

The true authority [*wilāya*] is vested in him who is appointed by the temporal sovereign to see that the interests of Muslims receive no harm (257), but he sins if he grants authority to an evil-doer or an ignorant man. Yet if he does grant authority to any man, his rulings must of necessity be enforced. Wilāya may be conferred either by direct words or by periphrasis. The direct words are "I appoint you judge" or "I grant you wilāya", etc. The periphrasis is "I rely upon you in the office of judge", etc.

to be taken unawares nor gullible by deception, sound in the faculties of hearing and sight, acquainted with the dialects of the people under his jurisdiction, chaste in all respects, an abstainer [from ill], remote from cupidity, just, upright, truthful in speech, of good reasoning power and resource. When he pronounces sentence he should bring final decision; the blame of no caviller should affect him in God's sight, and he must be dignified, calm and godly. It were best for him to belong to the Quraysh.

There is a tradition that 'Alī b. Abi Ṭālib appointed Abu 'l-Aswad al-Du'alī to be judge but dismissed him after he had held office for an hour. When he asked why he had been dismissed, saying that he had neither behaved dishonourably nor been deceived, 'Alī replied: "It has come to my ears that your speech is louder than that of the litigants arguing before you."

The imām al-Shāfi'ī said, "The qāḍī must be neither tyrannical and overbearing nor feeble and abject." An early authority said, "He must be strong without violence, gentle without weakness; for the overbearing judge terrifies the suitor so that he is unable to give voice to his argument clearly, while the feeble judge raises hope in the breast of the suitor of winning him over, and he therefore lets his tongue wag."

If there is only one man who fulfils the necessary conditions for the judgeship, it is his duty to assume the office and the imām may compel him, having first made his acquaintance in order to endow him with authority. (254) It is said that he must accept office if it is required of him, but he need not make himself known as eligible. If he fulfils the conditions but fears he may be guilty of dishonesty or bias he must accept and restrain himself from what he fears. If there are a number of persons in a town fulfilling the conditions, the imām must appoint the most learned, but the appointment of one of the less learned is valid. If, amongst those qualified, one puts himself forward for office and another holds back, the latter should in preference be appointed as being one desirous of peace.

A number of conditions must be taken into consideration for the appointment of a judge to be valid. The person appointed must be of full age and understanding, free, a male, a Muslim, equitable, possessed of hearing, sight and knowledge. (255) If the person appointed is overcome by madness his authority lapses, but if he becomes subject to swooning his authority is not affected, for that is a kind of disease. The appointment of a slave or a person of incomplete freedom is not valid. No woman or hermaphrodite may be appointed, contrary to the view of Abu Ḥanīfa. No unbeliever may have authority to be judge over Muslims nor over

'Attāb b. Usayd[1] held the judgeship at Mecca in the year of the conquest and Abu Bakr sent Anas b. Mālik as qāḍī to Baḥrayn.

'Umar sent Abu Mūsā al-Ash'arī to Baṣra as qāḍī and subsequently wrote to him: "The judgeship is a firmly-established and obligatory office. Use your understanding when [arguments] are placed before you, for right which is not put into force is of no value. Let all men be equal in your sight, in your court and in your equity so that the strong may not hope to procure your unjust dealing nor the weak despair of your equity. The onus of proof at law is on the plaintiff and the person accused must swear an oath. [Efforts at] reconciliation between the parties may be made except if what is unlawful is thereby treated as lawful and *vice versa*. (**252**) Let no decision which you made yesterday, and which you have reconsidered so that you have been guided to the right course, prevent you from turning to the truth. The truth has existed from all time and to return to it is better than to continue in falsehood. Use your understanding in those matters over which your mind hesitates, where there is no precedent in God's book or the practice of His Apostle. Have acquaintance with the analogies and the parallels. Balance matters in your understanding and base your judgment on what is nearest to God and approximates most to the truth. For him who makes a claim, whether he be absent or present, fix a term. If he brings proof his due shall be exacted for him; if he fails you must have recourse to judgment, for it is very revealing to blindness and probes deepest into argument. Anyone may be an attorney for another except one who has been punished for an unsupported accusation or is currently believed guilty of false witness."

The office of judge is one the establishment of which is a duty incumbent on the community as a whole. If one person assumes office the remainder have their obligation discharged. It consists in requiring fulfilment of the commands of the law and prevention of what is prohibited. It possesses greater merit than the jihād.

The judge must know the Qur'ān, the Sunna, what the community has agreed upon by ijmā' and the divergent views held by the earlier doctors. Further, he must have a well-instructed mind so as to comprehend the various aspects of qiyās [the system of inference] when need arises; he must understand how to extricate the [true] tradition where there is a conflict and where to give preference amongst the pronouncements of the authorities where there is any equivocality; he must be well-endowed in reasoning powers, reliable, firm, clement, intelligent and alert, (**253**) not

[1] Cf. Ṭabarī, I, 1659.

It is an approved practice to pluck out the hair of the armpits every forty days. This is easy to persons accustomed to it. Shaving suffices if one is used to that, for plucking involves pain and the sole purpose is to be clean.

(**248**) Next comes the pubic hair. It should be removed by shaving and depilatory, which should not be delayed over forty days.

The finger-nails should be pared, because of their ugly appearance when they are long and dirt collects under them.

The navel-string and prepuce should be cut short soon after birth. As for purification by circumcision, the Jewish practice is for it to be done on the seventh day after birth and it is best to differ from them by postponing the operation until the child is strong and the danger lessened.

The muḥtasib shall forbid any playing of musical instruments for gain and shall punish both the person who receives and him who gives. He must prevent blind men and beggars who sit in special places in the sūqs from reciting the Qur'ān and begging. The law has forbidden it.

CHAPTER LI

Judges and witnesses

Qaḍā' ["decision", "judgeship"] means, philologically, consideration of a matter and determining it. Now judgeship enforces the positive provisions of the law and prevention of what is unlawful, and since man's nature is compounded of rivalry, love of possessions and contentiousness, there arises the need to induce them to right conduct by means which put an end to dispute. Both Qur'ān and the Prophetic traditions speak of judgeship and judicial sentence. (**249**, **250**) The Prophet acted as judge between disputants in numberless cases (**251**) and gave judicial authority to many of his Companions. He sent 'Alī as qāḍī to Yemen and said to him, "If two parties appear before you, decide nothing until you have heard the second man." 'Alī said that no decision thereafter was in doubt to him.

When the Prophet sent Ma'ādh as qāḍī to Yemen he inquired by what he would make his decisions. He replied: "By the book of God." "And if you find nothing there?" "Then by the practice of God's Apostle." "And if you find nothing there?" "Then I shall exercise my own judgment." The Apostle answered, "Praise be to God who hath granted the apostle of God's Apostle the power to attain what God desires."[1]

[1] Cf. Māwardī, p. 110f.

White hair must not be dyed black; but a man fighting in a jihād is permitted to dye this. In the beard are ten styles disapproved in varying degree: for it to be dyed black, bleached with sulphur, cleared of white hairs, cut too small, grown too long, trimmed in an affected manner, allowed to grow untidily, admired in a youth for its blackness and in an old man for its whiteness, dyed red or yellow (**246**) without any motive but in imitation of the pious. Dyeing it black is forbidden by the Prophet. A man in the time of 'Umar took a wife after having dyed his hair black. But the dye wore off and his white hair appeared, whereupon the woman's family bore him to 'Umar who annulled the marriage and sentenced him to be beaten. It is said that Pharaoh was the first to dye his hair black.

The Prophet also forbade the plucking out of white hair, saying it was the light of Muslims. 'Amr b. Abī Laylī refused to accept the evidence of a man who plucked the white hair out of his beard and punished anyone who did it for the sake of women; but he did not forbid anyone to dye it with henna or *katm*.[1]

The length proper for beards is disputed. Some say that a man should grasp his beard at the chin and remove what is below his grasp. But some prefer to leave it as it is in accordance with a tradition of the Prophet, who said (**247**) "Spare the beard." This may be right. But one should not reduce the beard too greatly or twist it to the sides; and too long a beard disfigures the natural appearance and loosens the tongues of cavillers. A certain doctor said: "I wonder at a man of reason with a long beard does not remove some of it and allows it to become two beards. The middle course is best in all things." It is for that reason men say: "Where there is a long beard there will be scant sense."

The moustache, by Prophetic tradition, should be kept close cut, but the ends may be allowed to grow. 'Umar and others did it, for that does not allow the mouth to be covered nor does any food adhere which does not reach the mouth. There is a tradition as follows: "Jews let their moustaches grow and cut their beards short, therefore act in contrary fashion."

There is no harm in shaving off the hair of the head if cleanliness is desired and none in leaving it, provided it be trimmed and combed. But it must not be cut into a circular crown as is the habit of dissolute people, nor must it be left to hang in loose locks after the style of members of noble families, since this is their mark. For a man who is not a member of a noble family to do it is a form of deception.

[1] A vegetable dye used for staining hair black after it has been coloured red with henna [Biberstein-Kazimirski, *s.v.*].

be listened to in the ḥisba because of public knowledge of his own delinquencies has no right to undertake the function.

The second stage means placing [the culprit] in fear of God and threatening him with corporal punishment so that he may desist from what he is doing. The third stage is reviling the culprit harshly (**244**) but not to the extent of charging him specifically with fornication. Thus he may be addressed as "Evil-doer!" "Fool!" and asked if he does not fear God. In fact he is a fool, for if he were not one he would not offend against God. For this stage there are two rules to be observed, the first that [the muḥtasib] shall not proceed to take it up unless he has failed with gentler methods of admonition and the second that he shall utter no word which is not true and not let his tongue range over matters not essential. He must confine himself strictly to what is essential in his manifestation of anger and contempt on account of the man's offence. If he knows that the man, if addressed, will strike but that he will not do so if he is treated to stern and disapproving looks, then he must be so treated. It is not sufficient to disapprove mentally; anger must be displayed.

A condition of the offence is that it shall be patent to the muḥtasib without any need for ijtihād, and if this is necessary the matter is outside the jurisdiction of the ḥisba. The Ḥanafī [muḥtasib] therefore (**245**) has no authority to denounce a Shāfi'ite for eating a lizard or a hyena or something over which God's name has not been proclaimed [at slaughter], nor may the Shāfi'ite denounce a Ḥanafī for drinking *nabīdh* which is not intoxicant or his receiving an inheritance to which he is not entitled by kinship,[1] or dwelling in a house acquired by right of pre-emption as a neighbour.[2] But the Shāfi'ite may denounce a Ḥanafī for drinking *nabīdh* [if it is intoxicating] but he may not interfere with a Ḥanafī for marrying without a *walī* [legal guardian].

If a man proposes to use his house as a dye-shop or a fuller's shop or a blacksmith's, contrary to practice, then the doctors of Merv forbid it whilst those of Iraq say that if he strengthens the walls and has a care for local custom he would not be forbidden. Some of our [Shāfi'ite] colleagues are doubtful in the case of smoke from bread-baking if a man uses his house as a bakery in opposition to local usage.

The muḥtasib must forbid castration of human beings and animals. If a claim to blood-money arises he must exact it for the claimant where there is no conflict or dispute.

[1] Cf. Vocabulary, *s.v.* رحم.

[2] All these cases require decision by a mujtahid.

blows may be delivered on the same part of the body. It is permissible to strip the culprit of all his clothes except enough to cover his privy parts. (**241**) He shall be publicly displayed and his crime proclaimed—that is if he repeats his offence. It is permissible to shave off the hair of his head, but not his beard. It is disputed whether it is lawful to blacken his face.

There is traditional support for making the culprit ride backwards on an animal and he may also be crucified,[1] but food and drink are not withheld nor is he prevented from washing for prayers. He must perform the ritual by inclinations of the head, repeating the prayers when he is liberated. The period of crucifixion must not exceed three days.

Punishment by fine is lawful in the view of Mālik. Shāfi'ī regarded it as a well-established principle, pointing as evidence to the fact that it is enforced against any man who has intercourse with his wife in the menstrual period. Where a man fraudently withholds the alms-tax it is taken from him and half his property also as penalty. Traditions in support. (**242**) It is related that 'Umar poured away milk which had been adulterated and that 'Alī burnt food illegally hoarded. Ghazālī held that the temporal authority had power to do such things if it thought it expedient. I hold that he may as punishment break any vessel holding fermented liquor, for it was done in the Prophet's time to emphasize an admonition and it has never been established that the practice was abrogated. If it be asked whether the temporal authority has power to destroy property as punishment for offences against the law (e.g. to burn houses in which wine is drunk), the answer is that it would not be beyond the scope of what is demanded by public expediency. But only the imām is, in our view, (**243**) empowered to act in these cases and individual members of the public are forbidden to take any steps, because there lie concealed here circumstances demanding ijtihād. We say further that if wine has been poured away it is not lawful to follow this by breaking the vessels which have contained it unless they are used exclusively for wine.

There are various stages in the performance of the function of the ḥisba: first comes prohibition [of unlawful acts], secondly admonition, thirdly prevention and deterrence. Deterrence refers to future actions, punishment to what is past, while hindering refers to immediate acts in the course of their commission. Individual members of the public are allowed only to hinder such acts, namely to put a stop to illegal acts; anything further is the prerogative of the ruling powers.

Admonition comes usefully only from a person who can admonish himself, and we hold that any person who knows that his words will not

[1] Presumably this means tied by hands and feet to a cross.

conduct and is graded according to the rank of the persons concerned, although they are treated as equal in respect of the statutory penalties. The punishment [*ta'zīr*] of a man of high rank is ostracism; that of a man of a lesser rank is verbal castigation, the severest thing being without actually charging him specifically with an offence to say that he deserves to be called a sinner; for lower classes than these the punishment resorted to is imprisonment, the period being regulated according to the status of the offender and the nature of the offence, so that it may be a day or any longer term appointed. The imām or his representative may inflict flagellation at his discretion, but the number of strokes inflicted must not reach the lower limit of the statutory penalties. For a free man it must not reach forty strokes or twenty for a slave. **(239)** Abu Ḥanīfa declared that the most was thirty-nine whether for free man or slave. Abu Yūsuf said seventy-five. Mālik and al-Awzā'ī[1] declare ten strokes to be the greatest punishment for what is not liable to a statutory penalty.

The imām or his representative may lawfully remit the punishment. The author of *al-Muhadhdhab*[2] said, "If civil claims are involved the imām has no power to remit them." Ghazālī said the imām had no power to remit these claims if there was insistence on them.

The next-of-kin is under an obligation to demand *ta'zīr* for insults or blows. If the person insulted or beaten grants forgiveness, he that is responsible has the power at his discretion to do what he regards as expedient and he may impose a *ta'zīr* as correction, that being part of what is **(240)** demanded by public expediency, or he may remit it.

If the imām inflicts the *ta'zīr* and the man dies, he is responsible; though the contrary view also is held. The true view is that he is responsible because it is punishment of which one condition is that the person punished is guaranteed his life.[3] Abu Ḥanīfa considered that the imām had power to decide what would be most expedient and whether he would order corporal punishment or not. If he ordered such punishment and the man died no responsibility lay with him.

Punishment may be inflicted with a staff or a whip in which the knot at the end has been broken [undone]. In statutory punishment the blows must be distributed over the whole body, with certain precautions. For *ta'zīr* it is in dispute whether the same principle holds or whether all the

[1] Founder of a short-lived school in Syria. He died 157/774. Cf. Macdonald, *Muslim Theology* (1926), p. 98.

[2] *al-Muhadhdhab fī 'l-madhhab*, by Abu Isḥāq Ibrahīm b. 'Alī al-Fīrūzabādī (d. 476/1083; cf. Brockelmann, I, 387).

[3] I.e. he has not been condemned to death.

penalty or expiation is prescribed. Masturbation is punishable at the discretion of the judge. When a woman has intercourse with a woman both are punished at the discretion of the judge.

A man having intercourse with a slave girl owned jointly by him and others, or owned by his son, shall be punished at the judge's discretion, but the statutory penalty shall not be imposed since that is precluded where there is doubt. If he has intercourse with his sister whom he owns as a slave, there are two possibilities; the first that he suffers the statutory penalty because ownership does not make sexual intercourse lawful, the second that he is punished according to the judge's discretion. Punishment at the discretion of the judge is also inflicted for intercourse with a woman during her menstrual period.

(237) *Ta'zīr* [punishment decided upon by a judge] is the prerogative of the imām or his representative. It is applied to punishments other than those fixed by statute [ḥudūd] and those called *ta'dīb* ["correction"]. That *ta'zīr* is lawful is indicated by a tradition of the Prophet: "Amputation of the hand shall not be inflicted for [stealing] fruit or palm-spathe unless the place in which the fruit is dried actually contains it [at the time of the theft]." If it does, and the value amounts to that of a shield,[1] then the penalty of amputation is inflicted.[2] If the value is less, then a fine equivalent in value is imposed and stripes as punishment.

Ta'dīb is the term applied to a husband's beating of his wife or a teacher's beating of his pupil.

Ta'zīr is inflicted on anyone who commits a misdemeanour for which there is no statutory penalty or expiation, as for example improper intercourse, theft of an article less than a *niṣāb*[3] in value, an unsupported accusation of adultery, treachery in some matter not involving *talio* or false witness. The first four Caliphs practised *ta'zīr* and God permitted a husband to beat his rebellious wife, and a parallel is drawn for other offences according to the discretion of the imām or his representative. (238) His decision will vary according to the offence and the circumstances of the offender.

Ta'zīr equals the statutory penalties in being correction designed to bring about reformation and provide warning. It differs in that the correction of persons of standing who have been of good conduct is less severe than that carried out upon persons of vile speech and frivolous

[1] The value in the time of Muḥammad was a dīnār, or 10 dirhams; the lowest amount for which the penalty was inflicted. [2] Cf. Lane, *s.v.* اوى, p. 130.

[3] The quarter of a dīnār. According to some authorities amputation of the hand was not inflicted for the theft of articles valued at less than this.

accusation of adultery in the demand that the statutory penalty shall be inflicted. Unsupported accusation of fraud or theft does not demand infliction of the statutory penalty, but there shall be punishment at the judge's discretion on account of the wrong done.

Accusation of adultery shall be in explicit language, as, for example, "Thou fornicator" or "Thou hast committed adultery" or "I saw you commit adultery". If one says "Thou sinner, thou evil-doer, thou sodomite" that may possibly be metaphorical and the statutory penalty is not enforceable unless a [definite] accusation was intended. If a man says "Thou child of two adulterers" that is a charge of adultery against the [other's] parents and he may have the penalty inflicted on him if they demand it. Should they be dead the [demand for] the penalty may be inherited. Abu Ḥanīfa denied this.

If the person accused wishes to compound for the penalty by acceptance of a sum of money, that is not permitted. If the person bringing an unsupported accusation should not come to be punished until the person accused has [in fact] committed fornication the penalty for the charge is not remitted.

If a man says, "Thou libertine", it is, **(236)** in the view of some of Shāfi'ī's followers, to be taken metaphorically. According to others it is a clear statement by the Prophet's word: "The child for the bed [of its mother and putative father] and stoning for the libertine." Mālik regarded any allusions to such matters as open statements requiring the penalty. The penalty, in the view of Shāfi'ī and Abu Ḥanīfa, is not compulsory for an insinuation unless it is acknowledged to have been intended for an accusation. If a man accuses his wife of adultery [on insufficient grounds] he suffers the penalty unless he divorces her by *li'ān*.[1]

Consummation of a marriage the validity of which is in doubt because of the absence of a *walī* [the woman's male next-of-kin] or of witnesses, is not subject to penalty.

Mut'a[2] marriage frequently leads to adultery and the penalty for it must be inflicted.

If a man be found in bed with a woman, kissing and embracing her, the penalty is not the statutory one but one at the discretion [of the judge]. Intercourse not *per vulvam* with a woman outside the prohibited degrees is punishable at the discretion of the judge: it is an offence for which no

[1] An oath sworn by the husband "calling down a curse" upon himself if he has told a lie. See R. Levy, *Sociology of Islam*, I, 171, etc.

[2] Marriage for a fixed temporary period with a specified *mahr*. Amongst the Shī'a it is lawful.

Punishment for bestiality is a matter for dispute in the same way as that for sodomy. A third view expressed about it is that there shall be punishment at the discretion of the judge. (**233**) It is held by many of the learned, and rightly, that the [more severe] statutory penalty is imposed as a deterrent from the object lusted after. The argument is that it is necessary [to prevent] wine-drinking but not the drinking of urine. Intercourse with an animal is not a [normal] desire even if certain vile natures incline to it.

Some reckon both bestiality and masturbation as fornication. The same questions then arise as in the case of adultery, and the further question [in the case of bestiality] of whether the animal must be slain and whether it may be ritually slaughtered [for food].

(**234**) The penalty for an unsupported accusation of adultery is eighty stripes. For this there is Qur'ānic support.[1] It can be exacted on demand [of the person accused] or remitted if pardon is granted. Five conditions must be present in the person so accused and three in the accuser for the penalty to be exacted. The former are that he shall be of full age, free, sane, a Muslim and chaste; if he is a minor, a lunatic, an unbeliever or has been guilty of an act of unchastity for which he has been punished, then the statutory penalty is not exacted from the accuser but he shall be made to suffer a [lesser] penalty [at the judge's discretion] because of the harm done and "to clear the tongue" [i.e. for expiation]. The latter are that the person bringing the charge shall be of full age, sane and free. If he is a minor or a lunatic no punishment, either statutory or judicially decreed, is inflicted. A slave is beaten forty strokes, half the penalty for a free man, because of his disability through servitude. (**235**) The unbeliever shall suffer the penalty for [accusing] a Muslim and a woman for a man.

The person bringing an unsupported accusation shall be declared a delinquent and his evidence is not to be accepted. If he withdraws, his delinquency ends and his evidence is again accepted both before the punishment is administered and afterwards. Shāfi'ī said, "The withdrawal of the person bringing an unsupported accusation is his denial of himself, in that he declares his accusation to be false. If he withdraws, then, apart from this accusation, the imputation of offence and the refusal to accept his evidence are rescinded." Abu Ḥanīfa said, "His evidence may be accepted before infliction of the penalty but not afterwards even if he withdraws."

Unsupported accusation of sodomy or bestiality is parallel to the

[1] xxiv, 4.

however denies this and says that he would not accept the separate statements and he pronounced such separate statements as *qadhafa* [punishable slander]. Their evidence may be acceptance after the interval of a year or more. If the witnesses to the adultery do not make up the complete four in number, they are slanderers, and according to one view they are liable to penalties. There is dispute about whether evidence must be taken from two witnesses or from four in the event of a confession of adultery.

(**231**) When an adulterer is to be stoned after proof of his offence, a pit shall be dug and he shall be let down into it as far as his middle to prevent him from escaping. If he should escape he must be followed until he dies. If he is to be stoned on his own confession no pit shall be dug, and if he escapes he shall not be followed.

A pregnant woman shall not be punished until after she has borne her child and not then until a nurse has been found for it.

If a man claims in excuse for adultery that there was the possibility of doubt on account of an invalid marriage or that he thought in confusion that the woman was his wife or that he was in ignorance of the unlawfulness of adultery, then, if he had but newly covenanted to be a Muslim or had been brought up in the wilderness, the penalty lapses. If a man confesses before decision is made the penalty lapses, but not afterwards.

All this is subject to the imām's delegating power [to the muḥtasib] to punish, for the power to inflict legal penalties is vested in the imām and it is outside the muḥtasib's authority.

If the offender is a slave-girl, her master shall beat her half the number of strokes legal for a free woman. This is the case if the matter is based on her confession. If it is a matter of proof, the duty falls rather to the temporal ruler, for he is under the necessity of testing the credibility of witnesses, (**232**) which the master is not.

Sodomy and bestiality are forbidden in the same way as adultery [fornication] or even more strictly. There is dispute about the penalty for sodomy. Shāfiʿī declared that ʿAlī and ʿAbd Allāh disputed if stoning was the penalty whether the offender was a *muḥṣan* or not. Mālik and Aḥmad [b. Ḥanbal] declared in its favour. Another opinion is that sodomy is like adultery: the penalty is stoning if the offender is a *muḥṣan* and flogging if he is a *bikr*. Abu Ḥanīfa said there is no statutory penalty for it. The man must be punished [after judicial decision] and imprisoned for life for the reason that the offence is in the Qur'ān[1] called "an obscene act" and the penalty for that is imprisonment for life.

[1] vi, 152; vii, 31, 78.

The culprit must not be stripped. He should wear a shirt, but if he has on a padded jubba or a fur he must have it taken away. Only men shall inflict the punishment because they are more discerning about it, and it must not reach the stage where it causes wounds and makes blood flow.

A woman shall be beaten seated in her cloak, because she is concealed out of pudency, and if she were to stand she might be uncovered. Her garments therefore should be tied on her so that she may be hidden by them. The tying on of the clothes must be done by a woman.

If the man is a *muḥṣan* the penalty is stoning; the *muḥṣan* being a man who has possessed a wife in lawful wedlock.[1]

If the adulterer is a *bikr* he shall suffer universal expulsion as well as the statutory penalty, and the *bikr* is a man who has not possessed a wife in lawful wedlock. The legists differ on the question of the subsequent expulsion. Abu Ḥanīfa counsels against it, confining himself to the physical punishment. Mālik declares that the man is expelled but not the woman. Shāfi'ī holds that both must be expelled from their city for all purposes to a distance of a day and a night's journey at least.

The punishment for the unbeliever and the Muslim are the same, in the view of Shāfi'ī, with regard both to the flogging and the banishment. **(230)** It is related that 'Umar declared stoning to be a duty demanded by God except that it is to be carried out only if the man is a *muḥṣan*, that proof of the offence is established and that there has been a confession.

If a man who is a *bikr* commits adultery with a *muḥṣana* or a *muḥṣan* with a woman who is a *bikr*, the *bikr* shall be beaten and the other party stoned. If the offence has been committed repeatedly before the punishment that one punishment shall suffice for all.

Adultery shall be established either by confession or proof. As for confession: if a man of full age and understanding admits once an act of adultery, willingly, the punishment shall be inflicted on him. Abu Ḥanīfa maintained the punishment is not to be inflicted unless the confession is four times repeated. If the penalty is declared to be due to him by reason of his own confession, and if he then retracts it before the penalty is inflicted the punishment lapses.

Proof consists in this, that four men, competent witnesses shall declare that they witnessed the act of sexual congress, specifically. If they cannot make the declaration in clear terms it is not evidence. Their clear evidence may be accepted from them either together or separately. Abu Ḥanīfa

[1] Cf. R. Levy, *Sociology of Islam*, I, 170f.

concerned with the affairs of the state, nor write anything which is out of the ordinary or which demands information—especially that which will gain particular advantage for the sender—whereby harm will be brought upon others. If the muḥtasib finds anyone indulging in these practices he must expel him and punish him.

CHAPTER L

Punishments, statutory and judicial

The whip and the *dirra* [scourge]. **(228)** A middling whip must be employed, one not too thick and strong nor too thin and soft to hurt the body. The dirra shall be of ox-hide or camel-hide pierced and shall hang on the muḥtasib's booth that the people may see it and the hearts of evil-doers tremble and fraudulent persons be warned.

An adulterer[1] who is a *bikr*[2] shall be beaten a hundred strokes in view of the people. By that is meant one who is of full age and understanding and a free agent, whether he is a Muslim, a dhimmī or a renegade. By adultery is meant that a man had carnal intercourse with a woman not lawful to him and without either a contract [of marriage] or doubt that there might be a contract existing or possession or doubt that possession might exist. Definition of carnal intercourse. An essential condition preliminary to punishment is that there is knowledge of the woman's being unlawful to the man. Reason and puberty are not taken into account because minors and lunatics are not regarded as responsible persons, by the well-known ḥadīth.

A man, whether receiving statutory or judicial punishment, shall stand and shall neither be stretched out nor be tied, for each member must receive its share of the beating. The face, head, genital organs and other dangerous parts shall be protected, because there is a tradition that 'Alī said to an executioner, "Beat him and give each member its due, but guard his face and his genital organs." **(229)** Most followers of al-Shāfi'ī, however, declare that the head should not be protected because of a tradition that Abu Bakr said to an executioner, "Strike the head. Satan dwells there." Also the head will normally be covered and so no harm to it need be feared. The ribs are in the same category as the head. Abu Ḥanīfa declared that it should be protected because it is most to be treated with caution.

[1] The word also means "fornicator". [2] See *infra*.

demeanour is calm and reverent and whose garb is that of honourable men.

(**225**) Between men and women a screen must be placed to prevent the women from being looked upon. Women must be forbidden to attend mosques for worship or preaching-meetings if they fear that attention may be distracted by them. 'Ā'isha forbade them [to attend]. But a woman should not be forbidden to pass through a mosque veiled.

Reading of the Qur'ān before the preacher with intonation that alters the rhythm must be prevented, being strongly disapproved.

CHAPTER XLIX

Astrologers and letter-writers

Traditions have been transmitted which show that it is forbidden to employ this art [astrology]. The Prophet said: "He who goes to a diviner and believes his word misbelieves that which had been revealed through Muḥammad." (**226**) Astrologers and letter-writers shall have it enforced against them not to sit in lanes, byways or shops. They must take their place on the middle of the highway, for the majority of those who sit with them are women, and to-day there are young men who associate with these letter-writers and astrologers, having no other purpose than to be present when a woman has her horoscope revealed or writes a letter. One makes himself agreeable to her and their being together leads to those things which it would be improper here to mention. If they sit in the public highway the matter [of dealing with them] is simpler than if they sit in shops or in byways.

The muḥtasib shall compel them under an oath not to write for any person any matter concerned with wizardry, such as love, stirring up [? the passions], haemorrhages, (**227**) ophthalmia, tongue-tying and other such matters; for enchantment is an unlawful practice. So also letter-writers shall be compelled not to write anything which is contrary to common custom in any document dealing with terms in a commercial transaction, contract, hiring, security or decree, or anything which is the prerogative of notaries and which they write. They shall not make for any man a copy of any document set out by his hand nor of any contract, etc.; nor shall they write for a woman a message to a man not of her kin—and this circumstance will scarcely be capable of concealment from them on account of her manner of addressing him. Nor shall they write anything

for the dignity required for ascent into the pulpit is a high one. The Prophet ascended it, the "Pious" Caliphs and the imāms.

In the early ages of Islam none ascended the pulpit but the preacher in the Assembly mosque on Friday or on a day of festival or a personage of high rank who would admonish the people and urge them to upright works. And in this lies great benefit. But now in our own day the preacher is not sought out except to give public utterance to the record of some deceased person or to perform a marriage ceremony or for some frivolous gathering. People do not assemble about him to hear admonition or for edification, but it has become a kind of amusement or sport or social gathering; and in the assembly there takes place that which is improper, men gathering together with women so that they see each other, and there are other things also not proper to be mentioned. **(223)** These are innovations which lead men astray and it is best that the door should be closed on them; but only a man known for his piety has power to prevent them.

The learned called preachers "story-tellers". A certain 'ālim declared that preaching-meetings were the best of all meetings and the dress there worn the most noble of all. There hardness of heart was softened, there sins were repented of and faults confessed.

(224) The preacher must fulfil certain conditions. He must be learned in the Qur'ān and the traditions, of honest speech and clear exposition. Further, he must be adept at allusions and enigmas, for it has been said that an allusion is often more eloquent than an explicit statement and hints more eloquent than words. Mālik b. Dīnār said: "The true preacher is he whose house-gear admonishes you as you enter and you see his vessel for ablution and his prayer-rug."

Amongst things disapproved are the utterances of narrators [of traditions] and preachers who mingle novelties [heresies] with their discourses. The narrator who tells untruths in his narratives commits sin and he must be stopped. Similarly the preacher who introduces novel heresies must be prevented from continuing and attendance at his meetings is forbidden except with the avowed intention of refuting him.

If the preacher is a young man who adorns himself for women in his dress and appearance, is profuse in his poetical quotations, gestures and movements, and if women attend his meetings, then his conduct must be denounced and he must be prevented from continuing for the harm wrought is greater than the benefit. This will be clear from the circumstances associated with him. The office of preacher shall not be granted to anyone but him whose behaviour is God-fearing, whose

The muḥtasib must command the mosque-attendants to stand at the gates of the mosque on Fridays and prevent vagabonds entering on purpose to beg, for thereby they cause annoyance to the people and prevent them from devoting themselves to their prayers and worship. In particular there are those who stand and relate traditions and anecdotes for which no authority has been transmitted. The public in listening to their words are distracted from the true purpose for which they came. The muḥtasib must prevent this and send assistants to aid the mosque-attendants in their task.

Another disapproved practice is the frequent repetition of the *adhān* in a particular mosque whether by one individual or more. There is no use in it when no person unaware is left in the mosque and the voice is unable to carry from the mosque in order to reach persons not in it.

The muḥtasib must command the Qur'ān readers to recite it as God commanded, forbidding them to intone it or to recite in a singing voice as songs and poems are recited. **(221)** Further, they must not come to a funeral unless summoned by the nearest of kin of the deceased. If they are given anything without their requesting it, they are permitted to receive it as a gift.

CHAPTER XLVIII

Preachers[1]

None but a man known for piety and religion may undertake the office of preacher. He must be learned in the law, know the Qur'ān by heart and remember the traditions of the Prophet and of the early heroes [of Islam], and he must be tested by questions on these subjects. Ḥasan al-Baṣrī[2] was so tested by 'Alī b. Abi Ṭālib when addressing an audience. He was asked "What is the first principle of the faith?" he replied, "Reverence." He was then asked "What is its bane?" he replied, "Desire." 'Alī then said, "Speak, now, if you wish."

He who fulfils the necessary conditions is permitted to sit in the pulpit of Friday-mosques and others wherever he wishes. Anyone who does not fulfil the conditions **(222)** must be prevented from speaking and if he will not refrain he shall be punished. Maintenance shall be granted to a man having some little knowledge of the learning of a preacher and of the traditions; yet he may not ascend the pulpit but shall stand in his place

[1] Cf. Goldziher, *Beiträge zur Literaturgeschichte der Šī'a*, p. 37.

[2] See R. A. Nicholson, *Lit. History of the Arabs* (1930), pp. 208, 225.

know the periods of the night and how the hours pass. There are twenty-eight stations.

Dawn breaks regularly in one of these stations for thirteen days, then moves to the following one, and if the muezzin knows in which station dawn appears and looks to that which is stationed in the middle of the heavens he will know what is ascending and what descending and what interval there is between him and the dawn.

The muezzin is required to be a Muslim of sound mind and a male. The *adhān* will not be valid from an unbeliever, a woman, a lunatic or a drunken man, but that from a minor (**219**) with power to discriminate will be valid. Ritual purity is recommended for the *adhān*, but it will be valid without. Disapprobation of a state of impurity is stronger for the iqāma. The *adhān* is a double call, the iqāma single with *idrāj*.[1] [It is recommended] further that the muezzin should stand, facing the qibla, and glance to the north and south respectively for the two calls *Ḥayy 'alā 'l-ṣalā*,[2] his body remaining turned to the qibla.

It is an essential in the *adhān* to have the voice raised and a requirement that the words shall be in their correct order; but if the order is reversed there shall be no repetition. If the error was committed jestingly or carelessly the muezzin must be severely punished.

There shall be no call to any but the obligatory prayers; for others such as prayers at an eclipse, at the two 'Īds or for rain the call shall be included with that for the ordinary prayers.

The muezzin must prolong his utterance of the *tadhkār*[3] and the *tasbīḥ*[4] during the nights of Ramaḍān. He must first announce the dawn, then drink water, then announce the approach of morning and then of the *adhān*. Then he must extinguish the lamp and then utter the *adhān*. If he is unable to extinguish the lamp he must break it, for if a person is too distant to hear the *adhān*, all he may rely upon for [the time of] his eating and drinking is his sight of the lamp and whether it is alight or extinguished.

The muezzin may receive payment for his duties. Imāms may not do so for acting as leaders in worship, but if anything is paid to them without being legally due it is permissible (**220**) to receive it as a gift. If they are maintained by the public treasury the truest view is that this is permissible.

[1] A mode of chanting or quick recitation.
[2] "Come to prayer."
[3] The formula *Allāhu Akbar* or *al-Ḥamdu li'llāh*, etc.
[4] The formula *Subḥān Allāh*.

the practice as the Prophet did in the case of Ma'ādh, to whom he said: (**216**) "Art thou a tormentor, Ma'ādh?" [Ḥadīth.]

If the sovereign appoints an imām for Friday worship he has the first right to officiate even if more learned persons are present. If he is absent, the deputy appointed by him has the first right.

In each year there are special seasons for worship, as on dates during Ramaḍān and the season for private petitions on the first Friday of Rajab and the night of the middle of Sha'bān, when the mosques should be filled. (**217**) If any attend without any object but to pay an evening visit or meet friends for levity and misconduct—such people bring worship to naught and follow their own lusts. Send upon them those who shall despoil them and torment them with blows and fill their eyes with terror and their hearts with awe. God's houses are pure of defilements: they were not established for the Satan of sociability but for men: let no one therefore be present but those who will bow down and prostrate themselves and praise God, for it is incumbent on the Muslim to display [his performance of] the prime duties of Islam in order to strengthen the beliefs of the community.

No one but an honourable man shall pronounce the call to prayer from the minaret; and he must be acquainted with the times for prayer. The muḥtasib shall examine them in this; anyone ignorant of them shall be prevented from uttering the *adhān* for he may utter the call at an improper hour and so cause a person who is fasting to break his fast or someone else to do what he has sworn not to do or other persons to pray before the proper time and so invalidate their prayer. He must therefore know the time of prayer and also must read the chapter on *adhān* and *iqāma*[1] in works of law.

(**218**) It is recommended that the muezzin shall have a good voice, but the muḥtasib must forbid him to pronounce the *adhān* indistinctly, and when he ascends the minaret he must keep his gaze lowered and not gaze upon the women-folk or into the houses of the people—a promise to this effect shall be exacted from him. And no one shall ascend the minaret but the muezzin at prayer-times. The muezzin must know the stations of the moon[2] and the form of the constellations in them in order that he may

[1] The same call as the *adhān* with the addition of the words قد قامت الصلوة ("The time of prayer has come"). Cf. Lane, *s.v.* قام, and *Modern Egyptians*, ch. III (Everyman edition, p. 79 n.).

[2] Through one of which it passes each night of the month. See for them the *Rasā'il Ikhwān al-Ṣafā* (Cairo, 1347/1928), I, 89, and Qazwīnī, *'Ajā'ib al-Makhlūqāt*.

pleasures and games, fall upon him with the weapons of 'Umar which will lower his esteem and cause him to taste the evil consequences of his behaviour. Let not the age of an elder stay your hand nor the dignity of a dignitary, for that which destroyed your predecessors was only this, that if one of the nobility committed theft, he was allowed to depart, but when a humble man did so he was made to suffer the penalty.

The legists differ on the question whether it is obligatory officially to appoint an imām for Friday worship. The view of Abu Ḥanīfa and the 'Irāq school is that the office is one of those which by law are endowed with authority and that no worship on Friday is valid unless the sovereign or his deputy is present. The Imām al-Shāfi'ī and the Ḥijāz legists believed [firstly] that it was [merely] recommended to believe that the imām was required and [secondly] that the presence of the sovereign was not an essential condition, (**215**) and if the worshippers performed their devotions according to the prescribed ritual these were legally carried out and valid.

It is lawful for the imām in worship to be a slave, even though his [permanent] authority has not been ratified. There is a difference of opinion on the question whether the imāmate of a minor is valid.

Friday worship may not be performed with less than forty men, who must be free and responsible and do not either in winter or summer travel away (except for urgent reasons) from the town in which the Friday assembly is held. The imām must be the forty-first person [in the assembly]. Thus one view; but another says he may be one of the forty.

One of the rules of Friday worship is that if the khaṭīb[1] is wearing a black robe in which silk predominates or is grasping a gilded sword, that is a misdemeanour and it must be denounced. Black alone is not disliked but it is not recommended, since the best-liked robes in God's sight are the white ones. If anyone says of this that it is heresy or disapproved he means thereby that it was the practice in the early days of Islam; but if the intention is not that it should be forbidden then it must not be called either heretical or disapproved but merely the neglect of what is best liked.

Persons must be forbidden from stepping over the backs of others on the Friday after the call to prayer, for it is a cause of annoyance.

If any imām prolongs the ritual of worship to such an extent that the weaker are unable [to sustain it] or those who have private prayers are thereby prevented from offering them up, the muḥtasib must denounce

[1] Who delivers the khuṭba, the Friday oration.

CHAPTER XLVII

(212) *Mosque-attendants and Muezzins*

The muḥtasib has oversight of "Friday" mosques and others. He must order their attendants to sweep and clean them every day, to beat the straw-matting clean, wipe down the walls and wash the lamps, which they must light calling on the name of God. The gates must be closed after worship and kept free of young boys and lunatics, of persons who wish to eat or to sleep there or to carry on any trade or to sell goods or look for strayed animals or to sit there in order to carry on worldly conversation.

Those who live in the neighbourhood of a mosque must be approached and exhorted to be zealous in worship there when they hear the *adhān* in order to display the tokens of [adherence to] the faith and the symbols of [attachment to] Islām.

(213) The imām must be a man of intelligence, able to recite, learned in the law, having speech unimpeded by a stammer or any thickness of utterance. If he is a minor, a slave, or a lawbreaker, his performance of the office is valid but he cannot be endowed with [permanent] authority to act. The least requirement in the imām is that he shall be assiduous in reading the Qur'ān and shall know it by heart and be familiar with the rules of public worship. It is best for him to be a legist and have the Qur'ān by heart; if there be at the same time a legist who is not able to recite the Qu'rān and a person able to recite but not a legist, the legist is to be preferred if he is able to undertake the ritual of the *Fātiḥa* correctly, for what is required by the Qur'ān is restricted in scope, whereas that required by the ḥadīth is not restricted.

Friday is important for public worship. It stands amongst days as the ʿĪds with relation to years. In it is the special hour for petitions which receive answer, that hour which no worshipper (214) reaches without gaining his desire. Command men therefore to rise early for it and to be prompt in seeking it with the earliest and choicest of pious acts, for it is a day upon the like of which the sun does not set and by which this religion is distinguished above [that of] the People of the Book before it. It is the middle of the necklace of the week and because it contains within it all the excellencies of the week it is called the "Day of Gathering". Call to men therefore to assemble on it and, at the time of the adhān, watch them in the sūqs, which are the battle-grounds of Satan. If anyone disregards it in favour of winning more gain or neglects it in order to pursue his

Teaching is the noblest of professions. (**210**) It is required that the teacher shall be honourable, chaste and trustworthy, shall know the Qur'ān by heart, have good handwriting and know arithmetic. It is best that he should be a married man. No bachelor should be permitted to open a school for boys unless he is an old man known for his religion and piety. Even then permission should not be granted unless it is agreed that he is of pure character and qualified to teach. He must be gentle with young children and teach them [first] the short chapters of the Qur'ān after they know the letters of the alphabet, then the traditional articles of the creed, then the elements of arithmetic and whatever he thinks fit of letter-writing. In the customary holiday-times he must order them to improve their hand-writing after a model and set them the task of putting down from memory what he has dictated to them.

When a boy is seven years old the teacher must order him to say his prayers with the congregation. He must be ordered to show loyalty to his parents and obedience to their commands, to salute them and to kiss their hands when he comes to them. He must be beaten for bad manners, insulting speech (**211**) and other breaches of the law such as playing with dice and eggs or at backgammon or any gambling game. Beating must not be done with a stick thick enough to break bones nor thin enough to harm the body, but with a medium one A scourge with a wide thong should be used and the aim should be at the rump, thighs, and lower part of the feet, for in these places no disease or injury is to be feared.

The teacher must not employ boys for his own requirements or in any task involving any shame to their parents as in moving earth or dung or carrying stones, nor send them to his house when it is empty, so that he may not become liable to any suspicion. He must not send a boy with a woman to write a letter.

He who has charge of boys must be honourable, trustworthy and married, for he is entrusted with them early and late and is alone with them in unfrequented places.

He must not teach writing to women [tradition supporting]. They should be taught the Sūra of the Right.[1] It is said that a woman taught to write is like a serpent given poison to drink.

Boys must be forbidden to learn by rote the poetry of Ibn al-Ḥajjāj.[2]

[1] I.e. Sūra XXIV. It deals with the conduct of women.

[2] d. 391/1000. He was for long muḥtasib at Baghdad, but was dismissed from office. His *dīwān*, for the most part of obscene and frivolous content, was highly regarded by some. Cf. Ibn Khallikān (Cairo, 1310), I, 155, who called him ذو المجون والخلاعة ("The author of improper jests and obscenities"); Brockelmann, I, 81.

and indigo, black with juice of acacia-pods and yellow with saffron. Some make up eye-ointments of the red horned poppy, which they make into a paste with gum, others make a kuḥl of burnt myrobolans stones and pepper. All their knaveries in connection with kuḥls cannot be recorded.

Setters of [broken] bones shall not be permitted to practise until they have acquired knowledge of the sixth chapter of the *Thesaurus* of Paul,[1] on "Bone-setting", and know the number of the human bones—two hundred and forty-eight—and the appearance shape and size of each one, so that if it is broken or dislocated it can be restored to its original state. The muḥtasib must examine them on these subjects.

Surgeons must have knowledge of the book of Galen known as *Kata Genos*[2] (on wounds and dressings), of the anatomy of the members of the human body and what muscles, veins, arteries and nerves they contain, so that these may be avoided when abscesses are being opened or haemorrhoids excised. **(209)** The surgeon should have with him a set of lancets, some with round heads, some with square and some cross-cut; also knives, a frontal hatchet, an amputating saw, an ear-piercer, a set of leeches, a case of dressings and the olibanum remedy which stops the flow of blood.

There are some who practise trickery on the public by inserting a bone into a wound and then extract it while persons are gathered around and claim that it is their cutting [? decisive] medicaments which have extracted it. Some apply a plaster of lime washed in oil, which they dye red with red earth, green with curcuma and indigo or black with powdered charcoal.

CHAPTER XLVI

Instructors of boys

They must not teach writing in the mosques, because the Prophet commanded that mosques must be kept clear of boys and lunatics, who blacken the walls and defile the ground. For teaching, the preceptors must take open places round about the markets. They must be forbidden to teach in their own houses.

[1] A Greek of Alexandria who wrote a *Kunnāsh fī 'l-Ṭibb* ("Thesaurus of Medicine"). Cf. Qifṭī, p. 261.

[2] The treatise also known as *De Compositione Medicamentorum secundum Genera*, translated (under the title كتاب تدبير الادوية) by Ḥubaysh, nephew of Ḥunayn b. Isḥāq. Cf. Qifṭī, p. 131, l. 8, and W. A. Greenhill, *Rhazes on the Small-pox* (London, 1848), p. 141.

negligence or fault on the physician's part, he shall say, "This man's life was ended by the term of his allotted span." But if he is of the opposite opinion, he shall say, "Exact the blood-money for your kinsman from the physician, for it is he who slew him by his poor skill and negligence."

In this excellent way they took their precautions so that no one could engage in the practice of medicine who was unfitted for it and no physician could be neglectful.

The muḥtasib must exact the oath of Hippocrates from all physicians, (**207**) causing them to swear that they will never administer to anyone a harmful medicament nor compound a poison for anyone, nor describe poisons to members of the public, nor mention to any woman a medicament for procuring abortion of the embryo nor to any man one which will prevent procreation. They shall avert their glances from the women's quarters when they come in to the sick and they shall not reveal any secret nor tear aside any veil nor venture upon anything which has been forbidden to them.

Oculists must be examined by the muḥtasib on the "Book" of Ḥunayn b. Isḥāq,[1] namely the "Ten Discourses on the Eye".[2] Those whom he finds competent in the subjects of the examination,—those, namely, who know the structure of the layers of the eye and their number (seven) and of the number of the humours (three) and of the diseases of the eye (three) and the ramifications of these diseases; who know, further, how to compound the salves (*kuḥls*) and to mix the various drugs—these shall be licensed by the muḥtasib to undertake the treatment of eyes. The practitioner must not be negligent with respect to the instruments of his craft, such as hooks for removal of *sabal*[3] and pterygium, lancets for bleeding, the case of kuḥl-pencils, etc.

No trust must be put in most of the oculists of the roads, for there is no honesty in them. The muḥtasib must prevent them from onslaughts on men's eyes with incisions and application of kuḥl, for they have no science or experience of diseases or weaknesses which arise. No man should rely on them for treatment of his eyes nor trust (**208**) kuḥls and eye-ointments. Some make eye-ointments whose basis is starch and gum. This they stain different colours; red with vermilion, green with curcuma

[1] d. 260/873; cf. E. G. Browne, *Translation of the Chahār Maqāla* (Gibb Series), p. 147; Ibn Abi Uṣaybi'a, I, 184ff.; *Fihrist*, 294; Qifṭī, pp. 171ff.

[2] Qifṭī mentions a work entitled كتاب تقاسيم علل العين and containing one maqāla only, but the work says it contains ten.

[3] A film, formed by swelling or inflation of the external veins of the eye, upon the white of the eye and the appearance of a web between the veins and the white. Cf. Lane, *s.v.*

where the laws of medicine are concerned. No [Muslim] occupies himself with it; everyone repairs to the study of the law and more particularly that portion of it given over to disputes and litigiousness and the town is full of legists occupied with granting fatwās and giving replies to legal queries on points which arise. Can there be any reason for the faith's permitting a state of things in which large numbers occupy themselves with one particular duty while another is neglected, except that by medicine there is no access to judgeships and governorships whereby it is possible to claim superiority over rivals and to acquire authority over enemies? (**205**) Alas, knowledge of the faith is blotted out.

The physician is he who knows the structure of the body, the temperament of the members, the diseases which occur in them, their causes, qualities and symptoms, the remedies which benefit them, the methods of procuring substitutes for those [remedies] which are unobtainable and the means of extracting them and the ways of treating [diseases] so as to procure a quantitative balance between sickness and remedy and the way to oppose the sickness with the properties of the remedy. He who does not possess these qualities is unfitted to have the treatment of the sick entrusted to him and it is unlawful for him to undertake any treatment involving a risk. [Ḥadīth.]

Physicians must have a chief of their own craft. It is said that the Greek kings placed in every city a physician known for his learning and before him were presented the other physicians in the city for him to examine. Anyone whose science he found defective he ordered to devote himself to study and the reading of science and forbade him to undertake any treatment.

(**206**) When the physician comes to visit a patient, he must inquire of him the cause of his sickness and what pain he experiences. He must then prescribe a regimen for him of syrups and other [compounds] of drugs and shall write a copy of it for the near relatives in the presence of those there with the patient. On the morrow he shall inquire into the [progress of the] disease and inspect the urine-flask and ask the patient if the sickness has diminished or not. He shall then prescribe in accordance with the requirements of the case and write a copy which he shall give to the relatives. Similarly on the third day and the fourth until either the patient is healed or dies. If the patient recovers the physician shall receive his fee and honorarium; if he dies, the nearest relatives shall present themselves before the noted [chief] doctor and lay before him the copies [of the prescriptions] which the physician wrote. If, in his opinion, they meet the requirements of science and the art of medicine without

menstruation and is good for the organs below the liver. (**201**) (3) The vein inside the knee, and (4) that lying behind the tendon of Achilles, which is, as it were, a branch of the *vena saphena*.

The arteries whose bleeding is permitted are, as a rule, the temporal artery and that lying between the thumb and forefinger. Galen ordered that it should be bled during sleep.

Cupping is of great benefit and is less dangerous than phlebotomy. The operator must have a light touch, must make his scarification and quickly apply the cup. The test of the lightness of his touch will be whether he causes the patient any pain.

The best time for cupping is the 2nd or 3rd hour of the day.[1] Cupping benefits heaviness at the brows, itching in the eyes, and evil odour in the mouth; but it also produces forgetfulness.

The phlebotomist should carry with him instruments for circumcision (consisting of a razor and scissors), for it is a duty incumbent both on men and women. To this the generality of men of learning agree. Abu Ḥanīfa called it a recommended practice, but not a compulsory duty. (**202**) For the male it consists in abscission of the prepuce hiding the glans penis, for the female in cutting the skin over the vagina and above the urethra.

It is a practice compulsory upon men and women, who must carry it out on themselves and on their children. If it is neglected, the imām must enforce its being carried out.

Liability if the operation is badly performed and the patient is injured or dies. The amount payable as compensation.

(203) CHAPTER XLV

Physicians, oculists, surgeons and bone-setters

Medicine is an art both theoretical and practical the acquisition of which is permitted by the law for the reason that thereby health is safeguarded and weaknesses and sicknesses repelled from this noble structure [of the body]. [Ḥadīths.] (**204**) It [the practice of medicine] is one of the duties for which the community is responsible and yet there is no Muslim to fulfil it. Many a town has no physician who is not a dhimmī[2] belonging to a people whose evidence about physicians is not accepted [in the courts]

[1] I.e. between 7 and 10 a.m. according to the season of the year. Cf. Lane, *Modern Egyptians*, ch. IX (Everyman edition, p. 226).

[2] A "protected" non-Muslim—Christian, Jew or Zoroastrian.

over-exert himself, but he should rather lie down on his back. He should beware however not to sleep, for that induces weakness in the members. If the hand swells after bleeding, the other hand, if possible, should be bled.

The phlebotomist must possess a number of lancets; also a sinew with which to tie the arm and musk in pods and pastilles with which to restore a fainting patient. The tip of the lancet should be rubbed with oil. This prevents pain at the incision but healing is not so rapid. The lancet should be held between thumb and middle finger, the forefinger being left to feel with.

The incision should be wider in winter—to prevent congealing of the blood—and narrower in summer, so that the patient shall not too quickly be overcome. His strength must be maintained.

(**199**) The veins which may be bled. Their situation. The muḥtasib must examine phlebotomists with respect to their acquaintance with them. The best known veins—in the head, hands, body and feet—and the arteries. The various advantages to be derived from bleeding them. Of the veins in the head are two called *waṣwāq*, which prevent procreation when bled; the muḥtasib must swear phlebotomists not to bleed them. Various other veins in the head.

(**200**) The veins of the hand [and arm] are the cephalic, median, basilic, exterior cubital, *usailim* [*vena salvatella*] and the axillary,[1] which is a branch of the basilic. In bleeding the cephalic vein (the healthiest), the end of the muscle should be deflected over a soft part. If it is desired to repeat the bleeding, the cut should be enlarged. There is grave risk in bleeding the median vein because of the muscle which lies underneath it. Sometimes it lies between two nerves or else there is a fine round muscle like a bowstring above it. Bleeding of the basilic also involves danger because of the artery below, the blood from which, if it is cut, cannot be stanched. The *usailim* is most correctly bled lengthwise and the cubital vein obliquely.

The veins of the foot [and leg] number four. (1) That of the sciatic nerve, which should be bled from the outer side, at the ankle-joint, or, if buried, from the branch which lies between the little toe and the next. It is useful to know this, particularly for gout. (2) The *vena saphena*,[2] which lies on the left side. Its bleeding benefits for haemorrhoids and premature

[1] Cf. *Mafâtîḥ al-Olûm*, pp. 153f. and E. Seidel, "Die Medizin im Kitâb Mafâtîḥ al-'Ulûm" in *Sitzungsberichte der phys.-med. Sozietät zu Erlangen*, Bd. 47, S. 1 (1915), pp. 7f. of the *Separatabdruck*.

[2] Cf. *ibid. loc. cit.*

difficulty is caused to the animal[1] then add to every *irdabb* a quarter of a *wayba* of lupin,[2] during the night. This will not prevent removal of dirt by the user, but if an excess of lupin-flour is used it will do so and it will remain as a paste on the user's hand. Other forms of adulteration.

CHAPTER XLIV

Phlebotomists and cuppers[3]

No one shall undertake phlebotomy except if it is well known that he is learned and reliable in the anatomy of organs, veins, muscles and arteries[4] and acquainted with their disposition, that the lancet may not strike any vein, muscle or artery not intended and so lead to injury of the member and destruction of the part bled. Those intending to learn phlebotomy must practise on beetroot leaves, or rather the veins in such leaves.[5] No slave must be bled without the owner's permission, nor a minor without that of his guardian, nor a pregnant woman, nor one menstruating. (**197**) Bleeding must not be performed except in a public place, nor with any but a sharp instrument, nor when he [the operator] is in a state of mental agitation.

The muḥtasib must exact a promise and a bond from them that in ten specified cases they will not bleed except after consultation with physicians; namely when the patient is under 14 years old, senile, suffering from extreme leanness, desiccation or emaciation, pallid with anaemia, suffering from chronic disease or an excessively cold temperament or great pain. Five further cases, in which caution must be used.

There are two occasions for bleeding, the discretionary and the compulsory. When it is a matter open to discretion the proper time is in the early morning when digestion and evacuation have been completed. (**198**) The occasion when bleeding is compulsory is at the urgent moment which allows of no delay and no regard can be paid to any hindering argument. The patient must not eat to repletion after the bleeding, nor

[1] Which turns the wheel.

[2] An *irdabb* consisted of 6 *waybas*; hence the addition would amount to one twenty-fourth.

[3] Cf. Behrnauer, *Journ. As.* 1861 (i), pp. 41 ff.

[4] Or rather; the pulsating veins; cf. *Mafâtîḥ al-Olûm*, p. 153.

[5] NR adds, "The phlebotomist must refrain from menial tasks which will induce hardness in the fingers and insensitiveness which will incapacitate him from discovering the veins. Also he must pay attention to his eyes with strengthening *stibia*, etc."

It is the duty of the muḥtasib to inspect the ḥammāms frequently and to pay heed to what we here set forth. If he sees anyone leaving his nakedness uncovered he must punish him.

The women in this place are more extreme in their sensuality than the men. They practise newly-invented forms of lawlessness introduced by the excess of luxury, and there has been indulgence towards them when they should have been denounced so that the contagion has spread to the centre and all about. Clothes have been introduced of a kind which would not have occurred to the imagination of Satan himself. They are clothes for wear in public, but by which there can be concealed neither the top of the *mirṭ*[1] nor the lower part of their wrappers. And amongst other things they put on head-dresses like camels' humps and go out plainly revealing their forms in public.

(194) The muḥtasib must forbid such conduct, admonish the women and put them in fear of God's punishment: this, if he has power to deliver his denunciation; but if not, he is released from the duty.

Another reprehensible practice is that of the bath-attendants who uncover the thigh and what is below the navel. Another is that of inserting the hand under the loin: it is against the law to touch the privy parts of others.

(195) CHAPTER XLIII

Lote-leaf sellers

They must not grind up summer leaves without the winter leaves, for these brighten the colour and increase their effectiveness. No ordinary garden-leaves must be mingled with them; for some employ willow, mulberry and other leaves. The test for adulteration is to pound some in a bowl. If, when pounded, a white foam arises, it is good, but if the foam is yellow there is adulteration. Others adulterate it with a substance called Ś-RADAH which is made of the stone of the lote-drupe. This they dry and grind up with it and when used for washing it lodges in the roots of the hair and is not removed, and it does not cleanse. The test of the pure variety is that every jarful weighs a raṭl and 2 ounces (Miṣrī).

The millers of the alkali[2] plant must grind nothing but the flower as it stands, for some adulterate it with the lupin. (196) If, when grinding,

[1] Some specifically feminine garment, probably a loin-cloth or waist-wrapper.

[2] Cf. Qazwīnī, *'Ajā'ib al-Makhlūqāt*, ed. Wuestenfeld, I, 254–301; Wiedemann, *Beiträge*, LIV, pp. 297 and 314.

The ḥammām must be kept clean with pure fresh water; the stone floor must be scrubbed with some rough material to prevent adhesion of lote-leaves[1] and marsh-mallow[2] on which it is possible to slip. The [?] daily-supply tank[3] should be cleansed each day of the impurities that gather from the water-channels; also the slime which settles at the bottom must be removed each month, otherwise the water will be corrupted in taste and smell.

Pipes must not be stopped with combings but with clean rags or palm-fibre. (**192**) Twice a day male frankincense, mastic[4] or laudanum[5] should be used for fumigation.

Shoemakers and felt-makers must not be allowed to wash any felt or leather in the baths, for persons are injured by the smell. No person suffering from elephantiasis or leprosy must be admitted.

The bath-owner must have a number of robes to hire out, wide enough to cover the part between the navel and the knee. He must give orders that the ḥammām shall be opened early because people need it to perform their ablutions before prayers. The attendant must keep the belongings of the customers safe and he must pay compensation—thus the truest view—if anything is lost.

A large [porous] water-jar must be kept in the ḥammām and marked "Sweet water" or "For the public to drink", particularly in the hot weather. Also the bath-man should have lote-leaves and rubbing-stones, for persons have need of these and are unable to go outside the baths. If he were to appoint a lote-seller to be always at the ḥammām-door to sell necessities for the bath, that would be a benefit.

The man on duty shall use good steel razors so that people may have enjoyment of them. The barber should be light [of touch], nimble and understanding in the art of shaving and his razor should be sharp. He should not stand facing (**193**) the head and the parts where the hair. . . [illegible] . nor should he eat what corrupts the breath, such as onions, garlic or leeks on the day when it is his turn of duty, so that people may not be offended by the smell of him when he is shaving. He may not cut a boy's hair without his guardian's permission nor a slave's without the master's permission; and he shall not shave the cheek of a catamite nor the chin of a hermaphrodite.

[1] Used instead of soap (cf. Lane, *op. cit.* p. 518).
[2] A preparation of it is used for washing the head.
[3] (?) That containing the daily allotment of water. Cf. Dozy, *s.v.* نوبة, and Lane, *op. cit.* pp. 343 f.
[4] Cf. Lane, *op. cit.* p. 152.
[5] Mentioned by Dioscorides as a fumigant; cf. Ibn Bayṭār, iv, 90.

CHAPTER XLII

(190) *Ḥammāms*[1] *and their attendants: their advantages*

Sages have said that the best ḥammām is one which has an ancient structure, wide air-space and sweet water. The physical effect of the ḥammām is to warm by its air and moisten by the water. The first chamber cools and moistens, the second heats and relaxes, the third heats and dries.

Ḥammāms have their value and their danger. Their value is that they clear the organs of smell, evacuate superfluities, dissolve vapours, bind when the body is relaxed by dysentery, clean away impurities and sweat, remove irritation, itch and fatigue, freshen the body, improve digestion, absorb fluxes and rheums and prevent quotidian, hectic and quartan fevers[2] after their temperament has matured.

The danger is that they relax the body, enfeeble the natural heat when too long a stay is made in them, blunt the appetite for food and enfeeble the carnal powers. The worst harm done is when hot water is poured on to enfeebled limbs. That is done when the bather is fasting and it causes violent desiccation or else emaciation and weakness.

The baths should be used near to the time of fullness after a meal but after the first digestion. That moistens the body, fattens it and beautifies the flesh.

Pictures about the doors of the ḥammām or inside are forbidden by the law. They must be removed. **(191)** Conversation in the ḥammām is disapproved and the Qur'ān should not be read except to oneself; entering the baths at nightfall or near to sunset is also disapproved, for that is the time when demons are abroad.[3]

It is said that hot water in winter is a luxury about which men will be questioned [at the Day of Reckoning]. Ibn 'Umar said that the ḥammām is a luxury which was produced as an innovation. The Companions of the Prophet entered ḥammāms in Syria. No excess of water should be used.

No woman should go to the ḥammām except after child-birth or being ill;[4] when compelled to go she should wear a cloak reaching to the ground.

[1] NR declares that ḥammāms (public hot baths) do not strictly come under the supervision of the muḥtasib but that there is general advantage to be obtained from information about them.

[2] Cf. *Mafâtîḥ al-Olûm,* ed. Van Vloten, p. 165; Browne, *Translation of the Chahār Maqāla*, pp. 142–4.

[3] Cf. Lane, *Modern Egyptians*, ch. XIV (Everyman edition, p. 344).

[4] But see *ibid.* p. 343. It is inconsistent also with what follows.

CHAPTER XLI

Brokers who deal in slaves, houses and animals

(188) Only those may be given power to act as slave-brokers whose integrity and chastity is proved to the muḥtasib, because they are entrusted with male and female slaves who are frequently alone with them in their houses. A broker may sell no female or a male slave unless he knows the seller or unless the latter can bring someone who knows him. He must record his name and description in a register for fear that the person sold is a free man or has been stolen. The contracts of slaves of old standing must be examined to discover the conditions which had been imposed on the [original] purchaser.

No defects must be concealed knowingly. The prospective purchaser of a slave-girl may see her face and hands. He may not be permitted by the slave-dealer to have her shown to him in his house or to be alone with her there unless there are women with him. In that case he may see her whole body. The prospective purchaser of a male slave may see what is above the navel and below the knee. This is before the conclusion of the contract. Afterwards he is permitted to see the whole of a female slave's body.

A female slave and her child may not be parted. No slave, whether male or female, who has become a Muslim may be sold to a dhimmī. A woman may not be sold to a purchaser who proposes to employ her in singing.

(189) The broker must be discerning about defects and experienced in the discovery of incipient weaknesses and diseases. Before selling a male slave he must examine his whole body except the privy parts lest there should be any defect of which the purchaser should be informed.

Cattle-brokers may not sell an animal without knowing the seller or someone who knows him and his name must be recorded in his register in case the animal is defective or has been stolen. The purchaser must be informed of any blemishes, in the animal, of its age and habits. The broker must claim nothing for it except what he has from the merchant himself.

Brokers dealing in land must be obliged under oath not to sell any which is under a concealed disability, such as that it leaves the owner under a writ of mortmain or is subject to a bond or pledge or that the ownership is in doubt or that the owner is a minor (unless he has the guardian's leave). Commission may be taken only from the seller. The broker may not for any reason turn away from the person who offers a high price to another who offers a smaller one.

CHAPTER XL

Farriers

Farriery is a noble art which philosophers have expounded in their writings and about which they have composed [numerous] books. Animals' diseases are more difficult to treat than those of human beings, for they lack speech wherewith to explain the illness or pain they are experiencing. The clue to their ailments is to be obtained only by touch and observation: the farrier therefore must be a man of good insight into the ailments of animals and their treatment. No man may engage in farriery who does not possess good knowledge and experience: rashly and without experience to undertake the bleeding, cutting or branding of an animal may lead to destruction and loss. He must make good any loss in value he has caused and be punished by the muḥtasib.

(**186**) Before paring the hoofs of horses and cattle the farrier must inspect them. Any that are crooked must be pared level. If the animal stands straight the rear nails must be small and the front ones large and *vice versa* [if not]. There must be no excessive paring because of the danger of wounding. Shoes must not be loose, or else they will move and pebbles and sand may enter and cause harm, and they must not be too tight on the hoofs or they may cause chronic suffering to the animal. Hammered shoes cling best to the hoof, while those allowed to remain soft hold nails more securely. Fine nails are better than thick ones.

If the animal requires to have *tasrīʿ*[1] done or a vein opened, the farrier must take the lancet between his fingers with the handle in his palm, allowing half a finger-nail's length to protrude. Then let him open the vein, keeping to the upper side of it, lightly and gently. He must not make the cut until he has stopped the vein with his finger, and especially so with the jugular veins; being near the gullet they may incur danger. If he proposes to do anything to the jugular veins of an animal he must first tie up its throat tightly so that they stand out and he can then perform what he intends.

The farrier must be well acquainted with the diseases of animals (**187**) and persons must apply to him when they are in doubt about an animal. The diseases are reputed to be 320 in number. The best known of them.

[1] ? "to have an early birth induced."

CHAPTER XXXVIII

Coppersmiths and blacksmiths

They are compelled to inform the customer when they sell an article of copper[1] containing solder. If it is tinned they must write "old, soldered" on it with a thick pen, so that the purchaser may clearly realize it.

Any sale on credit must be clearly [agreed upon and] declared. Workers must not...add overmuch lead to the copper for smelting, for a mortar or bowl made of it falling will break easily like glass. Bowls of cast ware must be made solid so that no damage shall come to them if they fall. The various weights of bowls and trays.

(184) Blacksmiths must not hammer out knives, scissors, pincers and the like from soft iron, which is of no use for the purpose. Some assure the purchaser that it is steel—which is fraudulent. Nails rejected and straightened out must not be placed with new nails in such fashion that the purchaser will unhesitatingly believe them to be new. The same applies to all varieties of iron-ware. Anyone who practises this illegality must be banished from amongst Muslims.

CHAPTER XXXIX

Shoemakers

They must be compelled not to use [inferior material[2]] nor any hide but grained Ṭā'ifī leather, well tanned; no raw hide may be used. For the thread none but the heart of flax may be used, and to obviate fraying it should not be more than a cubit in length, while only fine needles may be used. (185) They must not sew with hog's hair, which is unclean. Thus Shāfi'ī, as opposed to Mālik and Abu Ḥanīfa. Makers of women's shoes must not use overmuch rag as padding between the outer network and the lining nor between the [inner] sole and the outer, but they may stitch up padding for the heel. They must not stitch up a sole split in the tanning.

They must not delay delivery of goods, except by arrangement made with the customer, for people suffer by the retention of their goods and by being put off.

[1] "*Nuḥās* is of two kinds: that taken from the mine (*ma'dinī*)...and the yellow artificial variety." (Ja'far b. 'Alī al-Dimishqī: *Kitāb al-Ishāra ilā Maḥāsin al-Tijāra*, Cairo, 1318, p. 28.)

[2] The text is corrupt here.

CHAPTER XXXVII

Goldsmiths

They may not barter vessels of gold or silver or ornaments of goldsmith's ware except for substances different in kind (and material) so that increment may be lawful. If they are bartered for substances of the same kind any increment or credit is unlawful.

[Some points of law.] Ornaments of the value of 1000 [dirhams] are sold and suffer damage from the purchaser (**180**) and are then discovered to contain old flaws.[1] The danger of *ribā* in the question of compensation payable.

(**181**) If the goldsmith sells any ornament in which there is an admixture of a non-precious metal, he must inform the purchaser of the amount of the admixture. If he undertakes to make an ornament for a customer he must not place the metal into the furnace for smelting until it has been weighed and then only in the presence of the customer. Any solder used must be weighed before being introduced into the ornament. No (**182**) bezels or jewels must be placed in rings before weighing in the presence of the owner.

The deceptions of goldsmiths are secret and are scarcely to be recognized. Nothing but their honesty will prevent them from practising trickery. They know that about (?) lustres and tinctures which is known to no one else. Some can colour silver in such fashion that the stain will not leave the metal except after smelting with a (?) blow-pipe.[2]

Smelting furnaces must not be raised up, but must be placed in jars built up from the ground so that what is being smelted therein—whether gold or silver—shall not be concealed from its owner. No part of the metal shall be abstracted from the crucible with the tongs. This is called "moulting in the fire". No copper shall be secretly mixed with it, nor any other form of theft or dishonesty practised.

The makers of rings must not weight them with lead underneath the bezels and sell them as silver. They must honestly describe the bezels, for the majority are [but] coloured glass.

The dust from goldsmiths' shops belongs to the public, the individual owners being unknown. It should be (**183**) given away as charity on their behalf. It may not be bartered except for money or similar equivalent, for, containing gold or silver it is conducive to illegal profit.

[1] For which the vendor was liable to pay compensation.

[2] Something of the kind is here indicated. (See روباص in Vocabulary.)

Some card the bad red cotton and place it at the bottom of the pile with clean white cotton on top and this does not appear in the spinning.

They must be forbidden from allowing women to sit at their shop-door to wait for the carding to be completed, nor must they converse with them. The carded cotton must not be placed in cold wet places, for that increases its weight, which diminishes when it dries. That is fraud.

(178) CHAPTER XXXV

Flax-spinners

The best Egyptian flax is the [?] white [?] J-NAWĪ variety, and the best variety of that the smooth-leaved and the worst the short rough variety which snaps easily. The poor quality must not be mingled with the good nor that from Lower Egypt with that from Upper Egypt nor that from Upper Egypt with the Kūrī variety; all such practices being fraudulent. They must not leave women sitting at the doors of their shops without need. No one must be permitted to engage in the trade in flax who is not proved in the muḥtasib's court to be honourable and of good character, for their dealings are with women.

CHAPTER XXXVI

Money-changers

To earn a livelihood by money-changing involves great risk to those who engage in it; with it, indeed, there is no protection for the faith unless some knowledge of the law is acquired so that the commission of offences in any of its categories is avoided. The muḥtasib's duty is to visit their sūq, to spy upon them, punish any whom he finds practising usury and banish them from the sūq. (**179**) A Qāshānī[1] dīnār may not be sold for a Shāpūrī dīnār[2] (because of the difference of their composition), nor a dīnār and a robe for two dīnārs. Money-changers and drapers practise this [usury] in another fashion: they will give a man a dīnār as a loan and sell him a cloak for two dīnārs, so that three dīnārs will be owing to them, payable at a definite period. It is forbidden, because any loan bringing benefit [to the lender] is unlawful, and if the man had not received the dīnār as a loan he would not have purchased the robe.

[1] Seljūqs and Mongols struck coins at Qāshān.

[2] Probably coins with Pehlevi inscriptions whether Islamic or earlier. Cf. Mordtmann, *Z.D.M.G.* 1854, 1865, 1879–90, and (for the Sassanian dīnār) *ibid.* 1880, p. 150.

pensation and payment for work done. The problems that arise when the damage is done by a third party, by the owner himself, by an employee.

The makers of qalansuwas must use new pieces of stuff either silk or linen and not old dyed pieces. To use these [stiffened] with starch and gum is fraudulent.

CHAPTER XXXII

(176) *Silk-makers*

[?] Raw silk must not be dyed before being bleached in order that it may not afterwards deteriorate. But some do it in order to gain an increase in weight. Syrian must not be mixed with local silk and sold as Syrian; nor may dyed [?] qaṭārish [? silk] be mingled with dyed raw silk. Some weight silk with prepared starch, others with melted butter or with oil. Some mingle with the skein a quantity of some other material for purposes of fraud.

CHAPTER XXXIII

Dyers

Most dyers of red silk and other thread and materials dye with henna instead of madder and the dye appears bright; but when the sun strikes it its colour deteriorates and its brightness disappears. Some take money from a customer to dye kuḥlī.[1] They dip the cloth into a substance called *jarrāda* ["locust"], remove and treat it with the froth from the vat, and return it to the owner. It is not long before it reverts to its original colour. (177) On each article the owner's name must be written. Most dyers pledge their customers' property or hire it to persons who wear it. This is dishonesty.

CHAPTER XXXIV

Cotton-spinners

They must not mingle new cotton with old nor red with the white. The cotton must be carded repeatedly so that the black husks and broken seeds shall be removed. If the seed is allowed to remain it shows in the weight and if left in a jubba or blanket and then washed and crushed it will cut the article and people's clothes will suffer damage.

[1] A dark blue verging on black.

CHAPTER XXXI

Tailors, repairers, fullers and qalansuwa makers

Tailors must be ordered to cut out properly and shape the neck well, to make the ornamental border wide, the sleeves of equal length and the skirts even. Raised seams are better than tacking. The needle is to be fine and the thread contained in the eye short—a long one frays and weakens. A valuable piece of stuff must be measured before it is cut out. (172) Valuable stuff like silk or brocade must be accepted by weight only, what is left after the garment is made up to be returned to the owner. Some will impregnate a piece of silk or the like with water and salt in order to increase its weight to correspond to what they received.

The muḥtasib must forbid their causing delay to people in making up their stuffs, making them return repeatedly or holding back their goods. No greater delay than a week is allowed them for withholding goods from their owner unless an arrangement has been made for a longer delay.

[Some points of law.] When stuff is made into a coat (*qabā*) and the owner claims he ordered a skirt, the tailor's word is to be taken—thus Ibn Abi Laylī. Abu Ḥanīfa declares the owner's word is to be taken for it is to him that reference is made with regard to details of his order. Another alternative is for both to be made to swear an oath. (173) The question arises whether on swearing an oath the tailor ceases to be liable to pay compensation and whether he at the same time has a right to payment for the work he has done. Argument on the amount of compensation payable. (174) If a customer brings a piece of stuff with orders that, if it is sufficient, it is to be made into a shirt and the tailor cuts it out without measuring and then finds it insufficient, the amount payable is the difference in value between the cloth as it was, whole, and after it is cut.

Repairers may not repair a valuable garment received from a fuller or cloth-beater except in the owner's presence. Embroiderers and ornament-stitchers must not transfer embroidery from one garment to another which fullers or cloth-beaters may bring them.

Fullers must not steal from stuffs entrusted to them nor wear them nor permit any of their workmen to wear them. Nor may they pledge garments entrusted to them. On each article the owner's name must be written.

[Some points of law.] The problem that arises when a fuller has washed a garment which is then destroyed whilst in his possession—(175) com-

silk-workers, weavers or traders on condition that no sales will be made except through themselves. This is forbidden. Some buy goods on their own behalf and then approach others in order to sell. Some cry their own wares and call false increases in price, making people think that the higher price is being offered by traders for the goods and that these are not his own. This is fraudulent.

It is forbidden to have a collusive agreement with a draper whereby when a merchant comes with goods the draper points out the crier as an honest broker (171 *a*) to whom the goods are entrusted and who receives an agreed sum from the draper.

If the crier knows of any fault in the goods he must inform the purchaser of it. The muḥtasib must see that the crier receives his commission only from the seller and must not cause the price to be abated in collusion with the buyer.

CHAPTER XXX

Weavers

The stuff must be well woven, compact in texture and of the full length agreed upon, the thread to be of good quality and freed of black crust by means of rough black stone. No flour must be sprinkled over the cloth in the weaving for the purpose of hiding roughnesses. When weaving a new piece of stuff the thread must not be dyed unless it is first bleached, but no black thread should be bleached for it turns yellow and does not hold any [colour], to the loss of the purchaser.

Some weave the surface of the cloth out of good and uniform thread and the rest of a different kind. (171 *b*) This is fraudulent.

Thread must be received by weight for weaving and the cloth returned by weight, to avoid doubt. If it is claimed by the customer that the weaver has changed the thread and if he has a sample and the weaver declares it is the same, the muḥtasib shall take them before persons of experience; if the customer has no sample or proof, the weaver shall swear an oath that he has not changed it, being an honest man. If a man hires a weaver to weave a piece of cloth of certain dimensions and he weaves it differently, the learned say he deserves no hire. Thus 'Abbādī.[1]

They may not stretch out their lengths of cloth in the street to cause obstruction to passers-by.

[1] (?) Abu 'Āmir Muḥammad b. Aḥmad al-Harawī (d. 458/1066), a Shāfi'ī faqīh. Cf. Brockelmann, I, 386.

touches the other's property—is forbidden. Similarly forbidden is barter by "throwing at another". This consists in saying "I barter this stuff of mine for yours and when I throw it to you you must complete the barter". Another is to say "I sell you anything on which this pebble falls".

The merchant must disclose all faults in his goods, whether obvious or hidden. To do otherwise is to act cruelly and fraudulently. (**169**) The Prophet once passed by a trader who was selling corn which roused his curiosity. Putting his hand in he found it wet and asked the reason. The man said that rain had fallen suddenly on it. "Why then", asked the Prophet, "did you not put that at the top of the grain?" Jarīr (a convert to Islam) always pointed out to customers the flaws in his goods. When told that he would never sell anything if he continued the practice he said: "We promised the Prophet to deal honestly with every Muslim."

There must be truth in discussing terms of purchase and the money involved. A forbidden practice is for a man to purchase goods for a definite sum payable at a specified deferred term, then to bargain for a sum which will show him a profit if paid in cash immediately. This is not permissible because the [deferred] term is allowed for by a portion of the price. Another is for a man to purchase goods for a specified sum and then, if he should find a flaw in them, to return to the seller with a demand for a discount, (**170**) bargaining about the original price when the question of a discount had not arisen.[1]

Some arrange terms with a neighbour or assistant who shall sell them stuff at one price and repurchase at a higher one, thus arranging for usury in the guise of a sale.

CHAPTER XXIX

Criers (brokers)[2]

The muḥtasib must assure himself in his own court (**171**) that no dallāl shall be given office unless he is a man of honour, for he has charge of people's goods. He may not of his own accord make any increase in price nor be a partner of the draper (for whom he sells) nor receive the money for goods sold except by leave of the owner. Some lend money to

[1] Thus fixing the amount of compensation to his own advantage and beating down the original price.

[2] The *dallāl* displayed goods for the owner, brought seller and buyer together and received a commission on sales. He still functions.

CHAPTER XXVII

(165) *Milk-sellers*

Their vessels must be covered and their place of trade whitewashed and paved and the roof must be new, for flies like places where there is milk. For the mouth of the milk-jars likewise a stopper of clean palm-fibre is necessary. Vats and other containers must be cleaned out daily with new palm-fibre and clean water so that [the milk] shall not too soon deteriorate in hot weather. The milk must be rich and unskimmed; otherwise its taste and fatness are gone. The sale of milk diluted with water is utterly forbidden; as to that there is a tradition related by Rāfi'ī.[1] The test for it is to throw in a sprig of marsh-lentil. Other tests.

CHAPTER XXVIII

(166) *Drapers*

They must know the laws of barter otherwise they may be guilty of exacting *ribā*. A practice forbidden is that of collusion—the offering of a high price by a person not intending to purchase but only to mislead others. Another is "sale against a brother's sale", i.e. offering goods for a less price to a person who has already made a purchase from another with the option of confirming or annulling the contract. (167) It is forbidden for a townsman to sell for a man from outside. The case would arise when a man [from outside] with goods to sell of which people have need—the sale of which will help him while failure to do so will land him in straits—is approached by a broker who offers to secure a better price for his goods. [People must be allowed to provision themselves from each other without intermediary.]

It is unlawful to offer a garment for sale on condition that the purchaser will sell his own or to offer an article partly for cash and partly for credit. (168) Another forbidden practice is to offer goods for payment at an unspecified time, e.g. to sell a piece of stuff to be paid for "When the Mecca pilgrims come". Another is to buy an article and sell it again to another before receiving it. Barter by "mutual touch"—when one offers an article belonging to himself for one belonging to the other and each

[1] al-Qazwīnī al-Shāfi'ī (d. 623/1226). He composed the *Fath al-'Azīz 'alā Kitāb al-Wajīz*, a commentary on Ghazālī's *Wajīz fī 'l-Furū'*. Cf. *Journ. As.* 1884, viii sér. vol. 3, p. 436.

Scammony, how adulterated. The best variety is delicate in colour like *ghirā*.[1]

Wax is adulterated by many; coarse olive-oil, bean-flour or ground chick-peas being used. How tested. The purification of adulterated wax. Further methods of adulteration.

(162) CHAPTER XXVI

Small traders[2]

The muḥtasib must check their scales and weights. They must not mix inferior goods with better, each kind must be sold separately at its own rate. Many dilute vinegar with water. This can be tested by inserting a piece of sulphur. Sugar-cane juice is diluted with water, olive and sesame-oils with saffron-seed oil. Test with warm bread or by inserting a wick and burning or by adding lemon-juice and tasting or by dropping some of the adulterated oil into pure oil.

Watch must be kept on the friers of cheese. Only fresh sesame-oil may be used for cooking it. (163) Toasted cheese must be drained of all hot water. The water which is used to purify it [in the first place] must be hot or else leprosy may be caused.

Their pickled foods must be inspected. Anything dry and not properly ready [*lit.* "ripened"] must be returned to the vinegar. Anything which has deteriorated or rotted or become worm-infested must be thrown away. Sauces which have fermented must be poured away outside the town. Similarly with cheese which has become stale in the jars, as well as fats and oils. They may do harm to the public. Recipe for *Kāmiḥ*. Murrī [pickling brine] must not be prepared by cooking over a fire; it causes leprosy. Bees' honey, how adulterated. Tests for it. (164) Some adulterate it with gum.

Their goods must be protected by earthenware vessels so that no flies or vermin may enter and no dust or dirt be dropped on them. The muḥtasib must command the traders to use only clean cloths for wiping their vessels and they must provide themselves with whisks to keep away flies during the day. Their clothes must be clean and also their hands and vessels. Their scales and measures also must be kept clean.

Particular observation must be kept of those shops which are apart from the sūqs.

[1] Or g͟hariy, a certain red dye (cf. Lane, *s.v.*).

[2] The term seems to be confined to the small retailers of pickles, savouries, etc.

say ṭabāshīr consists of the burnt roots of certain reeds and also that these are set on fire by the rubbing together of their sides when the wind blows, the resultant product being ṭabāshīr.

Lubān—male frankincense—is adulterated with gum and colophonium: how detected.

Tamarind;[1] how adulterated. The tamarind [electuary]. **(157)** The best kind is the filfil. There is also a species in form like the aubergine with tamarind inside it. It has a fibre-like red silk and a small seed. Indian princes keep it for their own private use.

Costus is adulterated with elecampane roots. Signs of adulteration. *Zughb*[2] of spikenard is adulterated with *zughb* of colocassia.[3] Tokens of adulteration.

Opium;[4] how adulterated. It is the expressed juice of the black Egyptian poppy. The best kind is thick, heavy, bitter, with a strong smell; it is easily soluble in hot water, softens in the heat of the sun. In colour it is white inclining to red and in its taste is a certain bitterness and astringency. The yellow variety with only a faint odour is adulterated.

Blue bdellium;[5] how adulterated. *Lubān* bark;[6] how adulterated. Hairy saffron;[7] how adulterated; **(158)** the tests for adulteration. When ground, saffron is coarse; anything stained with it will have a greenish colour. The odour is faint. The best kind is moist; of good colour—bright red, and of pure odour. Further kinds of adulteration.

Musk[8] is adulterated with Turkey rhubarb or dragon's blood or *rāmik*, placed in a musk-pod. Marks of adulteration and tests therefor. **(159)** Damascene rose-water; how adulterated: tests therefor. Ambergris adulterated with wax, how tested. Civet, how adulterated and tested; aloes, how adulterated and tested. Myrobolans,[9] how adulterated. The tests. **(160)** Ambergris; fraudulent substitutes. Indian aloes,[10] how adulterated, and camphor, how adulterated or simulated. **(161)** Tests. Lapis lazuli, tests of purity and adulteration. Maghribī glass, indigo and lime-stone gently heated together may be used to make a substitute for it.

[1] Leguminous fruits of *Tamarindus indica*. Cf. Wiedemann, *Beiträge*, XL, p. 188.

[2] Lit. "bloom" or "down". Cf. Lisān al-ʿArab, *s.v.*; Wiedemann, *loc. cit.*

[3] Cf. Wiedemann, *loc. cit.*

[4] Cf. *ibid.* pp. 176, 185.

[5] Cf. *ibid.* p. 189.

[6] Cf. *ibid.* pp. 177, 190.

[7] Cf. *ibid.* p. 197.

[8] Cf. *ibid.* p. 180.

[9] Cf. *ibid.* p. 190; Ibn Bayṭār (Būlāq), IV, 198.

[10] Cf. Wiedemann, *Beiträge*, XL, p. 183.

China] relate that it is the root of a plant resembling colocasion.[1] It is split into two or three pieces, hollowed out, strung upon cords and then hung in the air to dry and harden. In appearance it resembles thick pieces of wood each about the size of a man's palm or less. (152) The "Zanj" and "Turkey" varieties are inferior to the China. Syrian rhubarb comes from 'Ammān and farriers give it to animals when their livers are fevered.[2] It is harmful to man.

Agaric: tests for purity. It is said to be produced in cankered trees.

Taranjubīn[3] varies from white to rather red, the granules are red and round in the oil light. The taste is sweet. It is a dew which falls mainly in Khurāsān and Transoxiana.

Shīr-khushk[4] is of two kinds and brought from Khurāsān. [Tests for adulteration.] (154) It is a dew which falls on the willow.

Cassia fistula. The sale of new flakes must be forbidden as being harmful. It should be matured and be from three to ten years old.

The syrups of roses and lilies; julep. Barley-water must be made from spring barley and no additions of water must be made.

(155) The making of barley-water.

The muḥtasib shall compel the maker of barley-water to wash his vessels every day. Shutters of reeds or palm-fronds must be placed over his shop at night in order to keep out the dogs. Jars which have grown old and smell evilly must not be used. The tinning must be renewed every three months.

CHAPTER XXV

The makers of drugs and resins

This is amongst the most important of the matters with which the muḥtasib must concern himself, and only such persons may be allowed to sell drugs who have knowledge and experience. (156) Drugs should be bought separately from the druggist and then compounded. The muḥtasib must give heed to the various ways in which drugs are adulterated. Ṭabāshīr[5] and its adulteration: the test for adulteration. Some

[1] A kind of Arum [Wiedemann, *Beiträge*, XL, p. 188].

[2] Cf. Wiedemann, *op. cit.* p. 186.

[3] Manna. Cf. Wiedemann, *Beiträge*, XLIX [translating the work of Nuwairī (†1331)], p. 25.

[4] "Siracost", "dry milk"; a species of manna.

[5] A kind of "lime", the product of the knots in a particular species of bamboo. Cf. Ibn Bayṭār, II, p. 149; Wiedemann, *Beiträge*, XL, p. 187; *Machriq*, XI, p. 583, n. 2.

CHAPTER XXIV

The makers of syrups[1]

The frauds practised in this category are numerous and it is not possible to have complete knowledge of them all because drugs and syrups are of various kinds and cures depend upon the character of the ingredients. Some are of benefit for particular ailments or temperaments and when others are added they change the quality of the mixture and inevitably do harm to the sufferer. (**148**) It is therefore the duty of the muḥtasib to inspire the makers of syrups with the fear of God and warn them of divine punishment and immediate penalties. Also he must from time to time inspect their syrups and drugs without warning and after their shops are fastened, in the night.

The compounding of syrups of various kinds (**149**) and their names. (**150**) These are the names of the syrups in ordinary use. They vary in character according to their purposes. Each is composed of julep with juice of the fruit from which it takes its name or flower-water or herb or drug. It is not the julep which is the required ingredient as medicine, that being only the medium for administering the fruit-juice, flower-water or drugs. The artifice contained in it to make its sweetness desirable and so make it the means of conveying the syrup quickly to the different organs.

Electuaries[2] have many names and so also have pastilles, robs, licking medicines, pills, aperients, suppositories and all other concoctions, and to take account of all would demand great space. (**151**) Medicines should not be made up except for the most urgent needs and he who has control of the compounders should compel them to use the drugs mentioned in the *Dustūr* [*al-Māristanī*] of Ibn al-Bayān[3] or the work of Ibn al-Ṭilmīdh,[4] which is more valuable.

[Adulteration of various drugs.] Rhubarb:[5] of this there are three kinds.[6] China rhubarb is the best variety. Those who bring it [from

[1] Fruit and other juices boiled down and thickened with sugar while *rubb* (English "rob") is inspissated juice alone. See further Sonntheimer, *Zusammengesetzte Heilmittelder Araber* (Freiburg, 1845), p. 108, and other passages, and Wiedemann, *Beiträge*, XL, pp. 179f., 193ff.

[2] Medicinal substances finely powdered and compounded with honey or syrup.

[3] Ibn Abi 'l-Bayān al-Isrā'īlī, physician to the Sultan al-Mālik al-'Ādil; died some time after 634/1236 (cf. Ibn Abi Uṣaybi'a, II, 118; Brockelmann, I, 491).

[4] A Christian and physician to several Abbasid Caliphs at Baghdad (d. 560/1164; cf. Ibn Abi Uṣaybi'a, I, 259ff.; Ibn al-Qifṭī, 340f.).

[5] Cf. Guigues, *Machriq*, XI, 582.

[6] Much of this is derived from Ibn Bayṭār [Būlāq, 1291], II, 130; Leclerc, II, 157f.

that the smell of fresh fish put into them becomes corrupted. Method of cooking. Fresh fish must not be mingled with what has been left overnight. The mark of the fresh fish is that its nose and gills are red.

The oil used for frying must be saffron-seed oil or fresh sesame-oil.

Baked fish must be prepared in the presence of an agent trusted by the muḥtasib.

(144) Fish brought from a distant city or remaining unsold in the shops shall not have the scales removed until it has been made safe with salt, in particular the heads and mouths, where the worms breed first. Fish which has become corrupt shall be thrown upon the dung-hills outside the town.

CHAPTER XXII

Makers of zulābīya[1]

The frying-pan for *zulābīya* must be of red copper of good quality. Bran should first of all be burned in it, after which it should be cleaned with rhubarb leaves. Then it should be returned to the fire, some honey placed in it and heated until the honey burns, after which it should be polished with crushed pot-sherds and washed out. It will then be ready for use, all dirt having been cleaned away. The flour used must be of the best quality of fine flour. The method of cooking. (145) No salt must be used, for *zulābīya* is eaten with sweet comestibles and would nauseate if it contained salt.

CHAPTER XXIII

Makers of Ḥalwā

Ḥalwā is of many kinds and the quantities of the ingredients (*e.g.* starch, almonds, pistachios, poppy-seeds) differ with each kind. (146) Here are mentioned the best-known varieties. Methods of adulteration. (147) Adulteration of "short-bread". Recipes for making the varieties of *ḥalwā* known as *Muqarrada* and *Ṣabūniya* and of the *Yaqṭīn* jelly. The *Manfūsh* variety.

All the various adulterations of sweet-stuffs are obvious from the appearance of the sweets and the muḥtasib should exercise control over the makers.

[1] A tart filled with almonds and sugar, flavoured with rose-water, etc.

The muḥtasib must give heed to their methods of adulterating foods—*maḍīra*[1], *bouillon*, *muhallabiya*[2], (140) *nayda*. [For the latter] for every sackful of flour a *wayba* of vegetables, Miṣr weight, must be added. No old meal may be used for it and spoiling of the food will thereby be prevented. The muḥtasib shall not permit it to be made in the summer when there is abundance of fruits, lest it remain unsold and become sour, to the harm of the purchaser.

CHAPTER XIX

Sellers of (?) pickled meats

(141) The sellers of *sharā'iḥ* must take precautions over food for public consumption, washing their vessels with alkali and palm-fibre and scalding them with hot water; also the caldron must be washed each day. Only clean fuel may be used; there must be no firing with dung or sweepings.

If any vessel break it shall not be repaired with blood, which is unclean, but with flour and a cord.

CHAPTER XX

Makers of harīsa

The muḥtasib shall compel them to add to every *wayba* of meal 40 raṭls of beef or 32 of mutton. Goat's or camel's flesh shall not be used; this imposes on the public and the fact is not disclosed. (142) The vessel used for cooking the ingredients [overnight] shall be closed and sealed by the overseer appointed by the ḥisba and opened only in his presence. Frauds practised. Tests for adulteration of the fat used.

The vessels used for the harīsa and the fat must be kept clean lest worms breed in them.

CHAPTER XXI

Fish-fryers

They must be ordered to wash each day the baskets and trays in which they carry the fish and salt must be sprinkled in them every night. (143) The same must be done with their deep [weighing-] scales, for if they neglect to wash them a stench is exhaled and the dirt multiplies so

[1] Sour-milk soup. [2] A sweetmeat.

animals (sheep, camels, cows, fowls) which eat dung is disapproved (though not forbidden).

(136) Of what is caught in the sea, all fish may be eaten. Frogs are unlawful because the Prophet forbade the killing of them. Similar is the case of water-serpents. The qāḍī Abu 'l-Ṭayyib declared the *nasnās* to be in the same category because it resembles human beings. The Khurāsānīs cite a declaration which says that frogs, crabs, etc., are lawful food. Some say that [aquatic] animals parallel to those on land which may be eaten are lawful. The sea-dog and the sea-hog may not be eaten.

(137) The eating of harmful substances such as poison, glass, earth or stones is forbidden because of God's command "Slay not yourselves" [Qur'ān IV, 33].

CHAPTER XVII

Sellers of sheep's heads

Heads and heels may be sold, whether raw or cooked. The scalding of them must be done cleanly and in water extremely hot. Goats' heads must not be sold with those of sheep and must be skinned before they are scalded in order to preserve the distinction between them. The difference is clear to the experienced, but some of the tokens are recounted for the muḥtasib if he is in doubt. (138) The sheep's eye has under it a hollow which is absent from the goat and the goat's nose is narrow from the bottom, unlike that of the sheep.

The heads may not be scalded in any but sweet water to which should be added cinnamon, mastic, alum, olive-oil and salt to improve the flavour and expel the slime.

CHAPTER XVIII

Owners of cook-shops

Their vessels must be kept covered and protected against flies and creatures which crawl on the ground and they shall be washed with hot water and alkali. Also the flesh of goats must be kept apart from that of sheep, that of camels from that of oxen, so that no invalid may eat of them and suffer harm. (139) Meat boiled in impure water will become entirely impure.

A watch must be kept on them so that they do not supply over-much fat and little meat.

is the proper place. Meat must not be allowed to project beyond the counters in the shops to prevent harm to the clothes of passers-by.

Goats' flesh must be kept apart from mutton and must be marked with saffron. Also the goats' tails must be left hanging on the carcasses until the last. The flesh of ewes must be kept separate from that of rams. The flesh of sick animals must be sold outside the shop and not be sold with the sound carcasses. No part of it may be sold to cooks who cook for the public.

When selling is over the muḥtasib must compel the butcher to sprinkle his chopping-block with salt (130) and cover it with palm-matting on which is a jar weighted with stones, in order to prevent dogs from licking it and to keep away vermin.

It is to the public welfare that butchers shall not combine together, in order that they shall not agree on one price.

The muḥtasib may test if flesh belongs to an animal which died of itself.

Animals whose flesh may be eaten and those whose flesh may not be eaten; in general everything which the revealed law has declared lawful is lawful and what it has forbidden is unlawful. Where no revealed law has been transmitted (131) reference must be made to common usage. Where usage [concerning a particular animal] is absent, action must be based on comparison with things concerning which usage is agreed. In all such matters the only standard is the practice of the [settled] Arabs in the time of the Prophet,[1] but not that of the desert-dwellers and common Arabs, for they are accustomed to eat anything.

(132) Clean domestic animals and wild animals the flesh of which may be eaten. Animals of which the flesh may not be eaten; according to Shāfiʿī they are those possessed of fangs amongst the beasts and of talons amongst the birds—the question arises concerning the purpose of the fangs. The large animals and the smaller ones. The hyena; whether to be regarded as game. (133) The fox and the coney. The hare and the lizard. (134) Differences concerning the jackal. The tame cat is unlawful, the wild cat lawful for food, but about the wild cat there is dispute.

Unclean animals; the dog and the pig. Reptiles and vermin rejected as food by the Arabs—those, namely, of the villages and not the dwellers in the desert.

Animals whose flesh is not expressly forbidden (e.g. the giraffe).

(135) Birds whose flesh may be eaten.

Animals born of an eatable and an uneatable animal may not be eaten (e.g. the *sab*ʿ, which is a cross between a wolf and a hyena) and the flesh of

[1] Cf. Damīrī, *Ḥayāt al-Ḥayawān* (Cairo, 1311), II, 329, ll. 12ff.

CHAPTER XVI

Butchers

No animal which is edible is lawful for food without [ritual] slaughtering. (**126**) Fish and locusts are exempt. Slaughter by a magian or an idolater does not satisfy the law for Muslims, but that by "People of the Book" satisfies the law. Slaughter by minors, blind or intoxicated persons is disapproved for the reason that they may err in making the sacrificial cut.

Any instrument which has a sharp cutting edge—even a reed or sharpened stone—is lawful for the sacrifice. It is preferable that the slaughterer should be a Muslim of full age and understanding who shall utter the name of God over the animal. Camels should be slaughtered standing, (**127**) oxen and sheep lying down. The method of slaughter. Cases of doubt (e.g. whether a dying animal still had life enough when the act of sacrifice, *dhibḥ*, was performed upon it to make it lawful for food. According to the *Nihāya*[1] if there was such movement, the meat was lawful. The author of the *Taqrīb*[2] declares that other associated tokens must be considered.

Sheep must not be dragged to slaughter roughly by the feet, nor slaughtered with a blunt knife. This is cruelty to living creatures. (**128**) Flaying shall not begin until the animal is cold. Cattle in calf must not be slain. 'Alī b. Abi Ṭālib commanded that only those beasts might be slain which had dislocated hips or were one-eyed or blind, or lacked teeth or suffered from neck-galls, madness, cracked hoofs, pest or other "external" disease.[3] If an animal is slaughtered and found to be with young, that is lawful for food.

No man with fetid breath shall be employed to flay sheep. Blowing water into holes in the flesh is forbidden.

Butchers must not slaughter at the doors of their shops, for they befoul the roads with blood and dung and obstruct the roadway and do harm to the public by the splashing of unclean matter; (**129**) the slaughter-house

[1] *Nihāyat al-Kifāya*, a commentary by Tāj al-Sharī'ā b. Ṣadr al-Sharī'a on the famous Ḥanafī manual of fiqh, the *Hidāya*. The commentary dates from 673/1274. Cf. Ḥ. Kh. VI, 481 f.

[2] *Taqrīb fī'l Fiqh*, a Shāfi'ī manual by Abu Shujā' Aḥmad b. Ḥasan-Iṣfahānī (fl. end of 6/12 century); Brockelmann, I, 392.

[3] Cf. *Un Manuel Hispanique de Ḥisba*, p. 32. Sound cattle were not normally slaughtered and those already dead or on the point of death could not lawfully be "sacrificed" and used as food.

heightens the colour and the beholder believes the meat is cooked when it is not.

Only clean earth mixed with pure water shall be used to plaster the ovens; none shall be used which is taken from their shops and mingled with blood and dung.

(122) Drippings from roasting carcasses, if kept overnight in hot summers, deteriorate. It is to the hurt of the customer if fresh lemon is added to purify the taste and smell. Another fraud is to add the fat of the kidneys to roast meat sold to customers.

When selling is finished, the chopping-blocks must be sprinkled with salt and covered with empty jars to protect them from vermin.

CHAPTER XIV

The makers of sausages

It is best that the places in which the sausages are made should be near the muḥtasib's booth, for the frauds practised in connection with them are numerous. Only clean, sound and fat meat from the sheep should be used. (123) Other meats are used fraudulently. The muḥtasib must order the cooking-pans to be changed at intervals.

CHAPTER XV

The sellers of liver and Bawārid[1]

The livers of goats or oxen must be sold separately from those of sheep. The meat is minced and cooked. (124) Any left overnight must be sold separately.

Those who sell *bawārid* must be compelled not to soften cabbage in anything but hot water. European beans must not be mingled with the Ḥarrānī variety and the stalks must be removed. Similarly for turnips. Sal ammoniac may not be used, but natron is permitted as the custom has always been. To remove the vegetables from hot water and plunge them into cold gives them a [fresh] green colour for the customer's inspection, but it is harmful, causing leprosy. The cooking of *bādinjān*, (125) purslain; "scrambled" eggs.

[1] ? Cold cooked [? pickled] vegetables.

CHAPTER XII

Bakers and bread-makers

(**119**) The roofs of bake-houses must be high and have wide vents for smoke. The muḥtasib must order that ovens shall be kept swept, kneading-troughs washed and covered with straw mats.

For kneading men may not use their feet, knees or elbows. To do so implies a lack of respect for the food; also drops of sweat may fall into it. Smocks with tight sleeves must be worn at the task and the face should be veiled. During the day-time a man with a fly-whisk should drive away the flies.

The muḥtasib must pay heed to the substances used for the adulteration of bread.

No dough shall be baked until it has risen; unleavened bread lies heavy in the scales and on the stomach. Bread should not be deficient in salt and should have seeds of a good kind (e.g. cumin) sprinkled over it. It should not be withdrawn from the oven until it is well baked (**120**) but it must not be burnt.

The muḥtasib will allot to each shop a daily quantity which it must supply. He must visit bake-houses at the end of the day and permit no-one to sleep in places on which dough is laid. He must see that chimneys are kept in repair and oven-floors cleaned. A boy must be employed by the baker to identify the trays of dough belonging to the different owners.

Fish must be baked separately from bread.

CHAPTER XIII

Cook-shops

The muḥtasib must control them by weighing carcasses before they are placed in the oven and after their removal; if the cooking has been completed there will be a diminution of a third. He must not authorize the slaughter of any but local fat, young cattle and not permit the use of any from Upper Egypt or Barqa or (**121**) those of mixed breed.

The test for completion of cooking is to pull quickly at the shoulder, which should part easily.[1] The method of cutting up animals. No carcass shall be lowered [into the oven] before being thoroughly cleansed. No colouring-matter may be used except saffron. The use of honey and milk

[1] Cf. *Un Manuel Hispanique de Ḥisba*, p. 40, ll. 15 ff.

The next, the Yūsufī, was used for measuring buildings at Baghdad and was introduced by the qāḍī Abu Yūsuf. The cubit of the Sawād is longer and was introduced by al-Rashīd who determined it from the forearm of a negro slave. It is used for cloths, merchandise and buildings and for the Nilometer. The greater Hāshimī cubit is third and was fixed by Abu Mūsā al-Ash'arī. It is used in Baṣra and Kūfa. The lesser Hāshimī cubit is that used (**116**) by the people of Ahwāz. The 'Umarī cubit is that by which 'Umar b. al-Khaṭṭāb measured the land of the Sawād. The Mīrātī cubit was used for measurements of the *barīd* [post stages], embankments, sūqs, canals and excavations. The established legal cubit mentioned by Ghazālī is of 24 fingers' length, the finger being the length of 6 barley-corns placed back to front and the barley-corn the width of 6 mule-hairs.

CHAPTER XI

Fodder-merchants and millers

They may not hoard grain nor mix bad wheat with good nor old with new.

(**117**) Millers must cleanse the grain of earth before they grind it. The sieves must be renewed periodically. The muḥtasib must examine the flour to prevent admixture with flour of chick-peas, etc., and must prevent milling on the worn particles of the mill-stone, which cause harm to men.

Animals [employed for grinding] must be permitted to rest each day and night and none must be employed to grind more than a *wayba* [at a time].

The muḥtasib must inspect scales and weights used for the flour and those used for money, also the measures and jars. Receptacles for flour must be sound, or else it is lost upon the roads to the detriment of the purchaser. (The sack [*tillīs*] is 3 baṭṭas, each of which is 50 raṭls.)

The muḥtasib must assign the quantities to be delivered by the millers to the bakers' shops each day. (**118**) They must be compelled also to mill flour for consumption by people in their homes since most people avoid eating bread from the sūq. They must take precautions that those who deliver this flour shall be honourable and trustworthy for they enter men's houses and converse with their children and female slaves. Flour shall be received and delivered by weight. For every jar (of it) the name of its owner and his dwelling must be written and placed in a gourd which shall be attached to the handle to prevent its being confused with others. The flour belonging to one person shall not be mingled in the mill-hopper with that belonging to another.

hair to one side. Another trick is known as *al-Mu'addī*. It consists in having a balance with a steel beam but with a "tongue" of soft iron [which can be inclined].

(**111**) The muḥtasib must not forgive fraud in the use of measures and weights.

The Coptic Steelyard.[1] The muḥtasib must be familiar with it since it can be fraudulently altered. Use of it is disapproved for heavy merchandise. Weights for testing should be kept by the muḥtasib and should consist of pebbles contained in bags of palm-fibre or coarse canvas; they should be kept in a place where neither moisture nor dust can reach them. Only trustworthy persons must be appointed by the muḥtasib for the testing of steelyards or granted permission to use them for weighing.

Weights (*raṭls*) must be of iron and the muḥtasib must test them and affix his seal. They must not consist of stones, which knock against (**112**) one another and diminish. If iron is not available stones may be used if covered with hide and tested by the muḥtasib so that there shall be no substitution by means of wood or turnips. There shall be only one set in each shop.

The muḥtasib must make his visitations suddenly. There are money-changers who embed the ends of steel needles in grains of wheat used as weights, others use a half-dirham instead of a *rubā'ī*[2] and others one-eighth instead of two qīrāṭs.[3]

Measures of capacity. (**113**) The correct form of measure is that in which the mouth and the width throughout are the same in dimension. The best means of testing consists of small seeds which do not usually vary in size, e.g. those of mustard, clover, etc. In every shop there shall be exact measures, viz. the full measure, the half, the quarter and the eighth, all bearing the muḥtasib's seal. Some dealers in pulses and fodder use pieces of wood hollowed out and while measuring a span on the outside are only four fingers deep. Others (**114**) attach various substances to the bottom of measures. Many measure out in excess for themselves (this being called *ghazr* or *ṭarḥ* by them) but give short measure to others (this they call *al-mushfiq*).

The dimensions of the Prophet's measure (the *mudd*) and of the *wayba*.[4]

(**115**) There are seven kinds of cubit. The shortest, that of Fez, is called the "house cubit" and is used by the inhabitants of every *wādī*.

[1] Cf. Wiedemann, *Beiträge*, XVI, pp. 136 ff.

[2] Almost, if not exactly, the weight of a half-dīnār; cf. Dozy, *s.v.*

[3] I.e. ⅞ of a dāniq instead of 1 dāniq, which is one-sixth of a dirham and contains 2 qīrāṭs.

[4] A measure for dry substances; see *infra*, ch. XI.

quarter and different raṭls are used for different commodities (e.g. in Qūṣ[1] where the raṭl for meat, bread and vegetables weighs 315 dirhams and that for other necessaries the Laytī[2] raṭl of 200 dirhams).

The ūqiya in relationship to the raṭl is one part to twelve.

The mithqāl is, by general agreement, one dirham two dāniqs and a half, *i.e* $85\frac{5}{7}$ grains, each grain of the weight of 100 clean, uniform, mustard seeds.

(**108**) The dirham is 6 dāniqs, i.e. 60 grains, and the dīnār is equivalent to one dirham and three-sevenths, this ratio having been established by the imāms. The reason for establishing it at that weight[3] (**109**)—one-half of the combined weights of the "Baghalī" and "Ṭabarī" dirhams, the commonest in use.

The first to strike coins with designs was 'Abd al-Malik b. Marwān[4]—the dīnārs [imitated from] Roman coins and the dirhams [from] coins of the Chosroes. He commanded Ḥajjāj to strike dirhams in Iraq and he did so in A.H. 74—others say A.H. 75[5]—and in A.H. 76 in adjoining regions. The legend on the coins. Other views on the original coinage.

CHAPTER X

Scales, measures of capacity and measures of length[6]

(**110**) The most accurate scales have the two sides equal, the pans balanced and the aperture for suspension in the middle of the beam. The aperture must be sharply cut and the "nail"[7] made of [hard] steel so as to allow easy movement.

The muḥtasib must order possessors of scales to keep them free of oil and dirt. Scales must be brought to rest before being used for weighing and the pans must not be touched by the thumb with fraudulent intent. Scales must not be suspended from the hand. A trick used in weighing gold is to blow into the pan containing it or to fasten a fine strand of

[1] In Egypt.

[2] Or Laythī. The place from which it derives appears to have been in Egypt, but no ليثي or ليث is recorded by the geographers. The reading *Laṭīnī* has been suggested [E. Wiedemann, *Beiträge z. Gesch. d. Naturwissenschaften*, XL, p. 205, n. 8], but the Arabic forms occur too consistently to make this probable.

[3] See Ibn Khaldūn, *Prolegomena*, ed. Quatremère, II, 49.

[4] Cf. Ṭabarī, II, 939 f. (A.H. 76); Baladhurī, *Futūḥ*, 465 ff.

[5] Ṭabarī, *l.c.*, states he was not appointed until A.H. 75.

[6] Cf. Wiedemann, *Beiträge*, XL (iii), pp. 201 ff., for a full translation.

[7] I.e. the piece of metal by which the scales are suspended.

(105) CHAPTER VIII

Acts forbidden in the Sūqs

Traders must not set out seats or benches beyond the line of pillars supporting the roof of the sūq so as to obstruct the way for passers-by. The prolongation of party-walls [? porches] and side-buildings and the planting of trees are forbidden (**105** *a*) the ways [through the sūqs] being common property through which the public has the right to pass. So also the tethering of animals is forbidden except as required for alighting and mounting. Sweeping refuse into the passage-way, scattering melon-skins and sprinkling water which may cause slipperiness there are all forbidden.

Water-spouts may not be allowed to project from walls so as to cause defilement of the clothes of passers-by and obstruct the streets. Rain-water and mud must be swept away from the streets an ' it is the duty of the muḥtasib to appoint persons to have care of such matters. He must also prevent the carriage through the sūqs of loads of wood, bales of straw, water-skins, baskets of dung, etc., reeds or thorn-bushes which may do damage to the clothes of the public and which must go by wider streets if these are available. If not, then as public necessities they must be permitted to pass.

Heavy loads must be removed from the backs of pack-animals standing in courtyards, in order to prevent cruelty and it is the muḥtasib's duty to order this to be done. He must see to it, further, that the occupants of sūqs maintain them in cleanliness.

CHAPTER IX

Qinṭārs, raṭls, mithqāls and dirhams[1]

The muḥtasib must have acquaintance with these [weights and measures] since all transactions are based upon them and since the people of each district have adopted a raṭl differing (**106**) in dimensions from that of others he must not be ignorant of them if he is to recognize differences in prices.

The qinṭār (Qur'ān III, 68[2]) and its weight. The raṭl and its weight in different localities. (**107**) In some cities the raṭl differs from quarter to

[1] Cf. Behrnauer, *Journ. As.* 1860 (ii), ch. 3, p. 362; Wiedemann, *Beiträge*, XL (iii), pp. 201–6.
[2] Cf. Bayḍāwī, ed. Fleischer, i, p. 161.

man to flay an animal on condition of his receiving the skin is invalid because his work affects both flesh and skin; so also is the hiring of a man to sift flour on condition of receiving the bran as his hire. The law is based on the Prophet's prohibition against the miller's *qafīz*,[1] which meant hiring him for a qafīz of flour. So also the hire of an apple to smell would be invalid for it has no value; and the hire of dirhams to ornament a shop would not be legal, lest it give the appearance that they belong to the shopkeeper. (**102**) So also the hire of a sculptor to make images or of a goldsmith to make gold or silver vessels would be illegal.

The third principle involved is that the work done [for hire] shall not be part of the ordinary duty of the person hired. But it is permissible to hire someone to perform the ḥajj, to wash the dead, dig graves or carry biers. Whether the receipt of hire for acting as leader in prayer is a disputed question.

Partnership on legally invalid conditions is forbidden. There are three kinds: (i) restricted partnership in which the partners do not amalgamate capital but propose to share profit and loss (Abu Ḥanīfa declares this to be legal provided that the partners are of equal status, i.e. both Muslims or both unbelievers, etc.); (ii) "partnership of bodies", in which porters and brokers agree to share the hire for work done [Abu Ḥanīfa declares this not illegal]; (iii) "partnership of faces", in which a person of good status and well known to merchants (**103**) uses his influence [to gain work] while another performs the actual task.

CHAPTER VII

Practices forbidden to men and practices not forbidden

The wearing of silk or gold is forbidden to men. This applies also to [gold] brocade. Seal-rings of silver and silver ornamentation on weapons of war are permitted. (**104**) The making of vessels of gold or silver is forbidden. There is doubt concerning small *kuḥl*-cases, knives ornamented with gold or silver and copies of the Qur'ān similarly ornamented. The ornamentation of the Ka'ba and mosques with gold and silver candlesticks is forbidden on the authority of the 'Irāqīs.[2] Furnishing with silk carpets and perfuming with censers of silver and gold and drinking from vessels made of them is forbidden to men.

[1] A certain measure of capacity.

[2] I.e. the followers of *ra'y*; cf. Goldziher, *Muh. Stud.* II, 79, 81 f.

and the former is vain. (**97**) There is no harm however in praising qualities present in the goods if the purchaser could not otherwise be aware of them (as when describing the hidden qualities of slaves or animals), but there may be no exaggeration. However, he shall not be required to swear an oath concerning his statements. (**98**) Anecdote of the silk-merchant Yūnus b. 'Ubayd al-Ibilī who refused to sell certain goods over which his assistant had exclaimed in admiration so that he felt it might be interpreted as praise.

Purchase by payment in advance. The purchaser must observe ten conditions: the sum paid is to be definite so that it can be returned in case of non-delivery of the purchase; it must be paid at the time and place at which the bargain is concluded; the article purchased must be capable of exact description (e.g. grain, animals, metals, etc.)—mixtures and articles made up of various component parts (e.g. bows ready for use, boots and sandals (**99**) in which materials and workmanship form different parts) cannot lawfully be so purchased; the description given must be detailed leaving no room for deception; the precise term [for delivery] must be specified; the article purchased must be capable of delivery at the time specified—no purchase can be made of grapes for a time when they are unobtainable; the place of delivery must be specified; the purchaser may not impose the condition that the article must come from a particular restricted place such as a house or garden; no contract can be made for purchase by advance payment for precious articles of rare occurrence, (**100**) e.g. a pearl of a kind rarely to be found or a slave-girl together with her child; no contract can be made for the sale by advance purchase of foodstuffs where the consideration offered itself consists of foodstuffs or of coin where the consideration offered is coin (this has been discussed under *ribā*).

Hiring. Three[1] factors are involved: the cost of hire, the benefit derived [and a third mentioned below]. The conditions involved are those mentioned under sale; the cost of hire being parallel to the price although by the benefit derived work only is intended. Effort and labour must be involved. To hire a salesman to make speeches which shall facilitate the sale of goods is unlawful and anything received by the salesman on account of rank and dignities and the [consequent] respect paid to his word when selling goods is unlawful gain, words being unproductive. Terms agreed upon between sellers imply extortion.

Hiring for commission of acts forbidden by the shar' is unlawful (e.g. the hiring of someone to extract a sound tooth). (**101**) The hiring of a

[1] Ghazālī's original mentions two only.

composed of gold and silver. It may not be purchased either for gold or silver; but if the quantity of gold in it is known, purchase may be made by other means. Cloth containing gold or from which it may be obtained may not be purchased for gold.

(**94**) Foodstuffs must be delivered and accepted at the time of concluding the transaction and whether or not the commodity sold differs in kind from that offered in exchange. If the two are of the same kind mutual delivery must be taken and a true parity of values must be maintained. A common transaction is that of the butcher to whom sheep are delivered and has meat purchased from him in return either as immediate or deferred payment. This is unlawful.

No one kind of food may be bartered for any other kind except by immediate payment [and delivery], nor for the same kind except for immediate payment of an exact equivalent. It is not lawful to barter for wheat either meal, bread or fine flour, nor to barter for grapes either grape-honey, vinegar or must; etc.

This suffices as instruction on the subject of barter and the merchant must be on his guard against the possibility of wrong.

(**95**) When money-changers permit the circulation of false coin a wrong is done from the fact that those who engage in trade suffer loss. The muḥtasib must therefore compel money-changers to cut [spurious] coins or otherwise change their form to secure that men are not defrauded by them. The merchant also must be acquainted with the coinage not only for his own information but also to prevent him from delivering false coin to a Muslim and thereby sinning.

Where, in a transaction, one of the parties knowingly receives a false coin, he is not held guiltless, for he accepted it only in order to pass it on to others. It has been said that to put out one false dirham is more grievous than stealing a hundred, for theft is a single offence (**96**) which is completed and ceases whereas the passing of a false coin is a practice which others will imitate.

By spurious coin is meant that which contains no silver but is merely dipped [in gold or silver]. If it is alloyed with copper and is the current coin in a city, it is disputed whether transactions with it are valid. A person having a coin which contains a deficient amount of silver or less than that of the town's coinage must inform anyone with whom he deals. He may not use it in a transaction when he knows that the recipient will pass the coin into the city currency with fraudulent intent.

It is unlawful for the trader to over-praise his goods and attribute to them qualities which they do not possess. To do the latter is fraudulent

tion must take account of the season and the character of the commodity. Prohibition is absolute against the hoarding of foodstuffs, but does not extend to substances like drugs which are consumed but are not foodstuffs. With regard to the season, it is possible to make the prohibition universal and to apply at all times or to make it apply only to periods of scarcity.

(91) Even if there is no immediate harm the hoarding of foodstuffs is not free from objection as inducing the hope of the beginning of misfortune. One of the successors of the Prophet's Companions exhorted a man not to permit his son to sell two kinds of commodities (food and shrouds) nor to engage in two trades—those of the butcher and the goldsmith.

It is unlawful to go out and meet travellers approaching the city and by persuading them that demand for their goods is small induce them to sell cheaply. If this trick has been practised on anyone the seller has an option [to repudiate the sale] after his arrival in the market although any contract made will be valid.

Ribā (Illicit gain)[1]

It is forbidden by God. **(92)** Brokers who deal in money and traders in foodstuffs must beware of it, for only in money and foodstuffs is there *ribā*.

The money-changer must not grant credit ["delayed payment"; *nasī'a*] and receive increment. This means that the two monetary metals may not be bartered except like for like by immediate exchange. Money-changers may not deliver gold to the mint in payment for coined dīnārs [to be made from it] because of the delayed payment and the chance of increment, seeing that the coined money will not be returned of the same weight.

Increment must be avoided in the exchange of a broken article [of precious metal] for a whole one and in the barter of pure metal for alloy, where it is a question of the gold [in the alloy] for gold or silver for silver. Where the two metals to be exchanged are of different kinds, there is no bar.

In the case of articles compounded of gold and silver, such as dīnārs made of an alloy of the two metals, no transaction with them is possible if the amount of gold is unknown, except if the coin is current in the place and no equivalent coin is available. **(93)** Similar is the case of jewellery

[1] See Amedroz, *J.R.A.S.* 1916, pp. 301 ff., and J. Schacht, *Encyclopaedia of Islam*, s.v.

the article. Other cases of sale illegal by omission of formal offer and acceptance. The name of *bay'* cannot be applied to mere exchange of considerations and the act of delivery.

(**84**) Shāfi'ī suggests that the door shall be closed [against all transactions not accompanied by offer and acceptance] because contracts of the kind are void. This creates difficulties of two kinds; firstly, the practice [of immediate exchange] for small purchases was common in the time of the Companions and enforcement of the rule concerning offer and acceptance would be burdensome to grocer, baker and butcher; secondly, people are constantly engaged in transactions of the kind and no-one makes a purchase without knowing that he is being given possession of the commodity. A third possibility is for a distinction to be made between articles of small value and others. That may create difficulties. (**85**) Insistence on offer and acceptance in small purchases would be regarded as officiousness; for valuables, however, it would not be excessive to demand it. Between the two come articles of medium value about which doubt arises. The right attitude for the religious man to adopt is one of caution and to pay regard to the rules of the law customarily known. Formal offer and acceptance are the sign of the transfer of property whereas the physical action of taking and delivering is the foundation of it. It differentiates barter from the giving of a gift (**86**), in which offer and acceptance would be regarded as improper.

(**87**) For all foodstuffs sale by immediate exchange of considerations is the rule and delivery by the seller grants leave to consume.

(**88**) The muḥtasib is not permitted to fix the prices of commodities in opposition to the owners. According to Ghazālī, if during years of famine prices are disturbed and it is desired to stabilize them there are two views of the proposal, the one that on principle fixation of prices is illegal and the other that it is not illegal in view of the [special] object in view. According to Mālik it is the duty of the imām to introduce fixed prices if he sees an advantage in it. If it is objected that there would [also] be an advantage to the poor in reducing prices, [the reply is that] it is no man's duty to act as the hand of Allāh. (**89**) The wisdom of God is revealed systematically in what He commands by the tongues of His apostles, it is not found in what the learned man derives from his learning or the man of reason from his reasoning. If the imām determines prices, contracts made in accordance with them are legal. A person who has hoarded foodstuffs in time of scarcity and waits only for an opportunity in order to sell, must be compelled by the muḥtasib to sell his stock, for hoarding is forbidden and the hoarder accursed. (**90**) Consideration of the ques-

the reason that what is not sold might be delivered with what is sold. Similar is the case of the sale of articles which cannot be legally sold, e.g. articles pledged or devoted to special objects or a slave-woman from whom a child is expected or a young child without its mother. (80) It is a matter for dispute whether the father may be sold.

The article for sale must be exactly specified and its quantity known and the seller must be able to point to the actual commodity. If he says, "I sell you a sheep from this flock or a garment from those before you", the sale is not valid, even though it is a common practice. It is proper to sell half or quarter of an article.

Quantity is determined only by measurement, weight or ocular estimation. Sale for a sum unspecified is invalid. (81) Quality is determined by inspection of the article itself which is to be sold. Description cannot take the place of this visual inspection. A sample is in essence the article itself brought by the broker for display to the merchant, but the actual commodity to be sold must be specified and the conditions attaching to *salam* [purchase by payment in advance] must be fulfilled. According to our colleagues sale [by sample] is invalid because the actual commodity to be sold has not been seen. It is not lawful, further, to sell cloth on the loom relying merely on a design, nor wheat still in the ear. But rice in the husk and nuts and almonds in the inner shell (but not in both shells) may be lawfully sold. Fresh beans may be sold in (82) both skins and a concession is made with regard to *faqqāʿ* (mushrooms).

The article to be sold must be capable of delivery, and sale may not take place before delivery.[1] This consists of transfer of movable property and vacation of immovable property.

There must be formal offer and acceptance. Where sale is by immediate and mutual exchange of considerations there need be no formal contract. Thus Shāfiʿī; but Abu Ḥanīfa differs, declaring that it is with goods of small value that record of transactions is difficult. The answer to that is that with such goods as small quantities of vegetables, bread, etc., the usual practice is an immediate exchange of considerations (*muʿāṭā*). Al-Rāfiʿī[2] established the rule for them. (83) Where more valuable commodities are concerned, sale by immediate exchange [without contract] is not permitted. A case would be that of a broker who receives a piece of brocade from a draper and having approached a customer strikes a bargain with him and returns immediately to the draper with the value of

[1] I.e. sale and delivery must be simultaneous.

[2] Author of several works on jurisprudence (d. 623/1226); cf. Brockelmann, I, 393.

persons. What [money] is taken from them is chargeable to the seller and what he delivers to them remains his loss.

Sale and purchase by a slave, if not by his master's permission, are invalid. Reliance may be placed upon common report that such permission has been granted. The seller is responsible, if permission has been withheld, for any monies received from the slave and must stand the loss of any delivery he makes.

A blind man must appoint an agent in possession of sight to act for him. (74) Transactions carried out by himself are invalid.

Trading by an unbeliever is valid, but no sale may be made to him of copies of the Qur'ān or of books of ḥadīth or of Muslim slaves. If he lives in the "Dār al-Ḥarb" there may be no sale of arms to him.

Six conditions attach to the contract. The subject of the contract may not be ritually unclean (the sale of dogs, swine, ivory, etc. is invalid). The case of oil or butter into which a dead mouse has fallen. (75–76) The case of smoke from dung used in heating. The ritual cleansing of butter and oils. (77) Unclean things are of four kinds: those unclean in essence (e.g. dogs and swine); those made unclean by association [contamination]; those made unclean by contamination but whose usefulness is not entirely destroyed (e.g. an unclean garment); things unclean by contamination which entirely destroys their usefulness (e.g. contaminated olive-oil). Some see no harm in the sale of the latter for purposes other than food (a parallel is the sale of silk-worms).

(78) The sale of the musk-rat is lawful. It is not, however, lawful to sell reptiles or rats and no use may be made of them for profit (e.g. by their use for ? conjuring). It is lawful to sell cats and bees and also animals used in hunting or whose skins are useful or which may be used for carrying burdens. Parrots, peacocks and singing-birds may be sold for the enjoyment they provide. The dog is an exception and may not be bought for its appearance.

It is not lawful to sell musical instruments or clay images such as the toy animals sold at festivals for children to play with. Cloths, trays and curtains bearing images may legally be sold.

(79) The subject of the sale must be in the actual possession of the contractor or the owner. A husband's property may not be sold by his wife nor the wife's by the husband without consent.

The subject of the contract must be capable of delivery. The sale of no commodity is valid if it cannot be delivered, as, for example, the sale of a runaway slave, fish in the river, an embryo or the sperm of a stallion. In the same class are wool on an animal's back and milk in an udder, for

the mouth of the recess should be closed with bricks. According to Shāfiʿī a level grave is preferable to a heaped-up one, but the latter is now preferred to create a distinction from the Shīʿa practice. Except in case of necessity not more than one person may be buried in a single grave. The order of precedence in case of the burial of more than one body in a grave.

(71) Reverence is to be shown towards graves; they are not to be disturbed except when all trace of the dead has disappeared or if the land had been unlawfully seized. The situation arising if the shroud had been unlawfully seized.

The muḥtasib must visit burial-places and prevent women from lamenting their dead, an offence which is punishable. There is a tradition that the Prophet cursed any woman who uttered lamentation and any who listened to her, any that shaved off her hair in mourning or that shrieked aloud or tattooed another or was tattooed. "Women have no reward for following a bier." (72) Weeping is permitted if unaccompanied by loud cries or rending of garments or beating the cheeks—all unlawful practices. Women must be prevented from visiting graves. If they follow the bier they must not mingle with the men but shall come behind. For preference the muḥtasib shall cause the crier to announce publicly that following the bier is forbidden. Mourning women [by profession] and singers and other depraved characters shall be banished from the town if they exercise their profession. Hermaphrodites shall not shave off their beards nor mingle with women.

CHAPTER VI

Forbidden commercial transactions (e.g. *invalid sales, usury, invalid purchase by payment in advance, invalid hire and partnership*): *legal safeguards in transactions which are the basis of gain*

Bad sale is that in which offer and acceptance and the mutual exchange of satisfactory considerations have been omitted. All forms of usury, debasement of coinage and other corrupt practices are forbidden. (73) Sale [Barter].[1] This is lawful. Three factors are involved: the contractor, the subject of the contract and the form of the contract. Business may not be transacted with children, lunatics, slaves or blind

[1] Most of the chapter—with some additions and omissions—is derived from Ghazālī's *Iḥyā* (ed. Cairo, 1306; II, 45 f.).

CHAPTER V

Persons concerned with burial rites

The first duty of the next of kin to the dead is to provide for his burial out of his estate, next comes payment of his debts and then the ritual washing. The person preferred for this duty is the father, failing whom the grandfather, then the son, then son's son, then other kinsmen according to the closeness of their kinship, after all of whom comes the wife. Some hold that she (**65**) takes precedence over the father. The muḥtasib shall authorize no person to perform the washing unless he is trustworthy, has read the section on funerals in the books of the law and knows the established ritual. Where the dead person is a woman she shall be washed by women related to her, if they are available.

If a man dies and only a woman is left to perform the ablution, or if a woman dies and only a man is left, the lustration shall be made with sand because washing [with water] implies gazing upon what is inviolate. Some say that washing is allowed when some article of clothing is interposed.

For an unbeliever his unbelieving kinsmen are preferred as executors to those who are believers.

During ablution the dead body shall be veiled from the eyes (**66**) and none but the washer and the indispensable assistants shall be present. [The order of the ritual of washing.] (**67**) The provision of a shroud for the dead is a duty incumbent on the whole community. It has prior claim to payment of debts or testamentary bequests. A man shall be shrouded in three garments, while a woman may be shrouded in five. (**68**) One is the least permissible and it should cover the whole body. The method of shrouding.

Prayer for the dead is a duty incumbent on the whole community. According to tradition it should be uttered in the presence of a congregation at the moment of the departure of the soul. The person most liable for the duty of such prayer. (**69**) The ritual of prayer for the dead and prayers recommended.

BURIAL. The least amount of sepulture is that sufficient to hide the body and (**70**) protect it from wild beasts. The most perfect burial is [in] a grave, a *laḥd* ("recess")[1] being preferable to a trench. The laḥd should face in the direction of the qibla, and the body should lie on its right side;

[1] A recess cut into the side of a grave at the bottom and sufficiently large to receive the body.

the *Ḥāwī*[1] declared that the muḥtasib must have regard to the extent of the dilapidation: a building completely in ruins must not be rebuilt.

It is the duty of the imām to protect dhimmīs in Muslim territory. Disputes between them and Muslims referred to the Muslim authorities must be settled by the latter since no unbeliever may have jurisdiction over Muslims. If the dispute is between dhimmīs only it is debated whether it is a Muslim duty to give judgment between them. **(62)** According to one argument, where both parties consent to Muslim jurisdiction, decision must be made between them. That is if both are of the same religion. If one is Jewish and the other Christian the course of action again is disputed, some being of opinion that there is no obligation to decide between them, others declaring that since neither side will agree to judgment by the other it is a Muslim duty so to decide.

(If they conclude a sale which is bad in law and delivery is completed, suit then being brought before us, we shall not upset the contract; if, however, delivery has not been made, the contract shall be upset.)

If a minor becomes a Muslim and recites the two articles of the creed, since he is not legally responsible his conversion shall not be regarded as valid. **(63)** Some distinction should be made between him and them, however, and if on reaching puberty he professes unbelief he must be threatened and returned to his people if he persists.

Poll-tax shall be levied on dhimmīs according to their means. The muḥtasib or the tax-gatherer who comes to collect the tax shall station the dhimmī before him and giving him a blow on the side of the neck shall say, "Pay the poll-tax, unbeliever". The dhimmī shall pay in an attitude of humility and declare himself bound by the laws of Islam. Any dhimmī who refuses this, or wars against Muslims, or commits fornication with a Muslim woman, or assaults her under pretence of marriage, or beguiles her from her faith, or practises brigandage against Muslims, or harbours polytheists, or gives information concerning Muslim women, or mentions God or His Apostle in a derogatory manner, shall have **(64)** the protection accorded to him revoked and shall be slain. If he commits an act forbidden by the law but not harmful (e.g. neglecting to wear distinctive dress or displaying fermented liquor), the protection accorded him shall not be revoked, although summary punishment is to be inflicted.

[1] *Ḥ. al-Kabīr* by Māwardī (d. 450/1058) or *Ḥ. al-Ṣaghīr* by Najm al-Dīn 'Abd al-Ghaffār b. 'Abd al-Karīm al-Qazwīnī (d. 665/1266); cf. Brockelmann, I, 386, 394.

wooden stirrups. They shall not take the chief place (*ṣadr*) in assemblies and shall not be the first to give salutation. They must live in the narrowest streets, their houses not raised higher than those of Muslims. Whether they shall have tall buildings in any quarter allotted to them is a matter for dispute. So also is the question (**60**) of their being allowed to add wings to their buildings or windows projecting into the street.

The purpose of all this is to distinguish between them and Muslims in a fashion which shall prevent any dignity being acquired by them. If 'Umar b. al-Khaṭṭāb were now to see Jews and Christians! Their buildings raise themselves above the houses and mosques of Muslims, they have appellations which once belonged to the Caliphs and they give themselves their titles. Amongst their appellations is "Rashīd" (that of the father of the Caliphs); they call themselves "Abu 'l-Ḥasan", who was 'Alī b. Abi Ṭālib or "Abu 'l-Faḍl", who was 'Abbās, the Apostle's uncle. They go beyond the limits proper to their position and make great display with their speeches and actions. Time reveals their devilish nature and yet the hand of authority protects and supports them. They ride horses [which are] reserved for Muslims, dress in the fine clothes that should belong to them and even employ them as servants. "I have even seen the Jew or the Christian mounted, urging on his steed, while the Muslim ran at his stirrup; and frequently they abase themselves before him begging for the remission of a burden he has imposed on them."

As for their women, when they leave their houses and walk in the streets they are hardly to be recognized. Also in the baths a Christian woman frequently will sit (**61**) in the chief place while the Muslim women sit below her. They go into the sūqs also and sit in the shops of the merchants, who pay them respect on account of their fine clothes, unaware that they belong to the dhimmīs.

It is therefore the duty of the muḥtasib to act with energy and to punish any of these people who openly commit offences [of the kind]. They must be forbidden to erect new churches or synagogues in the lands of Islam. 'Umar had commanded the destruction of every church [synagogue] which was newly built after the Hijra and there remained only what had existed before Islam. Also he sent 'Urwa from Najd to destroy the churches in Ṣan'ā; but the Copts struck a bargain over their churches in Egypt although he destroyed a number and left only what had existed before the Prophet's mission.

If a part of their buildings falls into dilapidation they are not prohibited from restoring it, although some hold the opposite. The author of

(57) It is the duty of the muḥtasib to see that dhimmīs observe the conditions originally imposed upon them and which are contained in the document they wrote for 'Umar b. al-Khaṭṭāb. They were, that they would not build any new church, monastery, hermitage or monk's cell nor restore any old ones in territory which had become Muslim; that they would give hospitality for three nights to any Muslim passer-by; that they would harbour no spies; that they would not teach the Qur'ān to their children; that they would not openly proclaim their own law nor attempt to make converts to it nor prevent any of their kin from becoming converts to Islam; that they would pay honour to Muslims and not imitate them either (58) in their clothing or the style of their hair, nor speak their speech nor give themselves their personal names or titles; that they would not use saddles for riding nor put on swords and neither purchase nor wear arms; that they would not have seals inscribed in Arabic and that they would neither sell nor give away fermented liquors.

Further undertakings were, that they would cut short the hair on their foreheads and wear girdles; that they would not display in the Muslim streets and markets any crosses or holy books; that they would strike the clappers in their churches lightly; that they would not raise their voices in reading when Muslims were near nor wail aloud over their dead nor display lamps, reliquaries or palm-branches in Muslim streets or markets; that they would not take slaves captured in battle by Muslims and that they would not gather information about Muslim households.[1]

'Umar added to this that dhimmīs were not as a rule to be allowed to ride, that when they did so they might use only pack-saddles (59) and were to ride sideways. Their clothes were to be differentiated from those of Muslims; Jews wearing yellow headgear and Christians thick cords about their waists over their clothes. About their necks they must wear leaden or copper bosses which must accompany them into the baths. They were to be permitted, however, to wear turbans and ṭaylasāns.[2] Women must tie on the girdle under the izār[3] and they too must wear a boss round the neck.

Dhimmīs shall not ride horses, but may ride mules and asses with pack-saddles, sideways. Abu Ḥāmid permitted riding astride but with

[1] This letter is extant in a number of versions; cf. Ibn 'Asākir, *Ta'rīkh* (Damascus, 1330), I, 178, 149; Abshīhī, *Mutsaṭraf* (Cairo, 1306), I, 124; and see A. S. Tritton, *The Caliph and Dhimmīs* (Oxford, 1930).

[2] Hoods of a kind. See *J.R.A.S.* 1935, pp. 334 f.

[3] Here presumably the outer garment of that name. Cf. *ibid*, p. 321.

Articles used as playthings and not intended for any sinful purpose (their only object being to accustom girls to the rearing of children) are to be regarded as a means of education and to be differentiated from the images of living creatures and idols. A tradition is quoted that the Prophet (53) did not forbid 'Ā'isha to play with dolls when he found her doing so. [In this connection] it is related that Abu Sa'īd al-Iṣṭakhrī, muḥtasib of Baghdad in the reign of Muqtadir, closed the market where *dādhī*[1] was sold on the ground that it was used only for the making of *nabīdh*, a forbidden thing. But he sanctioned the toy-market on the ground that the Prophet had not forbidden 'Ā'isha to play with dolls. Dādhī is chiefly used for nabīdh, but may on rare occasions be used in medicine and such use is lawful. Abu Sa'īd's closing [of the market] arose from the principle that only those things are lawful whose purpose is lawful and to show how this commodity differed from others. But even the open exposure of lawful things may be unlawful (e.g. conjugal intercourse).

The muḥtasib may not encroach upon privacy to investigate a suspected offence. (54) Before an offence can be denounced by him it must be openly apparent except where he is informed of the proposed commission of a crime of which the consequences would be irreparable harm (e.g. murder, fornication). Where the offence is not so serious, no entry of a house or encroachment upon privacy is permitted. A story of 'Umar who came upon persons drinking in a vintner's booth and charged them with offence. They accused him in return of unlawfully spying upon them, and replying "Tit for tat" he departed.

(55) If the sounds of music issue from a house whose occupants are playing instruments in full view the muḥtasib may forbid their continuing. But he may not enter the house and attack them or inquire into anything besides the one offence.

CHAPTER IV

"*Protected*" *peoples*

Indulgence towards dhimmīs in matters of faith is dangerous. [Traditions of the Prophet in support.] (56) 'Umar rebuked Abu Mūsā al-Ash'arī for having employed a Christian scribe.. Also 'Umar b. 'Abd al-'Azīz wrote to one of his governors telling him to persuade his Christian clerk to become a Muslim and to dismiss him if he refused.

[1] Or *dādī*. Hypericum or St John's Wort. "At Baghdad its seeds were crushed and put into date-juice to make it stronger and more pungent" (Dozy, I, 419).

Ibn al-Ṣabbāgh[1] declared that there were two aspects of the question of responsibility judged by the plain statements of the authorities (*naṣṣ*).

No penalty may be inflicted until the accused has admitted the offence of drinking intoxicating liquor or proof is established that he has so offended. A man is not punished if found intoxicated and the smell of fermented liquor comes from him. Abu 'Alī b. Abi Hurayra[2] and Ibn Mas'ūd[3] were of opinion that the penalty should be exacted. (51) No penalty is inflicted on an infidel, a madman, a minor, a dhimmī or a person who has acted under compulsion.

Differences of opinion occur concerning the definition of drunkenness. According to Abu Ḥanīfa it is the condition in which a man's reason fails so that he cannot distinguish between the earth and the heavens nor between his mother and his wife. The Shāfi'ites limited it, saying it did not possess a man until he spoke in broken language and in disordered sense and walked with a stumbling and swaying gait. If his confused speech and failure to comprehend or to make himself comprehensible combined with uncertain movements in walking and standing, then he had entered within the limits of drunkenness.

The penalty shall be exacted once only however many times [before discovery] the man has drunk intoxicating liquor.

The open display of musical instruments such as the reed-pipe, tambour, lute, cymbals and the like is punishable by the muḥtasib, who must dismember them to provide wood which may be used for other purposes and impose a penalty in addition. If the wood is of no use for other purposes the instruments shall be broken up and it shall not be lawful to sell the fragments. Legally their value is to be regarded as non-existent. (52) If the fragments are reckoned as private property two opinions exist about the legality of selling the instruments before they are broken up, one declaring the sale lawful because the owner had the expectation of profiting, and, another and truer view, that the sale is illegal because the instruments are implements of sin and no other use is intended by them so long as the parts remain combined. The same conflict of opinions exist with regards to idols. The imām [Shāfi'ī] took a middle course and declared that instruments made of precious stones might lawfully be sold because the parts had a value of their own. In this Ghazālī followed him, but the general body of opinion forbids the sale absolutely, the argument being based on a ḥadīth.

[1] A faqīh of Baghdad (d. 477/1084). He wrote *Kitāb al-Shāmil fī 'l-Furū'*. Brockelmann, I, 388.

[2] Cf. *Fihrist*, I, 215.

[3] d. 264/878. Cf. *ibid.* I, 212.

was of the opposite opinion. (48) Similarly with *nabīdh* [fermented fruit-juice] there is the same conflict of opinion between Abu Ḥanīfa and Shāfi'ī. The authority for declaring it unlawful is the Prophet's declaration that fermented liquor was in its essence unlawful, but so also was every kind of intoxicating liquor. There is a tradition of 'Umar who declared that fermented liquor was forbidden by revelation and that it was of five kinds, coming from grapes, dates, wheat, barley or raisins.

Fermented liquor is that which dulls the mind. Like it the sale of must [expressed juice] is unlawful to anyone who proposes to convert it into fermented liquor. Shāfi'ī declared it to be a disapproved act (*makrūh*) parallel to the sale of arms to brigands or to enemies in war. The muḥtasib should not however pour away fermented liquor until ordered to do so by a judge competent to exercise ijtihād.

The drinking of intoxicating liquor by a Muslim of full age, sane and not under compulsion is punishable by forty stripes ('Umar is declared to have inflicted eighty) for a free man and half the number for a slave.

(49) Shaikh 'Izz al-Dīn b. 'Abd al-Salām in his *Kitāb al-Fawā'id fi'l Maṣāliḥ wa'l-Mafāsid*[1] declared that there would be a combination of statutory penalty and magisterial punishment to be inflicted for such a [compound] transgression as fornication with a woman within the prohibited degrees in the midst of the Ka'ba by a man undergoing a fast, in devotional retreat and ceremonially prepared for the ḥajj. He continued that if a free man were beaten forty-one stripes and died, a conflict of views arises [as to the consequences]. Some maintain that the muḥtasib will be liable for half the blood-money, seeing that the death was caused by *ta'zīr* [arbitrary magisterial punishment] inflicted in excess of the statutory penalty of forty stripes and ta'zīr may give rise to action for compensation. According to others, the muḥtasib is liable for only one forty-first part of the blood-money because corporal punishment is akin to talio. Stripes for drinking may be inflicted with the hands, with sandals, or the end of a piece of stuff. Some declare (50) that the final blows may be delivered with a whip, 'Alī having beaten Walīd b. 'Uqba with a whip; but the clear precedent is for beating by the former means. If the muḥtasib beats a man with a whip and he dies, some say he is answerable for the amount of pain inflicted in excess of that which would be caused by sandals, others that he is liable for the whole blood-money for having struck him with a weapon adapted to cause wounds. Still others declare he is liable for half the blood-money.

[1] Not in Ḥajjī Khalīfa.

of offence. In an unfrequented street and in cases of doubt he must forbid them to continue yet must not be in haste to punish, for the woman may be closely related to the man. He must warn the man to keep the women of his family out of dubious situations. Ibn 'Ā'isha saw a man conversing with a woman in the street and said to him, (46) "If she is your wife it is disgraceful of you to converse with her in public; if not, then it is still more disgraceful." He then turned and went to take his place in public session. Suddenly a piece of paper wrapped about a stone was thrown in, on it being written:

"She whom you saw me addressing at dawn was a messenger
Who brought me a message for which my soul was like to have poured forth.
Would that your ear had been with us that you might hear what she uttered!
Then had you seen that what you held vile in my conduct was good and beautiful."

Ibn 'Ā'isha read this and finding the name of Abu Nuwās at the head said, "I have no desire to interfere with Abu Nuwās."

That might have sufficed from a person in the position of Ibn 'Ā'isha but would not have been the strong disapproval which an offender would incur from an officer of the ḥisba. It might have sufficed for a person of the rank of Abu Nuwās if he had been found guilty of dubious conduct. Nevertheless, the muḥtasib must investigate all the circumstances before taking action to denounce.

(47) The muḥtasib must visit the places where women congregate, such as the thread and cotton markets, the river-banks, and the doorways of the women's bath-houses. Any young men found there without lawful business must be punished by the muḥtasib.

CHAPTER III

Forbidden musical instruments and fermented liquor

The open display of the possession of fermented liquor by a Muslim must be punished by the muḥtasib, the liquor being poured away. Open display by a dhimmī is equally punishable, but it is in dispute whether he must suffer the loss of the liquor. Abu Ḥanīfa thought it was not necessary because it was property secured to them as a right, but Shāfi'ī

offence must be proved and the muḥtasib may not act on conjecture or suspicion. (42) Nevertheless, on suspicion of wrong he may admonish and warn an [alleged] offender. A man seen eating during Ramaḍān may not be punished until he has been questioned and the reason for his act discovered. If the excuse given is reasonable the muḥtasib may not reprimand him but may order to eat in private so as not to expose himself to suspicion. He may not put the man to the oath if he is in doubt. If the man has no reasonable excuse the muḥtasib may punish him and restrain him from repeating the offence.

Refusal to pay the alms-tax on visible property is a matter for the tax-collector. (43) On concealed property it may be a matter either for the muḥtasib or the tax-collector. If a penalty is imposed it must be only after the consideration of evidence.

Persons begging for alms and known by the muḥtasib to be possessed of means or the possibility of employment must be punished.

A man with pretensions to learning who introduces doctrines contrary to ijmā' must be stopped and reprimanded. If he persists in the offence it is the duty of the ruling secular power to protect the faith. If an interpreter of the Qur'ān deduces from it allegories which may delude men from the clear revelation and lead them to secret heresy, or (44) if a reporter of tradition on his own authority transmits traditions abhorrent to men or supports some allegorical interpretation with such traditions, the muḥtasib must denounce him and prevent him from continuing the offence. His denunciation will, however, be valid only if he has the ability to distinguish what is genuine from what is spurious, either by his own learning and capacity by his own ijtihād to elucidate the matter or by the fact that the learned of the time agree in declaring the new doctrine heresy. An ignorant muḥtasib who plunges into matters beyond his scope may cause more harm than good. It is for that reason that it has been said "An unlettered man may not exercise the function of muḥtasib except when all is clear".

Reprehensible conduct. The muḥtasib must prevent people from placing themselves in dubious situations and from incurring suspicion. He must be timely in his warning and not hasten to punish. (45) 'Umar forbade men to go about publicly with women. He once beat a man with a *dirra*[1] for worshipping in the company of women and the man accused him of having behaved tyrannically in not giving him warning of his offence. The muḥtasib may not interfere with a man and woman standing conversing in a frequented street and where their conduct shows no sign

[1] An ox-hide whip, part of the traditional equipment of the muḥtasib.

mosques into disrepair. If the public treasury is empty, the injunction to rebuild the walls, restore the water-supply or repair the mosques must be addressed by the muḥtasib to the richer citizens unless the latter spontaneously undertake the duty. Where the rights concerned are those of individuals, e.g. when obligations are neglected or debts allowed to remain unpaid, it is the duty of the muḥtasib to order the discharge of the obligations or debts if the means are at hand. It is his function to constrain[1] the debtor to appear before a judge on application from the creditor. He has no power, however, to cause provision to be made for relatives unless on the order of a judge. Similarly, until a judge has given his decision, the muḥtasib has no right to compel surrender of a trust and he has no right to give orders to the heads of the community or any individuals in matters concerning testamentary bequests.

(40) Where the rights of God and man are jointly concerned—e.g. when there is need to provide husbands for unmarried women who desire marriage, or when there is need to insist that women parted from their husbands shall observe the statutory period of delay before remarriage—the muḥtasib is entitled to punish a woman for infringement of the law but may not punish a guardian who refuses to perform his duty [towards the unmarried girl].[2] He can compel a man who disowns his child to fulfil his obligations to it if his wife's bed has been proved chaste. Also he can compel a master to provide necessary food and clothing for slaves, and it is his duty to see that they are not overburdened with tasks beyond their strength and that they are allowed to rest in the middle of the day. Animals too may not be overloaded to their harm, and if their milk is taken it shall only be what is in excess of that required for their young. If a man cannot provide for his beast it must be hired out, or else sold (in the same way that his property may be sold to provide sustenance for his wife). (41) In the last resort the treasury or the public generosity must be resorted to.

Prevention of illegality similarly has three parts. Where it concerns what is due to God it is of three kinds, namely: that affecting divine worship, that affecting reprehensible conduct and that affecting secular acts. The first deals with such cases as the endeavour by an individual to contravene the rules of worship or to change the established forms (e.g. by uttering aloud prayers meant to be silent, or by making unauthorized additions to the formula of the *adhān*). The duty of the muḥtasib then is to restrain the offender and punish him. Similarly if a man is neglectful of the ritual cleanliness of his person, clothes or place of worship. The

[1] Cf. Vocabulary, *s.v.* لزم.   [2] Cf. *J.R.A.S.* 1916, p. 86, n. 1.

there should be verbal admonition. All Muslims are called upon to fulfil the duty but should try mild dissuasion (34) before proceeding to sterner measures, which may include bringing a culprit before the imām. Persons not legally responsible and dhimmīs are not subject to such discipline except when a dhimmī is openly committing an offence.

Enforcement of the right includes the three parts: enforcement of what is due to God, of what is due to man and of what is due to both jointly. To the first belong duties incumbent on the whole community, e.g. the Friday assembly in the mosque. If the population is admittedly large enough to justify holding the assembly it is the duty of the muḥtasib to see the duty enforced. If the number is such that there is doubt concerning the necessity of holding the Friday assembly, (35) the voice of the people shall prevail against that of the muḥtasib if the two are in disagreement and the latter opposes holding the assembly. In the contrary event, some Shāfi'ites declare that the muḥtasib may compel the community to hold the assembly out of regard for public expediency in order that the practice of Friday assembly may not fall into disuse. Others claim that he may not force his own views on the community.

(36) It is the duty of the muḥtasib to command the observance of public worship at the 'Īd. Dispute arises, however, on the question where the duty is obligatory or permissive. Public worship in the mosque on Friday and the *adhān* belong to the established ritual of Islam. If the inhabitants of a town or a city quarter refuse to perform them, is the muḥtasib under an obligation to compel performance? (37) If an individual fails to attend the mosque the muḥtasib has no right to interfere with him unless he makes a regular practice of failing to attend, when he must be admonished because of public expediency. Even so, evidence should be heard before condemnation is made. Any individual who neglectfully delays worship beyond the proper hour may be admonished, but if the whole population of a town decide to celebrate public worship at a later hour than the muḥtasib thinks proper, (38) it is a question whether or not he must submit to the common view.

In the matter of *adhān* and *qunūt* the muḥtasib has no right to interfere with the views of the individual concerned provided that the latter is supported by the authority of ijtihād. Similarly with ablution for worship [the question concerns the kind of liquids which may be used].

So far as duties owed towards man are concerned, these fall into two classes, those affecting the community and those affecting the individual. In the former class are such duties as those involved when the water-supply in a town fails or the walls fall into dilapidation or (39) the

refuse bribes. The story of a shaykh who refused further gifts from a law-breaking butcher who used to feed a favourite cat. The muḥtasib is responsible for seeing that his subordinates and assistants behave as properly as himself in this respect. His demeanour in the performance of his duties should be courteous and calm. A story of the Caliph Ma'mūn and a rough-spoken caviller who called his attention to the requirements of the law.

CHAPTER II

(23) *Enforcement of the law* (ma'rūf) *and prevention of illegality* (munkar)

This is the main pivot of the faith, the high purpose for which God sent His prophets. If He permitted any neglect of it sin would become widespread and the world be laid waste. Even now, however, all labour on His behalf has perished from these lands, truth and law have been blotted out and men yield like beasts to their lusts and desires. (24) Anyone, therefore, who will strive to stop this breach in our defences and undertake whilst holding the office of muḥtasib to carry out the law will gain a degree of approach to God closer than that of his fellows. (25–28) Definitions of the command to enforce the law and prevent illegality, quoted from the Qur'ān and ḥadīth. (29–30) An anecdote of Ḥasan al-Nūrī, who broke a number of jars of wine consigned in a barge on the Tigris to the Caliph Mu'taḍid. (31) His explanation of his deed. Such brave conduct in the face of tyrants is not to be found to-day.

(32) In times past the secular rulers themselves carried out the duties of muḥtasib. An anecdote of Marwān b. al-Ḥakam[1] who at the 'Īd delivered the khuṭba before the prayer.[2] An anecdote told by Sufyān al-Thawrī concerning the Caliph Mahdī and the tyrannous conduct of his bodyguard during his performance of the ceremonies of the ḥajj.

(33) Definitions of *ma'rūf* ("any act, word or intention which is good according to the shar'") and *munkar* ("any act, word or intention which is bad according to the shar'"). It is a compulsory duty to prevent the neglect of a legal duty and it is a recommended act (*mandūb*) to denounce neglect of a recommended act or the commission of a disapproved one (*makrūh*). The most effective deterrent is physical force, failing which

[1] 4th Umayyad Caliph (64/683–65/685).

[2] The usual order, in later times at any rate, being the reverse (see Hughes, *Dictionary of Islam*, s.v. *'Īdu'l-Azḥa*, p. 193*b*).

the debt is admitted, the muḥtasib may compel payment. In these matters the muḥtasib's authority is equal with that of the qāḍī. It is inferior to it in that he is not permitted to deal with cases in which the wrong is not immediately obvious—e.g. he may not deal with contracts and agreements except where there is a specific authoritative text on the subject—and may only deal with cases in which the wrong is admitted. Where there is any dispute the hearing of evidence becomes necessary and that needs reference to a qāḍī.

The muḥtasib's authority is greater than that of the qāḍī's (17) in that he may proceed independently of any complaint to investigate cases where he suspects illegality, whereas the qāḍī can proceed only where there is a complainant. He has, further, a measure of secular authority and has the right to use force in pursuance of his duty and to inflict punishment. In these respects the ḥisba resembles the [court of] maẓālim, but it differs from it in being incompetent to hear cases beyond the jurisdiction of the qāḍī.

Between the muḥtasib, who has a mandate from the sovereign, and the private individual interested in the maintenance of the law the differences are those arising from the specific authority delegated to the former. He is compelled (18) by his office to act and not to undertake other duties; he is authorized to summon offenders to appear before him and must act when called upon by a complainant; he may appoint assistants to aid him in his duties; he may inflict punishment; he is entitled to draw emoluments for his services and he is considered competent to exercise ijtihād in deciding cases involving 'urf. In all these respects he differs from the private individual.

(19) The muḥtasib must practise what he preaches; he must be sincere in his purpose and let no ulterior selfish motives sully his conduct. In the exercise of his office he must avoid any over-inquisitive searching into people's affairs. (20) The story of an Atābeg Sultan of Damascus and a fearless muḥtasib who pointed out to the ruler the requirements of the law with regard to the use of gold and silk. (21–22) The muḥtasib must imitate the practice of the Prophet in matters of toilet [removal of hair from the face and other parts of the body and the paring of nails] and dress, and also he must conform to the customs in general vogue. A certain Shāfi'ite declared that if a man persists in neglecting the ordinary usages of society it speaks ill for his competence as an 'adl. The story of Sultan Maḥmūd of Ghazna and a slovenly candidate for the ḥisba.

An indispensable qualification in the muḥtasib is power to restrain his cupidity when dealing with other people's property, and the capacity to

CHAPTER I

(13) *The conditions attaching to the ḥisba and the qualifications of the muḥtasib*

The ḥisba is one of the institutions of the spiritual order—directed in the prime of Islam by the heads of the community themselves. Its duties consist in enforcing what is legally right (*ma'rūf*) and preventing illegality (*munkar*). The head of the community is invested with the only right of appointing to the office.

The muḥtasib must be a Muslim, free, of full age and understanding, competent to act as a witness (*'adl*)[1] and in possession of all his faculties. Members of subject peoples are therefore eligible but are not in practice appointed. The conditions also do not exclude men without religion, weaklings and women. In the case of ordinary *taklīf* (religious obligation) there are no essential conditions, but here the qualifications mentioned are compulsory. (**14**) All Muslims are under taklīf [to see that the law is observed] but they are without a special mandate (*wilāya*). Slaves and members of subject peoples are not granted the wilāya [of a muḥtasib].

The muḥtasib must, further, be a man of sound judgment and energy and sturdy in the faith. He must be acquainted with the provisions of the law, seeing that nothing is good or bad save what the law declares to be so. (**15**) Whether he must be capable of ijtihād[2] in matters involving revealed law (*shar'*) or only in those involving customary law (*'urf*) is a disputed question. In the view of Abu Sa'īd al-Iṣṭakhrī[3] he has the right to give effect to a decision on the authority of his own ijtihād [in matters of shar']. Another view is that he must be capable of ijtihād in matters of 'urf but not in those of the shar'. The difference is based on the fact that the principle (*aṣl*) in shar' rests upon revealed law whereas in 'urf the dominant factor is usage.

Abu'l Ḥasan 'Alī b. Muḥammad al-Māwardī[4] declared that the jurisdiction of the ḥisba lies midway between that of the *qaḍā* and that of the *maẓālim*.[5] The muḥtasib hears complaints of short weight or measure, commercial (**16**) frauds and unjustified delay in payment of debts. Where

[1] Cf. Amedroz, *J.R.A.S.* 1916, p. 78.

[2] Independent research leading to decisions on points of law.

[3] Muḥtasib of Baghdad under the Caliph Muqtadir (d. 320/932); cf. Māwardī, ed. Enger, p. 421.

[4] D. 450/1058; cf. Brockelmann, I, 386. See further Amedroz, in *J.R.A.S.* 1916, pp. 77 ff.

[5] The court which reviews petitions against wrongs. See *Encyc. Islām*, *s.v.*

XVI. Butchers (slaughterers).
XVII. Vendors of cooked heads.
XVIII. Cooked-meat sellers.
XIX. Pickled-meat sellers.
XX. (6) Sellers of *harīsa.*
XXI. Fish-fryers.
XXII. Makers of *zulābiya.*
XXIII. *ḥalwā*-makers.
XXIV. Makers of syrups (potions).
XXV. Druggists.
XXVI. Sellers of savouries.
XXVII. Milk-sellers.
XXVIII. (7) Drapers.
XXIX. Bazaar-criers (*dallāls*).
XXX. Weavers.
XXXI. Tailors, repairers and fullers.
XXXII. Silk-weavers.
XXXIII. Dyers.
XXXIV. Cotton-spinners.
XXXV. (8) Linen-makers.
XXXVI. Money-changers.
XXXVII. Goldsmiths.
XXXVIII. Coppersmiths and blacksmiths.
XXXIX. Shoemakers.
XL. Farriers.
XLI. Brokers dealing in male and female slaves, animals and houses.
XLII. Ḥammāms (public baths).
XLIII. (9) Sellers of *sidr* (lotus-leaves).
XLIV. Phlebotomists and cuppers.
XLV. Physicians, oculists and surgeons.

MA'ĀLIM AL-QURBA

ABSTRACT OF CONTENTS

(2)[1] The author, Muḥammad b. Muḥammad b. Aḥmad, known as Ibn al-Ukhuwwa, after praise of God and the Prophet, states the purpose of his work, which is to provide a manual for the guidance of persons invested with the office of the ḥisba ("Censorship") or charged with the duty of maintaining public law and order and the supervision of (3) market dealers and tradesmen. Here also is included information concerning the tricks and frauds practised in connection with merchandise and the various modes of adulteration of articles of commerce.

The work comprises seventy chapters, dealing with the following:

I. The qualifications required for the ḥisba and the duties of the muḥtasib.

II. Enforcement of the law and prevention of what is unlawful.

III. Wine and unlawful instruments.

IV. "Protected" peoples.

V. (4) Funeral rites and those concerned with them.

VI. Transactions forbidden.

VII. Practices forbidden and practices permitted.

VIII. Conduct unlawful in public markets (sūqs).

IX. Qinṭārs, raṭls and mithqāls.

X. Scales and measures of capacity and length.

XI. Flour-merchants and millers.

XII. Bakers and bread-makers.

XIII. (5) Sellers of roast-meat.

XIV. Sausage-makers.

XV. Sellers of liver and appetisers.

[1] The figures in parentheses refer to the pages of O as found in the margins of the text: "p. 2", "p. 3", etc.

CORRECTIONS

Page ٨ (line ٦) *for* أثبتبا *read* أثبتنا

Page ٣٠ (line ٩) *after* اقدمت *read* بالحال

al-Dīn Muḥammad b. Muḥammad b. Aḥmad al-Qurashī al-Shāfi'ī, whose kunya was ابن الاخوة (i.e. probably "Ibn al-Ukhuwwa") and who died on 2 Rajab 729/1329. Little is known of him except that he appears to have been an Egyptian. It is clear that his work was known in Syria and probably elsewhere soon after his death, for the British Museum copy is dated at 'Ayn Tāb 771/1370.

MANUSCRIPTS. The manuscripts in the preparation of the present text are the following:

C. A well-written and complete copy apparently of the ninth/sixteenth century. The title-page is later than the rest and bears the title كتاب القربة فى معالم الحسبة. The manuscript is in the Bibliothèque Égyptienne, no. 171 in the section فنون وصناعات in the supplementary catalogue.

D. (Arab Museum, Cairo, no. 3271.) A transcript dated Jumādā I, 1306/1889, made at Damascus from a copy dated Rabī' II, 742. This copy, although grammatically more correct than any of the others, contains independent additions and comments not found in them.

O. (Bodley Or 315.) An undated copy, probably of the eighth/fourteenth century. A calligraphic copy made for a royal library, but frequently incorrect.

M. (British Museum Or 6976.) Written in a cursive, scholarly hand often lacking diacritical points but on the whole more accurate than O Dated 6 Dhū'l-Qa'da 771.

Other manuscript materials used are:

IB. The *Nihāyat al-Rutba* by Ibn Bassām (British Museum MS Or 9588), and

NR. The *Nihāyat al-Rutba* by 'Abd al-Raḥman al-Shayzarī (Cairo Catalogue, vol. VI, p. 209).

(The references in the margins of the text are to the pages, "p.", of the Bodleian MS and the folios of the British Museum MS.)

Museum, the Bibliothèque Égyptienne and elsewhere. It appears to be based upon no. I.

III. معالم القربة فى احكام الحسبة. This is the work in seventy chapters here edited. The title does not appear in the work itself, which has been variously called الرتبة فى شرائط الحسبة (Ḥ.Kh. III, 346, where the last word is erroneously given as الحسنة) and كتاب القربة فى معالم الحسبة in the MS in the Bibliothèque Égyptienne.

IV. نصاب الاحتساب in sixty-five chapters, by 'Umar b. Muḥammad b. 'Iwaḍ al-Shāmī. There are MSS in the Library of the India Office (cf. the Catalogue of Arabic MSS, vol. II, fasc. III, no. 1693) and elsewhere. (Ḥ.Kh. VI, 345.)

V. (كتاب فى آداب الحسبة) an untitled treatise in eight chapters, by Abu 'Abd-Allāh Muḥammad al-Saqaṭī of Malaga, edited by G.-S. Colin and E. Lévi-Provençal (see the note on p. xv *supra*).

VI. احكام الاحتساب by (?) Yūsuf Ḍiyā' al-Dīn. MS in the Taimūr collection in the Bibliothèque Égyptienne.

VII. An anonymous Zaidī treatise in the British Museum (MS Or 3804).

VIII. *Le Traité d'Ibn 'Abdūn* publié...par E. Lévi-Provençal; *Journal Asiatique*, CCXXIV (1934).

Bearing on the subject-matter, although not designed specifically for the muḥtasib are the following:

1. كتاب الاشارة إلى محاسن التجارة by Abu'l-Fadl Ja'far b. 'Ali al-Dimashqi. Printed Cairo, 1318, from a manuscript bearing the date 570/1175.

2. كتاب المختار فى كشف الاسرار by al-Jaubarī. Cf. De Goeje, *Z.D.M.G.* XX, 485 ff. and Fleischer, *ibid.* XXI, 274 ff. (Ḥ.Kh. V, 438.)

The first three of the separate works enumerated have many chapters in common, and apart from slight differences in the order of the materials these are largely similar, although the author of the *Ma'ālim al-Qurba* has added a certain amount of edifying matter and a number of discussions on difficult cases of his own invention. Whether all three works derive from the same source or the *Ma'ālim al-Qurba* is based immediately on either of the other two cannot with certainty be determined. Each author has used his own discretion in the amount of his quotation from Qur'ān and ḥadīth.

THE AUTHOR. The only account of the author of the present text is given by Ibn Ḥajar al-'Asqalānī in the *Durar al-Kāmina* (Hyderabad Deccan, 1348–50), IV, no. 446, p. 186, where his name is given as Ḍiyā'

INTRODUCTION

THE necessity for securing obedience to the commands and prohibitions of the faith began as soon as the Islamic system began to attain influence. In the prime age, according to the characteristic claim of the historians, the task was performed by the Caliphs in person or occasionally by other persons who felt called upon to see that the law was maintained. As the numbers of Muslims grew the duty was relegated to officers regularly appointed by the ruling power to have charge, but it is probable that the office of the *ḥisba* was not established until the various schools of fiqh assumed form, towards the end of the second century of Islam. With the establishment of the new office certain text-books began to include chapters dealing with the theory of its functions and their practical application, and in course of time independent manuals intended to assist the muḥtasib in the performance of his duties came to be written.

The works of this kind which are known to us are few in number for the reason, it would seem, that it was only in the larger urban centres with their mixed populations that such officials as muḥtasibs would have been appointed.

Of the authors who dealt with the subject the best known are 'Alī b. Muḥammad al-Māwardī (d. 450/1058), who devoted a chapter to it in his *Aḥkām al-Sulṭanīyah*, and the famous Ghazālī (d. 505/1111), in whose *Iḥyā 'Ulūm al-Dīn* there is a special section on the ḥisba.

Of separate works the following are known:[1]

I. نهاية الرتبة فى طلب الحسبة a work in forty chapters by 'Abd al-Raḥmān b. Naṣr b. 'Abd Allāh al-Shāfi'ī al-Shayzarī (otherwise also al-Nibrāwī) who died in 589/1193 and is said to have composed the work for Saladin. (Ḥ.Kh. vi, 401 calls it نهاية الرغبة الخ.) MSS are to be found at the British Museum, the Bibliothèque Égyptienne and at Gotha, Leipzig, etc.

II. نهاية الرتبة فى طلب الحسبة by Muḥammad b. Aḥmad Ibn Bassām (not the Andalusian poet who was author of the *Dhakhīra*). This is a work in 118 chapters of which MSS are to be found at the British

[1] Cf. the short list described in G.-S. Colin et E. Lévi-Provençal, *Un Manuel Hispanique de Hisba* (publications de l'Institut des Hautes Études Marocaines, tome xxi), Paris, 1931, pp. vi–viii.

for allowing themselves individually to be available to me whenever I required their help. I conclude with an acknowledgement of the special debt owing to the compositors and readers of the Cambridge University Press for the admirable way in which they have performed a trying task both in printing what was right and questioning what was wrong.

R. LEVY

CAMBRIDGE, 1937

PREFACE

THE *Ma'ālim al-Qurba* was written as a guide for the Muḥtasib—the official responsible in medieval and later Islam for the enforcement of the law—in the performance of his duties. It provides a summary of the positive and negative injunctions contained in the standard codes of the shar', together with regulations for the safeguarding of public morality, for assuring the purity of the faith and for protecting its adherents against trickery, charlatanry, fraud and extortion.

The work contains copious extracts from earlier writers on the subject, but it possesses sufficient original material to provide, directly or indirectly, a lively picture of a Muslim town in the middle ages, with its workshops and markets, mosques and public baths, guilds and officials, and all the other crowded components of existence at such a time and place.

The suggestion that the work should be published was first made to me by Mr A. S. Fulton, Deputy Keeper of Oriental Printed Books and Manuscripts at the British Museum, who had himself copied out and annotated the version contained in al-Shayzarī's *Nihāyat al-Rutba*. Mr Fulton very kindly placed all his materials at my disposal and so lightened my own task appreciably.

So far as I could ascertain when I began the transcription, only two manuscripts of the *Ma'ālim al-Qurba* were known to exist, the one at the Bodleian Library and the other at the British Museum, but as the work progressed it began to appear a curious circumstance that a compilation of this nature should be represented by two copies only, both of them in England. A visit to Cairo disclosed that the Bibliothèque Égyptienne possessed one very good complete copy and part of another, while the Arab Museum had still a third. I am greatly indebted to the Directors of these two institutions, Dr M. Fahmy and M. Wiet, for the constant help they afforded me in my researches. It is with pleasure here that I acknowledge the kindnesses I received at the hands of Mrs P. G. Elgood, Mr H. L. Rabino (H.B.M.'s Consul General) and other friends in Cairo who placed me in touch with various sources of information.

To my fellow-Trustees of the "E. J. W. Gibb Memorial" I owe my thanks not only for consenting to include the work in the Series but also

CONTENTS

VI. Díwán of Abú Baṣír Maimún ibn Qais al-A'shá, together with collections of pieces by other poets who bore the same surname and by al-Musayyab ibn 'Alas, ed. in Arabic by Rudolf Geyer, 1928, 42*s*.

VII. Mázandarán and Astarábád, by H. L. Rabino, with Maps, 1928, 25*s*.

VIII. Introduction to the Jawámi'u'l-Ḥikáyát of Muḥammad 'Awfí, by M. Niẓámu'ddín, 1929, 42*s*.

IX. Mawáqif and Mukháṭabát of Niffarí, edited with Translation, Commentary and Indices, by A. J. Arberry, 1935, 25*s*.

X. Kitábu'l-Badí' of Ibnu'l-Mu'tazz, edited by I. Kratchkovsky, 1935, 10*s*.

XI. Ḥudúd al-'Álam, an anonymous Persian treatise on geography (372/982), translated into English with Commentary by V. Minorsky and Introduction by W. Barthold, 1937, 25*s*.

IN THE PRESS

Ṭabaqát al-shu'ará al-muḥdathín, of Ibn al-Mu'tazz, edited by A. Eghbal.

WORK SUBSIDISED BY THE TRUSTEES

Firdawsu'l-Ḥikmat of 'Alí ibn Rabban aṭ-Ṭabarí, ed. by Muḥammad az-Zubayr aṣ-Ṣiddíqí, 1928, 20*s*.

XVI. 1, 2, 3. Ta'ríkh-i-Jahán-gushá of Juwayní, Persian text, ed. Mírzá Muḥammad; 1, Mongols, 1913, 15*s*. *Out of print.* 2, Khwárazmsháhs, 1917, 15*s*.; 3, Assassins, 1937, 25*s*.

XVII. Kashfu'l-Maḥjúb (Ṣúfí doctrine), transl. Nicholson, 1911, 15*s*. *Out of print.*

XVIII. 2 (all hitherto published), Jámi'u't-Tawáríkh of Rashídu'd-Dín Faḍlu'lláh (Persian text), ed. and annotated by Blochet, 1912, 15*s*. *Out of print.*

XIX. Kitábu'l-Wulát of al-Kindí (Arabic text), ed. Guest, 1912, 15*s*.

XX. Kitábu'l-Ansáb of as-Sam'ání (Arabic text, facsimile), 1913, 20*s*. *Out of print.*

XXI. Díwáns of 'Ámir b. aṭ-Ṭufayl and 'Abíd b. al-Abraṣ (Arabic text and transl. by Sir Charles J. Lyall), 1914, 12*s*.

XXII. Kitábu'l-Luma' of Abú Naṣr as-Sarráj (Arabic text), ed. Nicholson, 1914, 15*s*.

XXIII. 1, 2. Nuzhatu-'l-Qulúb of Ḥamdu'lláh Mustawfí; 1, Persian text, ed. le Strange, 1915, 8*s*.; 2, English transl. le Strange, 1918, 8*s*.

XXIV. Shamsu'l-'Ulúm of Nashwán al-Ḥimyarí, extracts from the Arabic text with German Introduction and Notes by 'Aẓímu'd-Dín Aḥmad, 1916, 5*s*.

XXV. Díwáns of aṭ-Ṭufayl b. 'Awf and aṭ-Ṭirimmáḥ b. Ḥakím (Arabic text and transl.), ed. Krenkow, 1928, 42*s*.

NEW SERIES

I. Fárs-náma of Ibnu'l-Balkhí, Persian text, ed. le Strange and Nicholson, 1921, 20*s*.

II. Ráḥatu'ṣ-Ṣudúr (History of Saljúqs) of ar-Ráwandí, Persian text, ed. Muḥammad Iqbál, 1921, 47*s*. 6*d*.

III. Indexes to Sir C. J. Lyall's edition of the Mufaḍḍalíyát, compiled by A. A. Bevan, 1924, 42*s*.

IV. Mathnawí-i Ma'nawí of Jalálu'ddín Rúmí. 1, Persian text of the First and Second Books, ed. Nicholson, 1925, 20*s*.; 2, Translation of the First and Second Books, 1926, 20*s*.; 3, Text of the Third and Fourth Books, 1929, 30*s*.; 4, Translation of the Third and Fourth Books, 1930, 25*s*.; 5, Text of the Fifth and Sixth Books and Indices, 1933, 35*s*.; 6, Translation of the Fifth and Sixth Books, 1934, 25*s*.; 7, Commentary on the First and Second Books, 1937, 20*s*.

V. Turkistán at the time of the Mongolian Invasion, by W. Barthold, English transl., revised by the author, aided by H. A. R. Gibb, 1927, 25*s*.

"E. J. W. GIBB MEMORIAL" PUBLICATIONS

OLD SERIES. (25 WORKS, 41 PUBLISHED VOLUMES.)

I. Bábur-náma (Turkí text, facsimile), ed. Beveridge, 1905. *Out of print.*

II. History of Ṭabaristán of Ibn Isfandiyár, abridged transl. Browne, 1905, 8*s.*

III. 1–5. History of Rasúlí dynasty of Yaman by al-Khazrají; 1, 2, transl. of Sir James Redhouse; 1907–8, 7*s.* each; 3, Annotations by the same, 1908, 5*s.*; 4, 5, Arabic text ed. Muḥammad 'Asal, 1908–1913, 8*s.* each.

IV. Omayyads and 'Abbásids, transl. Margoliouth from the Arabic of G. Zaidán, 1907, 5*s.* *Out of print.*

V. Travels of Ibn Jubayr, Arabic text, ed. de Goeje, 1907, 10*s.* *Out of print.*

VI. 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7. Yáqút's Dict. of learned men (*Irshádu-'l-Aríb*), Arabic text, ed. Margoliouth, 1908–1927; 20*s.*, 12*s.*, 10*s.*, 15*s.*, 15*s.*, 15*s.*, 15*s.* respectively.

VII. 1, 5, 6. Tajáribu'l-Umam of Miskawayhi (Arabic text, facsimile), ed. le Strange and others, 1909–1917, 7*s.* each vol.

VIII. Marzubán-náma (Persian text), ed. Mírzá Muḥammad, 1909, 12*s.* *Out of print.*

IX. Textes Ḥouroûfîs (French and Persian), by Huart and Riẓá Tevfíq, 1909, 10*s.*

X. Mu'jam, an old Persian system of prosody, by Shams-i-Qays, ed. Mírzá Muḥammad, 1909, 15*s.* *Out of print.*

XI. 1, 2. Chahár Maqála; 1, Persian text, ed. and annotated by Mírzá Muḥammad, 1910, 12*s.* *Out of print.* 2, English transl. and notes by Browne, 1921, 15*s.*

XII. Introduction à l'Histoire des Mongols, by Blochet, 1910, 10*s.* *Out of print.*

XIII. Díwán of Ḥassán b. Thábit (Arabic text), ed. Hirschfeld, 1910, 7*s.* 6*d.* *Out of print.*

XIV. 1, 2. Ta'ríkh-i-Guzída of Ḥamdu'lláh Mustawfí; 1, Persian text, facsimile, 1911, 15*s.* *Out of print.* 2, Abridged transl. and Indices by Browne and Nicholson, 1914, 10*s.*

XV. Nuqṭatu'l-Káf (History of the Bábís) by Mírzá Jání (Persian text), ed. Browne, 1911, 12*s.* *Out of print.*

"E. J. W. GIBB MEMORIAL"

PUBLISHER FOR THE TRUSTEES

MESSRS LUZAC & CO.,
46 GREAT RUSSELL STREET, LONDON, W.C.

THIS VOLUME
IS ONE OF A SERIES
PUBLISHED BY THE TRUSTEES OF

THE "E. J. W. GIBB MEMORIAL"

The funds of this Memorial are derived from the Interest accruing from a Sum of money given by the late MRS GIBB *of Glasgow, to perpetuate the Memory of her beloved Son*

ELIAS JOHN WILKINSON GIBB

and to promote those researches into the History, Literature, Philosophy and Religion of the Turks, Persians and Arabs, to which, from his Youth upwards, until his premature and deeply lamented Death in his forty-fifth year, on December 5, 1901, *his life was devoted.*

تِلْكَ آثَارُنَا تَدُلُّ عَلَيْنَا * فَانْظُرُوا بَعْدَنَا إِلَى الآثَارِ

"*These are our works, these works our souls display;*
Behold our works when we have passed away."

THE

MA'ĀLIM AL-QURBA

FĪ AḤKĀM AL-ḤISBA

OF ḌIYĀ' AL-DĪN MUḤAMMAD IBN MUḤAMMAD AL-QURASHĪ AL-SHĀFI'Ī

KNOWN AS

IBN AL-UKHUWWA

EDITED, WITH ABSTRACT OF CONTENTS, GLOSSARY AND INDICES

BY

REUBEN LEVY, M.A., LITT.D.

Lecturer in Persian in the University of Cambridge

PRINTED BY THE CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS
FOR THE TRUSTEES OF THE "E. J. W. GIBB MEMORIAL"
AND PUBLISHED BY MESSRS LUZAC & CO.
46 GREAT RUSSELL STREET, LONDON, W.C.

1938

"E. J. W. GIBB MEMORIAL"
SERIES

NEW SERIES, XII

THE

MA'ĀLIM AL-QURBA

FĪ AḤKĀM AL-ḤISBA

OF DIYĀ' AL-DĪN MUḤAMMAD IBN MUḤAMMAD

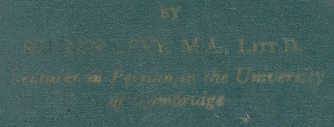
AL-QURASHĪ AL-SHĀFI'Ī

KNOWN AS

IBN AL-UKHUWWA

EDITED, WITH ABSTRACT OF CONTENTS,

GLOSSARY AND INDICES


BY

REUBEN LEVY, M.A., LITT.D.

Lecturer in Persian in the University of Cambridge

